الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

مشروع بحث لنيل درجة الماجستير في
تاريخ العرب الحديث والمعاصر

عنوان البحث

الأردن والنفوذ البريطاني بين عامي ١٩٢١ – ١٩٥٨

إشراف:
أ.د. نجاح محمد

إعداد:
الطالب فادي كريشات

.

المحتويات

مقدمة: حول مسوغات اختيار البحث وأهميته وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته وأهم مصادره: .... (٦)

تمهيد: موجز عن الأوضاع المحلية والعربية والدولية حتى تشكل إمـــارة شـــرقي الأردن عام١٩٢١: .....(١٠)

أولاً)- موجز عن الأوضاع العربية والدولية حتى تشكل الإمارة عام١٩٢١.....(١١)

ثانيـــا)- مـــوجز عـــن التـــآمر الاســـتعماري وحركـــة التحـــرر العربيـــة حتـــى عـــام ١٩٢١..... (١٤)

ثالثاً)- الحكم البريطاني المباشر وتكوين الحكومات المحلية في شرقي الأردن حتى قيام الإمارة عام ١٩٢١.....(٢٥)

القسم الأول: تأسيس إمارة شرقي الأردن عام١٩٢١ والهيمنة البريطانية المباشرة حتى اتفاقية عام ١٩٢٨:..... (٣٠)

الفصل الأول: شرقي الأردن وبريطانية من تأسيس الإمارة حتى فـــرض الانتـــداب (١٩٢١- ١٩٢٢):..... (٣١)

أولاً)- الأمير عبد الله بن الحسين في معان: تحركاته وردود الفعل البريطانية.....(٣٢)

ثانياً)- بريطانية والحل الشريفي وتقدم عبد الله إلى عمان.....(٣٨)

ثالثاً)- مؤتمر القاهرة و التسوية بين عبد الله وتشرتشل عام١٩٢١..... (٤٢)

رابعاً)- إنشاء الإدارة المركزية الأولى في شرقي الأردن : .....(٥٠)

١- الحكومة الأردنية الأولى والصدام بين بريطانية والاستقلاليين.....(٥٠)

٢-مهمة لورانس في عمان تشرين الأول ١٩٢٢.....(٥٦)

الفصل الثاني: شرقي الأردن وبريطانية من فرض الانتـــداب عـــام ١٩٢٢ حتـــى اتفاقية عام ١٩٢٨:.....(٥٩)

أولاً) – فرض الانتداب البريطاني على شرقي الأردن و زيـــارة عبـــد الله إلـــى لنـــدن عـــام ١٩٢٢.....(٦٠)

ثانياً)- شرقي الأردن والسياسة البريطانية حتى اتفاقية عام ١٩٢٨: .....(٦٤)

١- السيطرة البريطانية على زمام الإدارة والمقاومة الوطنية.....(٦٤)

٢-السيطرة البريطانية على مؤسسات الإمارة.....(٧١)
ثالثاً)- دور بريطانية في إنشاء الجيش العربي.....(٧٤)
رابعاً)- بريطانية وترسيم حدود شرقي الأردن مع الأقطار العربية المجاورة: ..... (٧٦)
١ - حدود شرقي الأردن مع الحجاز ونجد.....(٧٦)
٢ - حدود شرقي الأردن مع العراق.....(٧٨)
٣ - حدود شرقي الأردن مع سورية.....(٧٨)
القسم الثاني: شرقي الأردن والانتداب البريطاني والنضال الوطني من اتفاقية عام ١٩٢٨ حتى الاستقلال عام ١٩٤٦ :.....(٨٢)
الفصل الثالث: شرقي الأردن والانتداب البريطاني من اتفاقية عام ١٩٢٨ حتى ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١:.....(٨٣)
أولاً)- الأردن واتفاقية عام ١٩٢٨.....(٨٤)
ثانياً)- شرقي الأردن والقانون الأساسي.....(٨٨)
ثالثاً)- موقف الشعب الأردني من اتفاقية عام ١٩٢٨.....(٨٩)
رابعاً)- القوات العسكرية في شرقي الأردن حتى عام ١٩٤١:.....(٩٢)
١ - تأسيس قوة البادية.....(٩٢)
٢ - تطور الجيش العربي.....(٩٤)
خامساً)- الامتيازات الممنوحة للبريطانيين في شرقي الأردن حتى ١٩٤١: .....(٩٦)
١-امتياز الكهرباء.....(٩٦)
٢-امتياز أملاح البحر الميت.....(٩٨)
٣- اتفاق نقل بين شركة النفط العراقية وحكومة شرقي الأردن عام ١٩٣١.....(١٠٠)
سادساً)- شرقي الأردن والقضية الفلسطينية حتى ثورة الكيلاني عام ١٩٤١ :.....(١٠٢)
١-بدء اهتمام عبد الله بفلسطين..... (١٠٢)
٢-موقف عبد الله من القضية الفلسطينية بين ثورة عام ١٩٣٦ وثورة الكيلاني عام ١٩٤١..... (١٠٨)

الفصل الرابع: شرقي الأردن والانتداب البريطاني منذ ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ حتى الاستقلال عام ١٩٤٦ : ..... (١١٩)
أولاً)- شرقي الأردن وبريطانية أثناء العمليات العسكرية في العراق وسورية : .....(١٢٠)
١- الأردن وبريطانية وثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١: .....(١٢٤)
أ-ثورة رشيد عالي الكيلاني.....(١٢٤)
ب- شرقي الأردن والحرب العراقية-البريطانية أيار ١٩٤١.....(١٢٥)
٢- الغزو البريطاني لسورية وطرد حكومة فيشي عام ١٩٤١ .....(١٢٨)
ثانياً)- دور شرقي الأردن في مساعي الوحدة العربية : .....(١٣٢)
١- شرقي الأردن وتصريح إيدن عام ١٩٤١.....(١٣٣)
٢- شرقي الأردن ومشروعا سورية الكبرى والهلال الخصيب.....(١٣٨)
٣-جامعة الدول العربية ودور شرقي الأردن في قيامها عامي (١٩٤٤-١٩٤٥).....(١٤٠)
القسم الثالث: شرقي الأردن والنفوذ البريطاني منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى بداية عهد الملك طلال في تموز ١٩٥١:..... (١٤٦)
الفصل الخامس: بريطانية والحركة الوطنية في شرقي الأردن منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى حرب عام ١٩٤٨: .....(١٤٧)
أولاً)- السياسية البريطانية في "الشرق الأوسط" بعد الحرب.....(١٤٨)
ثانياً)- لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية عام ١٩٤٦..... (١٥٠)
ثالثاً)- المقاومة الوطنية واستقلال شرقي الأردن ومعاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٦: .....(١٥٢)
١ – استقلال شرقي الأردن ومعاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٦.....(١٥٢)
٢- موقف الشعب الأردني من معاهدة التحالف عام ١٩٤٦.....(١٥٨)
رابعاً)- شرقي الأردن وبريطانية عامي (١٩٤٦-١٩٤٧):..... (١٦٠)
١-عبد الله والمساعي البريطانية لتسوية القضية الفلسطينية..... (١٦١)
٢- الطموح الإقليمي لعبد الله..... (١٦٥)
خامساً)- معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٨.....(١٧٣)

الفصل السادس: شرقي الأردن وبريطانية منذ حرب عام ١٩٤٨ حتى بداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١: .....(١٧٧)
أولاً)- أسباب الحرب.....(١٧٨)
ثانياً)- شرقي الأردن وبريطانية وأبرز وقائع الحرب : .....(١٨٣)
١ - معركة القدس في أيار ١٩٤٨.....(١٨٣)
٢ - التنسيق البريطاني-الأميركي ودوره في الحرب.....(١٨٥)
٣-شرقي الأردن والحرب من الهدنة الأولى حتى هدنة الرمي.....(١٨٨)
٤- هدنة الرمي: ١٩ تموز١٩٤٨ .....(١٩٢)
ثالثاً)- الأردن ونتائج الحرب العربية-الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨: .....(١٩٦)
١ - الهدنة الدائمة عام ١٩٤٩.....(١٩٦)
٢ - ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن في نيسان ١٩٥٠.....(١٩٨)
٣ - اغتيال الملك عبد الله وبداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١ .....(١٩٩)
القسم الرابع: الأردن والنفوذ البريطاني منذ بداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١ حتى سقوط "الاتحاد العربي" عام ١٩٥٨:..... (٢٠٢)
الفصل السابع: الأردن من اغتيال الملك عبد الله وبداية عهد الملك طلال إلى حلف بغداد عام١٩٥٥ : .....(٢٠٣)
أولاً)- مشكلة ولاية العهد.....(٢٠٤)
ثانياً)- إشكاليات وراثة طلال للعرش الأردني والدور البريطاني في ذلك.. .....(٢٠٩)
ثالثاً)- جلوس الملك طلال على العرش عام ١٩٥١، وخلعه، وخفايا الدور البريطاني.....(٢١٥)
رابعاً)- بدء عهد الملك حسين والمتغيرات المؤثرة في النفوذ البريطاني في الأردن: .....(٢٢١)
١- تصاعد الحرب الباردة والصراع الدولي على "الشرق الأوسط".....(٢٢١)
٢-ملك جديد، لمملكة جديدة، في ظروف إقليمية جديدة ..... (٢٢٣)
٣-المعارضة السياسية.....(٢٢٦)
٤-المعارضة داخل الجيش.....(٢٣٠)
خامساً)- الأردن والأحلاف الغربية حتى حلف بغداد عام ١٩٥٥.....(٢٣٣)

الفصل الثامن: الأردن وحكم الملك حسين والحركة الوطنية منذ حلف بغـداد عـام ١٩٥٥ حتى نهاية "الاتحاد العربي" عام ١٩٥٨: .....(٢٣٧)
أولاً)- الأردن وحلف بغداد عام ١٩٥٥ : .....(٢٣٨)
١-إنشاء حلف بغداد.....(٢٣٩)
٢-المقاومة الوطنية وفشل محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد.....(٢٤١)
ثانياً)- تعريب الجيش العربي عام ١٩٥٦.....(٢٤٥)
ثالثاً)-المقاومة الوطنية الأردنية وفك ارتباط الأردن ببريطانية (١٩٥٦-١٩٥٧) : .....(٢٥٠)
١-المساعي العربية لفك ارتباط الأردن ببريطانية عام ١٩٥٦ .....(٢٥٠)
٢-أزمة السويس عام ١٩٥٦.....(٢٥١)
٣-نجـــاح القـــوى الوطنيـــة الأردنيـــة فـــي الانتخابـــات العامـــة عـــام ١٩٥٦.....(٢٥٣)
٤-المفاوضات الأردنية-البريطانية عام ١٩٥٧ لإنهاء معاهدة عام ١٩٤٨ وفك الارتباط الأردني البريطاني .....(٢٥٤)
رابعاً)- الداخل الأردني وصدام الملك مع الحكومة والضباط الأحرار نيسان ١٩٥٧ .....(٢٥٧)
خامساً)- "الاتحاد العربي" بداية ونهاية - عام ١٩٥٨ ..... (٢٦١)
خاتمة.....(٢٦٦)
قائمة بالمصادر والمراجع.....(٢٦٩)
الملاحق.....(٢٧٨)

مقدمة:

حول اختيار البحث وأهميته:

في أوائل القرن العشرين، كانت المنطقة التي ستدعى لاحقاً شـرقي الأردن مـن أقـل أجزاء الولايات العربية في الدولة العثمانية شأناً، إذ لم تشتمل إلا على بضع حواضر صـغيرة تتناثر على حواف بادية مترامية الأطراف. وكانت آخر ما اهتمت به بريطانية وفرنـسة فـي صراعهما على اقتسام الممتلكات العربية للدولة العثمانية. ومن أجل ذلك هان على بريطانية أن تهب هذه الأرض ترضيةً 'بخسة' للأمير عبد الله بن الحسين وتسكيناً لاحتجاجه علـى نكثهـا للوعود التي قطعتها لأبيه من أجل أن يحرض على الثورة على العثمانيين. وعليه، فإن إمـارة شرقي الأردن عندما أنشئت عام ١٩٢١ لم يكن عدد سكانها يزيد على /٢٣٠٠٠/ نسمة كما لـم يكن فيها مدينة حقيقية واحدة أضف إلى ذلك أنها كانت بلا موارد طبيعية وبلا أهمية تجارية عدا كونها معبراً صحراوياً. وباختصار، لم يكن هناك ما يدعو لأن تكون تلك الإمارة دولة بـذاتها بدلاً من أن تبقى جزءاً من سورية.

لكن ما لبثت أن طرأت نقلة كبرى على أهمية شرقي الأردن، وهي التـي تتعلـق بهـا بالدرجة الأولى أهمية موضوع بحثنا؛ إذ ابتدأ المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، فازداد اهتمام بريطانية بها في إطار ما يخدم دعمها للحركة الصهيونية، ثم ازداد اهتمامها بهـا أكثـر فأكثر بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تخوفها من التطلع السوفييتي والأميركي نحـو المنطقـة العربية برمتها، فكان لذلك أثر كبير في إصرارها على التمسك بنفوذها في هذه المنطقة ومنهـا الأردن و العمل على ترسيخه. لكن هذا الواقع لم يرض الأردنيين، فناضلوا من أجل اسـتقلال بلادهم ورفع شأنها، يحدوهم شعورٌ قومي قوي، وتطلّعٌ إلى إطار عربي واسع وشامل، يكـون الأردن جزءاً منه، مما زاد في أهميته السياسية. وتأتي أهمية الأردن أيضاً من أهميـة موقعـه الإقليمي، حيث كان ولا يزال جسراً يربط الجزيرة العربية ببلاد الشام، ومـن أهميـة الـوطن العربي في العالم بوصفه منطقة استراتيجية له موقع مهم فيها، وبخاصة من خـلال التحـولات التي طرأت في المرحلة المعنية بالدراسة.

وتحدد أهمية البحث كذلك بأهمية الدور البريطاني الفاعل في الـوطن العربـي عامـةً والأردن بخاصةً علماً بأن بريطانية كانت يومئذٍ زعيمة النظام العالمي الاستعماري، وظلت كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. كما تحدد أيضاً بأهمية المرحلة الزمنية الممتدة بـين عـامي (١٩٢١ – ١٩٥٨) والتي شهدت متغيرات سياسية كبيرة. فعلى الصعيد الدولي، شـهدت هـذه المرحلة حدثاً مهماً, وهو قيام الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى تغيير ميزان القوى فزالـت

الإمبراطوريتان الاستعماريتان البريطانية والفرنسية، وحلت مكانهما الإمبريالية الأمريكية التي دخلت مع الاتحاد السوفييتي في حرب باردة، كانت المنطقة العربية إحدى ساحاتها.

وعلى الصعيد العربي، شهدت المنطقة المدعوة بمنطقة الهلال الخصيب، – التي تضم بلاد الشام والعراق– تبدلاً جذرياً في خارطتها السياسية؛ إذ حل البريطانيون والفرنسيون محل العثمانيون في السيطرة والحكم، ثم زال الاحتلال، ونالت بعض الأقطار العربية استقلالها لأول مرة منذ عشرات السنين، وكان ذلك بعد نضال وطني مرير، ثم قامت الجامعة العربية كبديل بريطاني عن الوحدة العربية التي كان يطمح إليها أحرار العرب، كما نشطت مشاريع المنظمات العسكرية الغربية التي تهدف إلى السيطرة على هذه المنطقة العربية نظراً لأهميتها الاستراتيجية.

وعلى الصعيد المحلي، شهدت المرحلة المعنية بالدراسة قيام الثورات ضد الاحتلال البريطاني في فلسطين والمشروع الصهيوني فيها، ثم اندلعت الحرب العربية– الصهيونية عام ١٩٤٨ من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرض العربية الفلسطينية وهي الحرب التي أسفرت عن غرس الكيان الصهيوني الغاصب على حدود الأردن وفي القلب الفلسطيني بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

وقد اخترت عام ١٩٢١ بدايةً للموضوع لأنه عام إنشاء إمارة شرقي الأردن، أما عام ١٩٥٨ فهو عام قيام "الاتحاد العربي" ثم نهايته.

هذه الأهمية هي من أولى الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع البحث.

إشكالية البحث وأهدافه:

قد يكون من أبرز الإشكاليات التي يثيرها هذا البحث إشكاليتان:

الإشكالية الأولى تتعلق بذلك التناقض في سياسة بريطانية الداعمة – ظاهرياً– لحركتين متناقضتينً، الحركة القومية العربية، والحركة الصهيونية. وهنا تبرز الإشكالية حول حقيقة موقف بريطانية من الحركة العربية، هل هو زائف بالفعل كما نراه؟ أم حقيقي؟ أم متأرجح ما بين ما تقتضيه المصالح البريطانية من مواقف؟

الإشكالية الثانية تتعلق بالملك عبد الله الذي اختلفت الآراء فيه ما بين من يراه وطنياً وسياسياً بارعاً، وبين من يراه باحثاً عن عرش مهما كانت الطرق والوسائل المتبعة.

إن حل هاتين الإشكاليتين من أهم أهداف البحث، إضافة إلى الإجابة عن تساؤلات مهمة أخرى منها:

–ما أهداف بريطانية من إنشاء إمارة شرقي الأردن؟

-ما ردود الفعل الشعبية على الهيمنة البريطانية على الإمارة؟

-ما موقف هاشميي عمان من القضية الفلسطينية ولاسيما في حرب فلسطين؟

-ما أثر تعاظم المد القومي العربي في سياسة الملك حسين؟

منهجية البحث:

في البحث حول النفوذ البريطاني في الأردن من ١٩٢١ إلى ١٩٥٨ حرصت على الالتزام بجميع قواعد البحث التاريخي العلمي، والمعالجة الموضوعية القائمة على التوثيق والتحليل والتعليل، وصحة الصياغة أسلوباً ولغةً، معتمداً على المنهج العلمي التاريخي في نقد الوثائق وتحليلها والمقارنة بين معلوماتها.

أبرز مصادر البحث:

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر أهمها:

-وثائق معنية بالموضوع في وزارة الخارجية البريطانية منها الوثائق التي تغطي السنوات من عام ١٩٢٣إلى عام ١٩٤٨

-FO 371 (Political)
-FO 816 (Transjordan consular series)

ووثائق معنية في وزارة المستعمرات البريطانية منها الوثائق التي تغطي سنة ١٩٢٢م وسنة ١٩٣٢ والوثائق التي تغطي السنوات من عام ١٩٢٩ إلى عام١٩٤٠

-CO 732 (Middle East)
-CO 733 (Palestine)
-CO 831 (Transjordan)

-محاضر مداولات مجلس العموم البريطاني المعنية من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٨

-Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons.

-محاضر مداولات مجلس اللوردات البريطاني المعنية من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٥

-Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords.

-الوثائق الأردنية المنشورة، وتمثلت في الجريدة الرسمية الأردنية وملحقاتها.

-كما كان للمذكرات الرسمية جانب مهم من هذه الدراسة. وتعود أهميتها لمعاصرة كتابها للأحداث ووقوفهم على تفاصيلها. وأبرزها: مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، والملك حسين، ورئيسي الوزراء البريطاني ونستن تشرشل (Winston Churchill) وأنتوني إيدن(Anthony Eden)، وهزاع المجالي، وشاهر أبو شحوت، وعبد الله التل.

-ومن مصادر الدراسة أيضاً بعض الصحف الأردنية المستقلة التي كانت تصدر في عمان، وقد شكلت رافداً أساسياً أغنى الرسالة. وأبرزها: الأردن، والدفاع، وفلسطين.

-من أبرز المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث كتاب ماري ولسن: عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية، ترجمة، فضل الجراح، (بيروت، شركة قدمس، ٢٠٠٠).
فهذه سيرة ذاتية لعبد الله نالت ثناء الباحثين، عملتها ماري ولسن من جامعة أوكسفورد استناداً إلى الوثائق البريطانية والصهيونية.
وكذلك عمل حديث لفيليب روبنز:
Robins, Philip. A History of Jordan. Cambridge University Press, Cambridge, 2004.
وكتاب كمال صليبي:
Salibi, S. Kamal. The Modern History of Jordan. I. B. Tauris, London & New York, 1993.
الذي يدافع فيه بقوة عن مواقف هاشميي عمان، وبالتالي يتيح النظر إلى موضوع البحث من أكثر من زاوية، مما يضفى على الدراسة التوازن العلمي المطلوب. وكذلك الأمر مع أعمال المؤرخين الأردنيين، بخاصةً:
منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (١٩٠٠-١٩٥٩)، (عمان، د.ن، ١٩٥٩)، ط١

ومن جهة أخرى، اعتمد البحث على بعض الرسائل العلمية بالإنكليزية، وأهمها:
Behar, Joseph The British Labour Movement and Israel: 1948-1951. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University, 1991.

Lepkin, Fred Lennis. The British Labour Party and Zionism: 1917 – 1947. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University1986.

Wichhart, Stefanie Katharine. Intervention: Britain, Egypt, and Iraq During World War II. Unpublished Ph. D thesis, The University of Texas at Austin, 2007.

لقد تناول أصحاب هذه الرسائل أطرافاً من السياسة البريطانية في ما يحيط بالأردن، ولا سيما العراق وفلسطين. فكان ذلك مفيداً للبحث، لأنه يوضح السياق العام الذي كان النفوذ البريطاني في الأردن جزءاً منه.

حاولت في هذه الرسالة تغطية النفوذ البريطاني في الأردن بين عامي (١٩٢١-١٩٥٨) من شتى جوانبه، وإنني لأرجو أن أكون قد أحرزت شيئاً من النجاح في جهدي هذا.

وأخيراً كل الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة نجاح محمد على الجهود المضاعفة التي بذلتها من أجل إنجاز هذا العمل بالشكل الأمثل.

والشكر والامتنان لأساتذة قسم التاريخ على ما استفدته من علمهم، والشكر موصول للجنة التحكيم الموقرة على الجهود التي بذلها كل من المحكمين في قراءة البحث وتقويمه.

تمهيد: موجز عن الأوضاع المحلية والعربية والدولية حتى تشكل إمـــارة شـــرقي الأردن عام١٩٢١:

أولاً)- موجز عن الأوضاع العربية والدولية حتى تشكل الإمارة عام١٩٢١

ثانيا)- موجز عن التآمر الاستعماري وحركة التحرر العربية حتى عام ١٩٢١

ثالثاً)- الحكم البريطاني المباشر وتكوين الحكومات المحلية في شرقي الأردن حتى قيام الإمارة عام ١٩٢١

تمهيد: موجز عن الأوضاع المحلية والعربية والدولية حتى تشكل إمـــارة شـــرقي الأردن عام١٩٢١:

أولاً)- موجز عن الأوضاع العربية والدولية حتى تشكُّل الإمارة عام ١٩٢١:

قامت بريطانية بثورتها الصناعية في القرن الثامن عشر، ثم تبوأت المركز الأول فـــي النظام الرأسمالي الاستعماري العالمي، بحكم قوتها السياسية والاقتصادية المتفوقة قياساً لبقية قواه المتنافسة معها، وبخاصةً في أوروبة، وأدى هذا التنافس، وما سبَّبه من صراعات ونزاعات في القارة الأوروبية إلى انقسامها في مطلع القرن العشرين إلى معسكرين: الأول هو الحلف الثلاثي الذي وقّع في عام ١٨٨٣ بين النمسة وألمانية وإيطالية، والآخر هو الحلـــف الثنـــائي الروســـي الفرنسي الذي وقّع عليه رسمياً في عام ١٨٩٣. أما بريطانية فقد حاولت التقارب مع ألمانيـــة، فعقدت معها مفاوضات في تحديد التسلح البحري بين الجانبين. بيد أن فشل تلك المفاوضات في عام ١٨٩٩، وإصرار ألمانية على تطبيق برنامج تسلحها البحري، أديا إلى دفع بريطانية باتجاه فرنسة ثم روسية، ووقعت عدداً من الاتفاقيات الودية كانت أولاها مع اليابان عام ١٩٠٢، ثم مع فرنسة عام ١٩٠٤، ثم مع روسية عام ١٩٠٧. وبموجب تلك الاتفاقيات اعترفت تلـــك الـــدول لبريطانية بنفوذها في مناطق واسعة خارج القارة الأوروبية مثل الهند ومصر وقبرص وإيران.

لقد كادت الحرب أن تنفجر بين الدول الكبرى خلال السنوات العشر الأولى من القـــرن العشرين لسبب الصراع الحاد والتنافس مما ولد الشك وفقدان الثقة بينها. وتميز الجو الـــسياسي بمراقبة الدول بعضها لبعض، فلم تكن من وسيلة للوصول إلى الأمان وكان اللجوء إلـــى نظـــام الأحلاف من الوسائل الأساس التي لجأت إليها القوى الاستعمارية([1]). ولقد وقعت في الـــسنوات التي سبقت الحرب العالمية أزمات خطيرة كانت دليلاً قوياً ومؤشراً واضحاً لحـــدوث الحـــرب، ومن أهمها على الإطلاق أزمتا مراكش وأزمة البلقان.

وعملت فرنسا في أوائل القرن العشرين على بسط نفوذها على مراكش، وكذلك الحـــال في الجزائر وتونس، وحاولت ألمانية في أن تنازعها السيطرة على هذه البلاد؛ وأسفر التـــدخل الألماني بشؤون مراكش عن حدوث أزمة مراكش الأولى التي انتهت بعقد مؤتمر دولـــي فـــي مدينة الجزيرة الخضراء في عام ١٩٠٦، وانفض المؤتمر عن الاعتراف باســـتقلال مـــراكش. وكان من نتائج الضغط الألماني، أن ازداد التقارب بين فرنسة وبريطانية، فانضمت بريطانيـــة

---

[1] العلي راغب و الصطوف عبد الكافي و الصياح طليعة: تاريخ أوروبة المعاصر، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٩٦، ص ١٥٩-١٦١

إلى دولتي التحالف فرنسة وروسية. ولما اندلعت أزمة مراكش الثانية في عام ١٩١١ – نتيجة احتلال فرنسة لمدينة فاس، كاد الأمر أن يتطور إلى حرب أوروبية. لكن هذه الأزمة انتهت بتنازل فرنسة لألمانية عن بعض مستعمراتها في الكونغو مقابل تخليها عن مراكش لفرنسة

وكانت منطقة البلقان محل اهتمام الدول الأوربية وأطماعها. وفي عام ١٩٠٨، انفجرت الأزمة فيها نتيجة ضم النمسة للبوسنة والهرسك. فأيدت ألمانية النمسة، أما روسية فعارضتها، وطلبت الدعم من بريطانية وفرنسة، ولكنهما وقفتا على الحياد. وتطور الموقف، ووجهت ألمانية إنذاراً لروسية فاضطرت للاستسلام. وهكذا انتهت تلك الأزمة بعد أن كادت تشعل حرباً أوروبية. لكن الحرب اندلعت في عام ١٩١٣ بين الدول البلقانية والدولة العثمانية، وفيها استطاعت الدول البلقانية أن تنال حريتها. إلا أن هذه الدول لم تلبث أن اشتبكت في حرب في ما بينها([1]).

ونتيجة للأزمات المذكورة كان التوتر يسود العلاقات الدولية في عام ١٩١٣، فسعت الدول لتقوية تحالفاتها، وتنامى سباق التسلح.

وكانت البلاد العربية ساحة مهمة من ساحات التنافس بين القوى الكبرى، وأطلق على ذلك التنافس ما عُرف بالمسألة العربية كاستمرار لما عرف بالمسألة الشرقية التي نشأت عن مواقف القوى الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية التي كان لها أطماع مختلفة في ممتلكاتها. لقد كان لروسية مطامع في أراضي الإمبراطورية، وكذلك كان لفرنسة مصالح واسعة فيها. لكن بريطانية كانت صاحبة أكبر نفوذ في ممتلكات "الرجل المريض"، ولذلك سعت جاهدة إلى الحيلولة دون المس بكيانه. فوقفت – وهي صاحبة أكبر إمبراطورية استعمارية في التاريخ – في وجه كل ما يهدد مصالحها الكبرى الثلاث في منطقة "الشرق الأوسط"([2]): الانفراد بالسيادة على البحر المتوسط، وحماية قناة السويس، والحصول على النفط من حقوله في المنطقة([3]).

---

[1] المرجع نفسه، ص١٦٥-١٧٢

[2] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق. ومن جهة أخرى لأنه يدل على منطقة ذات مضمون جيو–سياسي قد تكون هي المعنية في كثير من الأحيان، فهو يضم تركيا وإيران إضافة إلى دول المشرق العربي وهي دول بلاد الشام والعراق ومصر والسودان وجزيرة العرب.

[3] Mitchell, Nicholas Ensley. Towards Nakba: The Failure Of The British Mandate Of Palestine, 1922-1939. Unpublished MA thesis, Louisiana State University, 2007, p. 14.

كانت سياسة بريطانية منذ القرن التاسع عشر في هذه البلاد قائمة على مبدأ أساسي هو الرغبة في إبقاء الممر التجاري مفتوحاً على المحيط الهندي. لذلك احتلت عدن عام ١٨٣٩ ثم بقية الساحل الجنوبي لشبه جزيرة العرب. كما ثبتت أقدامها في مصر، فاحتلتها عام ١٨٨٢ وعملت على فصلها نهائياً عن السلطنة العثمانية، ووضعتها عند نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تحت حمايتها.

ازدادت أهمية الوطن العربي في أوائل القرن العشرين بسبب اكتشاف النفط. الذي كان قد اكتُشِف في إيران عام ١٩٠٨. وفي عام ١٩٠٩، تأسست الشركة الأنكلو-إيرانية لاستخراجه وتكريره وشحنه إلى بريطانية. وابتداءً من ١٩١١، ومنذ إصدار ونستن تشرتشل، بوصفه آمر البحرية الأول، الأوامر باستعمال النفط وقوداً لسفن البحرية بدلاً من الفحم([1]). أصبح الحصول على النفط من "الشرق الأوسط" هو الشغل الشاغل لبريطانية قبل الحرب.

وبحكم الموقع الاستراتيجي للبلاد العربية على ملتقى القارات الثلاث آسية وإفريقية وأوروبة، فإن أي قوة عسكرية كبيرة تستطيع، إذا امتلكته، أن تتحكم بهذه القارات، وأن تحول دون أي اتصال أو تعاون بينها. و ظل الموقف الاستراتيجي لبريطانية في "الشرق الأوسط" قوياً حتى بدأت ألمانية تتمدد إليه بفضل العلاقات التي عقدتها مع الدولة العثمانية، وخصوصاً بعد مد سكة حديد برلين-بغداد في عام ١٩١١ وما ترتب على ذلك من تهديد للنفوذ البريطاني في الخليج العربي.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى ووقفت الدولة العثمانية في صف ألمانية ضد بريطانية وفرنسة وروسية وبقية حلفائها، كان لهذا الموقف خطورة بالغة على مصالح بريطانية في "الشرق الأوسط". فلقد أصبحت القوات التركية المعسكرة في فلسطين وسورية تهدد قناة السويس، كما أن حاملات النفط التي تمر في شط العرب كانت تحت رحمة هذه القوات المرابطة في العراق. أضف إلى ذلك أن وجود فرقتين عسكريتين تركيتين في اليمن كان يهدد القاعدة البحرية البريطانية في عدن. وما زاد في الأمر خطورةً على بريطانية تلك الدعوة التي وجهها السلطان العثماني محمد رشاد في ٢٣ تشرين الثاني ١٩١٤ إلى المسلمين جميعاً يحثهم فيها على الجهاد ضد روسية وبريطانية وحلفائهما "أعداء الإسلام". وكان على بريطانية أن تبحث عن حليف في الداخل من شأنه مساعدتها في التصدي لأعدائها. فماذا عن الأوضاع العربية وماذا عن هذا الحليف؟

---

[1] ibid., p. 14.

ثانيا)- موجز عن التآمر الاستعماري وحركة التحرر العربية حتى عام ١٩٢١:

نشطت حركة اليقظة القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر. فتأسست الجمعيات السرية التي تسعى إلى قيادة العرب في سبيل نهضتهم، وأُلِّفت الكتب التي تتحدث عن حقوق العرب وتاريخهم وأمجادهم، وكانت سورية مركزاً لهذه الحركة وشكل السوريون معظم قادتها([1]). كذلك كانت الحجاز، مكة خاصة، مركزاً مهماً أمّته النخب العربية في سبيل توحيد الجهد العربي في ذلك الحين.

وكانت بريطانية تولي اهتمامها للحركة القومية العربية، لاسيما أن أكثر روادها كانوا ينشطون من مصر، وهي واقعة تحت احتلالها منذ عام ١٨٨٢. وكذلك كانت تراقب الأوضاع في الحجاز، ولها تصور في ترتيب أمورها، وتدرك أهمية الأماكن المقدسة عند ملايين المسلمين من سكان إمبراطوريتها([2]).

وعلى هذا حرص كتشنر Viscount Kitchener، المفوض السامي البريطاني في مصر، على لقاء عبد الله ابن الحسين شريف مكة في أثناء مرور الأمير بالقاهرة قبل الحرب، وعلى التباحث معه في أحوال الحجاز. ولقد أثير في اللقاء موضوع الدعم البريطاني للشريف، بيد أن الأمر لم يتجاوز حدود الاستشراف النظري([3]). وظل الشريف حسين على ولائه الديني للسلطان العثماني. وكذلك ثابرت بريطانية على موقفها من المسألة الشرقية، ولقد أسِف أَسْكيث، رئيس الوزراء البريطاني، أشد الأسف لدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية([4]).

وعندما اندلعت الحرب في صيف عام ١٩١٤، عارض كثير من العرب اشتراك الدولة العثمانية فيها لما ستجره - بسبب ضعفها - من الضرر على البلدان العربية على غرار ما حصل لليبية عام ١٩١١([5]). بيد أن إصرار العثمانيين على دخول الحرب في صف دول المحور دفع العرب والشريف حسين للشعور بالخطر الذي يتهددهم، ثم زاد وعيهم للقومية العربية ،ولضرورة حماية أرضهم. كما زاد ذلك من إحساس العرب بظلم الاتحاديين حتى أصبح عند بعض العرب، "ظلم عبد الحميد بالنسبة إلى ظلمهم عدلاً محضاً"([6]).

من أجل هذا، ضربت رسالة كتشنر التي وجهها في ٣١ تشرين الثاني ١٩١٤ إلى شريف مكة على وتر حساس عنده؛ فقد عبر هذا الموظف البريطاني الكبير عن تأييد بلاده لقيام

---

[1] ibid., p. 25.

[2] ولسن ماري: عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية، ترجمة، فضل الجراح، بيروت، شركة قدمس، ٢٠٠٠، ص ٣٧

[3] الحسين عبد الله بن: مذكراتي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ومكتبة برهومة، ١٩٨٩، ط١، ص ٧٥-٧٧

[4] Mitchell, op. cit., pp. 13-14.

[5] ibid., p. 25.

[6] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص ٢٧

خلافة عربية في الحجاز([1]). وتزامن هذا مع تحرك الجمعيات العربية السرية لدعوة الشريف إلى إعلان الثورة من أجل الاستقلال عن العثمانيين ومبايعته قائداً([2]).

وعلى هذا النحو، تضافر الدافع الشخصي لدى الشريف حسين، أي طلبه للزعامة، مع الدافع القومي، أي النزوع العربي إلى التحرر. ووافق ذلك إدراكُ البريطانيين منذ صيف عام ١٩١٥ أنهم محتاجون في حربهم في "الشرق الأوسط" إلى فصل العرب وبخاصة في بلاد الشام والعراق عن الدولة العثمانية([3]). وتداعى الفريقان إلى التحالف الذي سيكون مؤقتاً كما سنرى.

عُقدت المفاوضات على شروط التحالف في الرسائل السرية التي تم تبادلها بين الشريف حسين وبين السير هنري مكماهون Henry McMahon، المندوب السامي البريطاني في مصر، من ١٤ تموز ١٩١٥ إلى ١٦ آذار ١٩١٦. وفي ١٦ حزيران ١٩١٦ أعلن الشريف حسين الثورة العربية على العثمانيين بعد أن تكاملت أسبابها. وكان من أهمها سياسة التتريك التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي في المشرق العربي، للقضاء على القومية العربية، والعنصر العربي، واللغة العربية؛ وكذلك شعور الشريف بانفصام الرابطة العثمانية الإسلامية التي تجمعه بالعثمانيين بعد الانقلاب الدستوري. أضف إلى ذلك مظالم جمال باشا السفاح في بلاد الشام، وخصوصاً إعدامه المناضلين في أيار ١٩١٦ فكان ذلك هو السبب المباشر لإعلان الثورة.

هاجم المقاتلون العرب – يدعمهم البريطانيون – المواقع العثمانية في الحجاز وزحفوا شمالاً. وفي أثناء ذلك، اكتسبت المنطقة القائمة في شرقي الأردن أهمية كبرى للعثمانيين. فقد ظل الخط الحديدي الحجازي حتى مرحلة متقدمة من عام ١٩١٧ سبيلاً مهماً لإمداد القوات العثمانية المعسكرة في شرقي نهر الأردن بإزاء الجيش البريطاني. و استطاعت هذه القوات بالتعاون مع القوات الموجودة في فلسطين من رد القوات البريطانية المهاجمة من سيناء وتكبيدها خسائر فادحة.

إلا أن الجيش العربي الشمالي بقيادة فيصل بن الحسين تمكن من أخذ العقبة في ٦ تموز ١٩١٧. وأدرك أللنبي، قائد القوات البريطانية في مصر، معنى احتلال العقبة، والفائدة التي قد يجنيها في هجومه المقبل من وجود جناح عربي سريع الحركة لجيشه، فأعلن أن فيصلاً يستطيع

---

[1] أنطونيوس جورج: يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٦٤، ص ١٤٧

[2] المرجع نفسه، ص ١٦٧

[3] Karsh, Efriam, and Inari Karsh. "Myth in the desert, or not the Great Arab Revolt. " Middle Eastern Studies. 33.n2 (April 1997): 267(46).
British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 15 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

الاعتماد على معونته ونفّذ تعهده هذا. و تحولت العقبة، القرية الصغيرة، إلى مركز حربي كبير([1]).

لكن مصالح بريطانية كانت يومئذ متداخلة مع مصالح قوى أخرى معادية للعرب، لذلك لم تجد غضاضة في التآمر على المصالح العربية. وتكشف ذلك التآمر سريعاً ممثلاً باتفاقية سايكس–بيكو ووعد بلفور.

فبينما كانت بريطانية تغدق وعودها للعرب، كانت تعقد صفقة مع فرنسة على أراضيهم ومن وراء ظهرهم. فبعد حوالي تسعة أسابيع من آخر رسالة وجهها السير مكماهون إلى الشريف حسين، شرع السير مارك سايكس Sir Mark Sykes ممثلاً لبريطانية وجورج بيكو Georges Picot ممثلاً لفرنسة يقسّمان الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما الممتلكات العربية منها. وبموجب الاتفاقية التي عرفت باسميهما والتي توصل إليها هذان السياسيان في ٩ أيار ١٩١٦ برضا روسية القيصرية، لم يستطع العرب تحقيق الوحدة العربية التي كانوا ينشدونها، بل إن المنطقة العربية جزئت إلى:

– منطقة (أ) تحت النفوذ الفرنسي، وتشمل ولايات دمشق وحلب والموصل.

– منطقة (ب) تحت النفوذ البريطاني، وتشمل الأراضي الممتدة من فلسطين إلى العراق.

ويمكن أن تنشأ في كل من هاتين المنطقتين دولة عربية مستقلة أو اتحاد فدرالي لدول عربية. ويكون لكل من بريطانية وفرنسة حق تزويد الدولة (أو الدول) القائمة بالمستشارين والموظفين، ويكون لهما حق الأولوية الاقتصادية والمالية.

– منطقة زرقاء تحت الإدارة الفرنسية، وتشمل لبنان والساحل السوري وكيليكية وجنوبي الأناضول.

– منطقة حمراء تحت الإدارة البريطانية، وتشمل جنوب العراق (ومن ذلك بغداد) وميناءي حيفا وعكا.

– منطقة بنية تشمل فلسطين والأماكن المقدسة. وتقوم في هذه المنطقة إدارة دولية تتعين صورتها بالتشاور مع روسية وباتفاقية تعقد مع الدول الحليفة ومع مندوبي شريف مكة([2]).

وقد ظلت هذه الاتفاقية سراً مكتوماً حتى تشرين الثاني ١٩١٧ عندما نشرت نصوصها على يد البلاشفة بعد انتصار ثورتهم في روسية.

---

[1] أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٢٤٩

[2] المرجع نفسه، ص ٢٧٣

وبدأ اليهود السعي إلى أخذ ما يستطيعون من التركة العثمانية، و كان لهم تطلع بعيد إلى ذلك منذ عملوا مع بريطانية على إسقاط دولة محمد علي، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر نادت الحركة الصهيونية بتجميع اليهود المشتتين في أنحاء العالم، وقررت في مؤتمرها الذي عقد في بال في ٢٤ آب ١٨٩٧ إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يحميه القانون الدولي ويكون حاجزاً يحول دون الوحدة العربية. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، عملت بريطانية على كسب تأييد اليهود في الصراع مع دول المحور اعتقاداً منها بنفوذهم الكبير في روسية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الثاني من تشرين الثاني ١٩١٧، وجه وزير خارجية بريطانية اللورد بلفور كتاباً إلى اللورد روتشيلد عرف فيما بعد باسم وعد بلفور وفيما يلي نصه: "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى."([1])

وكما فضح وعد بلفور، فقد فضحُت أسرار اتفاقية سايكس–بيكو وما فيها من مخالفة للوعود التي قطعتها بريطانية للشريف حسين بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧. وبادرت الحكومة البريطانية إلى تلافي ما قد ينشأ عن ذلك من أثر سلبي في المساندة العربية للحلفاء في الحرب، فبعثت الكومندان هوغارث، رئيس المكتب العربي، في القاهرة بمهمة إلى الحجاز. وصل هوغارث إلى جدة في بداية كانون الثاني ١٩١٨ واجتمع بالشريف حسين وأكد له أنه "لن يُسمح بإسكان اليهود في فلسطين إلا بالقدر الذي يتفق مع حرية السكان العرب السياسية والاقتصادية"([2]). وفيما يخص اتفاقية سايكس–بيكو، سلّم هوغارث إلى الشريف حسين رسالة جاء فيها: "لا تمثل الوثائق التي وجدها البلشفيك في وزارة الخارجية في بيتربورغ اتفاقاً تم عقده بالفعل بل هي سجل لمذاكرات ومباحثات مؤقتة بين بريطانية العظمى وفرنسة وروسية، جرت في الأيام الأولى للحرب وقبل قيام الثورة." وعززت بريطانية ذلك كله بمذكرة أخرى في ٨ شباط ١٩١٨ أكدت فيها التعهد بأنها ستقف إلى جانب العرب في نضالهم من أجل الحرية([3]).

إلا أن هذه التأكيدات لم تقنع العرب كافة، فوجهت نخبة من رجالهم السياسيين المقيمين في القاهرة مذكرة إلى الحكومة البريطانية طالبين منها أن توضح سياستها بخصوص مستقبل

---

[1] المرجع نفسه، ص ٢٩٤

[2] قلعجي قدري: الثورة العربية الكبرى ١٩١٦–١٩٢٥، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٤، ط٢، ص ٢٧٤

[3] المرجع نفسه، ص ٢٨٤

البلاد العربية. فأجابت بريطانية على ذلك بمذكرة مؤرخة في ١٦ حزيران ١٩١٨، وفي المذكرة البريطانية قُسِّمت الأراضي العربية إلى أربعة مناطق هي:

١-المناطق الحرة والمستقلة قبل بدء الحرب.

٢-المناطق التي تحررت من الحكم التركي على أيدي العرب.

٣- المناطق التي تحررت من الحكم التركي على أيدي جيوش الحلفاء.

٤- المناطق التي ما تزال تحت السيطرة التركية.

وجاء في المذكرة أن الحكومة البريطانية تعترف باستقلال العرب التام وسيادتهم في المناطق من الصنفين الأوليين. أما بخصوص شكل الحكم المقبل في المناطق التي حررتها جيوش الحلفاء فسيتقرر بعد موافقة المحكومين. أما فيما يتعلق بالمناطق التي ما تزال تحت الحكم التركي فقد عبرت الحكومة البريطانية عن رغبتها في تحرير الشعوب المضطهدة([1]).

وانسجاماً مع ذلك، صدر في ٧ تشرين الثاني ١٩١٨ بيان مشترك أنكلو-فرنسي، وعُمم في أرجاء فلسطين وسورية والعراق، وفيه أكدت الدولتان اتفاقهما وعزمهما على مساعدة شعوب سورية والعراق لإقامة حكم وطني وإدارة وطنية([2]).

وكان الجيش العثماني الرابع قد اضطر إلى الانسحاب في ٢٤ أيلول ١٩١٨ من عمان إلى دمشق ثم لم يلبث أن تركها بعد أيام. ولما كان الأمير فيصل يرى في تحرير دمشق أهمية بالغة، فقد أسرع في ذلك وتم له ما أراد في الأول من تشرين الأول عام ١٩١٨([3]). وكان العرب يرون أن الحلفاء سيعترفون باستقلالهم للدور الذي لعبته القوات العربية في تحرير مدينة دمشق. إلا أنه بسبب استمرار العمليات الحربية بقيت الأراضي العربية التي حررها الجيش العربي وجيوش الحلفاء تحت إشراف الجنرال أللنبي القائد العام لجيوش الحلفاء([4]). وفي اليوم الثالث من تحرير دمشق، استقبل الجنرال أللنبي الأمير فيصل، وطلب إليه إقامة إدارة عسكرية عربية في المنطقة الواقعة شرقي نهر الأردن والممتدة من العقبة إلى دمشق، على أن يكون حكامها العسكريون وموظفوها المدنيون من العرب مرتبطين مباشرة بالأمير فيصل الذي سيكون بدوره مسؤولاً أمام الجنرال أللنبي طوال فترة الحرب([5]). وبعد ذلك بيومين، تشكلت بأمر من

---

[1] المرجع نفسه، ص ٣٠٠

[2] المرجع نفسه، ص ٣٠٢

[3] قدري أحمد: مذكراتي عن الثورة العربية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٣،ط٢، ص ١٦٩

[4] قلعجي: مرجع سابق، ص ٢٦٢

[5] قدري: مصدر سابق، ص ٧٩

الأمير فيصل أول حكومة عسكرية في دمشق برئاسة الفريق علي رضا الركابي، الذي منح لقب الحاكم العسكري العام، وأقر أللنبي هذا التعيين([1]).

بيد أنه لم تلبث كل الوعود البريطانية والتطمينات للعرب أن تحولت إلى حبر على ورق. وكانت بداية ذلك في أيار ١٩١٧، حيث أقرت الحكومة البريطانية تقريراً ينصح بالاحتفاظ بفلسطين والعراق بعد الحرب من منطلق تفكير إيديولوجي إمبريالي هو أن "شعوب المشرق ليست أهلا لحكم أنفسها ولا يمكن اعتبارها كذلك إطلاقاً"([2]). ولذلك فإن لويد جورج David Lloyd George، رئيس الوزراء البريطاني، حرص على أن يتحاشى، وهو يعلن في الخامس من كانون الثاني ١٩١٨ أهداف بريطانية من الحرب ويشجع الآمال القومية، أن يستعمل كلمة "تقرير المصير" التي تنطوي على ثمن باهظ وتبعث على تهديد للمصالح البريطانية. وكان أكبر ما يشغل باله في ذلك – وهو أيضاً نجم النحس الطالع على سياسة بريطانية في "الشرق الأوسط" – هو ويلسون، الرئيس الأمريكي، ومراميه لبناء العلاقات الدولية بعد الحرب بناءً جديداً([3]).

كان من الواضح أن القوة الجديدة للولايات المتحدة الأميركية في الميدانين الاقتصادي والعسكري، ومعها ليبرالية ويلسون الحازمة، تنذران بإحداث انقلاب كبير في أسلوب أوروبة الذي تعامل به العالم غير الأوروبي. وظهرت حاجة ماسة إلى بديل لسياسة ضم الأراضي المحتلة بناءً على "حقوق الفاتحين". وفي مؤتمر الصلح بباريس، وُجِد البديل وحصل التوفيق بين المطالب الإمبريالية البريطانية والفرنسية وبين المفاهيم الأميركية الليبرالية في العلاقات الدولية، وتم إيجاد نظام الانتداب. وشُرِّع في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وأُقر نهائياً في ٢٨ نيسان ١٩١٩([4]).

على هذا النحو، تلاشت جميع العهود والوعود التي التزمت بها بريطانية تجاه العرب عندما أثيرت قضيتهم في مؤتمر الصلح في باريس. في ١٢ تشرين الثاني ١٩١٨، بعث الشريف حسين برقية إلى ابنه الأمير فيصل يعينه فيها ممثلاً شخصياً له في مؤتمر الصلح. وفي ٢٩

---

[1] المصدر نفسه، ص ٧٦

[2] Dodge, Toby. 'International Obligation, Domestic Pressure and Colonial Nationalism: The Birth of the Iraqi State Under the Mandate System', in Méouch, Nadine and Peter Sluglett (ed.) The British and French Mandates in Comparative Perspective. Brill, Leiden, The Netherlands 2004, p. 146

[3] Ibid., p. 146

[4] ميثاق عصبة الأمم من الموقع الالكتروني لجامعة ييل الأميركية:
http://www.yale.edu/lawweb/avalon/leagcov.htm.

كانون الثاني ١٩١٩، قدّم فيصل للمؤتمر مذكرة تشتمل على المطالب العربية، وطلب فيها "الاعتراف ببلاد العرب وحدة جغرافية مستقلة برئاسة جلالة الملك حسين بن علي، وتطبيق العهود المقطوعة للعرب بالاستقلال التام، مع الاعتراف لسورية بالاستقلال التام على أن تستعين بمستشارين أجانب تستخدمهم عند الحاجة، وعلى أن تكون متصلة بحكومة الحجاز في شؤونها الخارجية"([1]).

لكن فيصل واجه عقبات ثقيلة منها: المطامع الإمبريالية البريطانية في العراق، والمطامع الفرنسية في سورية. وبإزاء هذه العقبات، سعى الأمير إلى طلب العون من الرئيس الأمريكي ويلسون. وبسبب إلحاح الرئيس قرر المؤتمر في جلسته المنعقدة في ٢١ آذار ١٩١٩ تعيين لجنة دولية من الحلفاء تذهب إلى سورية وفلسطين والعراق لمعرفة رغبة شعوب هذه البلاد. ولم تقابل الدوائر الفرنسية هذا القرار بالارتياح، بل انتقدت مندوبها في المؤتمر لتسرعه بالموافقة. ثم رفضت فرنسة وبريطانية المشاركة في هذه اللجنة. عندها قرر الرئيس ويلسون إيفاد لجنة أمريكية عرفت باسم "لجنة كينغ –كراين"([2])، أقامت في فلسطين وسورية شهري حزيران وتموز ١٩١٩ تستلم العرائض وتستفتي الناس. وقدمت تقريرها في ٢٨ آب وجاء فيه أن رغبة العرب تنحصر في:

١–أن يكون نظام الانتداب تحت وصاية عصبة الأمم.

٢– تحقيق وحدة سورية الكبرى (سورية لبنان وفلسطين وشرق الأردن).

٣–ترشيح الأمير فيصل رئيساً للدولة السورية([3]).

لكن بريطانية كانت أثناء ذلك تدفع بكامل ثقلها الإمبراطوري في سبيل الظفر بأكبر قدر من المكاسب حتى على حساب حليفتها القوية فرنسة، واغتنمت ارتباك فرنسة بسبب حربها في كيليكية وبسبب وجود فيصل في سورية الداخلية، فاحتلت قواتها الموصل. ولما التقى لويد جورج، رئيس وزراء بريطانية، وكليمنصو، رئيس وزراء فرنسة، في لندن في كانون الأول من عام ١٩١٨، اضطر كليمنصو إلى القبول بضم ولاية الموصل وفلسطين إلى نصيب بريطانية مع ما في ذلك من تعديل لنصوص معاهدة سايكس–بيكو. وفي ١٥ أيلول ١٩١٩، وقعت الدولتان اتفاقية نصت على انسحاب القوات البريطانية من سورية، وضم ولاية الموصل إلى العراق،

[1] سعيد أمين: الثورة العربية الكبرى، ثلاثة مجلدات، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ١٩٣٥، ج٢، ص ٢١
[2] المرجع نفسه،ج٢، ص ٢٢
[3] أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٣٢٦

والاعتراف بالانتداب البريطاني على فلسطين والعراق، ووضع شرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني([1]).

وعلى هذا النحو، فشل فيصل في تجنب إبعاد النفوذ الفرنسي وفي حمل البريطانيين على البقاء في سورية. لكن بعد أن عزمت بريطانية على التسليم بالانتداب الفرنسي على سورية، أرسل لويد جورج إلى فيصل يدعوه لحضور المفاوضات بين الجانبين البريطاني والفرنسي في باريس، إلا أن الفرنسيين أخّروا وصوله إلى ما بعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاقية الأنكلو–فرنسية في ١٥ أيلول١٩١٩. ولما احتج الأمير فيصل على هذه الاتفاقية، نصحته الحكومة البريطانية بالاتصال بالفرنسيين. وتوجه فيصل إلى باريس، وعقد مباحثات مع كليمنصو أسفرت عن اتفاق يخص مستقبل الوضع في سورية. بيد أن الشريف حسين كان قد وجه إلى فيصل رسالة يحظر عليه توقيع أي اتفاق يتنافى والعهود المعطاة له من الحكومة البريطانية قبل دخوله الحرب([2])، فاكتفى فيصل وكليمنصو بوضع الحرفين الأوليين من اسميهما على الاتفاق في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩ على أن يوقع فيما بعد إذا وافقت عليه الهيئات الوطنية السورية. بيد أن تلك الهيئات لم توافق، كما سقطت حكومة كليمنصو.

لكن ترتيب الأوضاع في البلاد العربية المحررة لم يكن يتعين فقط بمصالح بريطانية وفرنسة وميزان القوى بينهما، فقد كانت العلاقات داخل الأسرة الهاشمية من العوامل الفاعلة في ذلك. لقد تكشفت في أثناء الحرب توجهات متباينة لأبناء الحسين، أثرت تأثيراً مباشراً في حظوظ كل منهم. فمع أن عبد الله هو أكثر الأبناء طموحاً وذكاءً ودهاءً وهو وريث أبيه على ما اعتقده البريطانيون، فإن تهاونه الملحوظ في أثناء الحرب قد حط من مكانته عند البريطانيين. ولعل تهاونه ذلك هو نتيجة لما لمسه مع أبيه من تغيُّرٍ في الحليفة بريطانية وتردد في دعمها للعرب في الأشهر الأولى من الثورة([3]). ومهما يكن الأمر، فإن تطلعات عبد الله وطموحاته كانت داخل الجزيرة العربية، بل إنه سحب في ربيع عام ١٩١٨، وفي ذروة الحرب، نصف قواته المحاصرة للمدينة ونقلها إلى خط المواجهة مع ابن سعود([4]).

وإجمالاً، كانت الشقة بين فيصل وبين أبيه وأخيه قد بعدت منذ أواخر عام ١٩١٧، وأصبح معظم تفكيره في سورية، وأخذ يشكو من قلة اهتمام أسرته بها([5]). وعندما أتت كُتُب جمال باشا في آخر العام، تؤكد مؤامرة سايكس–بيكو بين الدول العظمى، اقترح فيصل على أبيه

---

[1] قلعجي: مرجع سابق، ص ٣٤٥
[2] المرجع نفسه، ص ٣٥٠
[3] ولسن: مرجع سابق، ص ٦١
[4] المرجع نفسه، ص ٦٩
[5] Karsh, op. cit.

التفاوض مع العثمانيين على الصلح. بيد أن اقتراح فيصل قد رُفِض، فبادر واتصل بالعثمانيين سراً. وتطورت الاتصالات (وجرى بعضها خفيةً عن البريطانيين)، وقدّم الطرفان عروضاً كلٌّ منهما للآخر، إلا أنهما لم ينجحا في الوصول إلى اتفاق([1]).

ومهما يكن الأمر، فقد حافظ كلٌ من فيصل والبريطانيين على صلتهما ببعضهما، وكان لفيصل أهمية كبرى من حيث أنه كان أقرب الهاشميين إلى القوميين العرب في سورية، لذلك حرص على المزيد من القرب منهم منذ وطأت قواته تخومهم.

وثابر فيصل على صلاته الودية مع البريطانيين واضعاً سورية نصب عينيه، بينما ازدادت القطيعة بين عبد الله والبريطانيين. وأراد فيصل بعد دخوله دمشق أن يرسل إلى عبد الله ليكون معه، لكن بريطانية عارضت ذلك أشد المعارضة لخشيتها من دهاء عبد الله وعدائه للفرنسيين وما سيجره ذلك من تعقيدات في التسوية بين الدولتين في سورية([2]). أما عبد الله نفسه فقد ظل على وجهته الجنوبية حتى أيار ١٩١٩ عندما نزلت به هزيمة ساحقة على يد قوات ابن سعود في معركة الخرمة. عندئذ ظهر عند عبد الله وأبيه حرصٌ شديد على سورية وارتيابٌ في موقف فيصل بجدية الوعود البريطانية([3]).

على هذه الخلفية كان يتقرر مصير سورية – ونصيب العرب من مكاسب الحرب على وجه العموم. ففي أثناء مباحثات الأمير فيصل مع كليمنصو، شرعت القوات البريطانية بالانسحاب من سورية وفقاً للاتفاقية الأنكلو–فرنسية الموقعة في ١٥ أيلول ١٩١٩. لكن ما كادت القوات الفرنسية تدخل الأراضي السورية لتحل محل القوات البريطانية المنسحبة حتى اصطدمت بمقاومة عنيفة في المدن التي دخلتها. (بل إن المقاومة للفرنسيين ابتدأت قبل ذلك منذ وطأت أقدامهم الساحل السوري في ١٩١٨).

أثارت أنباء التسوية الأنكلو–فرنسية مخاوف العرب. وما إن صدر الاتفاق الأولي بين الجانبين في أيار ١٩١٩، حتى بادرت نخبة منهم لتوجيه الدعوة إلى مؤتمر قومي يعقد في دمشق ويضم ممثلين عن سكان سورية الكبرى بما فيها شرق الأردن وفلسطين. واجتمع تسعة وستون مندوباً في دمشق تحت اسم المؤتمر السوري العام، واتخذوا بالإجماع في ٧ تموز ١٩١٩ المقررات التالية:

١–استقلال البلاد السورية بحدودها الطبيعية استقلالاً تاماً لا شائبة فيه وعلى الأساس النيابي.

٢–رفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لليهود.

---

[1] ibid.

[2] ولسن: مرجع سابق، ص ٧٠

[3] المرجع نفسه، ص ٧٦

٣-اختيار سمو الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على سورية.
٤-إعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في مناطق سورية الثلاث، على أن يقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسؤولة تجاه المجلس النيابي في كل ما يتعلق باستقلال البلاد التام([1]).

وبعد أن اختتم مؤتمر الصلح في مطلع ١٩٢٠ وبادرت عصبة الأمم ووضعت الترتيبات لمؤتمر سان ريمو الذي يرتقب فيه إقرار الانتداب، التأم المؤتمر السوري العام مجدداً في ٨ آذار ١٩٢٠ وقرر إعلان استقلال سورية ونادى بفيصل ملكاً على البلاد، واضعاً بذلك بريطانية وفرنسة أمام الأمر الواقع. وفي الوقت نفسه، اجتمع الزعماء العراقيون على انفراد ونادوا بالأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على العراق([2]). وأصدر الملك فيصل مرسوماً بتشكيل أول حكومة سورية برئاسة علي رضا الركابي([3]).

إزاء هذه الخطوات، اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على توجيه إنذار إلى الملك فيصل تحذرانه فيه من الإقدام على أي إجراء من شأنه أن يتعارض ومقررات مؤتمر الصلح، وتدعوانه إلى المشاركة في المباحثات معهما. ورد فيصل مشترطاً للذهاب إلى أوروبة الاعتراف مبدئياً باستقلال سورية التام ووحدتها([4]).

لكن الدول الحليفة كانت ماضية في تنفيذ أهدافها الاستعمارية، ورأت أن تنفذ سياستها بصيغة جديدة فكان الانتداب. واتخذ رؤساء وزراء بريطانية وفرنسة وإيطالية (ومعهم ممثلون لليابان واليونان وبلجيكا) في اجتماعهم المنعقد في مدينة سان ريمو في ١٩-٢٦ نيسان ١٩٢٠ قراراً بوضع البلاد العربية الواقعة ضمن المستطيل الممتد من البحر المتوسط إلى الحدود الإيرانية تحت نظام الانتداب. فوُضِع العراق تحت الانتداب البريطاني، وجُزئت سورية الطبيعية إلى ثلاثة أجزاء مستقلة هي: سورية ولبنان (ووضعتا تحت الانتداب الفرنسي) وفلسطين (ووضعت تحت الانتداب البريطاني). وضمّن المجلس في صك الانتداب على فلسطين الالتزام بتنفيذ وعد بلفور([5]).

---

[1] سعيد: مرجع سابق، ج ٢، ص ٥٣
[2] قلعجي: مرجع سابق، ص ٣٥٤-٣٥٩
[3] سعيد: مرجع سابق، ج ٢، ص ٩
[4] قلعجي: مرجع سابق، ص ٣٦٥-٣٦٦
[5] أنطونيوس: مرجع سابق، ص ٣٣٥

رأى العرب في قرارات الحلفاء في مؤتمر سان ريمو نكثاً وغدراً هما بمنزلة الفضيحة، وخرقاً للمبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء ونقضاً للوعود البريطانية المتعلقة بمستقبل البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية([1]).

وفي أوائل تموز ١٩٢٠، أصبح وضع الملك فيصل في دمشق على غاية من الخطورة. لكنه كان ما يزال يعتقد بإمكانية تدخل الجنرال أللنبي لمصلحته ضد الفرنسيين([2]). وفي ١٤ تموز ١٩٢٠، بادر الجنرال غورو، الذي أصبح مندوباً سامياً لفرنسة، بالإضافة إلى كونه القائد العام للقوات الفرنسية في لبنان، فوجه إنذاراً إلى الملك فيصل. اشتمل الإنذار على وجوب أن "ترضى الحكومة العربية بالانتداب الفرنسي، وأن توقف التجنيد، وأن تخفض عدد أفراد الجيش، وأن تعاقب الثائرين"([3]). وطلب الملك فيصل تعديل بعض شروط الإنذار، فكان جواب غورو بعد ذلك بستة أيام هو الإيعاز إلى قواته بالتقدم إلى دمشق. والتقت القوات الفرنسية بعناصر الجيش العربي يقودهم يوسف العظمة وزير الدفاع في ميسلون واستطاعت أن تهزمهم دون صعوبة.

وفي ٢٥ تموز، دخل غورو إلى دمشق وخلع فيصل عن عرشه. وهكذا انهارت المملكة السورية، وغادر فيصل دمشق في ٢٨ تموز ١٩٢٠([4]).

وفي أثناء البحث البريطاني عن الشخص الأنسب لعرش العراق بالنسبة لهم، تحرك عبد الله عشية مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠ وسافر إلى مصر قاصداً لقاء أللنبي للمطالبة بعرش العراق وليسافر من هناك إلى أوروبة([5]). لكن أللنبي رده بعد أن خلع عليه أرفع الأوسمة؛ وقد نوقش اسم عبد الله في الدوائر الرسمية البريطانية واستُبعِد من تقلد العرش العراقي([6]).

لكن من جهة أخرى، كان لفيصل حظوة كبيرة عند الموظفين البريطانيين وكانوا يرون أنه "من المستبعد أن يخفق في إدراك حقيقة أن المساعدات الأجنبية حيوية... ويعرف مدى خطورة التعويل على أي جيش أجنبي"([7]). وحقق فيصل ظن البريطانيين فيه، وعبر عن ذلك بقوله لمفوضهم في بغداد: "أنا أداة للسياسة البريطانية. وأنا وحكومة جلالة الملك في مركب

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٣٥
[2] سعيد: مرجع سابق، ج ٢، ص ١٦٧
[3] قلعجي: مرجع سابق، ص ٣٧٢-٣٧٣
[4] سعيد: مرجع سابق، ج ٢، ص ٢١١
[5] ولسن: مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧
[6] المرجع نفسه، ص ٧٧
[7] ولسن: مرجع سابق، ص ٨٠

واحد، فإما أن نغرق معاً أو نعوم معاً."([1]) أو كما قال تشرتشل في عام ١٩٢١: "أنا لا أرتاب... في أن فيصل يمكِّننا من خير فرصة لتوفير أموالنا علينا."([2])

إن التطورات التي عرضناها آنفاً قد أسفرت عن إشكال فريد بخصوص بقعة صغيرة من البلاد العربية التي حررت من العثمانيين. لقد ضُمِّنت شرقي الأردن (من غير أن يُصرح باسمها) في فلسطين لما عُهد إلى بريطانية بالانتداب عليها في نيسان ١٩٢٠. بيد أنها كانت في ذلك التاريخ تابعة لحكومة فيصل في دمشق، وظلت كذلك (من غير أن تعارض بريطانية في ذلك) إلى أن قضى الفرنسيون على المملكة السورية وغادر فيصل دمشق في آخر تموز ١٩٢٠. وعلى هذا النحو صارت هذه البلاد نقطة تشابك بين المواقف العربية والفرنسية والبريطانية. فكيف أدارت بريطانية هذه المسألة؟

ثالثاً)- الحكم البريطاني المباشر وتكوين الحكومات المحلية في شرقي الأردن حتى قيام الإمارة عام١٩٢١:

كان شرقي الأردن جزءاً من سورية على امتداد العصور. وقد ضمنته معاهدة سايكس-بيكو في الأراضي المخصصة للدولة العربية المستقلة التي اتفق على إنشائها. وفي عام ١٩١٨، حرِّر من السيطرة العثمانية على يد جيش فيصل العربي. وظل شرقي الأردن منذ التوقيع على هدنة عام ١٩١٨ حتى انهيار المملكة السورية تحت إدارة القائد العام لجيوش الحلفاء، وجزءاً من الدولة العربية التي عاصمتها دمشق. إلا أنه بعد الاتفاقية الأنكلو-فرنسية الموقعة في ١٥ أيلول ١٩١٩، انسحبت القوات البريطانية من الأراضي السورية بما في ذلك شرقي الأردن. وعندما انهارت المملكة السورية، أصبحت شرقي الأردن بلا حكومة ولا جيش ولا شرطة تحفظ الأمن.

بإزاء هذا الوضع، أخذ السير هربرت صموئيل Herbert Samuel، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، زمام المبادرة وكتب إلى فيصل في ١٦ آب ١٩٢٠. ذكر صموئيل في رسالته أن بعض شيوخ شرقي الأردن قد طلبوا منه إنشاء إدارة بريطانية في البلاد، وأضاف قائلاً: "ولما كان الاتفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والفرنسية، يقضي بأن تكون البلاد الواقعة جنوب خط سايكس-بيكو ضمن منطقة النفوذ البريطاني لا الفرنسي، فالحكومة البريطانية تميل في هذه الحالة إلى تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة أهل شرق الأردن على تنظيم

[1] Wichhart, Stefanie Katharine. Intervention: Britain, Egypt, and Iraq During World War II. Unpublished Ph. D thesis, The University of Texas at Austin, 2007, p. 94.
[2] ibid., note 58. p. 94.

حكومتهم والدفاع عنها. ولذلك دعوت زعماء البلاد من عجلون شمالاً إلى الطفيلة جنوباً لمقابلتي في السلط يوم السبت القادم للمشاورة في الأمر"([1]).

وبالفعل وصل هربرت صموئيل إلى السلط في الموعد المذكور وخطب في أعيان شرقي الأردن وشيوخه المجتمعين. ومما جاء في خطابه: "إن الحكومة البريطانية لا تقصد إلحاقكم بإدارة فلسطين، بل تريد تأسيس إدارة منفصلة تساعدكم على حكم أنفسكم، وسيُرسَل لكم عدد قليل من المعتمدين السياسيين ورجال القضاء ذوي حنكة ودراية تامة بالأهالي وباللغة العربية من الذين تعرفون أكثرهم شخصياً ليسكنوا في مدنكم الكبيرة ويساعدوكم على تنظيم قوات للدفاع عنكم أمام أي تعدٍّ من الخارج، وتنظيم الدرك المحلي لتأييد النظام وترويج التجارة السلمية. إن هؤلاء المعتمدين ينظرون في أمر تنظيم الدولة وإنفاق الضرائب التي تدفعونها بأمانة في سبيل احتياجاتكم، ويشاورونكم في الغايات التي تصرف الأموال لأجلها، وفي أمر تصليح الطرق وبناء المدارس وترتيب المعاونة الطبية".

وتابع قوله: "إن معظم المأمورين الذين يوظفون في إدارة بلادكم تحت رئاسة الموظفين البريطانيين يُنتخبون من أهالي البلاد. وليس في النية إيجاد خدمة عسكرية جبرية ولسنا نقترح اتخاذ أي تدابير لنزع السلاح."

وختم خطابه قائلاً: "إن أوامر الحكومة البريطانية العامة التي تعطى إلى الضباط في هذه المقاطعات تكون فوق كل شيء لمساعدة الأهالي أنفسهم، بينما هم يحافظون على مبادئ الاستقامة والعدل التي اتصفت بها الحكومة البريطانية في جميع أنحاء المعمورة والقواعد التي تؤسس عليها كل حكومة صالحة."([2])

ثم قام صموئيل بالعفو عن فلسطينيين أحدهما هو أمين الحسيني الذي سيتولى زعامة الحركة الفلسطينية، ويصبح الخصم اللدود لعبد الله بن الحسين بعد أن يتولى حكم شرقي الأردن([3]).

وفي أعقاب هذا الاجتماع، تأسست في البلاد ثلاث حكومات محلية يساعد كلاً منها ضابط بريطاني معين من المندوب السامي.

---

[1] الماضي منيب و موسى سليمان: تاريخ الأردن في القرن العشرين١٩٠٠-١٩٥٩،عمان،د.ن، ١٩٥٩، ط١، ص ١٠٠

[2] الزركلي خير الدين: عامان في عمان، القاهرة، المطبعة العربية، ١٩٢٥، ص ٣٨-٤٠

[3] ولسن، مرجع سابق، ص ٨٧

حكومة الكرك: بعد عودة زعماء الكرك من السلط أرسل المندوب السامي إلى الكـــرك ضابطاً برتبة ميجر يدعى كليفنك لكي يشغل وظيفة المعتمد ويساعد الأهلين على تشكيل حكومة لهم. وقد جرت انتخابات لتأليف المجلس العالي للمنطقة. وترأس هذا المجلس الميجـــر كليفنـــك نفسه، لكنه نُقل بعد أسبوعين وحل محله الميجر أليك كركبرايد Alec Kirkbride. وقد أطلقـــت هذه الحكومة على نفسها لقب "الحكومة العربية المؤابية"([1]).

حكومة السلط: تألفت هذه الحكومة في قضاء البلقاء، وكان المعتمد البريطاني فيها هـــو الميجر كامب. هذا، ومع أن مركز الحكومة كان في السلط، إلا أن عمان غدت مركزاً لحركـــة وطنية قوية بزعامة سعيد خير رئيس البلدية، فأخذ الأحرار السوريون يتوافدون إليها([2]).

حكومة عجلون: لم يتمكن زعماء قضاء عجلون من الاجتماع بالمندوب السامي يوم ٢١ آب ١٩٢٠ لسبب الخصومات العشائرية بينهم وبين بعض عشائر البلقاء، ولذلك تم الاتفاق على الاجتماع يوم ٢ أيلول ١٩٢٠ مع الميجر سمرست نائباً عن المندوب السامي في قرية أم قـــيس للتباحث في علاقة منطقتهم ببريطانية. ونتيجة للمباحثات، قدم أولئك الزعمـــاء مطـــالبهم إلـــى سمرست في عريضة موقعة منهم فأجابهم عليها خطياً، وعرفت المطالب والأجوبة باسم معاهدة أم قيس. جاء في مطالب الأهلين:

١-أن يكون على رأس هذه الحكومة أمير عربي.

٢-أن يكون لها مجلس عام يمثل البلاد مهمته سن القوانين وإدارة الـــشؤون الداخليـــة وتنظـــيم الميزانية.

٣-أن لا تكون لها أدنى علاقة بحكومة فلسطين.

٤-أن تُمنع الهجرة الصهيونية بتاتاً ويُمنع بيع الأراضي لهم.

٥-أن يكون لهذه الحكومة جيش وطني لأجل حفظ النظام وتعزيز الأمن فيها.

٦-الحكومة الوطنية هي التي لها الحق وحدها بتجريد السلاح أو إبقائه بيد الأهلين.

٧-إعفاء المجرمين السياسيين في داخل هذه المنطقة وعدم تسليم أي مجرم سياسي كان يلتجىء إليها وكذلك الجرائم الناتجة من أسباب سياسية.

٨-حرية التجارة بين هذه الحكومة وما جاورها من الحكومات.

٩- الطلب من الحكومة البريطانية أن تتدخل في أمر سكة الحديد وإعطـــاء إدارة هـــذه الـــسكة برمتها إلى الإدارة الجديدة لأن سكة الحديد هي وقف إسلامي.

---

[1] كركبرايد أليك سيث: خشخشة الأشواك، مذكرات المعتمد البريطاني بشرق الأردن، ترجمة، أحمد عويدي العبادي، المفرق، دار الرافدين، ١٩٨٧، ص١٨-٢١

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١١٥

١٠-أن يكون شعار هذه الحكومة هو العلم السوري ذو النجمة.

١١-أن تقوم الحكومة البريطانية بمساعدة الحكومة وإعطائها كل ما يلزم من الأسلحة والعتاد والأدوات الفنية اللازمة لمصلحة البلاد.

١٢-ضم شرقي الأردن إلى سورية عندما تتحقق الوحدة السورية.

هذا، وقد كانت أجوبة الميجر سمرست على هذه المطالب غير نهائية. وعاد الشيوخ إلى إربد بعد الاتفاق مع سمرست على إنشاء حكومة للقضاء برئاسة علي خلقي. لكن حكومة عجلون واجهت صعوبات شتى، أدت إلى انشقاق بعض النواحي عنها، وتأليف حكومات خاصة بها([1]).

استمرت هذه الحكومات المحلية تمارس أعمالها حتى ١١ نيسان ١٩٢١، تاريخ إنشاء إمارة شرقي الأردن رسمياً.

من جهة أخرى، أوفد المندوب السامي مع الضباط السياسيين ضابطاً آخر هو الكابتن برنتون إلى عمان ليعمل على إعداد قوة عسكرية فيها تكون بمثابة قوة احتياط وعرفت باسم "القوة السيارة"([2]).

على وجه العموم، لم تستطع هذه الحكومات المحلية أن تفرض سلطانها وهيبتها في المناطق الثلاث التي قامت فيها. ولم تستطع أن تجبي الضرائب بصورة منتظمة. واحتفظ البدو باستقلالهم العشائري الذي كانوا يتمتعون به منذ أقدم العصور([3]). كما ازدادت الغارات على ضفة نهر الأردن الغربية. ولقد أكد ذلك ونستون تشرتشل، وزير المستعمرات البريطانية في حينه، قائلاً في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني في ١٤ حزيران ١٩٢١ : "لقد اجتازت بعض العناصر المسلحة من عرب شرقي الأردن نهر الأردن مراراً عديدة تقتل وتنهب من الضفة الغربية للنهر([4])."

هذا، واتصفت هذه الحكومات المحلية بخصائص عامة يمكن تلخيصها بما يلي:

١-لم يكن لأي منها صفة دولية.

٢-كانت كل حكومة تأتمر بإمرة ضابط بريطاني.

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص ١٠٤-١١٤

[2] المرجع نفسه، ص١٢٥

[3] المرجع نفسه، ص١٢٤

[4] مداولات مجلس العموم البريطاني

Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 14.6.1921. Vol. 143.

من الموقع الالكتروني للمجلس:

http://www.hansard-archive.parliament.uk/Official Report, House of Commons 1919 to 1981

٣-كان رؤساء الحكومات هم أقوى شيوخ العشائر سطوة ونفوذاً.
٤-لم تتلقَ أي منها معونة مالية أو عسكرية من بريطانية([1]).

ومع أن شرقي الأردن قد دخل ضمن المنطقة البريطانية في معاهدة سايكس-بيكو وضمن نطاق الانتداب على فلسطين (وإن لم تذكر بالاسم)، فقد رأت بريطانية فصلها عن فلسطين. وكان الرأي السائد في مجلس العموم البريطاني في أوائل عام ١٩٢٠، أن نهر الأردن هو الحد الأمثل بين فلسطين والبلاد العربية "لأنه سيكون من المستحيل على البريطانيين حماية أي مستعمرة صهيونية إلا إذا توافرت لديهم قوات هائلة من الفرسان والطيران. ولهذا أُريدَ أن يكون نهر الأردن الحد الفاصل بين الصهاينة والعرب"([2]).

وعندما دخلت الجيوش الفرنسية إلى دمشق في تموز ١٩٢٠ وقضت على الدولة العربية، صرح بونار لو، رئيس وزراء بريطانية، أمام المجلس العموم في ٢٨ تموز قائلاً: "إن حكومة فلسطين لن تضم الأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر الأردن."([3])

إن هذين الموقفين – وما شابههما – يدلان على أن بريطانية كانت تنوي وضع شرقي الأردن تحت نظام حكم متميز عن حكومة فلسطين وخاضع لانتدابها حتى قبل أن يصل الأمير عبد الله بن الحسين إلى تخومها في تشرين الثاني ١٩٢٠. فكيف ستتطور الأمور ابتداءً من ذلك التاريخ؟

---

[1] المحافظة علي: العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة١٩٢١-١٩٥٧، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص٢٥

[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 29.4.1920. Vol. 128.

[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 28.7.1920. Vol. 132.

القسم الأول: تأسيس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١ والهيمنة البريطانية المباشرة حتى اتفاقية عام ١٩٢٨:

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تطور كبير في التاريخ السياسي للبلاد العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية. فقد وقع العراق والشام تحت الانتداب البريطاني والفرنسي. وكان ذلك بمثابة نكسة كبيرة للأماني العربية في الحرية والاستقلال، كما كان فشلاً ذريعاً لأشراف مكة الذين عقدوا أملاً كبيراً على حلفهما مع بريطانية التي فرضت حكمها المباشر على فلسطين والعراق على نحو لم يترك للهاشميين مجالاً للتطلع وراء الحجاز. بيد أنه ما لبث أن ظهر للأرض الواقعة شرقي نهر الأردن منزلة فريدة؛ فقد كانت ضمن منطقة الانتداب البريطاني، لكنها كانت أيضاً جزءاً من مملكة فيصل وعاصمتها دمشق التي سقطت صيف عام ١٩٢٠ بيد الفرنسيين. ومع أن البريطانيين لم يظهروا حماسة لنشر قواتهم شرقي نهر الأردن، فإنهم لم يكونوا يقبلون أن تقع المنطقة بيد الفرنسيين ولا أن تسودها الفوضى وهي جزء تابع لها. وعليه، فقد كان الموقف البريطاني في تلك المنطقة في الثلث الأخير من عام ١٩٢٠ غامضاً ينفتح على آفاق غير واضحة. وهذا ما ستتم دراسته في هذا القسم من خلال اتباع البريطانيين لسياسة جديدة في المنطقة وتأسيسهم لإمارة تتولى عنهم أعباء كبيرة.

الفصل الأول: شرقي الأردن وبريطانية من تأسيس الإمارة حتى فــرض الانتــداب (١٩٢١- ١٩٢٢):

أولاً)- الأمير عبد الله بن الحسين في معان: تحركاته وردود الفعل البريطانية

ثانياً)- بريطانية والحل الشريفي وتقدم عبد الله إلى عمان

ثالثاً)- مؤتمر القاهرة و التسوية بين عبد الله وتشرتشل عام١٩٢١

رابعاً)- إنشاء الإدارة المركزية الأولى في شرقي الأردن

١- الحكومة الأردنية الأولى والصدام بين بريطانية والاستقلاليين

٢-مهمة لورانس في عمان تشرين الأول ١٩٢٢

الفصل الأول: شرقي الأردن وبريطانية من تأسيس الإمارة عام ١٩٢١ حتى فرض الانتداب (١٩٢١-١٩٢٢):

أولاً)- الأمير عبد الله بن الحسين في معان - تحركاته وردود الفعل البريطانية:

لم يكد يجف حبر مقررات مؤتمر سان ريمو حتى نشبت في العراق ثورة عارمة على البريطانيين، وأطل على تخوم فلسطين أمير هاشمي يريد إحداث المتاعب بينهم وبين حلفائهم الفرنسيين.

ما إن علم العراقيون بوقوع بلادهم تحت الانتداب البريطاني حتى تحركوا يعبرون عن رفضه. وأدت الإجراءات التعسفية التي اتخذها البريطانيون إلى اشتعال الثورة في العراق من أقصاه إلى أقصاه في آخر حزيران ١٩٢٠. وفي تموز أصبح القتال على أشده، ولم يستطع البريطانيون كسر حدته في تشرين الأول إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة في العدة والعدد، واستنزف ذلك من أموالهم الشحيحة - بسبب الحرب العظمى - أربعين مليوناً من الجنيهات([1]). واضطرت بريطانية إلى تغيير سياستها، وأرسلت إلى العراق مندوباً سامياً جديداً بقصد تحري الوضع ورفع توصيات بخصوص إقامة حكم عربي مكان الإدارة المباشرة.

وفي أثناء ذلك أخرج الفرنسيون الملك فيصل من سورية، فخسر الهاشميون المكسب الوحيد الذي ظنوا أنهم خرجوا به من الحرب. فكان طرد فيصل من سورية في تموز ١٩٢٠ بمنزلة نقطة الحضيض في فترة "اضطراب وقلق"([2]) مرت على أشراف مكة، وبدا المستقبل السياسي للملك حسين وأبنائه كالحاً جداً. فقد اضمحل الحلم الكبير الذي رأى الحسين نفسه فيه ذات يوم أنه ملك للعرب بأسرهم، فإذا هو ملك على الحجاز فقط وابن سعود يتربص به؛ وتلاشت طموحات عبد الله في الجزيرة بعد وقعة تربة مع ابن سعود؛ وخسر فيصل سورية.

بيد أن الوطنيين في شرقي الأردن، وكذلك أهل حوران، لم يلبثوا - بعد أن أخمد الفرنسيون انتفاضتهم في حوران في أواخر آب ١٩٢٠ - أن أرسلوا الرسائل والبرقيات إلى مكة يدعون الحسين إلى قيادة حركة ترمي إلى استعادة العرب لسورية من قبضة الفرنسيين([3]).

---

[1] Williams, Matthew W. The British Experience in Iraq from 1914-1926: What Wisdom Can the United States Draw from Its Experience? Unpublished MA thesis, US Army Command and General Staff College, Leavenworth, Kansas, 2004, p.50 .

[2] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٦٩

[3] Paris, Timothy J. Britain, The Hashemites and the Arab Rule, 1920-1925: the Sherefian Solution. Frank Cass, London 2003, p.159 .

واستجاب ملك الحجاز للنداء، وأخذ في العمل على بعث أحد أبنائه إلى الشمال، وكتب إلى شيوخ شرقي الأردن بذلك مناشداً إياهم بدينهم ووطنهم أن يتّحِدوا لإنقاذ البلاد من "الكفار" ([1]).

كان أقوى المرشحين لقيادة الحركة الهاشمية هو الأمير عبد الله الذي حال البريطانيون دون وصوله إلى عرش العراق عندما نادت به مجموعة من القادة العراقيين في المؤتمر السوري الذي عقد في ٨ نيسان ١٩٢٠ ملكاً على بلادهم. (كان الأمير علي ولي عهد الحجاز وأميراً للمدينة المنورة، وكان فيصل وزيد في أوروبة.) أضف إلى ذلك أن عبد الله كان آنئذٍ يسعى إلى تثبيت مكانته في العشيرة الهاشمية، لاسيما بعد سقوط مشاريعه في الجزيرة العربية. وجاء في تقرير بريطاني وصفٌ لوضع عبد الله في ربيع عام ١٩٢٠ على هذا النحو: "مع أنه وزير الشؤون الخارجية [في الحجاز]، فإنه لا رأي له في حل المسائل الخارجية. كل عمله هو رفع الأمر إلى جلالته وتلقي الأمر بشأن الموضوع. فهو غير قادر على التعبير عن رأيه ولا التوصية بشيء ما. وهو غير مسرور من وضعه، وليس له لسبيل إلى التخلص من عمله... وإنه استاء من عمله ووضعه الراهنين. وعلى ما يظهر، فهو على أتم الاستعداد للموافقة على أي مخطط ذي أهمة سياسية... إذا ما تم الاتصال به بالصورة الصحيحة في هذه اللحظة من خيبته المريرة"([2]).

خرج عبد الله من مكة في أواخر أيلول ١٩٢٠ في نفر قليل بلغوا نحو ألف من البدو المسلحين بأسلحة غير ذات بال. وخرج أبوه لوداعه باعتبار أنه "سيكون وكيل أخيه في ما حول سورية من الأراضي التي لم يحتلها الفرنسيون" وأنه "سيكون أمير معان وهي آخر حدود الحجاز الشمالية"([3]). ووصل عبد الله إلى معان في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٠.

كانت معان موقعاً جيداً بالنسبة إلى تطلعات عبد الله. فهي قريبة من منطقة النفوذ البريطاني في شرقي نهر الأردن. وهي أيضاً سوق ومقصد للقبائل التي ترتحل بين وادي الأردن غرباً ووادي سرحان شرقاً، وهذا الأمر يتيح له حشد الأتباع لسياسته.

يمكن النظر إلى قدوم عبد الله إلى معان من زوايا شتى، فلقد كان دافع الحسين إلى الاستجابة لنداء الوطنيين السوريين هو الرغبة في توطيد سلطته في منطقة يتهددها الخطر – وهي شرقي الأردن – وكذلك حفظ مكانته كبطل للاستقلال العربي([4]). أما دوافع عبد الله فأقل

---

[1] Robins, Philip. A History of Jordan. Cambridge University Press, Cambridge, 2004, p.206 .

[2] Paris, op. cit., p.158 .

[3] موسى سليمان: تأسيس الأمارة الأردنية١٩٢١-١٩٢٥،عمان، المطبعة الأردنية، ١٩٧١، ص٤٧

[4] Paris, op. cit., p.159 .

وضوحاً من ذلك. ومن المحتمل جداً أنه لم يكن للأمير خطة محددة أصلاً. فلعله أراد اغتنام الفرصة للنجاة من أبيه. ولعله أراد لفت أنظار البريطانيين إليه أملاً منه أن ينال حظوةً عندهم([1]). و ربما شغل بالشائعات التي ترددت عن اختيار بريطانية فيصلاً لعرش العراق، فأراد إجبارها على النظر في الأمر من جديد. أما أقل التفسيرات احتمالاً فهو التفسير الذي أعلنه عبد الله على الملأ وهو طرد الفرنسيين من سورية([2]). فبالنظر إلى هزيمة عبد الله المنكرة في تربة قبل ١٦ شهراً، وإلى صغر القوة التي خرج بها من الحجاز وضآلة المال لديه، لم يكن الأمير بالرجل الذي أتى للقتال.

وهناك رأي يذهب إلى أن حسين ربما تطلع إلى التحالف مع القوميين الأتراك؛ فلقد أثار القلقَ في فلسطين احتمالُ قيام الأتراك والهاشميين بعمل مشترك في سورية. لكن لو نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر تركية لوجدنا أن هذا المخطط ليس له حظوظ كبيرة في التحقق، بسبب الضغط اليوناني في غربي الأناضول والرغبة القوية للأتراك في المصالحة مع الفرنسيين والتي تجلت في وقف إطلاق النار المؤقت الذي عقد بين الجانبين في حزيران ١٩٢٠. وعلى هذا النحو، وعلى ضوء السجل العسكري لعبد الله، اقتنع أكثر المراقبين البريطانيين أن الهجوم على سورية بعيد الاحتمال([3]). أضف إلى ذلك أن عبد الله كان عالماً بزيارة فيصل إلى لندن، وأنه لم يكن ليفعل ما يضر بمفاوضات أخيه، وهي المباحثات التي كان يحتمل أن تسفر – بحسب ما كان يعلمه يومئذٍ – عن إمكان ترشيحه لعرش العراق.

ومهما يكن الأمر، فإن قدوم عبد الله إلى معان كان حركة تدل على الحنكة إذ جسدت تعبيراً جديداً للهاشميين عن مطامحهم السياسية في سورية الكبرى وما وراءها، بيد أنها كانت حركة محسوبة أريد منها ألا تثير البريطانيين، ومن أجل ذلك لم يكن أتباع الأمير كثر ولا مدججين بالسلاح([4]). فمع أن البريطانيين كانوا قد ثبتوا أقدامهم في الكرك وشماليها، فقد كانت معان قريبة من العقبة التابعة لمملكة الحجاز. ويمكن رؤية الحنكة في توجه عبد الله نحو الشمال في الرد البريطاني عليها ألا وهو عدم الرد([5]). وفوق ذلك، يقرر منيب الماضي وسليمان موسى أن الغاية القصوى لحركة عبد الله كانت أن يعمل للوصول إلى حل سلمي مع الفرنسيين، إذا تبين له أنه غير قادر على محاربتهم([6]).

---

[1] Robins, op. cit., p.18 .
[2] Paris, op. cit., p.159 .
[3] ibid. , p.160 .
[4] Robins, op. cit., p.17 .
[5] ibid., p.18 .

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٣٩

بيد أن وجود عبد الله في معان كان ينطوي، من جهة بريطانية، على خطر. فقد كانت المنطقة الواقعة شمالي معان تتبع– منذ انتهاء الحرب– لحكم دمشق كجزء من المملكة السورية بزعامة فيصل. وكانت تلك المنطقة، بحسب اتفاقية سايكس–بيكو، ضمن منطقة النفوذ البريطاني، لكن البريطانيين رضوا بانضوائها إلى لواء فيصل بالنظر إلى تفضيلهم الحكم العربي في المناطق الداخلية([1]). ولما احتل الفرنسيون دمشق أصبح للمنطقة معنى آخر عند بريطانية لسبب أنها لم تكن تريد أن تمدد فرنسة رقعة نفوذها جنوباً حتى تقترب من قناة السويس. وعلى هذا النحو برز فجأة السؤال عن حدود البقعة التي دعيت باسم سورية ووضعت تحت الانتداب الفرنسي، وعما إذا كانت شرقي الأردن داخلة فيها. وعندئذ أعلن كيرزون، وزير خارجية بريطانية، أن شرقي الأردن ليست داخلة في سورية، وأن بلاده تعدّها منطقة مستقلة، لكن على "علاقة وثيقة جداً" بفلسطين([2]). وبسبب محاولات فرنسة التقرب إلى شيوخ المنطقة بتقديم الهدايا السخية لهم لتقوية نفوذها في شرقي الأردن([3])، بادرت بريطانية إلى وضع الخطط لبسط إدارتها على المنطقة، وكانت الحكومات المحلية التي مررت عليها في الفصل التمهيدي.

ما أن استقر المقام بعبد الله في معان، حتى شرع في ترسيخ أقدامه؛ فأنشأ الديوان، واتصل بأعيان سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، وأرسل الرسل شمالاً إلى منطقة الانتداب البريطاني. كان على رأس رسل عبد الله الشريف علي الحسين الحارثي أحد قادة الثورة العربية. فقد توجه إلى عمان في ٤ كانون الأول ١٩٢٠ تواكبه قوة من بني صخر وعشائر البلقاء، انضمت إليه في زيزياء. ومن هناك أخذ الحارثي يستقبل الوفود، ويتصل بزعماء البلاد. وكان عماد دعوته هو السعي إلى "تخليص الوطن من الفرنساويين... أما الإنكليز فنحن موالين لهم وهم أصحابنا([4])".

وفي ٥ كانون الأول١٩٢٠، وجه عبد الله نداء إلى السوريين بين لهم فيه أنه قد أتاهم ليشاركهم في "طرد المعتدين"، ودعاهم إلى الاجتماع و"الذب عن الوطن" ([5]). ثم كتب إلى النواحي بأنه نائب ملك سورية، ودعا أعضاء المؤتمر السوري إلى الحضور إلى معان، وكذلك دعا جميع ضباط الجيش السوري وأفراده إلى الالتحاق به. بيد أن الأجوبة التي تلقاها من مشايخ البدو في الشمال كانت غير مشجعة. ولم يلب أعضاء المؤتمر السوري دعوته. كما أن الضباط اشترطوا أن تنقل حقوقهم التقاعدية على حكومة الحجاز إذا ما أخفقت الحركات التي ستثار في

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص٨٣
[2] المرجع نفسه، ص٨٣
[3] المرجع نفسه، ص٨٣
[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٣٩ حاشية
[5] الحسين، مذكراتي: مصدر سابق، ص١٧٦-١٧٨

سورية على فرنسة([1]). وإذا كان عبد الله قد فكر جدياً بعمل عسكري لمواجهة الفرنسيين، فقد أدرك الآن أن خير ما يرجوه هو التوصل مع الحلفاء إلى حل سياسي([2]).

ومع ذلك أصبح معسكر عبد الله موضع جذب لوفود العشائر والسياسيين. فزاره سعيد خير، رئيس بلدية عمان، وسعيد المفتي، الزعيم الشركسي، ومثقال الفايز، من شيوخ بني صخر، وعودة أبو تايه، من شيوخ الحويطات. وزاره ضباط في الجيش السوري منهم الرئيسان عبد القادر الجندي ومحمد علي العجلوني، وكذلك سياسيون منهم نبيه العظمة وكامل البديري وبهجت طبارة. وإجمالاً، يمكن تقسيم مَن قدِم إلى معسكر عبد الله إلى فئتين: الأعيان التقليديون والحركيون القوميون. كان الأعيان من عموم أهل شرقي الأردن وشيوخ القبائل ممن استندوا في مكانتهم إلى الثروة والإرث العائلي. أما القوميون فكانوا من أهل سورية وفلسطين والبلدات الواقعة في الناحية الشمالية الغربية من شرقي الأردن([3]).

وعلى هذا النحو، زاد اهتمام الموظفين البريطانيين في القدس ولندن بالحركة التي قام بها عبد الله. بيد أنهم لم يفعلوا شيئاً سلباً أو إيجاباً، فأربك ذلك الموظفين البريطانيين الصغار الموجودين في المنطقة (وهذا سيكون دافعاً لمبادرة المعتمد المقيم في الكرك إلى الانضمام إلى عبد الله يوم يتوجه إلى عمان وهناك سوف يستقبله المعتمد المقيم فيها!)

فتح مجيء عبد الله إلى معان باب المسألة السورية من جديد بعد أن اعتقد الفرنسيون والإنكليز أن الأمر استتب لهم في منطقتي نفوذهم. ومع أن الاستجابة لنداء عبد الله لم تكن بالقدر الذي يتيح له القيام بعمل حربي، فقد اتخذت السلطات الفرنسية الإجراءات اللازمة لتعزيز قواتها على الحدود الجنوبية لسورية، وطلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ ما تراه مناسباً للحد من نشاطات الأمير، بوصف تلك النشاطات مخالفة لاتفاقية سايكس–بيكو ولقرارات مؤتمر سان ريمو. وعُزِّز ذلك كله بالتهديد بأن القوات الفرنسية سوف تزحف إلى شرقي الأردن للقضاء على الحركة([4]).

وبالنظر إلى سوء موقف بريطانية في العراق، فإن الحكومة البريطانية كانت مستعدة لغض النظر عن عملية عسكرية يقوم بها الفرنسيون ضد عبد الله في معان إذا تأزم الوضع إلى حد يعتقدون فيه بوجود خطر يتهدد وجودهم في سورية([5]). بيد أن خطورة الموقف كانت تستدعي من بريطانية الإسراع في معالجته.

---

[1] المصدر نفسه، ص١٧٨

[2] Paris, op. cit., p.171 .

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٨٨

[4] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص٤٩

[5] المرجع نفسه، ص٧٠

وعمل البريطانيون على وضع حد لما يزعجهم من جهة الفرنسيين، فعقدوا معهم اتفاقاً في كانون الأول ١٩٢٠ ثبت بموجبه الحدود الشمالية لشرقي الأردن بالخط المار جنوبي درعا على نحو تقريبي([1]). لكن هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، ظل يلح في الطلب باحتلال بريطانية لشرقي الأردن وإدارتها للمنطقة. وكانت عوامل شتى تكمن وراء موقفه. فلقد كان صهيونياً ملتزماً منذ عام ١٩١٤، وكان في مقدمة المتحدثين باسم الحركة في بريطانية، لا يسبقه في ذلك سوى حاييم وايزمان([2]). وقبل قدومه إلى فلسطين بسنة، دعا إلى دمج شرقي الأردن بفلسطين، ولعله كان في ذلك متأثراً بخطة وايزمان القاضية بإسكان ٧٠ ألف من اليهود في شرقي الأردن بعد جلبهم من القوقاز. وبالإضافة إلى دوافع صموئيل الصهيونية، فقد كان يرى أسباباً أخرى للاحتلال البريطاني للبلاد، أهمها الخشية من انفلات الوضع هناك وما قد ينشأ عن ذلك من تجددٍ للغزوات على فلسطين وقطعٍ لموارد الحبوب عنها.

لكن وزارة الخارجية لم تجد في موقف صموئيل ما يقنعها بالتوصية بنشر الجنود البريطانيين شرقي نهر الأردن. وعلق أحد كبار موظفي الخارجية يغمز من قناة صموئيل وميوله الصهيونية: "يخشى السير هربرت صموئيل من عدم حصول فلسطين على حدودها الشمالية الصحيحة، وينظر بعين الطمع إلى الموقع الجغرافي لشرقي الأردن بغية التعويض"([3]).

أضف إلى ذلك أن موظفي الخارجية رأوا أن أهالي شرقي الأردن يجب أن ينالوا فرصة أخرى لإدارة شؤون بلادهم بنفسهم، وذلك انسجاماً مع تأويل أولئك الموظفين لتعهدات مكماهون([4]). فقد كانت وزارة الخارجية البريطانية قد وضعت تأويلاً لمراسلات حسين–مكماهون زعمت فيه أن مكماهون قد استثنى من المنطقة التي سيقوم عليها الاستقلال العربي الأراضي الواقعة غربي "ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب"، وما دام نهر الأردن قد اعتبر حداً غربياً لولاية دمشق، فإن المنطقة إلى الشرق من النهر – أي شرقي الأردن – هي داخلة ضمناً في المنطقة التي اعتُزِم أن تكون مستقلة([5]).

والأهم من هذا كله هو ما كان يشغل بال وايتهول([6]) من أن القبول بالتزامات جديدة في "الشرق الأوسط" هو أمر محال. فلم يكن من المقبول إرسال الجنود إلى شرقي الأردن حال نشر الآلاف منهم حول استانبول وفي فلسطين والعراق. وتعززت مواقف وزارة الخارجية بسياسة

---

[1] Paris, op. cit., p.162 .
[2] ibid. , p.162 .
[3] ولسن: مرجع سابق، ص٨٩
[4] Paris, op. cit., p.163 .
[5] ibid. , p.161-162 .
[6] وايتهول هو مقر الحكومة البريطانية

وزارة الحربية القائلة "ليس مِن جنود"، فثابرت على معارضة نشر أي جنود وراء نهر الأردن([1]). وأصرت القدر ذاته على عدم إقامة أي إدارة بريطانية مباشرة في البلاد.

ثانياً)- بريطانية والحل الشريفي وتقدم عبد الله إلى عمان:

ولم يلبث الموقف البريطاني أن حسم. فقد اضطرت الثورة العارمة التي قامت في العراق طوال صيف عام ١٩٢٠ الحكومة البريطانية إلى التخلي عن فكرة الإدارة المباشرة والقبول بإقامة حكم عربي. وبينما كان عبد الله مقيماً في معان، يعصف به الشك والترقب منتظراً رد فعل الحكومة البريطانية ليتخذ الموقف المناسب، كان المسؤولون البريطانيون عاكفين على دراسة تقرير بيرسي كوكس، المندوب السامي الجديد في العراق، الذي يدعو فيه إلى إقامة حكومة عربية([2]).

وفي هذا السياق، كان اتصال البريطانيين بالأمير فيصل. فقد ترددت الإشاعات منذ صيف عام ١٩٢٠ عن تقليد البريطانيين لفيصل ملكاً العراق. وبعد كسر حدة الثورة العراقية في الخريف، وجه اللورد كيرزون، وزير الخارجية البريطاني، الدعوة للملك فيصل لزيارة لندن للتباحث معه في أحوال المنطقة، فقبل فيصل الدعوة وسافر إلى لندن([3]).

إلا أنه قبل الشروع في المفاوضات، طلب البريطانيون من فيصل في ٤ كانون الأول ١٩٢٠ العمل على منع أي حركة في شرقي الأردن تضر بالفرنسيين في سورية([4]). فصرح في اليوم ذاته لوكالة رويترز أنه "يرجو برغبة شديدة أن يدوم التقرب الذي كان في أثناء الحرب بين الحلفاء والعرب وبذلك تحسن الحالة الحاضرة"([5]). كما بعث فيصل برقية إلى أبيه ورسولاً إلى أخيه، أوضح لهما أن القضية العربية سوف تبحث من جديد، وأنه من الواجب الإحجام عن أي عمل يسئ إلى الحلفاء([6]). ويفسر سليمان موسى تصرف فيصل هذا بأنه ناشيء عن اعتقاده في "أن العمل السياسي أكثر جدوى من العمل العسكري لعلمه بعدم استعداد العرب للقيام بحركات حربية مجدية ضد الفرنسيين والإنكليز"([7]). واستجاب عبد الله لنداء أخيه، وأخبر رسوله بأنه قد اقتنع بالحاجة إلى بقاء العلاقات الودية مع بريطانية، وأنه سوف يوقف كل أعماله ارتقاباً لنتائج مفاوضات فيصل في لندن([8]). وعلى هذا النحو سادت السكينة شرقي الأردن في تلك المرحلة.

---

[1] Paris, op. cit., p.163 .

[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 1.11.1920. Vol. 134.

[3] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص٤٥

[4] المرجع نفسه، ص٦٢

[5] جريدة القبلة، العدد ٤٤٣ تاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠

[6] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٧٩-١٨٠

[7] موسى: تأسيس الإمارة الأردنية، مرجع سابق، ص٦٣

[8] Paris, op. cit., p.161 .

شعر البريطانيون بالرضا عن نتائج تدخل فيصل لدى أبيه وأخيه، واطمأنوا إلى النوايا السلمية لعبد الله، وبسبب ذلك كانت الإجراءات التي اتخذوها في شرقي الأردن ضعيفة لم تزد على منشورات ظهرت في ١٥ كانون الأول ١٩٢٠ في عمان والكرك وجاء فيها: "بلغ الحكومة البريطانية ورود شرذمة من الحجاز لقتال فرنسة في سورية، وإن الحكومة البريطانية راضية عن هذه الحركة، فالحكومة البريطانية تحتقر كل شخص يلتحق بهذه الشرذمة وتحذر الناس من الالتحاق بها." ([1])

في تلك الأثناء، خلص كبار الموظفين في الخارجية البريطانية في كانون الأول ١٩٢٠ إلى اقتراح الحل الشريفي، ويقوم على تنصيب حاكمين من أشراف مكة على كل من شرقي الأردن وما بين النهرين([2]). وكان ذلك بمثابة إقرار من بريطانية بفشل سياسة الإدارة المباشرة التي اتبعتها منذ إعلان الانتداب. كما كانت وسيلة لإيهام الملك حسين بأنها عازمة (مرغمةً) على الوفاء له بتعهداتها وجعله طرفاً من الأطراف في القرارات التي اتخذها الحلفاء في سان ريمو، وبموجبها قسمت البلاد العربية إلى دول منفصلة ووضعت تحت الانتداب. ولتحقيق هذا الهدف، كانت بريطانية مستعدة لتقديم قيادة بعض هذه الدول إلى أبناء الحسين إرضاءً له ووفاءً ببعض وعودها، وكذلك سعياً إلى خلق شبكة سياسية متماسكة ومترابطة يؤدي الضغط على دولة من دولها إلى ضمان طاعة دولة أخرى([3]).

ففي أوائل عام ١٩٢١، أسفرت الإجراءات التنظيمية الجديدة التي عملت في لندن عن تخويل وزارة المستعمرات حصراً، أمر وضع السياسات الخاصة بالبلدان المنتَدَبة، وبمقتضى ذلك لم تعد السياسة البريطانية في البلاد العربية مثاراً للصراع بين وزارة الخارجية ووزارة الهند. كما أن القيادة في وزارة المستعمرات آلت إلى ونستون تشرتشل القوي العزم والحريص على حسم الشكوك التي حامت في الفترة الأخيرة حول مصير الانتداب البريطاني ولاسيما على العراق([4]).

هذا، ومع أن الوقت كان وقت تغيير، فقد شهد أيضاً استمراراً في بعض دوائر صنع السياسة البريطانية، ولاسيما الدوائر البعيدة عن الصبغة الرسمية كتلك التي تعنى بالنصح وتقديم الأفكار. وكانت هذه الدوائر تضم طائفة من المستعربين والخبراء بشؤون "الشرق الأوسط" وأبرزهم ت. لورانس الذي حظي بمركز سياسي مرموق منذ عام ١٩١٨ وسوف يكون لآرائه

---

[1] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٨٨

[2] Paris, op. cit., p.166 .

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٩٠

[4] Robins, op. cit., p.19 .

تأثيرٌ كبير في تشرتشل. وهذه الدوائر هي التي ستلقى آذاناً صاغية في مؤتمر القاهرة، والتي ستقدم للمشكلة الحل الشريفي([1]).

على هذا النحو، تبنى تشرتشل الحل الشريفي بتأثير من لورانس. وفي منتصف كانون الثاني ١٩٢١، أي بعد أسبوعين فقط من توليه وزارة المستعمرات، كتب إلى لويد جورج، رئيس الوزراء، يفصل له هذا الأمر.

ومن جهة أخرى، أصبح ضعف الإجراءات البريطانية على الأرض في وجه حركة عبد الله يتخذ صبغة السياسة المدروسة، وتبادر إلى ظن النخب التقليدية في شرقي الأردن أن بريطانية متعاطفة مع مطامح الأمير. بيد أن الأمر لم يكن كذلك، والدليل هو كف عبد الله عن التقدم شمالاً ومقاومته لدعوات أتباعه وإلحاحهم عليه، وما ذلك إلا لخشيته من أن يستثير البريطانيين. ولقد كان عبد الله معذوراً في حذره لأن مجرد وجوده في المنطقة قد هز الحكومات المحلية الضعيفة، كما أنه كان مرشحاً – بسبب غياب أي بديل محلي – لأن يكون موضعاً لرهان أهل البلاد عليه حتى يقيم إدارة محلية([2]). بيد أن عبد الله لم يلبث أن استأنف في آخر شباط ١٩٢١ رحلته نحو الشمال ودخل قلب منطقة شرقي الأردن.

كان عبد الله موفقاً في زمان حركته توفيقاً عظيماً. فلقد جاءت قبل عشرة أيام من المؤتمر الذي قرر البريطانيون عقده في القاهرة لعمل مراجعة شاملة لسياستهم في البلدان العربية الواقعة تحت انتدابهم. وكان ذلك المؤتمر بمثابة فرصة لوضع سياسة بريطانية موحدة متناسقة.

لقد كان الرأي العام البريطاني يميل إلى إجراء تغيير في السياسة البريطانية في "الشرق الأوسط" بعد تدهور الوضع في العراق. وشنت المعارضة البريطانية هجوماً عنيفاً على حكومة لويد جورج وتطالبها بسحب القوات البريطانية من العراق بسبب التكاليف الباهظة للاحتلال العسكري([3]).

وقبل عقد مؤتمر القاهرة، كان تشرتشل قد عمل في ١٤ شباط ١٩٢١ على إنشاء دائرة للشرق الأوسط، كان من أبرز موظفيها بالإضافة إلى لورانس كل من يَنغ وكورنواليس وبولارد وماينرتزهاغن، وكلفها بالتفاوض المكثف مع فيصل من أجل التوصل إلى حل يحفظ المصالح البريطانية ويرضي المطامح العربية([4]).

---

[1] ibid. , p.19 .
[2] ibid., p.19 .
[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 16.11.1920. Vol. 134.
[4] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص٧٢-٧٣

وفي المفاوضات، لم يسمح البريطانيون بفتح باب النقاش في مبدأ الانتداب ولا بمصير سورية([1]). وكان مصير العراق وشرقي الأردن هما موضع البحث، وفيه عبر فيصل عن أحقية أخيه عبد الله بعرش العراق، ولما عارض البريطانيون هذه الفكرة، قبِل أن يتولى الملك بنفسه شريطة أن يطلب عبد الله منه فعل ذلك، وأن يقبل به الشعب العراقي ملكاً([2]). وعلى هذا النحو، رجحت لندن كفة فيصل وترك أمر إعلان أمر تنصيبه ملكاً للسير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق.

أما ما يخص شرقي الأردن، فقد تقرر استبعاده من البنود التي وردت في صك الانتداب على فلسطين وأكدت على تنفيذ وعد بلفور. لكن لم يحسم نوعية الإدارة التي ستقام هناك إلا في آخر شهر شباط عندما تلاقت وزارتا الخارجية والمستعمرات على القبول بالحل الشريفي في شرقي الأردن وعلى تسمية عبد الله([3]). عندئذٍ، عرض وزير الخارجية وجهة نظر حكومته في مذكرة جاء فيها: "إننا هنا نرغب تماماً – كما أعلم – في أن نرى إنشاء دولة عربية يرأسها حاكم عربي، على أن يخضع ذلك لشرطين: أ- ألا يؤدي إلى دخولنا في نزاع مع الفرنسيين، ب- ألا يثير المشكلات في فلسطين." وبعد ذلك أبرق تشرتشل إلى صموئيل في ٢٨ شباط ١٩٢١: "أبلغ عبد الله أنه يسرني أن اجتمع به، بشرط المحافظة على الهدوء في هذه الأثناء."([4])

وكانت هذه التوجهات البريطانية قد أصبحت معلومة في شرقي الأردن. فعلى سبيل المثال، كان عوني عبد الهادي، وهو أحد المقربين من الهاشميين، قد زار هربرت صموئيل، المندوب السامي في القدس، منذ عهد قريب، وهناك طلب إليه صموئيل أن ينصح الأمير بالعودة إلى الحجاز أو الامتناع عن الحركة حتى مجيء تشرتشل إلى القدس للمذاكرة معه، ثم أخبره أنه "ليس من سياسة الحكومة البريطانية أن تحكم شرقي الأردن حكماً مباشراً كما هو الحال في فلسطين، بل إنها تحاول مساعدة أهلها على حكم أنفسهم، ومد يد المساعدة لهم عند الحاجة" ([5]).

وشجعت هذه التوجهات الزعماء الوطنيين في شرقي الأردن على المضي في أواخر شباط ١٩٢١ إلى معان لإقناع عبد الله بالقدوم إلى عمان. وضم الوفد الشيخ كامل القصاب وسعيد خير وسعيد المفتي وعوني عبد الهادي ومظهر رسلان. وكان لحضور رسلان دلالة

---

[1] المرجع نفسه، ص٧٢

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٤٠

[3] Paris, op. cit., p.166 .

[4] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص٨١-٨٢

[5] المرجع نفسه، ص٨٦

خاصة لصلته الوثيقة بالضباط البريطانيين وهو متصرف السلط، ولكونه وجه قبل أسابيع إنذاراً إلى عبد الله بعدم التقدم شمالاً ([1]).

عند تكامل هذه الأسباب، اطمأن عبد الله إلى أن تقدمه شمالاً لن يدخله في صدام مع البريطانيين، فغادر معان في ٢٩ شباط، ووصل إلى عمان في الثاني من آذار ١٩٢١، وفي نفس اليوم استلم الدعوة لمقابلة تشرتشل. ومن عمان أرسل إلى المندوب السامي رسالة ينبئه فيها أن غايته هي تحرير سورية فقط. كما وجه في ١٨ آذار رسالة إلى السوريين في مصر يحثهم على مؤازرة حركته لتحرير البلاد السورية([2]).

ويلخص هربرت صموئيل في مذكراته التي نشرت عام ١٩٤٥ الموقف البريطاني من قدوم عبد الله إلى معان ويقول: "إن الأمير عبد الله جاء إلى معان ومعه قوة كبيرة من العرب، وأعلن أنه يقصد مقاتلة الفرنسيين، ولم يكن معقولاً أن نسمح له باتخاذ منطقة للنفوذ البريطاني مسرحاً تنطلق منه الهجمات على جيراننا الفرنسيين، ومن ناحية أخرى لم تكن لدينا قوة عسكرية جاهزة لإيقاف تلك الهجمات، وعلى أية حال لم نكن راغبين بالصدام مع أصدقائنا العرب... ولكن بما أن منطقة شرق الأردن كانت جزءاً من المنطقة التي وعدت بريطانية باستقلالها، فقد أرسلنا إلى الأمير نعرض عليه أن يتولى حكمها، وأن يتخلى عن مهاجمة الفرنسيين"([3]).

ثالثاً)- مؤتمر القاهرة و التسوية بين عبد الله وتشرتشل عام ١٩٢١:

وفي هذه الأثناء، اكتملت الترتيبات لعقد مؤتمر القاهرة، فدعا تشرتشل وزير المستعمرات خبراء دائرة "الشرق الأوسط" وبعض المندوبين من وزارة الحربية ووزارة النقل الجوي لبحث مستقبل البلاد العربية الواقعة تحت الانتداب البريطاني، ولإيجاد تسوية نهائية للمسألة العراقية. وقد افتتح المؤتمر في القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١، واستمر حتى ٢٤ منه. وقد مثل وزارة المستعمرات ونستون تشرتشل وهربرت يونغ والكولونيل لورانس. ومثل وزارة الحربية الجنرال رادكليف، ووزارة النقل الجوي الماريشال ترنشارد. كما حضر المؤتمر بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق؛ والآنسة جرترود بل، الخبيرة في شؤون العراق. كما حضره أيضاً السير هربرت صموئيل، المندوب السامي في فلسطين؛ والكابتن بيك والميجر سومرست، من إدارة شرقي الأردن.

وكان يشغل بال تشرتشل أمران: الأول هو تخفيض تكاليف القوات البريطانية في "الشرق الأوسط"، والثاني هو البحث عن سياسة جديدة تجعل بريطانية تفي ببعض التزاماتها التي

---

[1] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٨٠

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٤٤-١٤٥

[3] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص٩٣

قد تحقق لها أغراضها في هذه المنطقة من العالم([1]). ولما التأم عقد مؤتمر القاهرة لدراسة السياسة الجديدة، كان على جدول أعماله قراران أساسيان، قد اتخذا في لندن قبل الاجتماع: الأول هو أن فيصل سيتوج ملكاً على العراق، والآخر هو أن شرقي الأردن سيبقى منفصلاً عن فلسطين وأن لعبد الله فرصة كبيرة ليتولى حكمه وما على المجتمعين في القاهرة سوى ترتيب الاتفاق معه([2]). ويذكر علي المحافظة أن تشرتشل اقترح – في أثناء مؤتمر القاهرة، على رئيس الوزراء البريطاني تعديل صك الانتداب بحيث يستثنى شرقي الأردن من أحكام وعد بلفور، وأن الحكومة البريطانية وافقت على اقتراحه([3]). على هذا النحو نجحت دبلوماسية تشرشل في تحقيق الغاية البريطانية في وضع قوات فرنسة في سورية بين فكي كماشة العراق والأردن.

وعلى هذا النحو، لم يجد المجتمعون كبير عناء في سرعة الاتفاق على البند الأول من جدول الأعمال وهو العراق، وتقرر السير قدماً في تنصيب فيصل ملكاً عليه. وكان ذلك جزءاً من سياسة جديدة هدفها تخفيض النفقات البريطانية في العراق وتضمن في الوقت نفسه بقاءه تحت الانتداب البريطاني، وتعتمد على عقد معاهدة ثنائية بريطانية–عراقية، ووفقاً لذلك تقوم القوات الجوية البريطانية بالحلول محل القوات البرية، وبذلك تنخفض النفقات انخفاضاً كبيراً. فقد كان الخبراء العسكريون البريطانيون يعتقدون أن قوة ضاربة صغيرة وبضع طيارات والقليل من السيارات المصفحة تغني عن حاميات كبيرة من المشاة تعدادها من ٥٠ ألف رجل إلى ٦٠ ألفاً ([4]). كما قرر المؤتمرون أن فيصل هو خير المرشحين لعقد مثل هذه المعاهدة.

وفي السادس عشر من آذار، وصل وفد حكومة فلسطين برئاسة هربرت صموئيل، فتحول المؤتمرون إلى بحث شؤون فلسطين ومشكلة شرقي الأردن.

وقبل ذلك بيومين، كان تشرتشل قد شرح أمام المؤتمر أهمية تولية عبد الله على شرقي الأردن فقال: "من الحجج القوية المؤيدة للسياسة الشريفية أنها تمكن حكومة جلالته من الضغط على أحد الفضاءات العربية من أجل الوصول إلى هدفها في فضاء الأخر. فمتى يعلم فيصل أنه ليس فقط المعونة المقدمة لأبيه وصون الأماكن المقدسة من هجوم الوهابيين، بل كذلك موقع

---

[1] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 14.3.1921. Vol. 14.

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٩٣

[3] المحافظة علي: تاريخ الأردن المعاصر،عهد الإمارة، عمان، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٧٣، ط١، ص٢٣

[4] Fitzsimons, A. Empire by treaty: Britain and Middle East in the Twentieth Century. Ernest Benn. London. 1965, p.27 .

أخيه في شرقي الأردن، وِقْفٌ على حسن سلوكه هو، يكن من السهل التعامل معه. وتصحّ نفس الحجة، على نحو معكوس، بشأن الملك حسين والأمير عبد الله." ([1])

ومع ذلك، فقد أثيرت التحفظات على أهلية عبد الله لتولي الحكم، فقد عبر صموئيل عن شكه في استحقاق عبد الله لهذا المنصب، وكذلك فعل ويندهام ديدز، السكرتير المدني لحكومة فلسطين، وكان موقفهما قائماً على تعاطفهما مع الأهداف الصهيونية وشعورهما بأن "الشرقيين غير جديرين بالثقة وليس عبد الله استثناءً من ذلك"([2]).

لكن هذه المخاوف لم تلبث أن تبددت عندما وُضعت بإزاء إصرار بريطانية على الامتناع عن استخدام القوة لطرد عبد الله، وغياب أي مرشح مناسب غيره. وهكذا أبلغ تشرتشل لندن أن المؤتمر عاكف على اتخاذ ترتيبات تخص شرقي الأردن على أساس أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مقبول مع عبد الله، وفيه يكون الحاكم هو عبد الله نفسه أو رجل آخر يوافق عليه وفي الحالين يكون تابعاً للمندوب السامي في فلسطين([3]). وجاء الرد من لندن وفيه التحفظ من احتجاج فرنسة على تولي الأشراف للحكم في منطقتين مجاورتين لسورية، ومن تطلع عبد الله إلى المطالبة بالمزيد من التنازلات([4]).

وفي هذه الأثناء، بعث الأمير سكرتيره عوني عبد الهادي إلى القاهرة، ليبين لتشرتشل نواياه فيما يخص سورية، ويؤكد له موقفه الودي من بريطانية، إلا أن تشرتشل أبلغ عبد الهادي أنه سيزور القدس ويقابل الأمير فيها. وفي غضون ذلك، تلقى الأمير من والده رسالة يطلب فيها أن يقابل تشرتشل في القدس([5]).

وبعد انتهاء المؤتمر، عاد صموئيل إلى فلسطين وأرسل إلى عبد الله يحدد موعداً لمقابلة تشرتشل. وتوجه الأمير إلى القدس، وفي السلط، استقبله الكولونيل لورانس والماريشال سالموند، ورافقاه إلى القدس. وفي الطريق، شرح لورانس لعبد الله الخطة البريطانية بشأن تثبيته في شرقي الأردن مع بقائه تحت الانتداب البريطاني، وبين له استحالة عودة فيصل إلى سورية([6]).

ثم لم يلبث موكب الأمير أن وصل إلى القدس، ولم يسمح له بدخول المدينة لاستقبال أعيان فلسطين، بل أجبر على السير مباشرةً إلى مقر الحكومة على جبل الزيتون([7])، وبدأت

---

[1] Paris, op. cit., p.168 .

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٩٣

[3] المرجع نفسه، ص٩٤

[4] المرجع نفسه، ص٩٤

[5] الزركلي: مصدر سابق، ص٤٤-٤٥

[6] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٨٤

[7] المصدر نفسه، ص١٨٥

المفاوضات في صبيحة يوم ٢٩ آذار. وكان يمثل الجانب البريطاني تشرتشل وصموئيل وديدز ولورانس، وكان مع الأمير عوني عبد الهادي سكرتيره الخاص فقط.

اجتمع تشرتشل بعبد الله في القدس أربع مرات في مدة ثلاثة أيام. في الاجتماع الأول، افتتح تشرتشل الحديث، فذكر الأهداف التي جمعت بريطانية والعرب في الحرب، وكذلك التعاون الذي حصل بينهما. ثم ذكر جهود بريطانية في الحيلولة دون حدوث ما حدث بين فرنسة والعرب، ووصف موقفها بين الفريقين بالحياد ناصحاً الهاشميين بأن يتخلى فيصل نهائياً عن المطالبة بعرش سورية، وأن يرشح نفسه لعرش العراق([1]). وتذكر محاضر الاجتماع البريطانية أن عبد الله قد "ابتهج" بالقرار وعبر عن تأييده له تأييداً مطلقاً. لكن عوني عبد الهادي ذكر في بعض ما كتبه أن النبأ قد وقع على الأمير "وقع الصاعقة" ([2]). لكن عبد الله ما كان له أن يفاجأ، بعد أن التقاه لورانس قبل ذلك بيوم في السلط وأخبره أن فيصلاً قد اختير لعرش العراق، وأن تشرتشل سوف يطلب إليه تأسيس حكومة في شرقي الأردن. عبر عبد الله لتشرتشل عن عدم اهتمامه بما بين النهرين، وادّعى أن فيصلاً قد دبر أمر انتخابه – أي انتخاب عبد الله – في آذار المنصرم، رغماً منه ([3]). وفي الحقيقة، كان عبد الله يشعر بمرارة شديدة من انتهازية أخيه، وسيظهر ذلك مرات كثيرة في الشهور الآتية.

بعد ذلك، انتقل تشرتشل إلى الكلام عن شرقي الأردن، فبين خطته لإقامة حكومة عربية تكون مسؤولة أمام المندوب السامي. عبر عبد الله عن تفضيله لأحد خيارين بديلين: إما ضم شرقي الأردن إلى ما بين النهرين أو – وهذا أحب الأمرين إليه – توحيد فلسطين وشرقي الأردن تحت أمير واحد، وأضاف إلى ذلك قوله بأنه إذا اعتمد الأمر الثاني، فإنه يعرف أميراً يقترحه للحكم. أما إذا أقيمت شرقي الأردن كياناً لوحدها، فإنه لا يقترح أحداً لحكمها([4]). ومع أن عبد الله قد تلقى تأكيدات بأن شرقي الأردن لن "تشمل في... النظام الإداري لفلسطين"، فقد تمسك بتوحيد فلسطين مع شرقي الأردن، لكن تشرتشل وصموئيل رفضا الفكرة، بعدئذٍ، أثار تشرتشل موضوع سورية، فقال إن الفرنسيين متى رأوا النتائج التي تتحقق في ظل حكم الأشراف لما بين النهرين وشرقي الأردن، فإنهم "ربما غيروا من تفكيرهم إلى نحو طريقة البريطانيين" ([5]). ومن هذه الإشارة الملتبسة نشأت فيما بعد فكرة أن تشرتشل خدع عبد الله حتى يبقى في عمان، فاختلق

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٨٧

[2] قاسمية خيرية: عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤، ص٤٨-٤٩

[3] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص١١٠

[4] المرجع نفسه، ص١١٢

[5] المرجع نفسه، ص١١٤

عنده أملاً زائفاً في تسوية يعقدها في آخر المطاف مع الفرنسيين فتثمر عن تتويجه في سورية([1]). لكن في التقرير الرسمي للمؤتمر ورد أن تشرتشل "أوضح على نحو تام" لعبد الله أن البريطانيين، وإن كانوا يشجعون الفرنسيين على القبول به، فإنهم "لا يستطيعون – ولا بحال من الأحوال – أن يضمنوا" القبول به([2]). لكن تشرتشل و لورانس لم يكونا صريحين على نحو كلي في وصف الموقف الفرنسي من حكم الهاشميين لسورية. أضف إلى ذلك أن شَكْبرَه، وهو أحد كبار الموظفين في وزارة المستعمرات، أبرق إلى تشرتشل في ٢٧ آذار يطلعه على فحوى مذكرة سلمها الفرنسيون إلى وزارة الخارجية في ٢٥ من الشهر عبروا فيها عن هواجسهم بشأن اجتماعات تشرتشل مع عبد الله([3]). ومهما يكن الأمر، فإن أسباب كثيرة كانت تدفع تشرتشل إلى الحذر في أمر التلويح لعبد الله بإمكان عودة حكم الأشراف إلى دمشق. وعبد الله يورد في مذكراته أن تشرتشل إنما قال أنه "يعتقد الاستطاعة بعد ستة أشهر في أن يهنينا برجوع الشام إلينا" ([4]).

في الاجتماع التالي، قدم عبد الله ضمانة شخصية بامتناع أهالي شرقي الأردن عن العمل ضد الفرنسيين في سورية. وبإزاء ذلك عبر الأمير عن تحبيذه لإحجام البريطانيين عن استقدام جنودهم إلى شرقي الأردن مدة شهر كامل على الأقل، ليتيح لأبيه فرصة يدرس فيها الاقتراحات البريطانية المقدمة إليه([5]).

هذا، ولقد أثار عبد الله في المباحثات أمر وعد بلفور، لكن تشرتشل امتنع عن البحث فيه متذرعاً بعدم الاستطاعة، وأن الأمر متروك للمندوب السامي. ثم استطرد ملمحاً إلى خطر ابن سعود المحدق بالحجاز، موجهاً تهديداً مبطناً بضرورة قبول عرضه، فقال: "إنكم إن لم تفعلوا هذا ستضيعون كل شيء"([6]) .

وفي آخر المباحثات، اجتمع تشرتشل بعبد الله على انفراد واقترح عليه أن يقيم في شرقي الأردن ستة أشهر، تمده بريطانية في أثنائها بمستشار ودعم بالمال والجنود([7]). لم يكن اختيار تشرتشل للأشهر الستة اعتباطاً، بل كان ذلك يعكس أولوياته؛ فهذه المدة، على ما أشار إليه لاحقاً أمام مجلس الوزراء، هي المدة المطلوبة لترشيح فيصل لحكم ما بين النهرين([8]).

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص٩٥-٩٦

[2] Paris, op. cit., p.171 .

[3] ibid., p.171 .

[4] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٨٩

[5] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص١١٨

[6] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٨٧-١٨٩

[7] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص١١٩

[8] Paris, op. cit., p.172 .

وبإزاء ذلك، طلب تشرتشل ألا ينطلق من شرقي الأردن في أثناء تلك المرحلة أي تهييج على الفرنسيين أو الصهاينة. وفي الاجتماع الأخير، قبل عبد الله العرض.

كان قبول عبد الله شرقي الأردن بتردّدٍ ومن غير حماسة؛ فالخيارات أمام الأمير لم تكن مغرية. الحصول على فلسطين والعراق كان محالاً. والرجوع إلى الحجاز كان غير مقبول. والبقاء في شرقي الأردن، مع أمل ضعيف في سورية، كان هو الخيار الحقيقي الأوحد لعبد الله. وكذلك كانت الخيارات أمام تشرتشل ولورانس محدودة. فلم يكن أمامهما بدائل لعبد الله. ولقد احتاجا إلى إحلال الهدوء في البلاد من أجل تسهيل أمر البرنامج الصهيوني وتهدئة أعصاب الفرنسيين في سورية([1]). فالحكومات المحلية التي أنشأها البريطانيون فشلت. ولم يكن لديهم الموارد ولا العزم بما يكفي لحمل المسؤولية المباشرة في أرض عدوها جزءاً من الأرض الموعودة بالاستقلال تحت الحكم العربي. ولم يظهر بين أهل شرقي الأردن خيار واضح، وعبد الله قد أصبح في عمان. وعلى هذا النحو، ومع أن الحل الشريفي في شرقي الأردن لم يحظ بحماسة أحد، فإنه قد ظهر كأفضل الحلول في ظل الظروف القائمة([2]).

وصافح تشرتشل عبد الله في آخر الاجتماع على عادته إذا أراد أن "يمسَحَ"[3] أحداً ما رجلاً لبريطانية([4]).

هذا، ويورد أمين سعيد وعبد الله بن الحسين في أماليه نتيجة المباحثات في صورة اتفاق على هذا النحو:

١-تؤسس حكومة وطنية في شرقي الأردن برئاسة الأمير عبد الله.

٢-تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إدارياً تاماً.

٣-تساعدها بريطانية مادياً لتوطيد الأمن.

٤-تسترشد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان.

٥-يتعهد الأمير بالمحافظة على حدود سورية وفلسطين من كل اعتداء.

٦-تنشئ بريطانية قاعدتين جويتين في عمان والجيزة.

٧-تتوسط بريطانية لتحسين العلاقات بين الأمير عبد الله والسلطة الفرنسية في سورية([5]).

---

[1] ibid., p.176 .

[2] ibid. , p.176 .

[3] وهو تقليد كان نبلاء إنكلترة يستخدمونه لتحديد أتباعهم

[4] Robins, op. cit., p.19 .

[5] سعيد: مرجع سابق، ج٣، ص١٢

٨-يعتبر مشروع الاتفاقية كتجربة مدتها ستة أشهر، فإن كان ملائماً للطرفين استمر العمل به وإلا أعيد النظر فيه([1]).

كما اتفق أن يقوم المندوب السامي بزيارة عمان لوضع الأساس لهذه الإدارة الجديدة في شرقي الأردن([2]).

هذا، وكانت الاتفاقية شفهية، ويقول الزركلي أنه "لولا ما كان يحرج موقفه [يعني الأمير عبد الله] في الأزمات الداخلية والخارجية مما كان يضطره إلى تذكير حكومة فلسطين بوعود تشرتشل، لما عرف أحد منها أي شيء" ([3]).

إن هذه التسوية البريطانية لم تعدل إلا القليل من المبادئ العامة التي قامت عليها الحكومات المحلية في صيف عام ١٩٢٠. لكن بريطانية عدتها تنفيذاً لعهودها التي قطعتها للعرب في أثناء الحرب. ولقد علق فيفيان هولت، الذي عمل في الأربعينيات مستشاراً في السفارة البريطانية في بغداد وأصبح بعد ذلك عضواً في الدائرة الشرقية، متحدثاً عن الدَّين المستحق للعرب على بريطانية بسبب مساندتهم لها في الحرب العالمية الأولى قائلاً: "لقد صفينا منذ أمد بعيد الدين الذي لهم بذمتنا ودفعنا لهم فوائد عالية." ([4])

أما من جهة عبد الله، فلم تتفق نتائج التسوية مع الغاية المعلنة من رحلته إلى معان والتي عبرت عنها جريدة القبلة الناطقة باسم الملك حسين في افتتاحية العدد ٤٧١ الصادر بتاريخ ٢٨ آذار ١٩٢١، أي يوم توجه عبد الله إلى القدس للقاء تشرتشل: "إن الأمير عبد الله لم يأت إلى تلك المنطقة إلا استجابة للمستصرخ وتلبية لداعي النخوة والشهامة، حتى يرى ما يراه الشعب من الرأي النهائي، ثم وحَذَراً مما عساه يتبادر إلى الرأي العمومي بأننا تركنا سورية فريسة للمعتدين"([5]) .

فإن قال قائل إن عبد الله قبل بما قبل على سبيل المناورة تحضيراً للوثوب إلى الغاية المنشودة، فهل كان له من القدرة على فعل ذلك، وهل يستطيع الضعيف أن يفرض نفسه على القوي حليفاً له أم إن الأمر سينتهي به تابعاً له خانعاً؟

وختاماً، يمكن تلخيص الأسباب التي دفعت بريطانية إلى فصل شرقي الأردن عن فلسطين ووضعها تحت نظام حكم خاص بما يلي:

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٤٨

[2] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٩٠

[3] الزركلي: مصدر سابق، ص٤٩-٥٠

[4] Wichhart, Stefanie Katharine. Intervention: Britain, Egypt, and Iraq During World War II. Unpublished Ph. D thesis, The University of Texas at Austin, 2007, p.361 .

[5] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية: مرجع سابق، ص٨٨

١-بعد اقتسام بلاد الشام بين بريطانية وفرنسة، أرادت الأولى الإمعان في فصم عرى الاتصال بين أهالي بلاد الشام الذين كانوا طوال العهود تحت حكم واحد، وفي ذلك تعبير عن رغبتها في الحيلولة دون تجمع عربي، من شأنه أن يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة([1]).

٢-إن كبر مساحة شرق الأردن وقلة سكانها وكون أكثرهم من البدو الذين يصعب السيطرة عليهم، كل ذلك يجعل من الإدارة المباشرة لهذه البلاد أمراً باهظ التكاليف علماً بأن خفض النفقات هو الشغل الشاغل لبريطانية في "الشرق الأوسط" في تلك المرحلة و"كل شيء يأتي بعده" على ما قرره تشرتشل في تلك الآونة([2]).

٣-إن من مصلحة بريطانية إنشاء دولة واقية على حدود فلسطين الشرقية، ففي ذلك حماية لفلسطين من هجمات البدو، وتمكين لبريطانية من تنفيذ مخططاتها في فلسطين ولاسيما إقامة الوطن القومي اليهودي فيها وهو الغاية القصوى من الانتداب([3]).

٤- أرادت بريطانية إنشاء منطقة عازلة تحمي الأنابيب التي ستنقل النفط من العراق إلى الساحل الفلسطيني وتصد عنها هجمات البدو السعوديين([4]).

٥ - أرادت بريطانية الحصول على مرادها في إنشاء "منطقة عازلة بين منطقتي الانتداب البريطانية والفرنسية، وكذلك بين العراق وفلسطين، وبين سورية والجزيرة العربية" ([5]). وتيسر لها ذلك بإقامة حاكم يتعهد بالعمل الدؤوب على ضبط المنطقة وعلى منع اتخاذها منطلقاً للحركات المعادية لفرنسة والصهيونية، مقابل حصوله على راتب شهري مقداره خمسة آلاف جنيه استرليني([6]).

٦-أرادت بريطانية أن تفي ببعض الوعود التي قطعتها للعرب بفصل شرقي الأردن عن سورية، وتأسيس دولة ضعيفة فيها لا تملك وسائل الحياة. إن إنشاء هذه الدولة، التي تعتمد على بريطانية اعتماداً دائماً وتعجز عن تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي، التي سوف تصبح

---

[1] المحافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، مرجع سابق، ص٢٧

[2] "For king and country; Britain and the Hashemites. " The Economist (US). 368.8333 (July 19, 2003): 69US.
British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

[3] Dietrich, Roger P. Factionalism and The Traditional Palestinian Arab Leadership's Resistence to British and Jordanian Political Policy (1920-1967): A Reconsideration. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University, 1991, p.33 .

[4] Mitchell, op. cit., p.63 .

[5] Salibi, S. Kamal. The Modern History of Jordan. I. B. Tauris, London & New York, 1993., p.94 .

[6] ولسن: مرجع سابق، ص٩٥

ملجأ للسياسيين العرب الذين بدؤوا يغادرون دمشق بعد انهيار المملكة السورية، قد اعتُبِر في نظر بريطانية معادلاً لوعد بلفور في فلسطين ومعوضاً عنه([1]).

٧-كانت بعض الأوساط السياسية في بريطانية تقصد من وراء إنشاء إدارة عربية في شرقي الأردن إيجاد ملجأ للفلسطينيين الذين سينُتَزَعون من أرضهم ويطردون منها فيما بعد. ولقد حصل فيما بعد ما صدَّق هذا الاتجاه، ومن ذلك تقرير لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧(التي شُكلت لتقصي أحداث ثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين) وتقرير لجنة التقسيم عام ١٩٣٨ القاضيين بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام وضم القسم الشرقي منها إلى شرق الأردن، وكذلك تقرير اللجنة التنفيذية القومية للمؤتمر السنوي لحزب العمل لعام ١٩٤٤ وفيه أوصي بتشجيع الفلسطينيين على الرحيل عن بلادهم([2]).

رابعاً)- إنشاء الإدارة المركزية الأولى في شرقي الأردن:

١- الحكومة الأردنية الأولى والصدام بين بريطانية والاستقلاليين:

كان اجتماع القدس نقطة انطلاق كبرى في العلاقات بين البريطانيين والأمير عبد الله طوال السنوات الثلاث التالية؛ و كانت علاقات مضطربة على نحو متزايد. فما أن انفض الاجتماع الودي بين عبد الله وتشرتشل حتى كانت حقائق الوضع قد بدأت تفرض نفسها. وفي قلب هذه الحقائق كان نضال القوميين في سبيل الحرية والوحدة، ومطامع بريطانية الإمبريالية، وتطلعات عبد الله البعيدة، وحاجات بناء الدولة فيما أصبح يعرف بإمارة شرقي الأردن،

عاد تشرتشل إلى لندن، ولم يجد كبير عناء في إقناع حكومته بقبول التسوية التي عقدها مع عبد الله؛ فالاتفاق بين الفريقين شفوي ومؤقت وتجريبي. وعاد الأمير إلى عمان، وبدأ بتشكيل حكومة تعبر عن تطلعاته الكبيرة. فألف مجلس المشاورين في ١١ نيسان ١٩٢١، فكان بمثابة أول حكومة مركزية في شرقي الأردن.

وبعد ستة أيام من تأليف الحكومة الجديدة، زار السير هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين، مدينة عمان يرافقه السير وندهام ديدز، السكرتير العام لحكومة فلسطين، واللورد إدوارد هنري والكولونيل لورانس، من أجل المشاركة في تأسيس الإدارة الجديدة. وعَين المندوبُ السامي معتمداً عنه في عمان هو جوليوس أبرامسون Julius Abramson (رئيس لجنة الأراضي في فلسطين)([3]). وبقي الضباط الآخرون الذين عينهم

---

[1] المحافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، مرجع سابق، ص٢٨

[2] Lepkin, Fred Lennis. The British Labour Party and Zionism: 1917 – 1947. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University1986, p.92 .

[3] المحافظة: عهد الإمارة، مرجع سابق، ص٢٥

صموئيل قبل ستة أشهر. وعُهد إلى فريدريك بيك Frederick Peake بتشكيل قوة احتياط محلية([1]).

كانت غالبية موظفي الإدارة الأردنية الأولى من أعضاء حزب الاستقلال السوري الذين قاوموا الانتداب الفرنسي على سورية حتى اضطروا إلى مغادرتها، فكان لهم تأثير في تسيير دفة الحكم واتخاذ سياسة معادية لفرنسة.

لقد كان في هذه التعيينات رضا لأهالي شرقي الأردن، على ما يذهب إليه الماضي وموسى. فقد كانوا يقدرون المبادىء الشريفة التي يعتنقها الاستقلاليون والأهداف النبيلة التي غادروا بلادهم في سبيل تحقيقها، وقاتل كثير منهم في سبيل تلك الأهداف في انتفاضة حوران في آب ١٩٢٠. واعتنق مبادىء الاستقلاليين بعض الأمراء، على نحو ما فعل شاكر بن زيد الذي منح أحمد مريود (أحد كبار الاستقلاليين ومعاونه في نيابة العشائر) سلطات واسعة حتى ضج البريطانيون منها وطالبوا بإلغاء النيابة كلياً ([2]).

كذلك كان تسليم عبد الله المناصب الكبرى في إدارته للاستقلاليين يتفق مع مطامحه في حكم سورية بعد أن علله تشرتشل بإمكان تغيير فرنسة لموقفها من ذلك. وعلى هذا النحو، كانت حكومته تعبر أصدق تعبير عن طموحاته في ما وراء شرقي الأردن، وبدا كما لو أنها "حكومة في المنفى" على حد تعبير ماري ولسن([3]).

بيد أن كثيراً من الاستقلاليين كانوا يرتابون في تقريب عبد الله لهم ولاسيما عندما طالبهم بالالتفاف حوله من غير أن يتدخلوا في شؤون البلاد الإدارية، وقد عدوا تودده إليهم سياسة ترمي إلى إسباغ الشرعية الشعبية على نفسه، لذلك لم يجدوا فيه "الرجل الذي يستطيع أن يعمل لمصلحة أمته" فأبوا أن "يشتغل حزبهم لمصلحة شخص" ([4]).

من جهةٍ أخرى، كانت هذه الترتيبات بمثابة تعايش بين ثلاثة فرقاء: القوميين وعبد الله وبريطانية. فمع نكث بريطانية بوعودها وتجاهلها للمصالح القومية العربية في مؤتمر الصلح، شعر القوميون بأن بريطانية غير راضية عن السياسة الفرنسية في البلاد العربية، وتوهموا أن بوسعهم تحويل ذلك إلى دعم لهم في صراعهم مع فرنسة. وكذلك أرادت بريطانية استرضاء القوميين ابتغاء الحصول على تأييدهم للانتداب. أما عبد الله فقد سعى، بتسليمه المناصب الحكومية للقوميين، إلى استمالتهم وإلى تبرئة نفسه من أخطائهم أمام بريطانية([5]).

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص١١٠
[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٤٥
[3] ولسن: مرجع سابق، ص١١٠
[4] الزركلي: مصدر سابق، ص١٠٩
[5] ولسن: مرجع سابق، ص١١١

لم يعمر طويلاً صفو التعايش بين هؤلاء الفرقاء. بسبب الضغوط التي مارستها بريطانية لتفرض سيطرتها، ومساعي الاستقلاليين لتعزيز مكانتهم وتحقيق أهدافهم القومية، وعجز عبد الله وانقسامه داخلياً بين المبادىء القومية والتوجهات البريطانية. فمنذ شهر أيار ١٩٢١، ظهر أول تعارض مكشوف بين توجهات بريطانية والقوميين، وكان ذلك بشأن حجم قوة الاحتياط المحلية. فقد أراد القوميون أن يكون حجم القوة كبيراً، أما بريطانية فأرادته صغيراً ([1]). وعندئذ استدعي عبد الله إلى القدس، وأُرغم على الإذعان لتأييد بريطانية في رغبتها([2]).

كما استعمل البريطانيون الضغط المالي منذ البداية؛ فامتنعوا عن تقديم ما تعهدوا به في اتفاق التسوية من مساعدة مالية لتشكيل قوة قادرة على حفظ الأمن، وعرقلوا حصول شرقي الأردن على نصيبها من واردات الجمارك الفلسطينية([3]).

وفي تلك الأثناء، اندلع عصيان الكورة في شمال البلاد في أيار ١٩٢١، حيث امتنع آل الشريدة بزعامة شيخهم كليب عن دفع الضرائب، ورفضوا الاعتراف بالسلطة المركزية(وربما كان بعض أسباب العصيان هو تحريض الفرنسيين) ([4]).

واغتنم البريطانيون هذه الحادثة، وحمّل أبرامسون أمينَ التميمي، متصرفَ عجلون، المسؤولية عنها. ومع أن أبرامسون أقر في تقريره أن السبب المحلي للتمرد هو شكوى أهل الكورة من أنهم قد دفعوا ضريبة العام للإدارة السابقة في إربد، فقد ادعى قائلاً: "يمتعض أهالي شرقي الأردن من وجود منفيين سوريين في مناصب ذات رواتب عالية، ومن اضطرارهم لدفع الضرائب من أجل توفير المناصب لهؤلاء المنفيين"([5]). وبهذه الطريقة ضغط البريطانيون على عبد الله، وأبعدوا التميمي عن الإدارة، وهو القومي والعضو في حزب الاستقلال.

كذلك كثرت شكوى صموئيل من أن عبد الله كان مشغول البال بمشاريع واسعة وطموحات كبيرة. وأوردت التقارير البريطانية ملاحظات من مثل: "ليس عبد الله في شرقي الأردن إلا محتالاً يبدد المعونة المالية المقدمة له على نفسه وأصدقائه. إنه عاجزٌ عن الحكم لافتقاده للقوة والقابلية والنشاط – إننا نبدد أموالنا حين نقدمها له، ولن يلبث البلد أن يغرق في مجرى الفوضى" ([6]).

---

[1] الزركلي: مصدر سابق، ص١٤٠

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١١٢

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٦٥

[4] المرجع نفسه، ص١٥٨

Salibi, op. cit., p.95 .

[5] ولسن: مرجع سابق، ص١١٣

[6] المرجع نفسه، ص١١٤

لكن لورانس دافع عن عبد الله في لندن مذكراً بالخطة البريطانية من تنصيبه: "لم نطلب من عبد الله سوى الحفاظ على السلام مع جيرانه، لم نطلب منه تسيير إدارة جديدة... ونظامُــه، على افتقاره للشعبية العريضة والكفاءة الممتازة، لم يقف في طريقنا بأي شكل من الأشكال فــي أي من الحلول التي نرى فرضها"([1]).

بيد أن أكبر ما كان يهدد التسوية القائمة والإدارة المنبثقة عنها هو الاختلاف الأساســي بين البريطانيين وعبد الله. لقد كان البريطانيون مهتمين بإقامة كيان مميز يدعى شــرقي الأردن ويكون خادماً لمصالحهم، أما عبد الله فكان ينظر إلى قاعدته الجديدة باعتبارها نقطــة انطــلاق لتوسيع ممتلكاته الهاشمية. ومن الناحية الشخصية كان عبد الله مصمماً على أن يحصل على ما يكافئ العراق الذي حصل عليه فيصل أخوه الأصغر([2]). لقد كان هذا الاختلاف الــرئيس هــو مبعث التوتر في العلاقات البريطانية مع عبد الله إلى غاية عام ١٩٢٤.

ومن جهةٍ أخرى، ومع أن الوضع الأمني بعد تولي عبد الله لم يكن يختلف كثيراً عمــا كان سائداً منذ اندحار العثمانيين، فإن بعض تصرفاته قد أضرت بقضيته. وكان تعيين رئــيس المشاورين الأول مثالاً جيداً على ذلك. لقد اختار عبد الله لذلك المنصب رشيد طليع، وهو لبناني وعضو في حزب الاستقلال، فكان ذلك تعبيراً جلياً عن وجهة أولوياته السياسية. إن ميل عبد الله إلى الاستقلاليين، وأكثرهم من لبنان وسورية، هو أمر منطقي بالنظر إلى أن مطامحه هي فــي هاتين المنطقتين، وليس في شرقي الأردن؛ فهؤلاء السياسيون هم الذين سيمهدون لقيام دولته في دمشق. بيد أن عبد الله كان في فعلته هذه شديد البعد عن الدبلوماسية لأن رشيد طليع كــان قــد حكم عليه الفرنسيون بالإعدام غيابياً بسبب نشاطه السياسي([3]).

ومما أظهر تهور عبد الله بنظر البريطانيين هو الحادث الذي وقع فــي ٢٣ حزيــران ١٩٢١، فولد الأزمة التي هزت نظامه. ففي ذلك اليوم تعرض الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي، في سورية ولبنان، لمحاولة اغتيال قام بها الاستقلاليون قرب القنيطرة جنوب ســورية انطلاقاً من مأمنهم في شرقي الأردن([4]). في أعقاب هذا الحــادث، طلــب الفرنــسيون تــسليم المتهمين بالحادث، وأبلغ المعتمد البريطاني في عمان هذا الطلب إلى حكومة شرقي الأردن، إلا أن الحكومة رفضت الاستجابة له([5]). ومع أن الأخذ والرد في تسليم الضالعين في الهجــوم قــد

---

[1] المرجع نفسه، ص١١٤

[2] الزركلي: مصدر سابق، ص١٤٣

[3] موسى سليمان: إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، عمان، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠، ط١، ص٣٨٨

[4] عبيدات محمود: أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧، ص٢٤٥

[5] Paris, op. cit., p.190 .

طال، فقد ظلت هذه الحادثة تلقي بظلال داكنة على العلاقات بين الجانبين طوال السنتين التاليتين. ويرى عبد الله أن هذا الحادث قد حال دون توحيد سورية الداخلية مع شرقي الأردن([1]). لكن هذا الأمر ليس صحيحاً، فمنذ أواخر أيار ١٩٢١، أبلغ غورو السلطات البريطانية بوضوح أنه ليس لفرنسة أية نية في تسليم عبد الله أي منصب في دمشق، وبيَّن أن ذلك هو موقف أرستيد بريان، رئيس وزراء فرنسة([2]).

وعلى هذا النحو، أدت سياسة حكومة عبد الله إلى أن ينشأ بين بريطانية وفرنسة التوتر الذي حذره منه تشرتشل تحذيراً محدداً في التسوية التي عقدت بينهما في آذار. واغتنم البريطانيون هذه الفرصة، واستعملوا المساعدة المالية لممارسة المزيد من الضغط والابتزاز. فعرضوا في تموز دفع مساعدة مالية قدرها ١٨٠ ألف جنيه استرليني عن عام ١٩٢١؛ على أن يدفع منها مبلغ ٣٠ ألف جنيه لحكومة فلسطين تسديداً لدين دفع للأمير كنفقات للديوان الأميري، وأن يخصص مبلغ ٣٠ ألف جنيه لنفقات الأمير ومبلغ ١٢٠ ألف جنيه لإنشاء جيش عربي قادر على حفظ الأمن في البلاد([3]). واشترط البريطانيون لتقديم المساعدة أن يتولى دفع الرواتب والإنفاق على القوة العسكرية ضابط بريطاني هو فريدريك بيك، وأن يكون عدد أفراد القوة ٧٥٠ جندياً. وتوج البريطانيون ضغطهم بالمطالبة باستبدال رشيد طليع لكثرة شكوى الفرنسيين من تصرفاته([4]).

ولما انقطعت الرواتب عن العسكريين مدة ثلاثة أشهر في ذلك الصيف، وترك كثير منهم الخدمة، أحس عبد الله بوطأة الضغط البريطاني، فأبلغ رشيد طليع في آب رغبة المعتمد بإقالته. استنكر طليع أن يسلم عبد الله برغبة المعتمد حتى لا يتخذها ذريعة لفرض المزيد من التنازلات، ثم غمز من قناة الأمير قائلاً: "إن كنت أنت ترى ابتعادي عن رئاسة الحكومة لأسباب أخرى... لك أن تعدَّني مستقيلاً من هذه الساعة"([5]). وعلى إثر استقالة طليع، أقيل عدد من الموظفين المنتسبين إلى حزب الاستقلال.

لكن المصدر الأكبر لقلق البريطانيين كان هو نفوذ الاستقلاليين في قوة الاحتياط. فمع أن بيك هو الذي أوكل بإنشاء القوة، فإن دوره كان محدوداً بسبب تحكم الاستقلاليين بالميزانية. والآن وبعد تولي بيك الإنفاق ودفع المرتبات، أتيح للبريطانيين التدخل القوي في الشؤون الأمنية لشرقي الأردن.

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٤٦

[2] Paris, op. cit., p.186 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٦٧

[4] المرجع نفسه، ص١٦٦-١٦٧

[5] الزركلي: مصدر سابق، ص١٤٠

ألقت أزمة صيف عام ١٩٢١ الضوء على حقيقة القوى الثلاث في شرقي الأردن. أما البريطانيون فتمسكوا بمبادئهم الإمبريالية، وثابروا على العمل من أجل الهيمنة على البلاد، وضيقوا الخناق على عبد الله. وأما الاستقلاليون، فإن قلةً منهم كانوا راغبين في المساومة على مبدأهم أو ترك خطابهم السياسي([1]). وأما الأمير فكان، بحسب كمال صليبي، يفهم حاجته إلى اتباع التوجهات البريطانية، بيد أنه كان يدرك على نحو مماثل أنه غير قادر على المضي في ذلك إلى آخر الطريق، بسبب أن ذلك قد ييسر أمر سلبه المصداقية السياسية في دوائر القوميين العرب الذين كانوا يرونه "بريطانياً أكثر من البريطانيين" ([2]). وللخروج من هذا الوضع، كان الأمير يلجأ إلى أنصاف الحلول واللعب من أجل كسب الوقت، مما جر عليه النقد من الفريقين كليهما([3]).

وعلى هذا النحو، فقد وجد عبد الله نفسه في موقف صعب. ومما زاد من سوء حال عبد الله النجاح النسبي الذي حققه فيصل في العراق. وفي هذا السياق، ذكر خير الدين الزركلي أن الأمير عبد الله "لم يصدم صدمة خارت لها قواه وبدا فيها وهنه أشد من صدمةِ خبرٍ نقلَه إليه البرق مؤذناً بوصول فيصل إلى العراق وترشيحه للملك... تلك الساعة لم يستطع فيها عبد الله ضبط نفسه، فسخط على أبيه لموافقته، وسخط على فيصل لقبوله، وسخط على زيد لإبراقه إليه... وسخط على الإنكليز لغدرهم به، وسخط على أهل العراق لنقضهم بيعته" ([4]). ويضيف أن عبد الله لم يعترف بملك أخيه، ودأب على قول "أنا ملك العراق الشرعي" ([5]).

وهاهو تقرير مخابراتي بريطاني موضوع في ٢٩ آب ١٩٢١ (بعد أيام من تنصيب فيصل ملكاً على العراق) يصف حال عبد الله بما جرى على لسانه: "جئت إلى شرقي الأردن عازماً على المطالبة بعرش سورية، وفي القدس وافقت على سياسة المستر تشرتشل... فهمت أنه كانت هناك فرصة كبيرة للاهتداء – مع نهاية الأشهر الستة – إلى الوسيلة الكفيلة بتنصيبي في دمشق. أما الآن فقد خسرت كل شيء... لقد شبعت حتى التخمة من هذه البادية المعروفة باسم شرقي الأردن حيث يحاصرني هؤلاء السوريون الكريهون الذين لا يفكرون إلا بأنفسهم"([6]).

---

[1] Salibi, op. cit., p.94 .
[2] ibid. , p.98 .
[3] ibid. , p.95 .

[4] الزركلي: مصدر سابق، ص١٤٣
[5] المصدر نفسه، ص١٤٥
[6] ولسن: مرجع سابق، ص١١٨

يظهر مما تقدم أن مقصد عبد الله الحقيقي من قدومه إلى شرقي الأردن كان التعويض عما خسره هو شخصياً وأسرته في الصدام مع السعوديين والفرنسيين.

٢-مهمة لورانس في عمان تشرين الأول ١٩٢٢:

ومهما يكن الأمر، فقد كانت هذه الفترة التجريبية فترة إحباط وخيبة للقوميين؛ فقد اتضح لهم عداءُ بريطانية، وعجزُ عبد الله عن حمايتهم ودعمهم، بيد أن ذلك لم يكن هو نهاية الأمر بين عبد الله والبريطانيين وبين القوميين، بل امتد حتى شباط ١٩٢٤.

وفي أواخر صيف عام ١٩٢٠، جاء هربرت صموئيل إلى عمان فقابل الأمير عبد الله، وأوضح له أن محاولة اغتيال الجنرال غورو قد أدت إلى تدهور الوضع في المنطقة، وجعلت من العسير على الجانبين – بريطانية والأمير – المضي في التعاون. واقترح صموئيل على عبد الله قائلاً: "لا بد أنك قررت العودة إلى الحجاز." فبادره عبد الله بالرد: "بل قررت العودة إلى أساس المبدأ الذي جئت من أجله وهو الثورة." فاستدرك صموئيل معبراً عن رغبته في استمرار العلاقات، ونصحه بإتمام مشروع الاتفاقية البريطانية–الحجازية الذي سيعرضه عليه لورانس عند قدومه إلى عمان من جدة، واعداً بأن المعاهدة سوف تفتح مجالاً واسعاً "لأعمال تعود بالخير" على الجانبين([1]).

كان الشعور العام في لندن يميل إلى البحث عن طريقة لإبعاد عبد الله عن شرقي الأردن. وكان البريطانيون يتمنون لو يقبل الفرنسيون بتوليته حكم سورية فيصبح شرقي الأردن إقليماً تابعاً لفلسطين. لكن فرنسة أوضحت أنها لا ترحب بعبد الله في دمشق، كما أن فلسطين لم تصبح دولة مستقرة تجذب إليها شرقي الأردن. وعلى هذا النحو، واجهت بريطانية في أيلول نفس المشكلة التي واجهتها قبل ستة أشهر: كيف يُبعد عبد الله عن شرقي الأردن، وكيف تدار المنطقة بعد إبعاده؟([2]) لكن كان احتمال آخر ممكناً: إقناع عبد الله بالإطاحة بخصوم بريطانية([3]).

ومهما يكن الأمر، فإنه لما انهالت على تشرتشل التوصيات السلبية من أركان وزارته بشأن إدارة عبد الله، بادر وبعث لورانس إلى شرقي الأردن من أجل عمل تقييم مستقل.

غادر لورانس لندن في أيلول ١٩٢١ متوجهاً إلى عمان، فعرج على جدة والتقى فيها الملك حسين. وعرض لورانس على الحسين مشروع المعاهدة البريطانية–الحجازية لتسوية

---

[1] الحسين عبد الله بن: الآثار الكاملة، بيروت، الدار المتحدة للنشر،١٩٧٢ ، ط١، ص٣١

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١١٧

[3] المرجع نفسه، ص١١٩

العلاقات بين العرب وبريطانية تسوية نهائية، بيد أن الملك رفض ذلك المشروع لأنه لا يشتمل على إلغاء وعد بلفور والاعتراف بعروبة فلسطين([1]).

بعدئذٍ، واصل لورانس سفره إلى عمان فبلغها في ١٢ تشرين الأول ١٩٢١وهو يتوقع أنه سيضطر إلى التوصية بإبعاد عبد الله عن شرقي الأردن. بيد أنه ما أن وصل إلى عمان واطلع على الأوضاع في البلاد حتى تبين له أن لبريطانية نصيباً من الخطأ، وأنها مسؤولة مثل مسؤولية عبد الله عن جملة المشكلات الأمنية والإدارية المتفاقمة([2]).

وأوصى لورانس ببقاء عبد الله في إمارته، واستند في توصيته إلى أوجه التقصير من الجهة البريطانية([3]).

وأقر البريطانيون عبد الله في مكانه بفضل التقييم الذي وضعه لورانس. لكن لم يصدر أي إعلان رسمي بذلك؛ لقد أرادت بريطانية أن لا تلتزم بذلك التزاماً قاطعاً، وأن تتحاشى إثارة الفرنسيين الذين كانوا لا يزالون على معارضتهم لإقامة حكومة على حدود سورية يتولاها الأشراف([4]).

وقام لورانس، في أثناء وجوده في شرقي الأردن، باتخاذ الإجراءات التالية:

١-عزل جميع الموظفين الإنكليز في شرقي الأردن باستثناء الكابتن بيك.

٢-تولى بنفسه وظيفة المعتمد البريطاني في عمان، ولعدم رغبته في البقاء في شرقي الأردن، اقترح على تشرتشل تعيين جون فيلبي في هذا المنصب.

٣-أوصى بأن يكون الموظفون الإنكليز في شرقي الأردن مستقلين عن حكومة فلسطين مع بقائهم اسمياً تحت إشراف المندوب السامي البريطاني لفلسطين.

٤-اقترح، من أجل حفظ النظام والأمن في البلاد، زيادة القوة الجوية البريطانية في شرقي الأردن وتزويدها بالمصفحات([5]).

من جهة أخرى، لم يجد لورانس كبير عناء في إقناع عبد الله بالتوقيع على مشروع الاتفاقية البريطانية-الحجازية نيابة عن والده([6]). ثم رجع إلى جدة من أجل تصديق الملك حسين على الاتفاقية، إلا أنه فشل في هذه المهمة.

---

[1] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص٣١

[2] المصدر نفسه، ص١١٩

[3] Paris, op. cit., p.193 .

[4] ولسن: مرجع سابق، ص١٢٠

[5] فرح محمد أحمد: الإدارة في إمارة شرقي الأردن، إربد، دار الملاحي، ١٤٠٦هـ، ط١، ص٤٠

[6] الزركلي: مصدر سابق، ص١٥٢

وفي تلك الآونة، كانت شرقي الأردن توشك أن تشهد تطوراً مهماً في مكانتها، وكـــان السبب في ذلك هو ما يجري على حدودها وما وراء ذلك، وخصوصاً في فلسطين.

الفصل الثاني: شرقي الأردن وبريطانية من فرض الانتـــداب عـــام ١٩٢٢ حتـــى اتفاقية عام ١٩٢٨:

أولاً) – فرض الانتداب البريطاني على شرقي الأردن و زيارة عبد الله إلى لندن عام ١٩٢٢

ثانياً)– شرقي الأردن والسياسة البريطانية حتى اتفاقية عام ١٩٢٨

١– السيطرة البريطانية على زمام الإدارة والمقاومة الوطنية

٢–السيطرة البريطانية على مؤسسات الإمارة

ثالثاً)– دور بريطانية في إنشاء الجيش العربي

رابعاً)– بريطانية وترسيم حدود شرقي الأردن مع الأقطار العربية المجاورة

١ – حدود شرقي الأردن مع الحجاز ونجد

٢ – حدود شرقي الأردن مع العراق

٣ – حدود شرقي الأردن مع سورية

الفصل الثاني: شرقي الأردن وبريطانية من فرض الانتداب عام ١٩٢٢ حتى اتفاقية عام ١٩٢٨:

أولاً)- فرض الانتداب البريطاني على شرقي الأردن وزيارة عبد الله إلى لندن عام ١٩٢٢:

كانت الرسالة التي أبلغها صموئيل إلى أهالي شرقي الأردن المجتمعين في السلط في صيف عام ١٩٢٠ هي أن بلادهم لن توضع تحت الإدارة القائمة في فلسطين. بيد أن صلاحية تصريحه ذلك كانت متوقفة على قوة الحكومات المحلية الناشئة في المنطقة وبقائها([1]). ومع انهيار الحكومات وقدوم عبد الله والشكوك التي حامت حول حظوظه على المدى الطويل، عادت الحال في شرقي الأردن إلى التأرجح.

وبينما كان مصير شرقي الأردن في الميزان، قوي سعي زعماء الحركة الصهيونية لدمج شرقي الأردن في فلسطين، وكانت غايتهم من ذلك مد نطاق الهجرة اليهودية بسبب أهميتها لإقامة "الدولة اليهودية"، فمن غير الأكثرية العددية يفشل المشروع الصهيوني([2]).

كان تشرتشل قد عبر، بعد اجتماع القدس، عن الرغبة في جعل الأمور في شرقي الأردن "تتبع مسارها الحالي" (أي تبقى من غير حسم) إلى حين حسم وضع فلسطين([3]). لكن الموقف في فلسطين لم يتطور على ما كان يأمله البريطانيون.

لقد قاوم الفلسطينيون الخطة البريطانية لإنشاء "الوطن القومي اليهودي" في بلادهم، وانتفضوا عدة مرات منذ بدء الاحتلال البريطاني. وعلى إثر انتفاضة أيار ١٩٢١، علق المندوب السامي الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشكل لجنة هيكرافت Haycraft لتقصي الحقائق([4]). وصدم الرأي العام البريطاني لما جاء في تقرير اللجنة من أن السبب في قلق العرب سياسياً واقتصادياً هو سياسة الحركة الصهيونية وخطابها المنادي بإقامة دولة يهودية في فلسطين([5]).

ومما زاد من وطأة الأمر أن دوائر المحافظين في بريطانية كانت توجه نقداً شديداً للسياسة البريطانية في فلسطين. وشنت الصحف الشعبية التي يملكها المحافظون حملات عنيفة على هيمنة اليهود على رجال السياسة البريطانيين وتوجيههم بخلاف موقف الشعب البريطاني

---

[1] Robins, op. cit., p.28 .
[2] ibid. , p.28 .
[3] ولسن: مرجع سابق، ص١٢٣
[4] Lepkin, op. cit., p.12 .
[5] ibid. , p.13 .

من القضية الفلسطينية([1]). وترددت أصداء هذا النقد في البرلمان البريطاني، ولاسيما في مجلس اللوردات. ووجه اللورد سايدْنام في ١٣ شباط ١٩٢٢ انتقاداً إلى الحكومة بسبب سماحها بإدخال /٢٠٠٠٠/ "غريب" إلى فلسطين رغماً عن إرادة ٩٠ بالمئة من شعبها، ووصَمَ حماية الجنود البريطانيين لذلك بأنه "واجب مهين"، واتهم الصهاينة "البلاشفة" بإثارة أحداث يافا([2]).

ولما كانت عصبة الأمم قد ابتدأت في آخر عام ١٩٢١ المناقشة في التصديق على الانتدابات التي أقرها مؤتمر سان ريمو، بادر تشرتشل فوضع قانوناً يتضمن خطة لحكومة فلسطين. وعرض مسودة القانون على الجانبين الفلسطيني والصهيوني.

اعترض الفلسطينيون على ما جاء في القانون من تمسك بوعد بلفور وما نص عليه من إقامة وطن لشعب "أوروبي" في فلسطين؛ واحتج بنصوص الانتداب، وبوعود بريطانية لكل من الهاشميين والسعوديين؛ وطالب بمنع الهجرة اليهودية إلى فلسطين([3]).

تمسك تشرتشل بوعد بلفور، وأبى التراجع عنه. وعد فلسطين بلداً خاضعاً للإدارة البريطانية، واستند في ذلك إلى معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠، إذ لم يرد في المادة ٩٥ منها ذكرٌ لفلسطين كدولة مستقلة وفق اعتبارات الانتداب من الصنف أ (وذلك بخلاف المادة ٩٤ التي تحدثت عن سورية والعراق كدولتين مستقلتين)، أما بخصوص الوعود البريطانية، فقد أعلن تشرتشل أن بريطانية قد وَفَتْ بوعودها للهاشميين لما نصبت فيصل ملكاً على العراق، وللسعوديين لما اعترفت بمطالبهم في الجزيرة العربية([4]).

وختاماً لهذه المذاكرات، ورداً على الموقف السياسي العام، واستجابة لمطلب عصبة الأمم، أصدر تشرتشل توضيحاً للسياسة البريطانية بشأن الانتداب على فلسطين، وجاء ذلك في صيغة الكتاب الأبيض الذي صدر في حزيران ١٩٢٢ (وأعلن في ١ تموز)، وبالإضافة إلى تأكيد ذلك الكتاب لالتزام الحكومة البريطانية بوعد بلفور، فإنه اشتمل كذلك على التصريح بالعزم على إنشاء مجلس تشريعي فلسطيني، وباستثناء شرقي الأردن من نطاق أراضي الوطن القومي اليهودي([5]). وعلى هذا النحو أصبحت المسيرة الاستطلاعية التي ابتدأت في آذار ١٩٢١ سياسة موضوعة في حزيران ١٩٢٢.

---

[1] ibid., p.13 .
[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 13.2.1922. Vol. 49.
[3] Mitchell, op. cit., p.39-42 .
[4] ibid. , p.40-41 .
[5] Lepkin, op. cit., p.14 .

رفض الفلسطينيون الكتاب الأبيض، وما يلزم عنه من الإقرار بالانتداب البريطاني([1]). أما الصهاينة فأعلنوا قبولهم بهذه السياسة البريطانية، وإن كانت فكرة المجلس التشريعي قد أثارت مخاوفهم بسبب ما تقتضيه من سيطرة فلسطينية معرقلة للهجرة اليهودية وسواها من عناصر المشروع الصهيوني([2]).

أثار الكتاب الأبيض معارضة شديدة في دوائر المحافظين في بريطانية، فقدموا مشروع قرار إلى مجلس اللوردات في ٢١ حزيران ١٩٢٢، جاء فيه أن "الانتداب على فلسطين بصورته الحاضرة غير مقبول للمجلس بسبب مخالفته لأماني الغالبية العظمى من شعب فلسطين ورغباتهم". وطرح القرار للتصويت باسم المحافظين اللورد آيلنغتن Lord Islington، وانتقد في كلمته نكث بريطانية للوعود التي قطعتها للعرب في تشرين الأول ١٩١٥ وفي تشرين الثاني ١٩١٨؛ وشن حملة عنيفة على السلطات البريطانية والتسهيلات الممنوحة إلى الوكالة اليهودية لاسيما في مجال الهجرة والخدمات والمرافق الاقتصادية والصناعية التي تقام في فلسطين؛ واستنكر أن توضع تحت الهيمنة السياسية للصهيونية ووصايتها بلادٌ ٩٠ بالمئة من أهلها ليسوا صهاينة! وعند التصويت فاز القرار بأكثرية ٦٠-٢٩([3]). عندئذ، طرح تشرتشل تجديد التأكيد لوعد بلفور على التصويت في مجلس العموم (وجعله تصويتاً على الثقة بالحكومة)، ففازت الحكومة بالأكثرية، ولم يكن من بين المعارضين، وعددهم ٣٩، أحد من نواب حزب العمال([4]).

وعلى هذا النحو، وبسبب الرفض الفلسطيني للخطة البريطانية، أدرك البريطانيون أن حسم الوضع في فلسطين – على ما تطلع إليه تشرتشل في آذار ١٩٢١ – ليس له بوادر في الأمد المنظور. وكان ذلك الأمر عاملاً قوياً للدفع باتجاه تثبيت مكانة شرقي الأردن كياناً مستقلاً عن فلسطين، والتصريح بأنه لن يضمَّن في الأراضي التي أعدت لإنشاء وطن قومي يهودي.

ومما ساعد في الدفع بهذا الاتجاه تطورات وقعت على حدود شرقي الأردن. فقد بذل فيلبي، المعتمد البريطاني في عمان، مساعي كبيرة لإقامة علاقات جيدة مع السلطات الفرنسية في سورية، وبفضل ذلك باتت فرنسة تنظر إلى وضع عبد الله في شرقي الأردن نظرةً أقل عداء من ذي قبل([5])

---

[1] بهلوان سمر: القضية الفلسطينية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٥، ط٣، ص١٧١

[2] Lepkin, op. cit., p.14 .

[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 21.6.1922. Vol. 50.

[4] Lepkin, op. cit., p.15 .

[5] ولسن: مرجع سابق، ص١٢٤

وفي الناحية الجنوبية من شرقي الأردن، كان ابن سعود قد شدد قبضته على الأجـزاء الشمالية من الجزيرة العربية، ووصل في تموز ١٩٢٢ إلى الجوف، وأصبح يهدد الطريق البري والجوي الذي يصل ساحل البحر المتوسط بالعراق([1]).

في هذه الظروف، قدمت بريطانية نص صك الانتداب على فلسطين إلى مجلس عـصبة الأمم في ٢٤ تموز ١٩٢٢، وصودق عليه في اليوم نفسه، لم يتضمن صـك الانتـداب ذكـراً لأراضي شرقي الأردن، لكن المادة الخامسة والعشرين من الصك، نصت على أنه" يحق للدولة المنتدبة – بسماح مجلس عصبة الأمم – أن تؤجل أو توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للأحوال المحلية الحاضرة في الأراضي الواقعة بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، كما سيعين في آخر الأمر، وأن تضع من التدابير لإدارة هذه الأراضي ما تراه ملائمـاً لتلـك الأحوال بشرط أن لا يؤتى بعمل يكون مخالفـاً لـشروط المـواد ١٥، ١٦، ١٨ (مـن صـك الانتداب)"([2]).

وفي الجلسة الثامنة من الدورة العشرين لمجلس عصبة الأمم المنعقد في جنيف فـي ٦ أيلول ١٩٢٢، قدم اللورد بلفور، ممثل بريطانية، مذكرة تفسيرية للمادة الخامسة والعشرين مـن صك الانتداب البريطاني على فلسطين. ودعا بلفور المجلس إلى الموافقة على مـا جـاء فـي المذكرة المطابقة لما جاء في المادة ٢٥ التي تعدل من مواد صك الانتداب الذي سـيطبق علـى الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن من أجل إخراجها من الوضع الخاص المشار إليه في المواد المتعلقة بإقامة وطن قومي يهودي في غربي الأردن. وتضمنت المذكرة البريطانية أيضاً تطبيق الانتداب البريطاني على شرقي الأردن. وقد صودق على المذكرة المذكورة من قبـل مجلـس العصبة في ١٦ أيلول ١٩٢٢([3]).

وعلى إثر ذلك، عين القانون الفلسطيني، الذي أصدره المندوب السامي في الأول مـن أيلول ١٩٢٢، الحدود الغربية لشرقي الأردن، وجاء فيه أن خط الحدود يبدأ من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة ويمر بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى النقطة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هـذا النهـر حتـى الحدود السورية. وصادق مجلس عصبة الأمم على هذه الحدود في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٣([4]).

---

[1] المرجع نفسه، ص١٢٥-١٢٦

[2] انظر: صك الانتداب في الملحق رقم /١/ – عن الموقع الإلكتروني لجامعة ييل:
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/palmanda.asp

[3] سعيد: مرجع سابق، ج٣ص١٥-١٦

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص١٩٠

هذا، وقد ظل الممثلون اليهود الصهاينة في عصبة الأمم يدلون حتى عام ١٩٣٠ بأشد الحجج من أجل إخضاع شرقي الأردن لأحكام فقرات الانتداب التي تنص على إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين([1]).

ثانياً)- شرقي الأردن والسياسة البريطانية حتى اتفاقية عام ١٩٢٨:

١-السيطرة البريطانية على زمام الإدارة والمقاومة الوطنية:

شهد عام ١٩٢٢ عدا عن فرض الانتداب، تحولاً مهماً في مكانة عبد الله عند المسؤولين البريطانيين في القدس. ففي عام ١٩٢١، كان صموئيل وديدز من أشد نقاده، لكن في أواسط عام ١٩٢٢ أصبحا من أقوى المؤيدين له. ولقد كتب صموئيل في آب يقول: "لو فقدنا التعاون الودي لعبد الله، لفقدنا أكبر رصيد لنا في شرقي الأردن." وعلى هذا النحو، أصبح المندوب السامي، ينظر إلى الإدارة في شرقي الأردن بوصفها إدارة ناجحة الفضل فيها هو "لولاء" عبد الله و"صواب موقفه". كما أثنى ديدز على ولاء الأمير و"ثباته على موقفه الصحيح والشجاع سياسياً"([2]).

أما السبب الأكبر في هذا التحول الكبير الذي طرأ على نظرة المسؤولين البريطانيين في القدس إلى عبد الله فهو استتباب النظام في شرقي الأردن. فعدا عن الأهمية السياسية لهذا الأمر، استطاع البريطانيون تخفيض عديد الحامية العسكرية في فلسطين، مع ما لذلك من أثرٍ كبير في توفير النفقات وبعثٍ للرضا في نفوس القائمين على حكومة فلسطين([3]).

وعلى هذا النحو، زالت أكبر العقبات من وجه دعوة عبد الله لزيارة لندن من أجل التفاوض لتوضح حقيقة موقعه من الحل الشريفي. وغادر الأمير عمان في ٣ تشرين الأول ١٩٢٢ يرافقه رئيس المستشارين علي رضا الركابي ومحمد الأنسي وجون فيلبي المعتمد البريطاني في عمان.

بدأت المفاوضات بين الجانبين الأردني-البريطاني في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٢. ولخص الأمير مطالبه بأن تكون شرقي الأردن مستقلة استقلالاً تاماً، وأن يُعطى لها منفذ على البحر، كما قدم مقترحات بشأن سورية وفلسطين([4]). رفض البريطانيون طلب الميناء رفضاً قاطعاً. وعارضوا فتح باب النقاش في موضوعي سورية وفلسطين. أما فيما يخص الرغبة الأولى لعبد الله، فقد اتخذت الاستجابة البريطانية له صورة "وعد" بالاعتراف بحكومة مستقلة

---

[1] Robins, op. cit., p.207 .
[2] Paris, op. cit., p.207 .
[3] ibid., p.207 .
[4] ولسن: مرجع سابق، ص١٢٨-١٢٩

تقوم في شرقي الأردن. من جهةٍ أخرى، وافق البريطانيين على التكريس الفوري للفصل بين شرقي الأردن وفلسطين، وقبلوا بأن تكون المعاملة هي بين عبد الله وبين المندوب السامي في القدس بوصفه ممثلاً لسلطة الانتداب وليس رئيساً لإدارة فلسطين. وفي عام ١٩٢٤، رفعت الحكومة البريطانية تقريرها إلى عصبة الأمم عن "الإدارة تحت الانتداب على فلسطين وشرقي الأردن" بخلاف الحال في عام ١٩٢٣ عندما قدمت تقريراً عن إدارة فلسطين([1]).

كذلك، وافقت بريطانية على تقديم مساعدة مالية في السنة المالية التي تبدأ في نيسان ١٩٢٣ مقدارها ١٥٠ ألفاً من الجنيهات الإسترلينية. واشترطت لصرف المساعدة شروطاً مالية وسياسية([2]). فمن جهة الشروط المالية، طالب البريطانيون بجعل تكاليف القوة الاحتياطية ونفقات المعتمد البريطاني على موارد شرقي الأردن. وفرضوا الاطلاع المنتظم على البيانات المالية الكاملة، وكذلك إصلاح النظام الضريبي، وحددوا راتب الأمير بمبلغ ٣٦ ألف جنيه في السنة. أما من الجهة السياسية، فقد اشترط البريطانيون التوحيد بين القوة الاحتياطية التي أنشأها بيك باشا وبين قوتي الشرطة والدرك، لتكوين قوة واحدة تعدادها ١٣٠٠ عنصر تكون تحت قيادة بيك، وفي هذا التوحيد تقليصٌ للفرص المتاحة للضباط العرب، وإطلاق ليد بيك في التحكم بالجهاز الأمني كله([3]).

ولم يكد عبد الله يشعر بالرضا للوعد بالاعتراف باستقلال شرقي الأردن حتى بادرت وزارة الخارجية البريطانية فاقترحت تأجيل إعلان الوعد عشرة أيام بسبب القلق المؤكد الذي سوف يثيره رد الفعل السلبي لفرنسة([4]). ثم اشترطت عليه أن يقدّم تعبيراً عن حسن نيته تجاه الفرنسيين، ويكون ذلك إما باعتقال أحد المتهمين في قضية الهجوم على غورو([5])، أو باعتقال سلطان باشا الأطرش، الزعيم الوطني السوري الذي التجأ إلى شرقي الأردن منذ عهد قريب([6]). هذا، وكان الفرنسيون اعتقلوا أدهم خنجر الثائر السوري في دار سلطان في ١٧ تموز ١٩٢٢. وانتقم سلطان من الفرنسيين لفعلتهم وهرب إلى شرقي الأردن، فطارده بيك بقوته السيارة، لكنه لم يستطع على القبض عليه([7]).

---

[1] Robins, op. cit., p.28-29 .

[2] Minute by Shuckburugh, 5 December 1922, CO 733/35

[3] ولسن: مرجع سابق، ص١٢٩

[4] Paris, op. cit., p.213 .

[5] ibid. , p.216 .

[6] الزعبي: مرجع سابق، ص١٤٨

[7] سعيد: مرجع سابق، ج٣، ص٢٥٧-٢٥٩

ومهما يكن الأمر، فقد وجد الأمير من العبث البقاء في لندن، فغادرها في ٥ كانون الأول ١٩٢٣ ساخطاً صفر اليدين([1]).

وعلى إثر ذلك، اتبع البريطانيون سياسة العصا في شرقي الأردن، فلوحوا بإعلان الوعد، وقمعوا النشاطات القومية. وتبادل كبار المسئولين البريطانيين والفرنسيين في شرقي الأردن وسورية الزيارات، فأطلق عبد الله يد بيك باشا مفوضاً إياه التعامل مع الفرنسيين. وفي الأسبوع الثاني من آذار عام ١٩٢٣، جرت مناورات عسكرية فرنسية –بريطانية([2]). وبعد شهر واحد من هذا الموقف البريطاني–الفرنسي الموحد، رجع سلطان الأطرش إلى سورية بناء على عفو أصدره الفرنسيون([3]).

وفي تلك الأثناء، قاطع الفلسطينيون انتخابات المجلس التشريعي التي عقدها البريطانيون في فلسطين في شباط ١٩٢٣، كما أن الحركة الصهيونية فيها تعرضت لشرخ بسبب اختلاف قادتها في أمر المشروع البريطاني لفصل شرقي الأردن عن فلسطين ([4]) مع استمرار كون التغيير الديموغرافي لصالح اليهود، بالطبع هم الهم الأول لهذه الحركة. وعلى هذا النحو، قضي على كل أمل في استتباب الوضع في فلسطين في عهد قريب، ولم يبق عائق يحول دون السير قدماً في طريق الانفصال التام لشرقي الأردن عن فلسطين. كما لم يلبث المانع الأخير من إعلان الوعد أن سقط، إذ أعطى عبد الله الموافقة على تنفيذ عملية توحيد قوى الأمن في شرقي الأردن تحت قيادة بيك باشا، فوافقت وزارة الخارجية البريطانية على إخراج الوعد إلى العلن.

وعلى هذا النحو، أفسح في المجال الإعلان عن نتيجة رحلة عبد الله إلى لندن. وقام المندوب السامي البريطاني بزيارة لعمان في ٢٥ أيار ١٩٢٣ و أدلى بما يلي نصه:
"تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بن الحسين بشرط أن توافق جمعية الأمم على ذلك وأن تكون حكومة شرق الأردن دستورية تمكّن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بتلك البلاد باتفاق يعقد بين الحكومتين"([5]).

لم يكن المراد بالاستقلال المشار إليه هو الاستقلال عن بريطانية. فلقد كان البريطانيون يرون، على ما عبر عنه باسم الحكومة دوق سَزرلند أمام مجلس اللوردات في ١٣ شباط

---

[1] موسى سليمان: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٢، عمان، د.ن، ١٩٩٢ ، ص١٢٠

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١٣٠

[3] عبيد سلامة: الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ على ضوء وثائق لم تنشر، بيروت، دار الغد، ١٩٧١، ص٩٧

[4] Mitchell, op. cit., p.64-66 .

[5] سعيد: مرجع سابق، ص٢١-٢٢

١٩٢٢، أن لهم مطلق الحرية في إقامة إدارة في شرقي الأردن تكون "مستقلة عن حكومة فلسطين، بيد أن لها علاقات مع سلطات الانتداب تمر من خلال المندوب السامي في فلسطين"([1]). وعلى هذا فإن مراد البريطانيين من الاستقلال الوارد في الوعد هو الإقرار بوجود حكومة في شرقي الأردن منفصلة عن حكومة فلسطين([2]). والشرط الذي وضع للاعتراف البريطاني هو الدستور، وهو أمر لم يكن عبد الله مستعداً للقبول به([3])، ولم تكن بريطانية لتضغط عليه بسببه. وعلى هذا كان مصير "الحكومة المستقلة" الموعودة في شرقي الأردن هو الإهمال إلى حين([4]).

وبعد أن فرغ البريطانيون من فصل شرقي الأردن عن فلسطين، وفرضوا انتدابهم رسمياً، وطمأنوا عبد الله بوعدهم، تفرغوا إلى حسم صراعهم مع الاستقلاليين في الحكومة والقوى الأمنية. كانت هذه هي الخطوة الأولى لتثبيت فكرة الوطن البديل للشعب الفلسطيني. اغتنم البريطانيون الفرصة التي أتاحتها ثورة قبيلة العدوان الذي بدأت بوادرها في أواخر شهر آب ١٩٢٣([5]). وتدخلت القوات البريطانية وطيرانها لصد زحف العدوان على عمان، فتبدد شملهم واضطر كثيرٌ منهم إلى الفرار خارج البلاد([6]).

هذا، وأثيرت الشكوك في حقيقة الموقف البريطاني من حركة العدوان، واتُهم فيلبي بالمسؤولية عنها([7]).

ظل البريطانيون يسعون إلى توحيد القوات العسكرية في شرقي الأردن تحت قيادتهم، ويحتجون بالتنسيق في العمل والاقتصاد في النفقات. وبعد القضاء على ثورة العدوان، انتهزوا فرصة بروز قوتهم العسكرية، وكذلك شعور عبد الله بهشاشة وضعه، فبادروا يضغطون بوسائلهم السياسية والمالية، وتمكنوا أخيراً من فرض إرادتهم على الأمير. وعندما رجع بيك من إجازته في ١١ أيلول، قبض على زمام الموقف ووحد جميع القوى الأمنية في شرقي الأردن تحت إمرته، وأصبح اسم القوة الموحدة هو الجيش العربي ([8]).

---

[1] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 13.21922. Vol. 49.

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١٣١

Robins, op. cit., p.28 .

[3] Salibi, op. cit., p.114 .

[4] ولسن: مرجع سابق، ص١٣١

[5] موسى: تأسيس الأمارة الأردنية، مرجع سابق، ص١٦٢-١٦٣

[6] ولسن: مرجع سابق، ص١٣٥

[7] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٢٠ حاشية

[8] المرجع نفسه، ص٢٣١

وعلى إثر ذلك، بادر البريطانيون وشنوا حملة قوية على العناصر القومية الباقية في الجيش العربي وحكومة شرقي الأردن. فسُرح ثلاثة ضباط من الاستقلاليين في ١٠ كانون الأول ١٩٢٣، وعلى رأس هؤلاء فؤاد سليم، رئيس أركان القوة السيارة. ومع حلول نهاية شهر كانون الأول، كان أحمد حلمي، العضو الفلسطيني في حزب الاستقلال، قد طُرد من منصبه في مجلس المستشارين([1]). وفي أول شباط ١٩٢٤، قرر بيك تصفية بقية الاستقلاليين من الجيش، فأصدر أوامره بتسريح كثير منهم، وأبرزهم القائد صبحي العمري والرئيسان أمين البغدادي ومحمود الهندي([2]). وعلى هذا النحو، أبعد البريطانيون عن شرقي الأردن القوميين العرب البارزين المعدودين من المشاغبين (حسب وجهة النظر البريطانية). أما الذين قبلوا بقطع علاقاتهم بحزب الاستقلال فقد سمح لهم بالبقاء([3]).

لكن البريطانيين فقَدَوا شيئاً من سيطرتهم على شرقي الأردن لما قام الحسين ملك الحجاز بزيارة إلى عمان في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٤. فقد أمسك الحسين بيده زمام الأمور، معبراً عن سخطه على عبد الله وسياسته، وتجلى ذلك بوضوح عندما رمى في وجه ابنه مسودة الاتفاقية البريطانية–الحجازية من غير توقيع، وذلك لما قدم عليه في العقبة مستقبلاً ([4]). وعلى هذا النحو، ولما كان الحسين يعدّ الإمارة الأردنية جزءاً من مملكته العربية والأمير عبد الله مجرد تابعٍ له، وكان موقفه من المسألة الفلسطينية يثير قلق البريطانيين، فقد تعزز قلقهم بعد الشروط التي تقدم بها إليهم بخصوص تلك المسألة فور وصوله([5]). ومن أجل ذلك اضطر البريطانيون إلى التعامل مع الحسين بحذر أكبر مما هو الأمر مع ابنه عبد الله([6]).

أدى وجود الملك حسين في عمان إلى جعلها مركزاً للاهتمام السياسي، فتقاطرت إليها الوفود والأفراد من فلسطين وسورية ومصر. كما أن وفداً صهيونياً قدم إلى عمان لزيارته، بيد أن الملك عبر للوفد عن تمسكه بالرفض لوعد بلفور ومعارضته للوطن القومي اليهودي([7]).

كان الحدث الأبرز في تلك الزيارة هو تولي الحسين لمنصب الخلافة الإسلامية. ففي ٣ آذار ١٩٢٤، ألغت الجمعية الوطنية التركية منصب الخلافة، فبادر الحسين لتنصيب نفسه أميراً للمؤمنين وخليفةً للمسلمين، وبويع بالخلافة في عمان في ١١ آذار([8]). وخشي البريطانيون من

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص١٣٦

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٤٦

[3] Monthly situation report, December 1923, FO 371/10106

[4] Salibi, op. cit., p.89 .

[5] غنايم زهير و طريف جورج (جمع وإعداد وتحرير): أخبار وثائق أردنية في صحيفة فلسطين ١٩٢٣-١٩٣١، الجزء الأول،عمان، د.ن، د.ت ، ص٣٩

[6] ولسن: مرجع سابق، ص١٣٧

[7] غنايم وطريف: مرجع سابق، ص٣٩

[8] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص٢٠٩

أن يؤدي وجود الحسين إلى قيام اضطرابات في فلسطين، فأرسل المندوب السامي في القدس إليه رسولاً خاصاً هو أليك كركبرايد يطلب إليه العودة إلى الحجاز([1]). واستجاب الملك حسين للطلب البريطاني وغادر شرقي الأردن في ٢٠ آذار.

تزامنت زيارة الملك حسين لعمان استقالة فيلبي من منصبه في كانون الثاني ١٩٢٤، وحل هنري كوكس Henry Cox محله ابتداءً من أول نيسان وأقام في منصبه نحو ١٥ سنة.

عندما وصل كوكس كانت السلطات البريطانية شديدة الإحباط من حال الإدارة في شرقي الأردن وخصوصاً من جهة الانضباط المالي. وكان تعيين كوكس – هو الموظف الاستعماري المجرد من العواطف – تعبيراً عن هذا الإحباط، وجاء ومعه تفويض بإصلاح واسع النطاق([2]). كانت الحكومة البريطانية منذ إنشاء الإمارة عام ١٩٢١ قد خصصت منحة سنوية مساعدة مالية. وبالنظر إلى المصاعب المالية التي شهدتها بريطانية، والتوجه القوي نحو توفير المال، فقد كان البريطانيون ينظرون إلى أسلوب عبد الله في الإنفاق نظرة تسوء باضطراد. ويعترف الماضي وموسى بأن الوضع المالي كان آنئذ مضطرباً بسبب "عجز" الحكومة في شرقي الأردن عن السيطرة على زمام الموقف وبسبب "تدخلات" أخرى لإنفاق الأموال في غير وجهها([3]). واتهم البريطانيون الأمير بأنه يعتبر الميزانية الوطنية محفظة خاصة به، علماً بأنه أنفق في أول سبعة أشهر من عام ١٩٢٣ كامل راتبه السنوي([4]).

واتخذ البريطانيون من دفع المساعدة المالية وسيلة لبسط سيطرتهم على الإدارة الداخلية في شرقي الأردن. وبإيعاز من المندوب السامي في القدس، أصبح كوكس أشد تدخلاً ممن تقدمه، وفرض رقابة مالية متشددة. ولم تقف نزعة كوكس التدخلية عند حدود المالية والإدارة، بل جعل توزيع المخصصات للتدخل في التعيينات السياسية التي يقوم بها الأمير، بحجة أن الحكومة القائمة هي المسؤولة عن الإخفاق المالي. وكان رئيس الوزراء والوزراء ومدراء الدوائر في مختلف الوزارات الأردنية لا يعينون إلا بناءً على رغبته ووفقاً لنصائحه. وقد أشار الأمير عبد الله في مذكراته إلى أن التعاون مع كوكس كان صعباً للغاية([5]).

حارب عبد الله بضراوة النظام الجديد الذي أراد البريطانيون إدخاله في الإشراف المالي. وحاول أن يطيح بالترتيبات الجديدة، فأقدم طواعيةً على تخفيض راتبه بمقدار الثلث([6]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٢٨

[2] Robins, op. cit., p.29 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٤٠

[4] Monthly situation report, October 1923, FO 371/8999

[5] الحسين، مذكراتي: مصدر سابق، ص٢٢٩

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٤٠

لكن كوكس لم يؤخذ بتنازلات عبد الله، وكان عازماً على تقليص صلاحيات الأمير أو عزله([1]). وعلى هذا النحو، لم يكد يمضي على كوكس في عمان شهر واحد حتى كتب إلى لندن يصف عبد الله بأنه مرضٌ يتفشى بسرعة وأنه سيؤدي بالبلاد إلى الدمار([2]).

ثم لم يلبث كوكس أن خلص إلى أن الخيارات المتاحة في التعامل مع عبد الله هي اثنان: "إما إجبار الأمير على الخضوع للضوابط المالية الملائمة أو تجاهله وتخفيض مرتبته إلى الرئيس الاسمي في كل ما يخص إدارة الدولة"([3]). وإذ أن كوكس رفض الخيار الثاني لما ينطوي عليه من خطر أن ينتهزه المعارضون للحكومة المركزية، فإنه كان يميل إلى عزل عبد الله وتنصيب زيد أخيه الأصغر مكانه.

وحظي تقدير كوكس بالقبول في القدس. ولما غادر عبد الله إلى الحج في حزيران ١٩٢٤، قام كلايتون بصياغة إنذار له، واتُفِق على عدم السماح له بالعودة ما لم يوافق على شروط محددة. فبالإضافة إلى وجوب الالتزام بالقبول بالمراقبة البريطانية على الشؤون المالية بدون قيد أو شرط، أصر البريطانيون على أمور أهمها طرد السياسيين غير المرغوب بهم، وعقد اتفاقية مع الفرنسيين لتسليم المطلوبين، وإلغاء نيابة العشائر([4]). وختم الإنذار بهذا التهديد: "إن قبول سموكم الصريح الشروط الآنفة الذكر سوف يجعل من غير الضروري لحكومة جلالة الملك أن تعيد النظر في وضع شرقي الأردن بأسره"([5]).

وفي اليوم الموعود لوصول عبد الله إلى العقبة في ١٤ آب ١٩٢٤، شن الوهابيون هجوماً كبيراً على قرى بني صخر القريبة جداً من عمان (بعضها لا يبعد عنها سوى ٥ أميال)، وتدخلت القوات البريطانية وأجبرت المغيرين على التراجع([6]).

في هذه الظروف العصيبة وضع البريطانيون إنذارهم بين يدي عبد الله يوم عودته إلى عمان في ١٩ آب ١٩٢٤. أحسن عبد الله فهم التهديد الضمني الوارد في خاتمة الإنذار، إذ لم يكن له قاعدة محلية تسنده، وإذ أن نفوذ الاستقلاليين قد تعرض لضربات قاصمة، وإذ أن هجمات الوهابيين ذكرته بافتقاره إلى الدعم العسكري البريطاني، فقد أدرك أن ليس أمامه سوى التوقيع، ففعل ذلك قائلاً "إنا لله وإنا إليه راجعون" ([7]).

---

[1] غنايم وطريف: مرجع سابق، ص٥٥

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١٤٣

[3] Clayton to Thomas, 24 July 1924, FO 371/10101

[4] Text of letter from Clayton to Abdullah, 14 August a924, FO 371/10102

[5] سعيد: مرجع سابق، ص٢٣

[6] غنايم وطريف: مرجع سابق، ص٥٥

[7] سعيد: مرجع سابق، ص٢٣

وفي اليوم التالي، نشرت الحكومة في شرقي الأردن بلاغاً بإبعاد من بقي في البلاد من زعماء الاستقلاليين بسبب نشاطاتهم المعادية للفرنسيين في سورية، وكان على رأس أولئك: عادل أرسلان رئيس الديوان الأميري، وأحمد مريود معاون نائب العشائر، ونبيه العظمة مدير الأمن العام سابقاً، وفؤاد سليم رئيس أركان القوة السيارة سابقاً ([1]).

كذلك ألقى الأمير خطاباً هاجم فيه "العابثين" الذين يريدون أن يجلبوا الذل إلى البلاد بسوء تصرفهم، ودعا إلى السمع والطاعة من أجل المحافظة على "الكيان" ([2]). لكن السمع والطاعة لمن؟!

فهذا تقهقر عظيم للأمير الهاشمي سليل قائد الثورة العربية الكبرى. فلم يكد ينادي يوم قدم إلى عمان بالتعالي عن التقوقع الجغرافي ويسوِّي بين البلاد العربية كافة([3]) حتى سقطت من عينيه شرقي الأردن – البلاد التي احتضنته – فلم يرَ فيها إلا صورة البادية، وهاهو الآن يجد في هذه البادية "كياناً" ويرمي رفاقه في العمل القومي بالعبث المذل – فقط لاتخاذهم هذا "الجزء المحبوب" من الوطن العربي قاعدة لتحرير الأجزاء الأخرى!

ومهما يكن الأمر، كان فرض الإنذار هو الخاتمة الفعلية للمرحلة المؤقتة التي ابتدأت قبل ثلاث سنوات ونصف بالتسوية التي عقدت بين عبد الله وتشرتشل. ومع أن الإنذار كان بمثابة الإحراج العلني والهزيمة الواضحة لعبد الله، فقد كان بمنزلة الإعلان لزوال جميع الأسباب الكبرى للنزاع بين الأمير وكبار المسؤولين البريطانيين في عمان. أضف إلى ذلك أن الإنذار كان نقطة تحول في التاريخ السياسي لشرقي الأردن، لأن البريطانيين لن يفكروا مرةً أخرى وبصورة جدية في إعادة النظر في قرارهم عام ١٩٢١ بتنصيب عبد الله على رأس الإمارة.

٢-السيطرة البريطانية على مؤسسات الإمارة :

بعد إنذار عام ١٩٢٤، تركزت السلطة بيد بريطانية، وأسندت إدارة الدوائر المهمة في الحكومة إلى المستشارين البريطانيين والموظفين المعارين، وخضعت مرافق الدولة لتدخل المعتمد كوكس حتى لم يبق من معالم الحكم الوطني في البلاد سوى بعض المظاهر البسيطة التي لا تستطيع أن تخدع حقيقتها أحداً([4])، على حد قول الماضي وموسى.

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٤٢
[2] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص١٧٨
[3] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٨١
[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٧٣

ولما كان شرقي الأردن بلداً فقيراً في موارده الطبيعية فقد كان الوصول إلى توازن وارداته مع نفقاته أمراً ميئوساً منه. لذلك كان دوماً بحاجة إلى عون خارجي. وكان لهذه المسألة المالية تأثيراً خطيراً في تاريخ هذا البلد ومصيره.

وكانت المعونة المالية البريطانية خلال الفترة التي نحن بصددها وسيلة فعالة للضغط والابتزاز استعملها البريطانيون للحيلولة دون تحقيق رغبات الأردنيين في الاستقلال ولفرض سيطرتهم التامة على الإدارة([1]).

وكان من نتائج فرض المراقبة المالية أن دشن أول فرع للبنك العثماني، وهو مصرف بريطاني، في عمان في ٣٠ أيلول ١٩٢٥([2]). وفي ٣١ تشرين أول ١٩٢٥، وقعت اتفاقية بين الحكومة الأردنية وهذا البنك أصبح البنك بموجبها يقوم وحده بمعاملات الحكومة المصرفية. وعلى إثر ذلك عين ألن كركبرايد، الموظف البريطاني، سكرتيراً للمالية وباشر عمله في ١ تموز ١٩٢٦([3]). وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٢٧، بدأ التعامل بالعملة الفلسطينية، وحل بذلك النقد الفلسطيني محل النقد العثماني والمصري، وأبطل التعامل بالعملة الفضية التركية اعتباراً من ١ نيسان ١٩٢٦ ([4]).

وبلغت المعونة المالية البريطانية لعام ١٩٢٣-١٩٢٤ مئة وخمسين ألف جنيه استرليني. لكن تحت ضغط حكومة فلسطين ووزارة الطيران البريطانية قررت الحكومة البريطانية قطع المعونة المالية. وبررت هذا الإجراء بدافع سوء الإدارة المالية في حكومة شرقي الأردن. ثم صوت البرلمان البريطاني على قرار بجعل أمر صرف المعونة بيد المندوب السامي في فلسطين([5]).

وأصبحت المعونة المالية البريطانية منذ عام ١٩٢٤ تغطي نفقات المعتمد البريطاني وموظفيه كما تغطي نفقات الجيش العربي. ثم عمل المعتمد على تضخيم الميزانية حتى تتضمن نفقات التزامات ناجمة عن الانتداب يزيد مقدارها عن المعونة البريطانية على نحو ما حدث في ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٧، حيث بلغت المعونة ٨٤,٥٧٣ جنيه بينما بلغت مخصصات المعتمد ١٧,٩٠٦ ومخصصات القوات العسكرية ١٠٠,٧٧٨ ([6]). واعتباراً من السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦، أصبحت مشاريع الموازنة الأردنية تقدم إلى المعتمد البريطاني، فيحولها بدوره إلى

---

[1] المحافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، مرجع سابق، ص٤٩-٥٠

[2] الشرق العربي: الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، السنة الثالثة، العدد ١١٦، تاريخ ١ تشرين الثاني ١٩٢٥

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٦٤

[4] المرجع نفسه، ص٢٦٦

[5] Robins, op. cit., p.29-30 .

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٦٦

المندوب السامي في القدس، ومنه إلى وزير المستعمرات للمصادقة عليها، أضف إلى ذلك أن كل أمر صرف صادر عن دائرة مالية وجب أن يوقع عليه المعتمد البريطاني ([1]).

من جهةٍ أخرى، بعد أن أُبعِد عناصر حزب الاستقلال عن الإدارة، حل الموظفون البريطانيون والفلسطينيون المعارون من حكومة فلسطين محلهم بصورة تدريجية([2])، ففي بادىء الأمر، كان الموظفون البريطانيون يعينون في مراكز صنع السياسات. وابتدأ ذلك عندما عين ألن كركبرايد مستشاراً للمالية في ٢٦ حزيران ١٩٢٦ فكان بذلك أول بريطاني يدخل المجلس التنفيذي (وهو الاسم الجديد لمجلس النظار). بيد أن البريطانيين مالوا بعد ذلك إلى تعيين موظفين أقل رتبة – لكن ليس أقل نفوذاً – ويسمون "مستشارين" في الميادين المهمة من جهة نشاطها الإداري، كالعدلية والمالية، ومدراء للدوائر، كالجمارك والغابات. وكان إمساك المستشارين بمحفظة النقود كفيلاً بأن تلقى "مشورتهم" آذاناً صاغية([3]).

بيد أن الأمر لم يقتصر على الموظفين البريطانيين، بل تعداه إلى الموظفين المعارين من إدارة الانتداب في فلسطين. كان عدد الموظفين البريطانيين في الإدارة الأردنية في عام ١٩٢٣ خمسة. وبلغ عددهم عام ١٩٢٤ خمسة موظفين ساميين ومراقب: كان اثنان منهما معارين للجيش العربي. وكان أول الموظفين الذين أعيروا للعمل في إدارة شرقي الأردن في شباط ١٩٢٥ في مصلحة الأشغال العامة، وبعد ذلك بعام ضم المجلس التنفيذي المؤلف من ستة أشخاص أربعة من العرب (ثلاثة من أصل فلسطيني معارين من حكومة فلسطين وواحد من أهالي شرق الأردن) واثنين من البريطانيين. وفي ١١ أيلول ١٩٢٦، أدخل تعديل على المجلس التنفيذي، فأضيف إليه موظف فلسطيني ومستشار قانوني هو المستر سيتون. وفي عام ١٩٢٧، بلغ عدد الموظفين البريطانيين المعارين للعمل في حكومة شرقي الأردن ثمانية([4]).أما إجمالي عدد الموظفين البريطانيين الكبار فبلغ ٢٠ في عام ١٩٣٦، وبلغت نسبة موظفي الحكومة من خارج شرقي الأردن ٣٢ بالمئة([5]).

---

[1] المحافظة: عهد الإمارة، مرجع سابق، ص٣٨

[2] المحافظة: العلاقات الأردنية–البريطانية، مرجع سابق، ص٥٢

[3] Robins, op. cit., p.33 .

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٧٢-٢٧٤

[5] Robins, op. cit., p.33 .

وكانت الحكومة البريطانية ترى أن نظام إعارة الموظفين من إدارة فلسطين للعمل في شرقي الأردن مفيد وعملي بحجة أن هؤلاء الموظفين أكثر خبرة من أبناء البلاد في ميادين اختصاصهم([1]).

أما في حقيقة الأمر فقد كان الدافع وراء هذه السياسة هو رغبة بريطانية في ضمان ولاء هؤلاء الموظفين الفلسطينيين، وكذلك رغبة عبد الله في استعمالهم للوصول إلى مطامحه العربية([2]).

هذا، واستمرت إعارة الموظفين من حكومة فلسطين حتى عام ١٩٣٩، إذ قبلت الحكومة البريطانية في هذا العام اقتراحاً من الحكومة الأردنية بإعادة الموظفين الفلسطينيين والاحتفاظ بزملائهم من الموظفين البريطانيين([3]). ومن أشهر الموظفين الفلسطينيين الذين أثروا تأثيراً كبيراً في تاريخ الأردن الحديث إبراهيم هاشم وسمير الرفاعي وتوفيق أبو الهدى. واتخذ كثير من هؤلاء الموظفين سكناً دائماً لهم في شرقي الأردن. ومن أجل ذلك وضع في ١٩٢٧ قانون الغرباء صيانةً لحقوقهم([4]).

ثالثاً)- دور بريطانية في إنشاء الجيش العربي:

كان من الضروري بمكان منذ تأسيس الإمارة الأردنية إنشاء قوة مسلحة لحفظ الأمن واستتباب النظام في البلاد. وفي مؤتمر القاهرة في آذار ١٩٢١، طالب الكابتن بيك بإعادة تنظيم القوة السيارة، وهي القوة المسلحة الصغيرة التي شُكلت في عهد الحكومة "العمونية المحلية"[5]، وزيادة عددها حتى تبلغ ٧٥٠ فرداً. وكان الأمير عبد الله قد طلب من تشرشل في أثناء اجتماعهما في القدس إنشاء فرقة عسكرية نظامية مؤلفة من مشاة ومدفعية وفرسان مجهزة بالأسلحة الحديثة ومدربة تدريباً جيداً، لتأمين فرض سيطرته على البلاد التي كانت مسرحاً للفوضى والاضطراب، ولم تعرف الخضوع لسلطة مركزية([6]). إلا أن تشرشل اكتفى بتقوية القوات الخاصة ودعمها التي كانت بمعية الأمير عند قدومه إلى شرقي الأردن مع القوة السيارة التي كانت قد تشكلت في عمان([7]).

واتفق في القدس على أن تقوم بريطانية بالإنفاق على قوة عسكرية كافية لتوطيد الأمن والنظام في شرقي الأردن. لكن بريطانية ماطلت في الوفاء بذلك بسبب إمساك الضباط العرب

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٧٤

[2] Robins, op. cit., p.33 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٧٥

[4] Robins, op. cit., p.33 .

[5] وهي حكومة أقامتها بريطانيا في منطقة عمان برئاسة أحد ضباطها قبل قدوم عبد الله إلى شرقي الأردن

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٦٧

[7] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص١٩٠

بالقيادة([1]). وعندما تولى بيك الإنفاق على القوة العسكرية في صيف عام ١٩٢١، وبدأ العمل على تعزيز القوة السيارة، واجه مصاعب جمة في تجنيد العناصر لها وخصوصاً بعد قضية الكورة وما نشأ بعدها عند المزارعين من ريبة في القوات النظامية. أضف إلى ذلك أن أهالي الأردن كانوا ينظرون بعين الشك والحذر إلى الجيش بسبب أن ضباطه من البريطانيين، لذلك كانوا يرون فيه أداة في أيدي البريطانيين لتأمين سيطرتهم على البلاد واضطهاد العناصر الأردنية التي تناهض الهيمنة البريطانية([2]). فلجأ بيك إلى تجنيد العسكريين العرب الذين خدموا في الجيوش العثمانية، وكان أكثرهم من سورية وفلسطين ومصر والسودان([3]).

وفي عام ١٩٢٣، كُلف بيك بتوحيد القوات العسكرية في شرقي الأردن، فقام بدمج القوة السيارة بالأمن العام، وبذلك شكل النواة الأولى للجيش العربي. ومنذ ١١ أيلول ١٩٢٣، أصبح بيك هو المسؤول الوحيد عن جميع هذه القوى العسكرية التي ارتفع عددها إلى ١٢٠٠ عنصراً من مختلف الرتب([4]).

وكان يقود الجيش العربي منذ نشأته ضباط بريطانيون، وانحصرت مهمته في البداية بحفظ النظام واستتباب الأمن في البلاد ومنع أي هجوم على سورية وفلسطين، كما كانت للقاعدة الجوية البريطانية في "ماركا"[5] بالقرب من عمان المهمة نفسها بالإضافة إلى حراسة الطريق الجوي المؤدي إلى بغداد. وعبر عن الهدف من إنشاء هذا الجيش اللورد أرنولد في حديثه أمام مجلس اللوردات في ٧ أيار ١٩٢٤، إذ أعاد إلى الأذهان أنه منذ تأسيس الحكومة العربية في شرقي الأردن لم يتعرض أهالي فلسطين إلى أية غارة ذات بال من تلك البلاد([6]). ويحق هاهنا التساؤل: ماذا بقي لهذا الجيش من عروبته طالما أن من مهامه حماية الفرنسيين في سورية والصهاينة في فلسطين؟؟

وبعد طرد الاستقلاليين، وازدياد اهتمام القرويين في الانخراط في سلك العسكرية، طرأ تغيير على تكوين الجيش العربي. ومع ذلك ظلت نسبة عناصره من خارج شرقي الأردن حتى ١٩٢٨ نحو ٣٦ بالمئة. وكان يقود الجيش خمسة ضباط بريطانيين بيدهم كل شيء من التجنيد إلى التدريب والانضباط والترقية ووضع الخطط([7]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٣٠

[2] المحافظة: العلاقات الأردنية–البريطانية، مرجع سابق، ص٥٧

[3] Robins, op. cit., p.32 .

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٣٣

[5] ماركا تقع قرب عمان فيها قاعدة جوية بريطانية

[6] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 7.5.1924. Vol. 143.

[7] Robins, op. cit., p.32 .

وبحلول عام ١٩٢٦، استطاع الجيش العربي أن يفرض الهدوء التام على المناطق الحضرية من شرقي الأردن. بيد أن الأمن كان شبه معدوم في أطراف الإمارة التي تنتشر فيها العشائر البدوية، ولم يكن للجيش العربي أي مركز شرقي سكة حديد الحجاز.

وفي تلك الأثناء، طرأت أحداث مهمة في المناطق المجاورة لشرقي الأردن؛ فقد اندلعت الثورة السورية كما استولى ابن سعود على الحجاز. وتملّك البريطانيين الخوف من قيام الوهابيين بهجوم عام على البلاد. ولذلك قرر الماريشال هربرت بلومر، المندوب السامي البريطاني، تكوين قوة عسكرية جديدة لمواجهة الخطر الجديد، ولتأمين مراقبة الحدود الجنوبية والشرقية لفلسطين. وهكذا تشكلت قوة حدود شرقي الأردن في الأول من نيسان عام ١٩٢٦، ووُضِعت تحت قيادة المندوب السامي البريطاني، الذي أصبح مسؤولاً مباشراً أمام وزارة الحربية البريطانية، كما كان يتولى الإنفاق عليها([1]). وكان تعداد هذه القوة ألفاً، وأفرادها عناصر فلسطينية وسورية ولبنانية وأردنية يقودها ضباط بريطانيون([2]).

وفي ٢٨ تموز ١٩٢٦، قرر المجلس التنفيذي الأردني وضع قانون قوة حدود شرقي الأردن الصادر عن حكومة فلسطين في ٢٣ آذار ١٩٢٦ موضع التنفيذ. ونتيجة لذلك انخفض تعداد الجيش العربي من ١٦٠٠ فرداً إلى ٩٠٠ ([3]).

هذا، وكانت قد بلغت نفقات الجيش العربي عام ١٩٢٤ نسبة ٢٨% من مجموع النفقات السنوية العامة للدولة([4])، بينما بلغت ميزانية قوة الحدود وحدها في السنة المالية ١٩٢٦-١٩٢٧ مقدار ١٧٧ ألف جنيه فلسطيني علماً بأن المعونة البريطانية في تلك السنة كانت ٨٤,٥٧٣ جنيه. وتدل هذه الأرقام في بلد فقير مثل شرقي الأردن على الأهمية البالغة التي كانت تعلقها بريطانية على القوى الأمنية في فترة تأسيس الإمارة.

رابعاً)- بريطانية وترسيم حدود شرقي الأردن مع الأقطار العربية المجاورة:

عندما تأسست إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١ كانت بلا حدود معلومة، وظلت كذلك عدة سنوات. وكان ضرورياً لبريطانية أن تعّين هذه الحدود من أجل المحافظة على مصالحها.

١ - حدود شرقي الأردن مع الحجاز ونجد:

بقيت الحدود الجنوبية لشرق الأردن هي الحدود القديمة لولاية الشام العثمانية، وتنتهي إلى الشمال من معان. كما كانت أراضي الحجاز تمتد إلى هذه الحدود تقريباً. إلا أنه بعد طرد

---

[1] المحافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، مرجع سابق، ص٥٦

[2] Robins, op. cit. , p.32 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٦٨

[4] المحافظة: عهد الإمارة،، مرجع سابق، ص٩٧

الملك حسين من الحجاز على يد قوات ابن سعود، طلبت بريطانية من الأمير عبد الله أن يحتل منطقة معان، ففعل ذلك في ٢٤ حزيران ١٩٢٥، وأعلن بأن الملك علي، خليفة الملك حسين ، قد اعترف بضم منطقة معان إلى شرقي الأردن. وفي اليوم التالي قام الأمير بزيارة معان، وتمت بذلك عملية الضم رسمياً ([1]). ولقد برر إمري، وزير المستعمرات البريطاني، تدخل الحكومة البريطانية أمام مجلس العموم في السادس من تموز ١٩٢٥ إذ قال: " لقد صادقت عصبة الأمم في الثالث والعشرين من شهر أيلول ١٩٢٢ على تعريف شرقي الأردن بأنها الأراضي الواقعة إلى شرق خط ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى الغرب من بلدة العقبة، ماراً بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى النقطة التي يلتقي بها هذا النهر بنهر اليرموك فمنتصف هذا النهر حتى الحدود السورية. ومن الواضح أنه بموجب هذا التعريف تمتد أراضي شرقي الأردن جنوباً حتى بلدة العقبة. كما أن الحدود الحالية بين شرقي الأردن وبين القطرين العربيين المستقلين الحجاز ونجد لم تعين بشكل قطعي، مع أن حكومة صاحب الجلالة قد دعت مراراً سلطان نجد وملك الحجاز لبحث هذا الموضوع وتعيين هذه الحدود... وتجري الإعدادات حالياً لتثبيت سلطة الأمير حتى الخط التي اعتبرته حكومة صاحب الجلالة، دوماً، الحدود الحقة للمنطقة الواقعة تحت الانتداب الفلسطيني"([2]).

ولما أصبح ابن سعود على وشك أن يفرغ من الاستيلاء على الحجاز، أصبح من الضروري لبريطانية أن تتوصل إلى اتفاق معه لا لتسوية مسألة الحدود الأردنية–النجدية فحسب بل لتسوية مسألة الحدود بين نجد والعراق أيضاً. فإذ ما سقط الحجاز في أيدي الوهابيين بسرعة فربما قام سلطان نجد في نشوة نصره بهجوم عام لتسوية حدود بلاده الشمالية، وبذلك يضع بريطانية في موقف حرج للغاية. لذا أسرعت بريطانية إلى إيفاد السير جلبرت كلايتون إلى جدة في شهر أيلول عام ١٩٢٥ في مهمة خاصة، لا للتوسط بين سلطان نجد وملك الحجاز بل للتفاوض مع ابن سعود حول الحدود النجدية–الأردنية والنجدية–العراقية، وانتهت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاقية بحرة في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٥ التي عينت الحدود النجدية العراقية، واتفاقية حداء في الثاني من نفس الشهر التي عينت الحدود بين نجد وشرقي الأردن([3]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٥٠–٢٥٢

[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 6.7.1925. Vol. 186.

[3] الصباغ عبد اللطيف محمد: بريطانية ومشكلات الحدود بين السعودية وشرقي الأردن، القاهرة، ١٩٩٩، ط١، ص٩١

وبموجب اتفاقية حداء، تعهدت حكومة نجد بأن تمنع قواتها من التعدي على أراضي شرقي الأردن. واعترفت حكومتا نجد وشرقي الأردن بأن غزو قبائل كل من جانبي الحدود لقبائل الجانب الآخر هو اعتداء يستلزم العقاب، وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بضمان حرية المرور لتجار نجد إلى سورية وإعفاء بضائعهم من الرسوم الجمركية. كما أمنت الاتفاقية لبريطانية مطلباً كبيراً ألا وهو الاتصال البري بين العراق وشرقي الأردن وبالتالي فلسطين والبحر المتوسط. فقد عينت المادة الأولى الحدود على نحو تكوَّن معه "الممر الأردني"، وهو قطاع مستطيل يفصل نجداً عن سورية بمئة كيلومتر ويصل بين منطقتي الانتداب البريطاني([1]).

حرص البريطانيون في هذه الاتفاقية على استرضاء ابن سعود على حساب قبائل شرقي الأردن، فتنازلوا عن الكاف حيث المراعي الشتوية لبني صخر وعشيرة سرحان، وتخلوا عن أكثر الآبار الدائمة في وادي سرحان، ولم يبق في شرقي الأردن سوى /١٥/ بئراً من /٦٠/([2]).

ومهما يكن الأمر، لم تعين الحدود الجنوبية لشرقي الأردن بصورة رسمية إلا في ١٩ أيار ١٩٢٧، حينما وجه جلبرت كلايتون مذكرة إلى ملك نجد والحجاز عينت تلك الحدود على هذا النحو: "تبدأ الحدود بين الحجاز وشرقي الأردن، من نقطة تقاطع دائرة الطول ٣٨ شرقي بدائرة العرض ٢٩,٣٥، حيث تنتهي الحدود بين نجد وشرقي الأردن، فتمتد على خط مستقيم إلى نقطة تقع على سكة حديد الحجاز بُعدها ميلان إلى الجنوب من محطة المدورة، ثم تمتد من هذه النقطة على خط مستقيم إلى نقطة على خليج العقبة بُعدها ميلان إلى الجنوب من بلدة العقبة"([3]).

٢ – حدود شرقي الأردن مع العراق:

قرر مجلس النظار في تشرين الأول ١٩٢٦ أن تكون الحدود بين شرقي الأردن والعراق خطاً مرسوماً من تقاطع الدائرة ٣٩ شرقاً وموازياً للدائرة ٣٢ شمالاً (وذلك تقريباً عند قمة جبل عنيزة) إلى أقرب نقطة على الحدود بين سورية وشرقي الأردن (الخط الموازي ٣٣ شمالاً) ([4]).

٣ – حدود شرقي الأردن مع سورية:

أ–مع أن شرقي الأردن لم تنشأ حتى عام ١٩٢١، فإن حدودها مع سورية قد عينت منذ عام ١٩٢٠ بوصفه إجراءً من إجراءات الفصل بين منطقتي الانتداب الفرنسية والبريطانية.

---

[1] خلة كامل محمود: التطور السياسي لشرق الأردن مارس ١٩٢١- مارس ١٩٤٨، طرابلس–ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،١٩٨٣، ط١، ص٢٢٩-٢٣١

[2] Robins, op. cit., p.27 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٥٤

[4] المرجع نفسه، ص٣١٦

في بادئ الأمر، عينت الحدود بين سورية وشرقي الأردن في اتفاقية سايكس–بيكو السرية عام ١٩١٦. وبعد الاحتلال الفرنسي لسورية في صيف عام ١٩٢٠، عينت الحدود بين منطقتي الانتداب البريطاني والفرنسي بالمعاهدة البريطانية –الفرنسية الموقعة في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠.

نصت الاتفاقية على أن يبدأ خط الحدود من نقطة على نهر اليرموك عند الحمة، ثم يسير مع مجرى النهر إلى قرية المزيريب ومن هناك إلى قرية نصيب جنوبي غرب درعا ثم إلى قرية إمتان في جبل العرب ومنها إلى أبو كمال على نهر الفرات([1]). لم تحدد معالم الخط بوضوح تام في مضيه في الجبل والوادي، بل اتفق الفريقان على أن وادي اليرموك يقع في المنطقة الفرنسية، لكن تترك على الضفة الجنوبية للنهر من الأرض ما يكفي البريطانيين لإنشاء سكة الحديد التي يعتزمون مدها بين البحر المتوسط وبغداد. إلا أن المادة ٥,٣ من المعاهدة أفسحت المجال لإدخال تعديل على الحدود في وادي اليرموك؛ فقد اشتملت على بند بموجبه يعاد ضبط الحدود حتى نصيب، بعد مد سكة الحديد وخط أنابيب النفط. لكن إذا أرادت بريطانية أن تستفيد من هذا الخيار، فالتعديل ينبغي عمله في خلال عشر سنوات.

ابتدأت عملية الترسيم منذ عام ١٩٢١، لكن الفرنسيين كبحوها، ولقد فعلوا ذلك أحياناً عن عمد كي تحتفظ فرنسة لسورية بأكبر قدر من الأرض. وبعد إنشاء إمارة شرقي الأردن في نيسان ١٩٢١، وقعت أحداث أدت إلى مزيد من التأخير. فلقد شغلت الأحداث الداخلية حكومة شرقي الأردن إلى غاية ١٩٢٤، ثم نشبت الثورة السورية عام ١٩٢٥.

وبتاريخ ٣١ تشرين الأول ١٩٣١، وقع في باريس بروتوكول بين بريطانية وفرنسة رسم الحدود بين سورية وشرقي الأردن، وتضمن اتفاقية حسن جوار في جبل العرب. وأقر البروتوكول مجلس عصبة الأمم في اجتماعه في كانون الثاني ١٩٣٢([2]).

يبلغ طول الحدود بين سورية وشرقي الأردن ٢٣٢ ميلاً، وتبدأ في طرفها الغربي بنقطة عند محطة الحمّة وهي نقطة تلاقي الحدود للدول الثلاث: سورية وفلسطين وشرقي الأردن. ومن تلك النقطة، تمضي الحدود مسافة ٢٤ ميلاً مسايرة مجرى نهر اليرموك ورافديه وادي زيزون ووادي مدان. ومن وادي مدان، تمضي الحدود باتجاه الجنوب الشرقي مسافة ٨٠ ميلاً إلى نقطة جنوبي إمتان في جبل العرب وشمالي تل الرمح في شرقي الأردن. ومن هذه النقطة،

---

[1] المرجع نفسه، ص١٩٠

[2] Amadouny, V.M. "The formation of the Transjordan-Syria boundary, 1915-32. " Middle Eastern Studies. 31.n3 (July 1995): 533(17). British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

تمضي الحدود باتجاه الشمال الشرقي وفي خط مستقيم مسافة ١٢٩ ميلاً، وتنتهي في نقطة تلاقي الحدود للدول الثلاث: سورية والعراق وشرقي الأردن في جبل خرقي، ٣٣ درجة و٢٢ دقيقة و٢٩ ثانية شمالاً، و٣٨ درجة و٤٧ دقيقة و٣٣ ثانية شرقاً([1]).

ب – من جهة أخرى، كانت السلطات الفرنسية في سورية تشكو من سيطرة أعضاء من حزب الاستقلال على الإدارة في شرقي الأردن، وتتهمهم بإثارة الاضطرابات في سورية. ولقد تلقى عبد الله درساً مؤلماً في عام ١٩٢١ فيما يخص الأهمية التي توليها بريطانية لعلاقاتها مع فرنسة. ولما خسر الملك الحسين عرشه في الحجاز في عام ١٩٢٤، كان ذلك بمنزلة درس جديد لعبد الله في ضرورة الحفاظ على المصالح المشتركة بينه وبين بريطانية مهما كان الثمن. وكان هذا الدرس الأخير ما يزال حياً في ذهنه حينما نشبت الثورة السورية في ١٩٢٥؛ فلقد أحجم عن انتهاز الفرصة، وامتنع عن تقديم أي دعم للثوار، بل هدد الذين يفعلون ذلك([2]). ولما اضطر عدد من الثوار السوريين إلى اللجوء إلى شرقي الأردن والإقامة في منطقة الأزرق، واتخاذها قاعدة لهجماتهم على قوات الاحتلال الفرنسي في سورية، اتهمت السلطات الفرنسية السلطات البريطانية في الإمارة بدعم الثوار، ولاسيما بعد لجوء قائد الثورة سلطان باشا الأطرش إلى شرقي الأردن. وقد تضايقت الحكومة البريطانية من هذه الاتهامات الفرنسية، وخشيت – من جهة أخرى – أن يمتد لهيب الثورة السورية إلى فلسطين وشرقي الأردن. ولذلك اتخذت الإجراءات اللازمة لتعطيل نشاط الثوار في الأزرق، فاستبدلت ما فيها من قوات من شرقي الأردن بقوات بريطانية، كما أعلنت الأحكام العرفية فيها في ١٣ نيسان ١٩٢٧([3]).

وفي تموز من عام ١٩٢٧، وبعد عامين من نشوب الثورة، سمح المندوب السامي البريطاني لضباط فرنسيين بالقدوم إلى منطقة الأزرق، فعرضوا على الثوار السوريين تسهيلات لإعادتهم إلى ديارهم بعد أن أشعرتهم السلطات البريطانية برغبتها في إجلائهم عن الأزرق. وقبل حوالي سبعمائة لاجئ الضمانات التي قدمها الضباط الفرنسيون وعادوا إلى سورية، بينما انتقل الباقون إلى واحة عامري على بعد خمسة عشر ميلاً إلى الشرق من الأزرق. لكنهم أرغموا على مغادرتها بعد وقتٍ قصير. وفي آخر تموز ١٩٢٧، غادر جميع اللاجئين السوريين الأراضي الأردنية ([4]).

---

[1] Minute by Kenneth Blaxter, 18 May 1932, CO 732 56/6

[2] سعيد: مرجع سابق، ج٣، ص٤٨٢

[3] المرجع نفسه، ص٤٨٥-٤٨٦؛ وانظر أيضاً: بيك فردريك ج: تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب، بهاء الدين طوقان، عمان، الأهلية، ١٩٨٦، ص٢٠٦

[4] سعيد: مرجع سابق، ج٣،ص٤٨٦-٤٨٧

وعلى هذا النحو، فإن عبد الله – الذي لم يكن قد مضى على خروجه من مكة لإحياء المملكة العربية في دمشق سوى خمسة أعوام – قد حرص على أن ينأى بنفسه عن الصراع الدائر في سورية بين الوطنيين وسلطات الانتداب. لذلك هوت مكانته هناك إلى الحضيض، وبلغ استياء القوميين منه مداه، وأصبح عملهم من أجل الوحدة العربية يتخذ، في معظمه، إطاراً جمهورياً، أو ملكياً ليس لعبد الله مكان فيه([1]).

[1] ولسن: مرجع سابق، ص١٥٣

القسم الثاني: شرقي الأردن والانتداب البريطاني والنضال الوطني من اتفاقية عام ١٩٢٨ وحتى الاستقلال عام ١٩٤٦:

كان عقد العشرينيات فاصلاً من جهة نشوء الدولة والنظام في شرقي الأردن وبسط الهيمنة البريطانية عليها. ففيه حانت ساعة القرار وفصل البريطانيون بين انتدابهم على كل من فلسطين وشرقي الأردن، وأدى غياب البديل المحلي بالبريطانيين إلى تبني عبد الله وتنصيبه أميراً على البلاد عام ١٩٢١. ومع ذلك فقد ظل مصير شرقي الأردن يتأرجح طوال السنوات الثلاث التي أعقبت ذلك بسبب السياسة الإمبريالية البريطانية، و أسلوب عبد الله في معالجة السياسة الداخلية، ورعايته لرجال الحركة الوطنية السورية المقيمين في البلاد.

لقد أثارت سياسة حلفاء عبد الله القوميين المشكلات مع سلطات الانتداب الفرنسي في سورية، فأفقده ذلك الأمر رضا البريطانيين، وأعطاهم الذريعة للضغط عليه. بيد أنه لم يلبث أن اختار الطريق الذي يبقيه في منصبه؛ فكف عن رعاية الحركة القومية في عام ١٩٢٣ مفسحاً في المجال للبريطانيين كي يتغلغلوا في الإدارة ابتداءً من عام ١٩٢٤. وفي آخر الأمر، تصالح عبد الله مع دولة الانتداب، وأصبح واجهة عربية للحكم، أما البريطانيون فأمسكوا بدفة الإدراة في الدولة، وخصوصاً من الجهتين المالية والأمنية. وفي الفصل القادم سنرى كيف رتب عبدالله أمور الإمارة بناءً على توجيهات من بريطانية.

الفصل الثالث: شرقي الأردن والانتداب البريطاني من اتفاقية عـــام ١٩٢٨ حتـــى ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١:

أولاً)- الأردن واتفاقية عام ١٩٢٨

ثانياً)- شرقي الأردن والقانون الأساسي

ثالثاً)- موقف الشعب الأردني من اتفاقية عام ١٩٢٨

رابعاً)- القوات العسكرية في شرقي الأردن حتى عام ١٩٤١

١ – تأسيس قوة البادية

٢ – تطور الجيش العربي

خامساً)- الامتيازات الممنوحة للبريطانيين في شرقي الأردن حتى ١٩٤١

١-امتياز الكهرباء

٢-امتياز أملاح البحر الميت

٣- اتفاق نقل بين شركة النفط العراقية وحكومة شرقي الأردن عام ١٩٣١

سادساً)- شرقي الأردن والقضية الفلسطينية حتى ثورة الكيلاني عام ١٩٤١

١-بدء اهتمام عبد الله بفلسطين

٢-موقف عبد الله من القضية الفلسطينية بين ثورة عام ١٩٣٦ وثورة الكيلاني عام ١٩٤١

الفصل الثالث: شرقي الأردن والانتداب البريطاني من اتفاقية عام ١٩٢٨ حتى ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١:

أولاً)- الأردن واتفاقية عام ١٩٢٨:

إن قبول عبد الله بإنذار عام ١٩٢٤ وشروطه قد شرع لبريطانية أبواب التحكم بتطور المؤسسات في شرقي الأردن. وبموجب شروط الانتداب على شرقي الأردن، كان على بريطانية أن تقوم بالانتداب وفقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم. وبحسب هذا، وقعت على عاتق بريطانية مسؤولية الإشراف على التطور السياسي في الإمارة والمضي به قدماً، كما وجب عليها رفع تقرير سنوي إلى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف فيما يخص التقدم الذي حققته. كما أن السير هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني في القدس، كان قد نص في خطابه الذي ألقاه في عمان في ٢٥ أيار ١٩٢٣ على وعد بإقامة حكومة مستقلة في شرقي الأردن، واشترط لذلك أن تكون الحكومة دستورية وأن تعقد معاهدة بينها وبين الحكومة البريطانية. بيد أن هذا الوعد لم يتحقق إلا بعد خمس سنوات. وبحلول سنة ١٩٢٨، كان التطور المؤسساتي الوحيد الذي يستحق الذكر هو تكوين المجلس التنفيذي، وهو نسخة أولية من الحكم الوزاري. ومع أن عصبة الأمم كانت متساهلة مع القوى الكبرى في موضوع الانتداب، فإنه كان ينبغي احترام الشكليات.

انتهت مهلة الستة أشهر التجريبية في آخر عام ١٩٢١ من غير حسم لأي من مسألتي الحكم أو السيادة في شرقي الأردن. وفي عام ١٩٢٢، ابتدأت المناقشات في مسودة الاتفاقية التي سوف تعين مكانة الفريقين والتزاماتهما، لكن المسودات الأولية اكتفت بذكر "أمير عربي" دون ذكر عبد الله بالاسم([1])، وحال الصراع بين بريطانية والاستقلاليين دون تهيئة الأجواء لمزيد من العمل على الموضوع. أضف إلى ذلك أن المصاعب الإدارية والمالية التي واجهت الإمارة في السنوات الأولى، أعطت بريطانية مسوغاً لتأجيل عقد المعاهدة، علماً بأنها سعت لعقد معاهدة مع الملك حسين في الحجاز تسوي بها المسائل العالقة بينها وبين العرب، ثم أخذت بعد ذلك تترقب نتائج الحرب النجدية-الحجازية. كما أن تعيين اللورد بلومر مندوباً سامياً في القدس في أوائل عام ١٩٢٥ بدلاً من صموئيل قد زاد من التأخير. ولم توضع مسودة جديدة إلاّ في آذار ١٩٢٦.

ومن جهة عبد الله، كان الوضع يمضي من حال ضعيفة إلى حالة أخرى أضعف منها؛ فبعد أن أسفر صراع بريطانية والاستقلاليين عن فرض الهيمنة البريطانية على شرقي الأردن

[1] Robins, op. cit., p.36 .

في عام ١٩٢٤، نشبت الثورة السورية في عام ١٩٢٥، وأحجم عبد الله عن دعم الثورة خشيةً من نقمة بريطانية فخسر بذلك ما تبقى له من رصيده القومي([1]).

وعلى هذا النحو لم يكن التفاوض بين مندوبي عبد الله ومندوبي الحكومة البريطانية على عقد اتفاقية بين الفريقين تفاوض الند للند([2])، ودامت المفاوضات مدة سنتين(استكملت في أثنائها المعاهدة الإنكليزية–العراقية، فزاد ذلك من غيرة عبد الله من أخيه فيصل)، وبعدها توصل الجانبان إلى توقيع اتفاقية في ٢٠ شباط ١٩٢٨ في مدينة القدس. وقع الاتفاقية عن الجانب الأردني حسن خالد أبو الهدى، رئيس المجلس التنفيذي، ووقعها عن الجانب البريطاني الفيلد مارشال لورد بلومر، المندوب السامي في شرقي الأردن. وفي ٢٦ آذار ١٩٢٨، نشر نص الاتفاقية رسمياً، ونصت المادة ٢٠ من هذه الاتفاقية على أنها ستدخل حيز التنفيذ عند تصديقها من قبل الجانبين المتعاقدين. وصدّق المجلس التشريعي لشرقي الأردن على الاتفاقية في ٤ حزيران ١٩٢٩، وتبودلت الوثائق المصدقة في تشرين الأول ١٩٢٩([3]).

كان مشروع الاتفاقية مترجماً عن الإنكليزية ترجمة سقيمة مضطربة، مما اضطر الحكومة الأردنية إلى الاتصال بالمندوب السامي لإعادة ترجمته. وفي هذا دلالة، من دلائل كثيرة، على أن الاتفاقية فرضت فرضاً دون مفاوضات([4]).

عكست الاتفاقية بوضوح الخلل الكبير في موازين القوى بين عبد الله وبريطانية، وعلى هذا النحو كانت "تفوح رائحة اللامساواة من كل فقرة من فقراتها"([5])، على ما ذهبت إليه ماري ولسن. ففي كل مادة من الاتفاقية تشديد على المرجعية العليا لصاحب الجلالة البريطانية، أما السلطات الممنوحة لشرقي الأردن فهي بالتبعية والاشتراط. كما أن مواد الاتفاقية قد عبرت عما كان يهم بريطانية من شرقي الأردن في ذلك الحين، وفي مقدمة ذلك القضايا الإستراتيجية (وخصوصاً العسكرية) ومسائل الإدارة (وخصوصاً الشؤون المالية). ومن أجل ذلك نصت الاتفاقية – على نحو متكرر – على موافقة عبد الله على"أن يسترشد بنصيحة" السلطات البريطانية (المادة ٥) أو "أن يرجع إلى مشورتها".(المادة ٦)

وعلى هذا النحو، أسبغت الاتفاقية الصبغة الرسمية على شرقي الأردن كمستعمرة بريطانية([6]). فقد نصت على أن تتحمل حكومة شرقي الأردن نفقات المعتمد البريطاني

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص١٧٤

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٧٩

[3] المرجع نفسه، ص٢٧٩-٢٨١

[4] المرجع نفسه، ص٢٧٩

[5] ولسن: مرجع سابق، ص١٧٤

[6] Robins, op. cit., p.36 .

وموظفيه(المادة١)، وأن لا يعين الموظفون من خارج شرقي الأردن دون موافقة حكومة جلالته(المادة ٣)، وأن تخضع جميع القوانين والأنظمة في شرقي الأردن لموافقة صاحب الجلالة لكي يتمكن من القيام بالتزاماته وتبعاته "الدولية"(المادة ٤)، وأن يسترشد سمو الأمير بنصيحة صاحب الجلالة في جميع الأمور المختصة بصلات شرقي الأردن الخارجية(المادة٥)، وكذلك في الشؤون المختصة بمنح الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وعقد القروض(المادة ١٧)، وأن اتفاقيات تسليم المجرمين المرتبط بها صاحب الجلالة تكون سارية على شرقي الأردن(المادة ١٩)، وأن سموه يتعهد بالموافقة على مراقبة بريطانية المالية(المادة٥)، وأن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة في قانون ميزانية شرقي الأردن (المادة٦)، وأن يحتفظ صاحب الجلالة بقوات مسلحة في البلاد(المادة ١٠)، وأن تتحمل خزينة شرقي الأردن سدس تكاليف قوة الحدود(المادة١١)([1]).

وبإزاء ذلك، ومع أن الاتفاقية لم تنص على استقلال شرقي الأردن بصراحة، فإنها اشتملت على بعض المكاسب للإمارة. وكان المكسب الأكبر هو من جهة عبد الله، إذ نصت الاتفاقية على الاعتراف بوجود حكومة مستقلة "تحت حكم صاحب السمو أمير شرقي الأردن"(ديباجة الاتفاقية)، فبالنظر إلى طرد الهاشميين من الحجاز سنة ١٩٢٥، كان هذا النص القانوني بمثابة تطمين لعبد الله. أما المكاسب الأخرى، فكان منها رفع مكانة شرقي الأردن من منطقة إلى إمارة، ومنها موافقة لندن على اعتماد مبدأ تقديم المعونة المالية السنوية(المادة١٢). ومن الوجهة السياسية، كانت الاتفاقية خطوة جيدة، إذ دونت شروط العلاقات بين الطرفين بعد أن كانت اعتباطية يديرها البريطانيون "بالسوط" ([2]). وعلى ما يقوله كمال صليبي: "لقد عينت تلك الشروط قواعد اللعبة؛ والمجال، مهما يكن ضيقاً، يظل مفتوحاً، على ما هو الأمر في كل لعبة ذات قواعد"([3]).

وأخيراً، كانت الاتفاقية بمنزلة الانطلاق نحو الاستقلال. وهكذا كان رأي السلطات البريطانية في عمان، وكذلك في وزارة المستعمرات، بل إنه لم تمض ثلاث سنوات حتى اقتنعت وزارة الخارجية بجدوى تحرير عمان من التبعية للقدس. وسوف يزداد التقدم نحو الاستقلال بمزيد من الثبات بعد أن يحل أليك كركبرايد بمنصب المقيم بدلاً من كوكس([4]).

---

[1] الشرق العربي، الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن، العدد ٢١٠ تاريخ ٣ كانون الأول ١٩٢٨. (انظر: نص الاتفاقية في الملحق رقم /٢/)

[2] Salibi, op. cit., p.114 .

[3] ibid., p.114 .

[4] Robins, op. cit., p.37 .

من جهةٍ أخرى، عند دراسة نصوص الاتفاقية المذكورة ومقارنتها بصك الانتداب الفلسطيني المطبق على شرقي الأردن، يلاحَظ ما يلي([1]):

١-تشير ديباجة الاتفاقية إلى التزام الجانبين المتعاقدين بصك الانتداب الفلسطيني، وبتصريح المندوب السامي البريطاني في عمان في ٢٥ أيار ١٩٢٣ الذي نصّ على أنه "تعترف حكومة جلالة الملك جورج بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة صاحب السمو الأمير عبد الله بن الحسين بشرط أن توافق جمعية الأمم على ذلك، وأن تكون حكومة شرق الأردن دستورية تمكن حكومة جلالة الملك من القيام بتعهداتها الدولية فيما يتعلق بتلك البلاد وذلك باتفاق يعقد بين الحكومتين"([2]).

٢-تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية على أن يمثل بريطانية معتمد يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرقي الأردن "على أن تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الأخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرقي الأردن من الجهة الثانية عن طريق المعتمد البريطاني والمندوب السامي". كما تنص المادة الخامسة من الاتفاقية على أنه "يوافق الأمير على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى إليه عن طريق المندوب السامي لشرقي الأردن في جميع الأمور المختصة بصلات شرقي الأردن الخارجية، وكذلك جميع الأمور المهمة التي تمس الالتزامات و المصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرقي الأردن".

تتفق هذه النصوص مع المادة الثانية عشرة من صك الانتداب الفلسطيني التي تنص على أنه "يعهد إلى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية، وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية، وللدولة المنتدبة الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين وهم في خارج بلادهم بحماية سفرائها وقناصلها".

٣-إذا كانت المادة الثانية من الاتفاقية قد منحت الأمير السلطات التشريعية والإدارية التي كانت بيد ملك بريطانية بصفته منتدباً على شرقي الأردن فإن المواد ٣ و٤ و٦ و٩ من الاتفاقية نفسها تحد من هذه السلطات وتقيدها.

فالمادة الثالثة من الاتفاقية تنص على أنه "يوافق الأمير على أن لا يعين في شرقي الأردن – مدة الاتفاق الحاضر – موظف من غير جنسية شرقي الأردن دون موافقة صاحب

---

[1] انظر: نص صك الانتداب في الملحق رقم/١/ ونص الاتفاقية في الملحق رقم /٢/

[2] سعيد: مرجع سابق، ج٣، ص٢١-٢٢

الجلالة البريطانية، وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرقي الأردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة".

كما تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أنه "يوافق الأمير على اتخاذ وسن أية قوانين أو أوامر، أو أنظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرقي الأردن، وأن لا تقبل أو تسن في شرقي الأردن أية قوانين أو أوامر أو أنظمة يمكن أن تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية".

وتحدد المادة السادسة من الاتفاقية التزام الأمير بالرجوع إلى "مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوية وفي أي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليها نصوص هذا الاتفاق".

وأخيراً تؤكد المادة السادسة من الاتفاقية تعهد الأمير بقبول وتنفيذ كل ما يمكن أن يعده صاحب الجلالة البريطانية ضرورياً من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالح الأجانب.

ثانياً)- شرقي الأردن والقانون الأساسي

نصت المادة الثانية من اتفاقية عام ١٩٢٨ على أن "سلطتي التشريع والإدارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدباً على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الأردن من الإقليم المنتدب عليه صاحب السمو الأمير عن طريق الحكومة الدستورية التي يعينها بحدودها قانون شرق الأردن الأساسي، وأي تعديل يطرأ عليه بموافقة صاحب الجلالة". وبناء على ذلك أصدر الأمير عبد الله في ١٦ نيسان ١٩٢٨ "القانون الأساسي لشرق الأردن" على شاكلة القانون الأساسي الذي كان معمولاً به في العراق([1]). والحقيقة إن القانون الأساسي، كاتفاقية ٢٠ شباط ١٩٢٨، هو من إعداد البريطانيين، وما كان على الأمير وحكومته إلا أن يوافقا عليه.

يشتمل القانون الأساسي على ٧٢ مادة موزعة على مقدمة وسبعة فصول([2]). في المقدمة ثلاث مواد تتناول تطبيق القانون، وعاصمة البلاد، وشكل الراية الوطنية. ويحتوي الفصل الأول على المواد من ٤ إلى ١٥، وتتعلق بحقوق الشعب، وتشتمل على الجنسية، والمساواة، والحرية الشخصية، والعدالة، وحماية الملكية، ودين الدولة (الإسلام)، واللغة الرسمية (العربية)، وحرية الرأي والاجتماع، وحق المواطنين في تقديم شكاويهم وعرائضهم الشخصية والعامة، وحق

[1] مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية من عام ١٩١٨ إلى عام ١٩٤٦،ج١، ص٢٤-٣٩

[2] الشرق العربي، العدد ٢١٠ تاريخ ٣ كانون الأول ١٩٢٨. (انظر: نص القانون الأساسي في الملحق رقم /٣/)

الطوائف المختلفة في إنشاء المدارس وتعليم أبناء كل طائفة بلغتها الخاصة، واعتبار جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخابرات الهاتفية سرية لا تخضع للمراقبة والتوقيف.

أما الفصل الثاني فيتناول "الأمير وحقوقه"، ويشمل السلطات التشريعية والإدارية للأمير وشروط ولاية العهد؛ وإعفاء الأمير من كل تبعة ومسؤولية؛ وحقه في سن القوانين والمصادقة عليها، ومراقبة تنفيذها، وعقد المعاهدات، وإصدار الأوامر بإجراء الانتخابات للمجلس التشريعي، وتعيين رئيس الوزراء وقبول استقالته، وحق منح الرتب العسكرية ورتب الشرطة واستردادها، ومنح الأوسمة وألقاب الشرف، وتصديق أحكام الإعدام وغيره من الأحكام.

ويختص الفصل الثالث بالتشريع (المواد من ٢٥ إلى ٤١). ويتناول شروط العضوية في المجلس التشريعي، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي، وصلاحيات المجلس وأعماله.

ويقتصر الفصل الرابع على القضاء (من المادة ٤٢ إلى ٥٥). بينما يتعلق الفصل الخامس (المادتان ٥٦ و٥٧) بالإدارة. ويشتمل الفصل السادس (المواد ٥٨ و٥٩ و٦٠) على إنفاذ القوانين والأحكام. ويحتوي الفصل السابع (من المادة ٦١ إلى ٧٢) على مواد شتى.

وعلى هذا النحو يتبين أن اتفاقية عام ١٩٢٨ والقانون الأساسي لعام ١٩٢٩ قد وضعا السلطة في يد الأمير.

ثالثاً)- موقف الشعب الأردني من اتفاقية عام ١٩٢٨:

بعد خمسة شهور من توقيع الاتفاقية الأردنية-البريطانية، انعقد مؤتمر وطني برئاسة حسين الطراونة في مدينة عمان في الخامس من تموز ١٩٢٨، وأصدر ميثاقاً وطنياً. أشار هذا الميثاق إلى الوعود التي قطعتها بريطانية إلى العرب في أثناء الحرب العالمية الأولى، وطالب بأن تكون شرقي الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية، وأن تدار بحكومة دستورية مستقلة. واستنكر الميثاق الانتداب البريطاني على شرقي الأردن، إلا أنه رحب بمساعدة فنية بريطانية تحددها اتفاقية مبنية على أساس الحقوق المتقابلة والمنافع المتبادلة دون أن يمس ذلك بالسيادة الوطنية. كما استنكر الميثاق وعد بلفور واعتبره مخالفاً لعهود بريطانية ووعودها الرسمية للعرب ومضاداً للشرائع الدينية والمدنية في العالم. ورفض الاعتراف بأية انتخابات نيابية عامة تجري على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي. ورفض كل تجنيد عسكري لا يكون صادراً عن حكومة دستورية مسؤولة. ورفض أيضاً تحمل نفقات أية قوة احتلالية أجنبية (يقصد بذلك قوة حدود شرقي

الأردن). وطالب الميثاق باستقلال الحكومة الأردنية في شؤونها المالية، وعدّ كل قرض وقِّع قبل تشكيل المجلس النيابي لاغياً ([1]).

ورُفِع الميثاق الوطني إلى الأمير، فبعث به إلى المندوب السامي البريطاني. فما كان من هذا الأخير إلا أن أعاده إلى الأمير مع رسالة مؤرخة في ٥ آب ١٩٢٨، تضمنت رفضاً تاماً لكل ما جاء فيه([2]).

وعندما زار المندوب السامي عمان في وسط شهر كانون الأول ١٩٢٨، رفض أن يستقبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، فعمدت إلى توجيه مذكرة إليه احتوت على ما يلي:

١-رفض الاتفاقية الأردنية-البريطانية لعام ١٩٢٨.

٢-الاحتجاج على تدخل المعتمد البريطاني في جميع شؤون الحكومة،

٣-وعلى قانون الانتخاب وأنظمته وذيوله لمخالفته أبسط قواعد التمثيل القانوني.

٤-استنكار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية وخاصةً التي تهدف إلى الحد من الحريات الفردية([3]).

ثم وسعت المعارضة من نطاق نشاطها، فبعثت اللجنة التنفيذية في تشرين الأول ١٩٢٨ البرقية الآتية إلى عصبة الأمم:

"لما كانت المعاهدة المعقودة بين بريطانية العظمى وسمو الأمير عبد الله والدستورُ الذي سُن في وزارة المستعمرات مجحفَين بحقوقنا فقد احتج الشعب عليهما، وبالرغم من احتجاجنا إلى الحكومة على قانون الانتخاب المخالف للأصول والموافق لرغباتها وخلاصته جعلُ ناخب ثانوي لكل ١٥٠ مكلفاً، فقد قامت بدعاية ضارة ترتكز على قوى موظفيها في المقاطعات، وسجلت بطرق متنوعة قسماً من الشعب خلافاً لرغائبه ومن السكان الذين لم يتجنسوا بالجنسية الأردنية بعد، وبهذه الطريقة يعملون لجمع المجلس التشريعي لإقرار المعاهدة وتصديقها من مجلس هو وليد انتخابات ستة بالمئة من مجموع سكان شرقي الأردن البالغ عددهم ٢٥٠ ألفاً ونيفاً، فنحتج على ذلك ونطلب توسطكم لإنشاء حالة دائمة تأتلف مع رغائب الشعب وروح الانتداب النزيه المقررة في جمعية الأمم المتحدة"([4]).

---

[1] اللجنة التنفيذية لمؤتمر الأحزاب الأردنية، الكتاب الأسود لمعاهدة الذل البريطانية –الأردنية، مجموع ما كتبته الصحف العربية والأردنية وأحرار الأردن، مكتب الدعاية والنشر، عمان، د.ن، ١٩٤٨، ص٩٣-٩٤

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٩٥

[3] اللجنة التنفيذية لمؤتمر الأحزاب الأردنية، مرجع سابق، ص١٦٩-١٧٠

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٠٣ وردت جمعية الأمم المتحدة هكذا في المرجع والمراد بها عصبة الأمم واستخدمت كما هي وفقاً لقواعد التوثيق

وبإزاء هذه المعارضة الداخلية، أقدمت الحكومة الأردنية على عدة إجراءات زجرية تحد من الحريات العامة. ففي ١٩ أيلول ١٩٢٨، صدر"قانون العقوبات المشتركة"، ووضع موضع التنفيذ في ٣ تشرين الأول من العام نفسه. ونص هذا القانون على فرض عقوبات مشتركة على المواطنين حيثما قامت الاضطرابات أو المظاهرات ضد الحكومة الأردنية أو ضد الدولة المنتدبة([1]).

كما صدر "قانون النفي والإبعاد" في ٨ تشرين الأول ١٩٢٨، ونص على إعطاء المجلس التنفيذي حق طرد أي شخص يسعى لإثارة العداوة بين الأهلين وبين كل من الحكومة في شرقي الأردن ودولة الانتداب([2]).

إلا أنه رغم هذه الإجراءات القاسية والقوانين الزجرية التي صدرت عن الحكومة، فقد استمرت المعارضة في مقاومتها للاتفاقية الأردنية–البريطانية لعام ١٩٢٨ والقانون الأساسي الذي صدر في ضوئها. ولقد كانت اتفاقية عام ١٩٢٨ نقطة تحول في علاقات بريطانية بالمواطنين الأردنيين. فمنذ ذلك التاريخ اعتمد هؤلاء طريق النضال السياسي المنظم. وجهدوا في تأسيس الأحزاب السياسية. وكان "حزب الشعب" قد تكون في آذار ١٩٢٧ بزعامة هاشم خير([3]). وضم هذا الحزب مثقفي المدن والأعيان التقليديين، ونادى بالقومية العربية وبمعارضة المطامع الصهيونية([4]).

وفي ١٠ نيسان ١٩٢٩، تأسس "حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني" برئاسة حسين الطراونة، وأصدر مجلة أسبوعية ناطقة باسمه هي "مجلة الميثاق". وانضم إلى هذا الحزب زعماء العشائر في الكرك. وعارض الحزب سياسة الأمير عبد الله الرامية إلى توظيف السوريين في الإدارة الأردنية، وطالب بإبعادهم وإعطاء مناصبهم للأردنيين، كما طالب أيضاً بطرد الأجانب من البلاد. ووقف الحزب معارضاً لمطامع اليهود في شرقي الأردن ولاتفاقية عام ١٩٢٨([5]).

ومن جهة أخرى، توالى انعقاد المؤتمرات الوطنية. فانعقد المؤتمر الوطني الثاني في ١١ آذار ١٩٢٩ في عمان، وبعث برقية إلى عصبة الأمم تضمنت المطالب الواردة في عريضة ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٨ السابقة الذكر. ثم انعقد المؤتمر الوطني الثالث في إربد في ٢٥ أيار

---

[1] مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية ، مرجع سابق، ص٢٢٢-٢٢٤

[2] المرجع نفسه، ص٢٢٨-٢٢٩

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٢١

[4] Salibi, op. cit., p.114 .

[5] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٢٥–٣٢٦

١٩٣٠. وتلاه المؤتمر الوطني الرابع في عمان في ١٥ آذار ١٩٣٢. ثم المؤتمر الوطني الخامس الذي انعقد في ٥ حزيران ١٩٣٣([1]).

على هذا النحو عبر الشعب الأردني عن معارضته للهيمنة البريطانية التي شرعتها اتفاقية عام ١٩٢٨ وعن وقوفه في وجه المحاولات الصهيونية للتمدد نحو شرقي الأردن، بل إنه سوف يتخذ مواقف مشرفة في دعم الشعب الفلسطيني ومقاومته للسرطان الصهيوني كما سيظهر في هذا البحث عند الحديث عن شرقي الأردن والقضية الفلسطينية.

رابعاً)-القوات العسكرية في شرقي الأردن حتى عام ١٩٤١:

١ – تأسيس قوة البادية:

أنشأت بريطانية قوة حدود شرقي الأردن عام ١٩٢٦ في إطار سعيها للسيطرة على الحدود بين شرقي الأردن وبين نجد والحجاز بعد ما عقدت اتفاقية حداء عام ١٩٢٥ بينها وبين ابن سعود. لكن هذه القوة فشلت في مهمتها، ولم تنقطع الغزوات على جانبي الحدود([2]). بل إن العشائر الأردنية انتهزت في عام ١٩٢٩ فرصة انشغال ابن سعود في القضاء على بعض الثورات، فغزت الأراضي الخاضعة للوهابيين تعويضاً عما لحق بها من غزواتهم في الأعوام التي سبقت ذلك. ولما فرغ ابن سعود من القضاء على الثورة في ربيع عام ١٩٣٠، بادر إلى معاقبة عشيرة الحويطات، وهي أشد العشائر الأردنية عداءً له، فوجه قوة كبيرة لغزو ربوعها([3]).

وظل الموقف على جانبي الحدود يتردى بين الفينة والأخرى. وتوسطت الحكومة البريطانية بين الفريقين، وعملت على تأليف لجنة برئاسة مرفين ماكدونيل مهمتها تسوية مشكلات القائمة بسبب الحدود، وبدأت اللجنة عملها في تموز ١٩٣٠([4]).

بيد أن البريطانيين كانوا يسعون إلى حل المعضلة حلاً جذرياً، واقتضى ذلك تغييراً في الإستراتيجية تمثل في العمل على استمالة العشائر البدوية بدلاً من مجابهتها. وعُهد بهذا الواجب إلى ميجور في الجيش البريطاني هو جون كلوب John Glubb الذي قضى بضع سنوات مع عشائر العراق، وأفلح هناك في تجنيد أفراد من البدو وصهرهم في قوة فعالة. واستدعي كلوب إلى عمان في شهر تشرين الثاني ١٩٣٠، وعين مساعداً للفريق بيك باشا، وكُلِّف بالأمور التالية: تجنيد عدد من رجال البدو لحفظ الأمن في الصحراء، والإشراف على بناء عدد من القلاع في

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٠٥-٣٣٩

[2] Robins, op. cit., p.41 .

[3] خلة: مرجع سابق، ص٣٣٧-٣٣٨

[4] المرجع نفسه، ص٣٣٨

الصحراء تكون مراكز لأولئك الجنود، وتزويد هذه المراكز باللاسلكي لتأمين سرعة الاتصال معها([1]).

ابتدأ كلوب عمله في إنشاء قوة البادية السيارة بمئة وثلاثين رجلاً وست سيارات مصفحة، ثم بلغ عدد القوة في عام ١٩٣٦ خُمس مجموع أفراد "الجيش العربي"([2]). واتبع كلوب في عمله خطة تقوم على أن كل عشيرة تعسكر وترعى على خط الحدود، وتعمل على حماية نفسها من الغزو بتحصين الآبار القائمة على الحدود مع السعوديين. كما أنشأ فصائل لخفر الحدود، في كل منها ستة أو ثمانية خيالة، تصطحب جملاً أو جملين لحمل العلف للخيل والمؤن للرجال. وكان على كل فصيلة أن تعسكر على بئر من الآبار وتتولى مراقبة جزء من الحدود، وكان على الرجال – متى تيقنوا من قدوم الغزاة – أن ينجوا بأنفسهم وينذروا عشيرتهم([3]). وفي سبيل منع الحويطات من غزو الأراضي السعودية، اتبع كلوب سياسة جديدة، فكان يستولي على الدواب من كل خيمة لا يجد عائلها فيها استنتاجاً بأنه يكون قد خرج للغزو، كما أذاع بين العشائر أنه من يغزو أو يسرق جملاً فعليه أن يرده ومعه غرامة يدفعها للحكومة([4]).

تميز أسلوب كلوب في التعامل مع العشائر بأنه كان يقوم على فرض سلطته على هذه المؤسسة الجديدة؛ فحرص على أن لا يكون لقبيلة واحدة من الأبناء المجندين أكثر من القبائل الأخرى. كما أنه اغتنم ما بين العشائر الكبرى من تنافس، ليحملهم على التسابق من أجل الحظوة لديه، وهذا هو الأسلوب الذي سوف يتبعه الملك حسين ويبرع فيه أيضاً([5]).

ولعل مما يدعو إلى السخرية، وبالنظر إلى انشغال البريطانيين بأمر حدود الدولة، أن كلوب قد جند أفراداً من العشائر من وراء حدود شرقي الأردن، ولاسيما من العراق. وكان غرضه من ذلك أن يكون معلوماً أن قوة البادية قائمة لا محالة، سواء في ذلك انضم إليها أبناء العشائر المحلية أم لم ينضموا: إذا لم يتطوع أبناء الحويطات فإنه سينجم عن ذلك أن الشرطة في بلادهم سوف تكون من العشائر الأخرى، وليس لها أن تكون من غير شرطة، كما قد يأملون([6]). وعلى هذا النحو، إن وجود المرتزقة – وبلغت نسبتهم طوال الثلاثينيات والأربعينيات من ٢٠

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٤٨

[2] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٢٣٩. الجيش العربي أسم للجيش في شرقي الأردن وهو معتمد في الوثائق والمراجع المعنية بهذا البحث، والتي ينبغي استخدام مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[3] المرجع نفسه، ص١٠٠

[4] المرجع نفسه، ص١٢٩

[5] Robins, op. cit., p.43 .

[6] ibid., p.43 .

إلى ٣٠ بالمئة من القوة العسكرية الإجمالية – قد منح كلوب الاطمئنان على فرض سياسته على هذه المؤسسة([1]). فقد كان يستطيع أن يتكل على الولاء الشخصي الثابت للجنود من أبناء العشائر الغرباء متى تردت علاقته بعشائر شرقي الأردن.

كان السبب الآخر لنجاح كلوب هو وضع يده على الأموال العامة، إذ كانت مخصصات الجيش من المعونة البريطانية توضع في حساب باسمه([2]).

وعلى هذا النحو، أقام كلوب نفسه مقام الوسيط بين العشائر وبين الدولة، فاكتسب قدراً من السلطان على العشائر، كان يقمع به كل خروج على سياسته. وهذه العلاقات الثنائية تساعد على تفسير الارتباط الوثيق لكلوب بالعشائر وبقوة البادية ومن بعدها الجيش العربي، وكذلك طول مدة بقائه في القيادة والولاء الشخصي الذي سوف يبقى ظاهراً حتى الخمسينيات.

ومهما يكن الأمر، فقد نجح كلوب في مهمته، وانقطع الغزو عبر الحدود فعلياً سنة ١٩٣٢، كما تمت حماية خط أنابيب شركة النفط العراق المار بشرقي الأردن. وبفضل ذلك رقي كلوب إلى رتبة زعيم في الجيش العربي في تموز ١٩٣١، وتولى منصب رئيس محكمة العشائر مكان شاكر بن زيد الذي كان عبد الله قد عينه نائباً للعشائر. وفي أواسط الثلاثينيات استطاع كلوب أن يفتخر قائلاً: "إن الأمن العام أشد تمكناً في البادية منه في المدن"([3]).

٢ – تطور الجيش العربي:

أدى إنشاء قوة الحدود إلى تخفيض عديد الجيش العربي، فأصبح ٩٠٠ من أصل ١٦٠٠، ونقل عدد من أفراده إلى ملاك قوة الحدود، كذلك ألغيت من تشكيلاته أسلحة المدفعية والرشاش والإشارة. وفي أواخر سنة ١٩٢٧، ألغيت وظيفة وكيل قائد الجيش ووظيفة أركان حرب الجيش، وأوجدت مكانهما وظيفة قائد الجيش للأمن العام ومساعده للإدارة([4]).

وبسبب ذلك تراجعت أهمية الجيش العربي طول السنوات العشر بين عام ١٩٢٦ عام تأسيس قوة الحدود و عام ١٩٣٦ عام نشوب الثورة الفلسطينية، وأصبح تطوره "بطيئاً وبلا هدف ولا اعتبار لمستقبل البلاد". ومع أن اسمه بقي هو الجيش العربي، فقد أصبح قوة من رجال الدرك والشرطة للمحافظة على الأمن الداخلي لشرقي الأردن؛ وكان يتولى الأمن العام

---

[1] ibid. , p.43 .

[2] Heller, Mark. "Politics and the Military in Iraq and Jordan, 1920-1958: The British Influence." Armed Forces and Society. Vol. 4 No. 1 (Nov. 1977): 75-99, p.91 .

[3] Robins, op. cit., p.41 .

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٦٨

وحفظ النظام، وقمع الجرائم والقبض على الجناة وسجنهم، والهجرة والجوازات، وإصدار تراخيص السيارات([1]).

أما من جهة بيك، قائد الجيش العربي، فقد كان موضع تهمة من بعض نقاده بأنه غير قادر على "التعامل مع ما في يده" ولا على "وضع تصور للمستقبل". أضف إلى ذلك أن بيك كان شديد الاهتمام بالانتفاع من منصبه مادياً؛ فبناءً على اقتراحه، وافقت حكومة شرقي الأردن في عام ١٩٣٦ على تعديل قانون النقل والسفر بحيث مُنح الحق للموظف الذي يملك طيارة أن يحصل على إذن سفر إذا سافر بطيارته في مهمة رسمية، علماً بأن بيك وحده دون سواه في البلاد – الأمير فمن دونه – هو من يملك طيارة خاصة! ([2])

لكن اهتمام البريطانيين بالجيش العربي لم يلبث أن تجدد في سنة ١٩٣٦. ففي تلك السنة، نشبت الثورة العربية في فلسطين، وخشي البريطانيون من أن تمتد الثورة إلى شرقي الأردن، وأن تفلح النجدات والإمدادات العربية في عبور البلاد والوصول إلى ثوار فلسطين. فابتداءً من آذار ١٩٣٦، وقع صدام بين نجدة قادمة من سورية وبين قوات الدرك الأردني في عجلون، وانجلى القتال – الذي اشتركت فيه قوة البادية – عن سقوط قتلى كان أحدهم ضابطاً بريطانياً([3]).

وعندما ازدادت وتيرة هذه الصدامات، وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء قوة احتياط سيارة مقاتلة تعدادها ٣٥٠ رجلاً، ودعيت هذه القوة باسم قوة البادية الميكانيكية، وقسمت إلى سريتي خيالة ووحدة من جنود البادية([4]). وعلى هذا النحو بلغ تعداد الجيش العربي ١٠٠٧ أفراد و٩٩ ضابطاً، منهم ٦١ فرداً لحراسة أنبوب شركة النفط العراقية و محطات الضخ، وكانت الشركة تدفع رواتب هؤلاء([5]).

وفي عام ١٩٣٩، كان الجيش العربي على موعد مع تطورات جديدة مهمة. وكان أول ذلك تقديم بيك باشا استقالته من القيادة التي تولاها سبعة عشر عاماً. وفي ٢١ آذار ١٩٣٩، تولى جون كلوب القيادة بالوكالة، ثم صدرت إرادة أميرية في ٢٥ حزيران بالموافقة على تعيينه قائداً للجيش العربي([6]).

---

[1] Abu Nowar, Ma'an. The History of the Hashemite Kingdom of Jordan. Vol. II. 1997, p.193 .

[2] ibid. , p.193-196 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٦٩

[4] المرجع نفسه، ص٣٧٠

[5] Abu Nowar, op. cit., p.195 .

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٧٠

وقبيل نشوب الحرب العالمية الثانية، وفي إطار تحضير بريطانية لها، رفعت عن الأمير عبد الله القيود الحائلة دون تجنيد قوات عسكرية. وجاء ذلك في ترتيبات جديدة توصل إليها توفيق أبو الهدى، رئيس المجلس التنفيذي في شرقي الأردن، مع مالكوم مكدونالد، وزير المستعمرات البريطاني، تعديلاً لاتفاقية عام ١٩٢٨. ونشرت هذه الترتيبات في ١٦ أيار ١٩٣٩ في بيان رسمي صادر عن الحكومة البريطانية جاء في الفقرة الثانية منه ما يلي:

"وافقت حكومة جلالته، من حيث المبدأ، على تأليف مجلس للوزراء بدلاً من المجلس التنفيذي الحالي في شرقي الأردن، يكون كل عضو فيه مسؤولاً عن دائرة أمام سموه. وتوافق حكومة جلالته فوق ذلك على أن تحذف من المعاهدة القيود التي تتقيد بها صلاحية سموه بما له مساس بتجنيد قوات عسكرية، وتجهيزها في شرقي الأردن. وتوافق أيضاً على أن يعين سموه ممثلين قنصليين في بعض البلدان العربية المجاورة. وقد وافقت أيضاً على عدد من مقترحات سموه التي من شأنها زيادة السلطة المطلقة لحكومة سموه وموظفيها"([1]).

وقد أتاح ذلك ارتفاع عديد الجيش، فأصبح يضم ١٦٢٤ ضابطاً وفرداً، منهم ١١٣٠ نظامياً و١٦٠ احتياطياً و٣٣٤ من منسوبي القوة التكميلية. كذلك أنشئت منطقتان عسكريتان جديدتان في وادي الأردن([2]).

خامساً)- الامتيازات الممنوحة للبريطانيين في شرقي الأردن حتى عام ١٩٤١:

١-امتياز الكهرباء:

أعطي هذا الامتياز لشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة الضمان، وهي شركة بريطانية منحت امتياز استثمار نهري الأردن واليرموك من أجل توليد الكهرباء وتوزيعها داخل فلسطين وشرقي الأردن لمدة سبعين عاماً اعتباراً من ٥ آذار ١٩٢٦.

اشتهرت هذه الشركة باسم مؤسسها بنحاس روتنبرغ Pinhas Rutenberg (١٨٧٩-١٩٤٢)، وهو رجل أعمال ومهندس روسي صهيوني. وروتنبرغ من مؤسسي المؤتمر اليهودي الأمريكي والفرقة اليهودية التي شاركت في الحرب العالمية الأولى، ولقد ساهم في تأسيس عصابة الهاغانا، وتولى رئاسة المجلس القومي اليهودي.

سافر روتنبرغ عام ١٩١٥ إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ووضع هناك مشروعاً مفصلاً لتسخير الموارد المائية في فلسطين من أجل الري وتوليد الطاقة الكهربائية، وجعل من ذلك حلمه الأكبر. وفي عام ١٩١٩، توجه إلى باريس وساهم مع يهود آخرين في الاستعداد

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٦٤

[2] Abu Nowar, op. cit., p.263 .

لمؤتمر الصلح. وأخيراً استقر في فلسطين، وعقد صلات وثيقة مع المسؤولين البريطانيين، وعمل على أن يكون في اللجنة التي وضعت علامات الحدود الشمالية لفلسطين([1]).

في أيلول ١٩٢١، عقد روتنبرغ اتفاقاً مع الحكومة البريطانية نال بموجبه – وبشرط أن يفلح في تشكيل شركة محدودة الضمان ذات رأس مال مناسب وفي خلال سنتين من تاريخه – الحق في منح الامتياز للشركة المشار إليها حال تقديمه الطلب بذلك([2]). واجه هذا الاتفاق معارضة في بريطانية عنيفة جداً، وشنت عليه بعض الصحف الشعبية هجوماً قوياً([3]). وتردد صدى ذلك تحت قبة البرلمان البريطاني، فانبرى اللورد آيلنغتن، في كلمته التي ألقاها في مجلس اللوردات في ٢١ حزيران ١٩٢٢، وطلب فيها التصويت على الثقة بالحكومة، فهاجم المشروع لأنه يمنح الصهاينة سلطات واسعة على حساب العرب، في ميادين المجتمع والاقتصاد والصناعة. واتهم الحكومة بأنها تعمدت منح المشروع لليهود تعبيراً عن محاباتها لهم اقتصادياً([4]).

في ٥ آذار ١٩٢٦، أسس روتنبرغ الشركة برأس مال قدره مليون جنيه، ونال الامتياز الذي نص في الفقرة السابعة منه على وجوب أن يكتمل المشروع في ٥ آذار ١٩٣١، ما لم يطلب تمديد المهلة لأسباب خاصة([5]). ووقع هذا الامتياز اللورد بلومر، المندوب السامي البريطاني، وسايمز، السكرتير العام لحكومة فلسطين نيابةً عن دولة الانتداب؛ ووقعه روتنبرغ، رئيس الشركة، وباهرات مساعد السكرتير نيابة عن الشركة.

في ١٥ آذار ١٩٢٦، طلب المعتمد البريطاني من رئيس النظار في شرقي الأردن أن يصادق على هذا الامتياز مبيناً له الفوائد التي ستجنيها شرقي الأردن. ووقعت الاتفاقية مع الشركة في ٥ آذار ١٩٢٧، وأقرته الحكومة في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ بالقانون المنشور في العدد ١٧٧ من الجريدة الرسمية([6]). وفي٦ حزيران ١٩٢٨، قرر المجلس التنفيذي الموافقة على طلب شركة الكهرباء الفلسطينية إنشاء قرية على أراضي شرقي الأردن بالقرب من جسر المجامع. وبلغت مساحة القرية ستة آلاف دونم تقريباً، وهي على ملتقى نهري الأردن

---

[1] انظر: مادة (Pinhas Rutenberg) في موسوعة ويكيبيديا على موقعها الالكتروني:
http://en.wikipedia.org/wiki/Pinhas_Rutenberg

[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 31.5.1922. Vol. 154.

[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 30.5.1922. Vol. 154.

[4] Hansard: Parliamentary Debates, House of Lords, 21.6.1922. Vol. 50.

[5] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 23.4.1928. Vol. 216.

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٧٨

واليرموك، وتعرف باسم جسر المجامع، وتتبع لواء إربد. ودفعت الشركة مبلغ ٣٦٩٦ جنيهاً مصرياً للحكومة مقابل استملاك الأراضي وحماية الشركة من طلب التعويض وغير ذلك([1]).

لقي منح هذا الامتياز معارضة شديدة في شرقي الأردن؛ فقد ألحق بمصلحة البلاد غبناً كبيراً، إذ لم تحصل الحكومة من الشركة أية مبالغ لقاء استغلالها لمياه النهرين وكذلك الأرباح الطائلة التي جنتها طوال سنوات الامتياز. أضف إلى ذلك أن الشركة جعلت من هذه الأرض الأردنية نقطة مسلحة خاضت القتال عام ١٩٤٨ إلى أن استولى عليها الجيش العراقي فتوقف المشروع.

بقي هذا الامتياز ساري المفعول حتى ١٧ آذار ١٩٥٤، عندما قررت الحكومة الأردنية إلغاء قانون امتيازات الكهرباء الفلسطيني رقم ٩ لسنة ١٩٢٨ والذيل الملحق به، وقانون امتياز الكهرباء الأردني لعام ١٩٣٨ والجدول المرفق به([2]).

٢-امتياز أملاح البحر الميت:

أعطي هذا الامتياز إلى شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة، وهي شركة مسجلة في بريطانية لكن أصحابها من اليهود الصهاينة.

أسس هذه الشركة موشيه نوفومسكي Moshe Novomeysky (١٨٧٣-١٩٦١)، الصهيوني المعروف، بالاشتراك مع الميجر تَلوخ، وهو ضابط اسكتلندي. ونوفومسكي عالم روسي ومهندس تعدين ومن رواد التعدين في روسية. ابتدأ أبحاثه في بحيرة بايكال في سيبيرية. وفي عام ١٩٠٠، أسس شركة كيميائية للأملاح. وفي ١٩٠٣، اتصل بالصهاينة ثم رأس المجلس القومي اليهودي في سيبيرية وكذلك المركز الصهيوني السيبيري من عام ١٩١٤ إلى ١٩٢٠. وفي عام ١٩٢٠، انتقل إلى فلسطين، وهناك تولى أمانة صندوق الهاغانا حتى عام ١٩٢٢.

في عام ١٩٠٧، اتصل نوفومسكي بالسلطات العثمانية فيما يخص استخراج الأملاح من البحر الميت. ثم زار المنطقة عام ١٩١١ وشرع يعمل اختبارات، ولما استقر به المقام في فلسطين، اشترى أرضاً على الشاطئ الشمالي للبحر الميت بالقرب من أريحا. ثم أسس عام ١٩٢٤ شركة للتعدين، وعمل مسحاً جيولوجياً للبحر الميت بالاشتراك مع أحد الجيولوجيين في حكومة الانتداب.

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٧٨-٢٧٩

[2] المرجع نفسه، ص٢٧٨-٢٧٩

طرحت حكومة فلسطين عطاءً لتعدين منطقة البحر الميت عام ١٩٢٥، فتقدمت له شركات عالمية كثيرة. وقدم نوفومسكي عرضاً بالاشتراك مع تلوخ الذي كان له محاولات للاستثمار في المنطقة منذ عام ١٩١٨([1]).

كان لمشروع استثمار الأملاح صبغة سياسية دولية. فقد كانت الشركات الألمانية تحتكر إنتاج هذه المادة، وهي على تفاهم مع بعض المجموعات الفرنسية على تقاسم الأسواق الأوروبية([2]). ولما كان الحصول على البوتاس الرخيص أمراً ذي أهمية بالغة للزراعة البريطانية، فقد كانت لندن تسعى جاهدة لوضع يدها على هذه الثروة، وكان الساسة فيها يحثون الحكومة على الإسراع في وضع يدها على الامتياز لئلا تخطفه بعض القوى الأوروبية([3]).

وكان هذا الامتياز يحظى أيضاً باهتمام الحركة الوطنية الفلسطينية. فكتبت اللجنة التنفيذية العربية الفلسطينية في تشرين الثاني ١٩٢٧ إلى إيمري، وزير المستعمرات البريطاني، تطالب بمنح الامتياز إلى الحكومة في كلٍّ من فلسطين وشرقي الأردن دون الشركات الخاصة. لكن الوزير البريطاني، رد الطلب الفلسطيني متعللاً بأن الصبغة التقنية العالية للمشروع تحول دون قدرة الحكومات على القيام به على الوجه المطلوب([4]). ومع هذا الموقف الرسمي، كانت المصالح العربية تلقى اهتماماً وعطفاً في بعض الدوائر السياسية البريطانية. لذلك قام الكولونيل هاوارد–بري في مجلس العموم، فدعا وزير المستعمرات إلى النظر في قراره مع الأخذ بعين الاعتبار أثر ذلك في العلاقات مع العرب. كما حذر من تجاهل الحكومة البريطانية لمصالح ٩٠ بالمائة من أهالي فلسطين وشرقي الأردن([5]).

لم تحظ هذه المطالب الفلسطينية ولا المواقف البريطانية الداعمة لها آذاناً صاغية من الحكومة البريطانية. ومع أن المجلس الإسلامي الأعلى وجه برقية إلى وزير المالية البريطاني في نيسان ١٩٢٩ يعترض على نيل نوفومسكي وتلوخ للعطاء، فقد وقع في أيار من نفس العام اتفاق أولي يمنح الامتياز للرجلين. أما صك الامتياز فقد وقع في كانون الثاني ١٩٣٠؛ وقعه المندوب السامي، نيابةً عن حكومة فلسطين وشرقي الأردن، ونوفومسكي وتلوخ مديري شركة البوتاس الفلسطينية([6]). واختير الدوق دوليتون رئيساً لهذه الشركة وجعل مركزها لندن.

---

[1] انظر: مادة (Moshe Novomeysky) في موسوعة ويكيبيديا على موقعها الالكتروني:
http://en.wikipedia.org/wiki/Moshe_Novomeysky

[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 18.3.1929. Vol. 226.

[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 21.5.1928. Vol. 217.

[4] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 27.2.1928. Vol. 214.

[5] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 21.5.1928. Vol. 217.

[6] مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية: مرجع سابق،ج٣، ص٥٦٨-٥٨٩

في ٦ كانون الثاني ١٩٢٩، وافق المجلس التنفيذي في شـــرقي الأردن علـــى شـــروط الامتياز، وفوض وكلاء التاج البريطاني بالتوقيع على الاتفاقية الأولية وعلى الامتياز بالنيابة عن شرقي الأردن. ونشر نص الامتياز في العدد ٣٦٤ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٦ أيلـــول ١٩٣٢.

وبموجب الامتياز المذكور حصلت شركة البوتاس الفلسطينية علـــى حـــق اســـتخراج الأملاح من البحر الميت واستثمارها لمدة ٧٥ عاماً، وحظر على الحكومتين في فلسطين وشرقي الأردن أن تمنح امتيازاً آخراً طوال السنوات الخمس والعشرين الأولى. ومُنحت الشركة حقوقـــاً تامة في منطقة البحر الميت، من استخراج الأملاح والمعادن وسوى ذلك من التسهيلات. وجُعل نصيب الحكومتين من الأرباح خمسة بالمئة من قيمة البوتاس المباع.(المادة ١٠) وحددت حصة حكومة شرقي الأردن بنصف حصة الحكومة الفلسطينية.

ومُنح الفلسطينيون والأردنيون الحق في شراء خمس مجموع الأسهم المطروحة للبيـــع علناً، وحُصر اختيار العمال بأهالي البلدين.(المادة ٢٢)

وجُعلت القوانين والمحاكم البريطانية هي المرجع في كل اختلاف في تفسير نـــصوص الامتياز. وأجيز للمحاكم الأردنية النظر في القضايا التي تخص أملاك الشركة وأموالهـــا فـــي شرقي الأردن، وذلك بعد توقيع اتفاقية بخصوص ذلك بين أمير شرقي الأردن وصاحب الجلالة البريطانية.(المادة ٣٦)([1])

لم تدخل شرقي الأردن فريقاً مباشراً في هذا الامتيـــاز، بـــسبب أن أعمـــال الـــشركة محصورة في الشاطئ الفلسطيني للبحر الميت، لكن عُقد العزم على منح شرقي الأردن حـــصة من عوائد الشركة لأن سطح البحر سيتأثر من سحب المياه.

ولما نشبت الحرب العربية–الصهيونية عام ١٩٤٨، توقفت أعمال الـــشركة. وفـــي ١ كانون الأول ١٩٥٢، قررت الحكومة الأردنية إلغاء الامتياز([2]).

٣- اتفاق نقل بين شركة النفط العراقية وحكومة شرقي الأردن عام ١٩٣١ :

تأسست شركة النفط العراقية في ٣١ كانون الثاني ١٩١١. وفي ١١ كانون الثاني ١٩٣١، وقعت الشركة اتفاقاً مع الحكومة الأردنية لتمديد خط أنابيب لنقل النفط والغاز من منابعها في كركـــوك

---

[1] المرجع نفسه،ج٣،ص٥٦٨

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٣٥

في العراق عبر الأراضي الأردنية إلى ميناء حيفا في فلسطين، وحددت مدة هذا الاتفاق بخمسة وسبعين عاماً، وانتهت أعمال مد خطوط أنابيب النفط هذه عام ١٩٣٢ ([1]).

ونصت الفقرة الأولى من المادة الرابعة من الاتفاق على أن "لا تستوفى ضريبة التوريد وضريبة المرور أو التصدير أو أية ضريبة أخرى أو أية رسوم مالية من أي نوع على النفط والأزوكرايت والغازات الطبيعية، سواء كانت في حالتها الأصلية أو في أي حالة من متفرعاتها، سواء قصد شحنها بطريق الترانزيت أو استعملت في أعمال المشروع الصناعية".

كما نصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من الاتفاق على أنه "يحق للشركة أن تستورد إلى شرق الأردن – دون أن تدفع رسوماً جمركية ورسوماً بلدية أو رسوماً أخرى – جميع اللوازم والمهمات والمواد والأشياء الأخرى مهما كانت لازمة لأشغال المشروع ووسائط النقل، بما فيها جميع مهمات المكاتب والبيوت والمشافي أو مهمات أبنية أخرى التي هي ملك الشركة وتستعمل لأشغالها".

وجاء في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من الاتفاق: "لا تفرض ضريبة ملك أو ضريبة الدخل أو أي نوع من الضرائب أو الرسوم المالية على الشركة عن أموالها أو عن مستخدميها أو عن دخلها أو عن أموالها المتداولة أو عن تشغيل المشروع إلا على الأرباح الناشئة عن مبيعات منتوجاتها لأجل بيعها ثانية في الأسواق المحلية أو لاستهلاكها في شرق الأردن فيما يزيد على ما يحتاجه المشروع على أن يشمل هذا الإعفاء أرباح أسهم الشركة الموزعة على المكلفين من أهالي شرق الأردن أو رواتب المستخدمين بقدر ما هم مكلفون به من الضرائب بموجب قوانين شرق الأردن."

وبموجب الاتفاق السابق الذكر، وضعت كافة الطرق والسكك الحديدية والخطوط التلفونية والتلغرافية في البلاد تحت تصرف الشركة دون أن تتكلف بدفع أية ضريبة أو رسوم لصيانتها (المادتان ٨ و١١). ونص الاتفاق أيضاً على حق الشركة في مد السكك الحديدية عبر البلاد إذا ما كانت السكك الموجودة غير كافية (المادة ٧). كما تتعهد الحكومة الأردنية بأن لا تفرض أية ضريبة أو رسوم على رؤوس أموال الشركة أو على أموال ودخل مستخدميها. وتتعهد الشركة بالمقابل باستخدام العمال الأردنيين في أعمال مد أنابيب النفط (المادة ٩)، وبدفع نفقات خمسين شرطياً أردنياً كانوا يقومون بحراسة خط النفط، وبدفع تكاليف بناء المساكن الضرورية لهذه الوحدة العسكرية (المادة ١٦).

---

[1] المحافظة: العلاقات الأردنية–البريطانية، مرجع سابق، ص١٠٢–١٠٣

في عام ١٩٣٢، انتهت أعمال مد خطوط أنابيب النفط. وفي عام ١٩٣١ كانت قد شقت طريق موازية لها، من أجل تأمين حمايتها.

وعلى هذا النحو، يظهر جلياً الغبن الذي لحق بشرقي الأردن من جراء هذا الاتفاق، خصوصاً إذا حسبت الأرباح التي حصلت عليها الشركة المذكورة والتي تقدر بالملايين من الجنيهات بين عامي ١٩٣٣ و١٩٤٨.

هذا، وألحق بالاتفاق المذكور اتفاقية تكميلية عقدت بين الشركة والحكومة الأردنية في ٨ شباط ١٩٣٧، ومنحت بموجبه الشركة حق استعمال الخط الهاتفي الموازي لخط الأنابيب من الحدود العراقية إلى الحدود الفلسطينية([1]).

سادساً)- شرقي الأردن والقضية الفلسطينية حتى ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١:

١-بدء اهتمام عبد الله بفلسطين:

لم تكد تنقضي بضعة أشهر بعد التصديق على اتفاقية عام ١٩٢٨ حتى هبت على الساحة السياسية في شرقي الأردن مؤثراتٌ قوية من أحداث فلسطين. ففي آب ١٩٢٩، انطلقت شرارة انتفاضة حائط البراق، واضطر البريطانيون إلى استقدام تعزيزات عسكرية من مصر وشرقي الأردن من أجل إخمادها. وعلى إثر ذلك أصدر باسيفلد وزير المستعمرات البريطاني الكتاب الأبيض في ٢١ تشرين الأول ١٩٣٠. نفى باسيفلد في كتابه أن تكون إقامة الوطن القومي اليهودي هي السمة البارزة لما أخذته بريطانية على عاتقها في بيان بلفور وفي صك الانتداب، كما أوصى برقابة حكومية صارمة على الهجرةِ اليهودية ونقلِ الأرض، وبربط ذلك بطاقة الاستيعاب، وأشار إلى النية في إحياء فكرة المجلس التشريعي الفلسطيني([2]).

وثارت ثائرة الصهاينة من كتاب باسيفلد، وضغطوا على الحكومة البريطانية متهمين إياها بالخيانة ونكث وعد بلفور. واضطرت لندن إلى التراجع عن موقفها، وأعلنت عن ذلك في ١٣ شباط ١٩٣١ في رسالة وجهها رئيس الوزراء البريطاني إلى وايزمان، رئيس الوكالة اليهودية، وعرفت عند العرب باسم "الكتاب الأسود" ([3]).

واغتنم الصهاينة التراجع البريطاني، فعملوا على المضي في تقوية أنفسهم متذرعين بالخوف من العرب؛ فعززوا المؤسسات ووسعوها (ولاسيما عصابات الهاغانا)، وأنشأوا المرافق

---

[1] مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية: مرجع سابق،ج٣،ص٦٠٣

[2] Lepkin, op. cit., p.28 .

[3] بهلوان: مرجع سابق، ص١٩٧

الاقتصادية، كميناء تل أبيب([1]). وفي هذه الظروف من الضغط الصهيوني والقمع العسكري البريطاني، وما رافق ذلك من تطورات سياسية في أوروبة، شهدت الهجرة اليهودية إلى فلسطين مداً جارفاً في النصف الأول من الثلاثينات، وارتفع عدد اليهود من ١٨٠ ألفاً إلى ٤٠٠ ألف([2]).

لم يترك هذا الاضطراب في فلسطين شرقي الأردن من غير تأثير. فمنذ بضع سنين كانت المنطقتان كياناً سياسياً واحداً، وقبل ذلك كانت كل ناحية في شرقي الأردن أشد ارتباطاً بالناحية المقابلة لها في فلسطين من ارتباط تلك النواحي بعضها ببعض([3]). من أجل ذلك كانت نقمة أهالي شرقي الأردن على بريطانية مضاعفة: لتحكمها ببلادهم، ولرعايتها للمشروع الصهيوني في فلسطين.

وأحس البريطانيون بوطأة ذلك كله، وأدركوا أهمية سلامة شرقي الأردن من العوامل التي تهدد استقراره، كما زاد هذا الأمر من شأن عبد الله عندهم، فأتاح له فرصة للتدخل في الساحة الفلسطينية.

كان تعهد الأمير عبد الله بالعمل على حفظ حدود فلسطين من كل اعتداء هو أحد الشرطين في تسوية ١٩٢١ مع تشرتشل، وكان ذلك تعبيراً من البريطانيين عن عدم رغبتهم في أن يحظى الأمير الهاشمي بشعبية في الأرض التي أرادوا أن يحكموها حكماً مباشراً ويقيموا فيها الوطن القومي اليهودي ([4]). والتزم عبد الله بتعهده ذلك بحذافيره، بل زاد عليه فكان مع راغب النشاشيبي، رئيس بلدية القدس، ثاني اثنين من المسؤولين العرب اللذين حضرا حفل استلام هربرت صموئيل منصبه مندوباً سامياً لبريطانية في فلسطين في ١٩٢٢([5]).

لكن انصراف عبد الله في السنوات الثماني الأولى من تأسيس الإمارة إلى توطيد أمورها الداخلية والدفاع عنها في وجه الهجمات الوهابية، لم يمنعه من عقد صلات بالفلسطينيين وهو في عمان. فكان مقره مفتوحاً لجماعات من زعمائهم الذين يترددون لزيارته وللبحث في أحوال بلادهم، وكذلك فعل الناشطون السياسيون الفلسطينيون الذين كانوا يقصدونه بوصفه زعيماً قومياً شرعياً يحق له أن يهتم بالقضايا القومية العربية([6]).

ولم يلبث عبد الله أن بدأ يهتم اهتماماً خاصاً بالشؤون الفلسطينية بعد أن عقد اتفاقية عام ١٩٢٨ مع بريطانية وثبت سلطته في البلاد. وكان أول تدخل له في شؤون فلسطين هو على إثر

---

[1] Mitchell, op. cit., p.79-80 .
[2] Lepkin, op. cit., p.40 .
[3] Robins, op. cit., p.11 .
[4] Salibi, op. cit., p.125 .
[5] ولسن: مرجع سابق، ص١٧٦
[6] Salibi, op. cit., p.125 .

انتفاضة حائط البراق عام ١٩٢٩. ففي ٢ تموز ١٩٣٠، كتب رسالة إلى تشانسلر، المندوب السامي البريطاني، بمناسبة قدوم اللجنة الدولية التي بعثتها عصبة الأمم إلى فلسطين، ومما جاء فيها: "لم يفتأ اليهود فيما أعلم يتحينون الفرص أثناء كل انقلاب حكومي جديد للفوز بمغنم جديد... ولطالما حاولوا التوسع في الاعتداء على حقوق المسلمين"([1]).

لكن حقيقة موقف عبد الله ظهرت في أثناء الانتفاضة، فقد أحكم سيطرته على شرقي الأردن، وعلى هذا النحو تيسر لسلطات الانتداب أن تنقل الجزء الأكبر من قواتها هناك إلى فلسطين([2]). وكان ذلك سبيلاً للأمير الهاشمي إلى نيل رضا البريطانيين، وبرهاناً على مقدرته على حفظ الأمن في فلسطين إذا أوكل أمرها إليه([3]). ونال عبد الله مكافأةً على حسن سلوكه، وكانت المكافأة عينية لا سياسية: فقد تقرر، بناءً على اقتراح كوكس، منحه مزرعة خاصة من أملاك الدولة، وأُوعِز إلى المجلس التشريعي بإجازتها([4]).

وفي هذه الأثناء، شرع الصهاينة يتطلعون نحو أراضي شرقي الأردن بعدما أحسوا بقوتهم في فلسطين، وشجعهم على ذلك تساهل بريطانية. فمنذ فرض الانتداب في عام ١٩٢٢، تركت الحكومة البريطانية أمر الهجرة اليهودية إلى شرقي الأردن إلى حكومة البلاد. وبعد اتفاقية عام ١٩٢٨، وقيام المجلس التشريعي، منع المندوب السامي البريطاني ذلك المجلس من إصدار قانون يحظر بيع الأراضي لليهود([5]). كانت الأراضي في شرقي الأردن هي الرصيد الأكبر لأهل البلاد، بيد أنها كانت بلا استثمار بسبب نقص المال والمهارة، ومن أجل ذلك كانت الإغراءات الصهيونية ذات جاذبية قوية عند كبار الملاك والأمير عبد الله معاً ([6]).

وبإزاء تطلع اليهود نحو شرقي الأردن، كان عبد الله يسعى إلى دخول الساحة السياسية الفلسطينية محاولاً اقتراح حل لمسألة المطامع الصهيونية في فلسطين على نحو يتيح له الحصول على نصيب منها. وفي هذا السياق، يبين أليك كركبرايد أن الأمير كان "يدرك جيداً متانة القوى الواقفة وراء الحركة الصهيونية، ويعلم أن عداوة اليهود تضعف فرصته في الوصول إلى ما يطمح إليه من قبول العالم به ملكاً"([7]). وعلى أساس من هذه الرؤية، وضع عبد الله حلاً اعتقد أنه يوفق بين مطامحه (وهي مطامح العرب طالما أنه زعيمهم وحامل مسؤوليتهم القومية بحسب

---

[1] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص٣٢٧

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١٨٣

[3] Robins, op. cit., p.49 .

[4] Comment by Mr. Hall, CO, 24 December 1929 on letter from Harry Pirie-Gordon, CO 831/6/69489, 1929

[5] ولسن، مرجع سابق، ص١٩٣

[6] Salibi, op. cit., p.124 .

[7] Kirkbride, Sir Alec. From the Wings: Amman Memoirs, 1947-1951. Frank Cass, London, 1976, p.3 .

رأيه)، وبين مطامح الصهيونية. ويطلق كركبرايد على هذا الحل اسم "المملكة السامية"، وهي دولة تشمل فلسطين وشرقي الأردن معاً، ويعيش فيها العرب واليهود كأكفاء([1]).

كذلك، يرى كمال صليبي أن عبد الله كان يعتقد بأن الصراع العربي–الصهيوني يحل بناء على نظام "الملة" العثماني، بشرط أن يؤول وعد بلفور تأويلاً جديداً. فإذا قبل اليهود بانضوائهم إلى حكم عبد الله – بعد مد نطاقه إلى فلسطين وهذا أمر ممكن – فإنه يُترك لهم، بموجب نظام الملة، من الاستقلال الذاتي ما يحبون على نحو يضمن لهم جميع حقوقهم المدنية المشروعة([2]).

ومع أن اليهود كانوا يريدون من فلسطين أكثر مما عرضه عبد الله عليهم، فإن الأمير أراد أن يزين لهم مشروعه الذي يمكنهم من الاستيطان في شرقي الأردن وحيازة الأراضي فيها، وخطا في ذلك خطوات فعلية. فمنذ عام ١٩٢٧، سمح ببيع قطعة أرض لشركة الكهرباء الفلسطينية، وهي مملوكة من اليهود، لإقامة محطة توليد عليها، وقام بنفسه بتشغيل العنفات. وفي السنة نفسها، رحب باليهود ومساعدتهم في إعادة بناء مدن شرقي الأردن بعد الزلزال المدمر الذي ضربها([3]).

لكن هذه المواقف التي أبداها عبد الله بشأن القضية الفلسطينية، وصراحته في ذلك، قد حرمته من ود كثير من زعماء فلسطين، وعلى رأسهم الحاج أمين الحسيني مفتي القدس([4]). وعلى هذا النحو، فإن دخوله الساحة السياسية الفلسطينية لم يقابل بترحيب كبير.

ومهما يكن الأمر، فقد أصبح النضال السياسي للقوى الوطنية في شرقي الأردن ذا شقين: الأول هو التخلص من الهيمنة البريطانية، والآخر هو درء الهجمة الصهيونية. وأصبح استنكار الصهيونية وأعمالها والدعوة إلى مواجهتها بنداً من بنود ومقررات المؤتمرات الوطنية وبيانات الأحزاب.

فلقد دعا المؤتمر الوطني الثالث في ٢٥ أيار ١٩٣٠ إلى توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء أخطار الاستعمار والصهيونية([5]).

---

[1] ibid. , p.3 .
[2] Salibi, op. cit., p.123-124 .
[3] ibid. , p.123.
[4] المحافظة علي: أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨، ط١، ص٤٢
[5] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٣٠

وجاء في قرار مؤتمر حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام في ٦ آب ١٩٣٣: "بما أن الصحف أكثرت من البحث في موضوع الصهيونية في شرقي الأردن، فإن مؤتمر الشعب الأردني يستنكر الصهيونية ويقر مقاومتها"([1]).

ودعا المؤتمر الوطني الرابع في ١٥ آذار ١٩٣٢ إلى مقاومة كل سعي يراد به إدخال الصهيونية إلى شرقي الأردن([2]).

ودعا المؤتمر الوطني الخامس في ٥ حزيران ١٩٣٣ إلى منع بيع الأراضي لليهود في شرقي الأردن، وإلى منع أي يهودي من الإقامة الدائمة. وقد صادق المجلس التشريعي على قانون يمنع بيع الأراضي لليهود([3]).

وجاءت هذه الدعوة في مرحلة من الغليان السياسي خشية فتح أبواب الهجرة اليهودية، كما سرت في تلك الفترة شائعات تقول إن المعارضة تطالب بالوحدة مع العراق لدرء الخطر الصهيوني. ودارت الأحاديث عن عزم فيصل على السعي في بريطانية لضم شرقي الأردن إلى العراق([4]). ووافق ذلك زيارة الملك فيصل إلى شرقي الأردن، فازدادت حال الأمير عبد الله سوءاً بسبب حسده لأخيه، وبسبب الانتقادات الموجهة إليه. وقامت المظاهرات في أنحاء البلاد وعُقدت المؤتمرات، واتهم كل فريق الآخر بأشنع الاتهامات، إلا أن وفاة الملك فيصل فجأة في أيلول ١٩٣٣ وضعت نهايةً سلميةً لذلك الاضطراب([5]).

وفي تلك الأثناء، صدر "قانون الاجتماعات العامة" في ٤ أيلول ١٩٣٣، ونص على حظر جميع الاجتماعات إلا ما وافق المجلس التنفيذي على إعطاء ترخيص مسبق بها، وعلى منع المجلس التنفيذي من إصدار أي ترخيص قبل الحصول على الموافقة المسبقة للقائد العام للجيش العربي، وكان ضابطاً بريطانياً([6]). وشددت الحكومة من ضغطها على المعارضين لسياستها ابتداءً من عام ١٩٣٤؛ فذاقوا الاضطهاد، وتعذر عليهم عقد المؤتمرات الوطنية، ورحل كثير منهم إلى دمشق. وعلى هذا النحو، انتقلت المعارضة العلنية إلى خارج شرقي الأردن وأخذت تعبر عن انتقاداتها بصراحة من هناك، وكان أبرز المعارضين هو الدكتور صبحي أبو

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٣١

[2] سعيد: مرجع سابق، ج٣، ص٣٨

[3] FO 371/16932 7 June 1933

[4] خلة: مرجع سابق، ص٣٥٠

[5] ولسن: مرجع سابق، ص١٨

[6] المرجع نفسه، ص٢٣٦-٢٣٧

غنيمة، وكان لوجوده في دمشق أهمية خاصة؛ فقد كان كثير من الطلاب الأردنيين الذين يدرسون في العاصمة السورية يلتفون حوله ويعلنون المعارضة([1]).

بيد أن النضال الوطني داخل شرقي الأردن لم يتوقف. ورفعت اللجنة التنفيذية مذكرة إلى الأمير في ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٤؛ اتهمت فيها الحكومة بأنها سحبت قانون منع بيع الأراضي للأجانب بصورة غير دستورية، كما حذرت من ثورة دموية. ثم أذاعت في ٢ حزيران ١٩٣٤ بياناً إلى الشعب الأردني حذرت فيه من مساعي الصهاينة إلى إدخال الصهيونية إلى البلاد ومن استيلائها على الأرض، وذكرت حوادث المساومات لبيع الأراضي الأردنية من يهود وسماسرة لليهود، ونبهت إلى أن جماعات اليهود تؤم البلاد وتتحدث عن أراضي شرقي الأردن وكأنما هي من الأراضي الموعودة ومن وطنهم القومي([2]).

وكانت المعارضة الأردنية، في نضالها لدرء الخطر الصهيوني، لا تفتأ تقاوم الهيمنة الاستعمارية، ونجحت – إلى حد ما – في تعبئة الرأي العام الأردني ضد اتفاقية عام ١٩٢٨ والقانون الأساسي وجميع القوانين والأنظمة والإجراءات الحكومية التي استندت إليها.

لكن مما يلاحظ على المعارضة في شرقي الأردن أن عمادها كان الأعيان وشيوخ القبائل دون المثقفين، وأن الأسباب الشخصية كانت تتحكم بتياراتها فتدفع بأحدهم إلى صف المعارضة وبخصمه إلى الموالاة. وبسبب ذلك لم تستمر الأحزاب مدة طويلة، ويستثنى من ذلك اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، لأنه كان يضم الدكتور صبحي أبو غنيمة والمحامي عادل العظمة اللذين اتخذا العمل السياسي كعقيدة. أضف إلى ذلك أن العمل الحزبي كان ينشد إصلاح الأحوال القائمة، ولن تعرف البلاد الأحزاب العقائدية حتى عقد الخمسينيات([3]).

وكذلك كان للمجلس التشريعي الجديد تأثيراً في معارضة الهيمنة البريطانية على البلاد. فمنذ المجلس الأول، أثّر التيار العام للمعارضة في أربعة من أعضائه – وكانوا ترشحوا للانتخابات على أساس تأييد معاهدة عام ١٩٢٨ – فتحفظوا على بعض بنودها كما رأينا. وتصاعد ذلك التأثير المعارض، ورفض المجلس التصديق على ملحق لميزانية (١٩٣٠-١٩٣١) يتضمن نفقات قوة البادية التي كان البريطانيون قد أنشأوها حديثاً، فما كان من الأمير إلا أن حل المجلس في ٩ شباط ١٩٣١ وفي انتخابات المجلس التشريعي الثاني، التي عقدت في حزيران

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٢٦-٤٢٨

[2] المرجع نفسه، ص٣٥٠-٣٥٢

[3] المرجع نفسه، ص٤٣٤

١٩٣١، وارتأت المعارضة المشاركة فيها، ترشح حسين الطراونة وعادل العظمة، واستطاعا الفوز ودخول المجلس، وبذلك صار للمعارضة صوت داخله([1]).

من جهةٍ أخرى، أرادت الحكومة البريطانية أن تظهر بمظهر المستجيب للمطالب الأردنية في تعديل معاهدة عام ١٩٢٨ من أجل ذر الرماد في عيون المعارضة الشعبية، وتدعيم موقف الأمير بعدما لحق بسمعته من أذى كبير في المرحلة السابقة، فوجه المعتمد البريطاني رسالة إلى الأمير في ٢٨ أيار ١٩٣٤ أبلغه فيها بقرار حكومته تعديل بعض نصوص الاتفاقية. ثم تلقى الأمير دعوة رسمية لزيارة لندن، فوصل إليها في ٢ حزيران ١٩٣٤، وبقي فيها حتى ٢٠ تموز من العام نفسه.

وفي يوم سفر الأمير، وُقِّع في القدس اتفاق بين بريطانية وشرقي الأردن، لكنه لم ينشر رسمياً إلا يوم ٢٢ تموز بعد عودته إلى البلاد. وقع الاتفاق عن الجانب الأردني إبراهيم هاشم، رئيس المجلس التنفيذي الأردني، وعن الجانب البريطاني آرثر غرونفيل واكهوب، المندوب السامي لشرق الأردن. اشتمل الاتفاق الجديد على التعديل الذي تضمنته رسالة المعتمد البريطاني السالفة الذكر، فنص على إلغاء المادة الأولى من اتفاقية ٢٠ شباط ١٩٢٨، وحل محلها نصٌّ أحلَّ الحكومة الأردنية من دفع نفقات المعتمد البريطاني وموظفي دار الاعتماد، كما أجاز للأمير أن يعين موظفين قنصليين لدى الدول العربية المجاورة([2]).

هذا، وكان عبد الله قد حاول قبل السفر إلى لندن أن يحصل على تفويض من الفلسطينيين بالتحدث باسمهم، لكن محاولته تلك باءت بالإخفاق([3]). ومع ذلك قدم عبد الله نفسه للبريطانيين "كحاكم لقطر عربي مجاور لفلسطين... وكزعيم يحمل من مسؤولية الثورة العربية قسطاً غير قليل، وكمطّلع على ما وصلت إليه حال أبناء قومه العرب في فلسطين". وبرر تدخله هذا قائلاً: "إنني أنقل إليكم مخاوف قومي العرب وأصدقائي البريطانيين على السواء."([4])

٢-موقف عبد الله من القضية الفلسطينية بين ثورة عام ١٩٣٦ وثورة الكيلاني عام ١٩٤١:

بعد عامين من توقيع الاتفاق الإضافي عام ١٩٣٤، اندلعت في فلسطين ثورة عارمة على الانتداب البريطاني، أشعل شرارتها ازدياد عدد المهاجرين اليهود. فقد كانت السلطات

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٣٧-٣٤٠

[2] المحافظة: العلاقات الأردنية البريطانية، مرجع سابق، ص٨٣

[3] ولسن: مرجع سابق، ص١٩٠

[4] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص٤١-٤٧

البريطانية تشجع حصول اليهود على الأراضي في فلسطين، لكن الخبراء البريطانيين كانوا يدركون مخاطر هذه السياسة ويوجهون النصائح بشأنها. ففي نيسان ١٩٣٦، وزعت اللجنة الاستشارية للمسائل الإمبراطورية تقريراً عنوانه "السياسة الطويلة الأجل في فلسطين". وفي بند الاقتراحات البناءة، أوصت اللجنة بصون وحدة فلسطين وتطمين العرب بالعمل على بقائهم أكثرية بنسبة ٦٠% من السكان([1]).

لكن الفلسطينيين كانوا، في تلك الأثناء، قد فقدوا ثقتهم بدولة الانتداب، وأيقنوا أن الحكومة البريطانية لا تلبي إلا المطالب الصهيونية، وأدركوا أنهم يوشكون أن يغدوا أقلية في بلادهم ما لم يتحركوا. وابتدأت حوادث الثورة في ١٥ نيسان ١٩٣٦، فتشكلت لجان وطنية في مختلف أرجاء فلسطين، وانتخبت هيئة عربية عليا يرأسها الحاج أمين الحسيني، وحُددت المطالب الفلسطينية بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وإقامة حكومة وطنية على أساس التمثيل النيابي والمسؤولية أمام مجلس النواب([2]).

وبتاريخ ٨ أيار، أُعلن الإضراب العام والعصيان المدني في فلسطين، وبدأت الاضطرابات والثورة المسلحة([3]). ولم تكد تمضِ ثلاثة أشهر، حتى كانت السيطرة البريطانية على فلسطين تتعرض لخطر كبير. ففي تموز، أفيد عن سبع هجمات على خط أنابيب شركة النفط العراقية. وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للنفط، ولكون فلسطين محطة لتعبئته، فقد كانت تلك الهجمات تهديداً كبيراً للمصالح البريطانية في "الشرق الأوسط"([4]).

وبادرت الحكومة البريطانية لمعالجة الموقف، فأعلنت عن تعيين لجنة ملكية يرأسها اللورد بيل Lord Peel وكلفتها بالنظر "في أسباب الاضطرابات والدوافع إلى التذمر من جانب العرب ومن جانب اليهود على السواء، دون التعرض إلى أحكام صك الانتداب"([5]).

وعلى هذا النحو، سنحت فرصة لعبد الله لتجديد تدخله في المسالة الفلسطينية، فبادر العمل على صعيد الوضع في فلسطين. فاتصل بالهيئة العربية العليا في أيار للاطلاع على موقفها، فأبلغته أنها لا تستطيع إنهاء الإضراب العام ما لم تحصل من سلطات الانتداب على تنازلات([6]). وكتب الأمير في نفس الشهر إلى السلطات البريطانية يطالبها بوقف الهجرة اليهودية كخطوة أولى لتهدئة خواطر العرب، ويحضها على إنصاف أهل فلسطين([7]). وبينما كان

---

[1] Lepkin, op. cit., p.52.

[2] زعيتر أكرم: القضية الفلسطينية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٥، ص٩٩

[3] المرجع نفسه، ص١٠٠-١٠١

[4] Mitchell, op. cit., p.85 .

[5] زعيتر: مرجع سابق، ص١٠٤

[6] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص٤٨-٥٠

[7] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٥٦

العرب ينتظرون أن تعلن بريطانية وقفاً مؤقتاً للهجرة، صرح وزير المستعمرات باستمرارها، فأرسل الأمير إلى المندوب السامي مذكرة يبين فيها خطأ هذا القرار ويطالب بالرجوع عنه([1]).

وحاول عبد الله التوسط مرةً أخرى في حزيران، فلم يخرج بنتيجة إيجابية. وبتاريخ ٥ آب، دعا قادة الهيئة العربية العليا إلى عمان وطلب إليهم أن يمنحوه تفويضاً بالوساطة لدى الحكومة البريطانية، فاشترطوا أن يحصلوا على ضمانات([2]).

ويذكر كمال صليبي أن فشل عبد الله في مساعيه للتوسط عند الفلسطينيين يرجع في بعض أسبابه إلى الضرر الذي لحق بسمعته القومية بسبب التنازلات الكثيرة التي قدمها لبريطانية، وكذلك النشاط الواسع الذي قام به اليهود في شرقي الأردن([3]).

وفي تلك الأثناء، أخذت السلطات البريطانية ترسل تعزيزات عسكرية إلى فلسطين، فاجتمع عبد الله بالمندوب السامي في ٥ أيلول ١٩٣٩ وحذره من عواقب العمل العسكري، وطلب إليه أن تعلن بريطانية عن تعليق الهجرة اليهودية إلى فلسطين طوال مدة التحقيق الذي ستقوم به اللجنة الملكية([4]).

بيد أن الجانبين الفلسطيني والبريطاني كانا يتقدمان بسرعة نحو الصدام الشامل. فقد تصاعد الإضراب. وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٣٦، طلب مارشال الجو السير جون ديل، القائد البريطاني في فلسطين من الحكومة البريطانية أن تفوضه بفرض الحكم العسكري على فلسطين "لقمع العناصر الخارجة على القانون"([5]). وتحرك زعماء الدول العربية لدى الهيئة العربية في فلسطين، وبذلت الخارجية البريطانية مساعيها لدى أولئك الزعماء مرحبةً بتدخلهم لإيجاد صيغة مرضية متفق عليها لإنهاء الإضراب. وأسفر ذلك عن اتفاق بين الحكومة البريطانية والقادة العرب على أن يوجه هؤلاء نداء إلى الفلسطينيين لإنهاء الإضراب والتزام الهدوء. وقبلت الهيئة العربية ذلك الاتفاق. وعلى إثر ذلك، أصدر قادة السعودية والعراق واليمن وشرقي الأردن نداءً مشتركاً إلى الفلسطينيين في ١١ تشرين الأول ١٩٣٦ جاء فيه: "لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله ندعوكم إلى الإخلاد للسكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم"([6]).

---

[1] المرجع نفسه، ص٤٥٧

[2] ولسن: مرجع سابق، ص١٩٨

[3] Salibi, op. cit., p.116 .

[4] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص٦١-٦٤

[5] Lepkin, op. cit., p.85 .

[6] زعيتر: مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤

واستجابةً للنداء، توجهت الهيئة العربية العليا إلى الفلسطينيين بإنهاء الإضراب وإلقاء السلاح في ١٢ تشرين الأول.

وعلى هذا النحو، سمحت وزارة المستعمرات البريطانية لوزارة الخارجية بالتدخل في ميدان اختصاصها. كما أعطت الحكومة البريطانية للحكومات العربية حق التدخل في المسألة الفلسطينية على نحو سوف يترسخ، ويتخذ صورة التشاورمع الدول العربية في مستقبل فلسطين. لقد كانت لتلك الثورة أهمية كبيرة أقلقت البريطانيين ونرى ذلك من خلال طريقة تعامل بريطانية معها، حيث لم تدع أي وسيلة لإنهائها إلا واتبعتها.

غادرت اللجنة الملكية، برئاسة اللورد بيل، لندن في ٥ تشرين ثاني ١٩٣٧ إلى فلسطين. ورفضت الهيئة العليا التعاون مع اللجنة وقاطعتها. أما الأمير عبد الله فاتخذ موقفاً بخلاف ذلك، وقدم إلى اللجنة مذكرة في ١٠ كانون الثاني ١٩٣٨ شدد فيها على حق العرب التاريخي في فلسطين، وطعن في مشروعية وعد بلفور، وشكا من تحيز بريطانية إلى جانب اليهود ومن الأضرار التي ألحقتها الهجرة اليهودية إلى فلسطين بحقوق العرب ومصالحهم، ودعا بريطانية إلى الوفاء بوعودها التي قطعتها للعرب عامةً وللشريف حسين خاصةً([1]).

وبينما كانت اللجنة تقوم بمهمتها، دعي عبد الله في نيسان ١٩٣٧ إلى لندن لحضور تتويج الملك جورج السادس. ويروي الماضي وموسى أن أهل فلسطين طلبوا إليه، في أثناء مروره ببلادهم، أن يعمل على حل قضيتهم، لكن الحاج أمين الحسيني عارض هذه الفكرة. ويفسر الباحثان تلك المعارضة بأنها تقوم على أساس عدم موافقة المفتي على أي حل يتوصل إليه الأمير ولو "كان في ذلك إنقاذ فلسطين مما هي عليه من أخطار الضياع التام"([2]). لكن هذين المؤرخين الأردنيين لا يوجهان أي نقد لعبد الله في كتابهما ولا يذكران له خطأً ما، فكأنهما يقولان أنه لا يجوز للفلسطينيين الارتياب في نواياه، أو على الأقل الخوف من سوء تدبيره!

ومهما يكن الأمر، فقد أنجزت لجنة بيل مهمتها، وقدمت تقريرها في ٧ تموز. انتقدت اللجنة نظام الانتداب على فلسطين، وأوصت بإلغائه، وبتقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق: تُضَم الأولى إلى شرقي الأردن وتنشأ عنهما دولة عربية واحدة، ويُعطى لليهود في الثانية استقلال سياسي فتصبح دولة يهودية، وتوضع الثالثة (وتشتمل على مدينتي القدس وبيت لحم) تحت

[1] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص٦٥-٧٦

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٥٨

الانتداب البريطاني. وتعقد معاهدات ثنائية بين بريطانية وكل من الدولة العربية و"الدولة اليهودية". كما أوصت اللجنة بوضع ما حول العقبة تحت "سيطرة بريطانية مؤقتة"([1]).

في هذا السياق، يقول أفي شلايم، البروفسور في أوكسفورد، أنه لم يكن لفلسطين مكانة بارزة في خطط عبد الله لتوسيع أراضيه، وكان كل اهتمامه منصباً على سورية، ودام على ذلك حتى أصدرت لجنة بيل توصياتها. لقد كان الإغراء بضم الجزء العربي من فلسطين أقوى من أن يقاومه أمير شرقي الأردن، فبادر وأعلن تأييده للتقسيم بخلاف العرب قاطبة([2]).

وبهذا الشأن يقول هزاع المجالي أن الملك عبد الله "قد بذل المستحيل باتصالاته حتى يبعد بريطانية عن التفكير بتنفيذ التقسيم، ولكنه كان في الوقت نفسه يدرك هزال الجهد العربي آنذاك... ولهذا كان من رأيه القبول التكتيكي بالتقسيم. وكان يبين للمسؤولين المقربين إليه أن هذا الحل هو أقل ضرراً من النتائج التي تنجم فيما لو ركب العاطفيون رؤوسهم"([3]). لكن ألم يكن لعبد الله نصيبٌ من المسؤولية عن ذلك الهزال بسبب تبعيته المطلقة للسياسة البريطانية؟ وكيف يكون التقسيم تكتيكاً وهو سوف يصدق من أعلى الهيئات الدولية؟

من جهةٍ أخرى، رفضت الهيئة العربية العليا مقترحات لجنة بيل، كما أرسلت حكومات العراق ومصر وسورية واليمن احتجاجات إلى عصبة الأمم على تلك المقترحات([4]).

هذا، وقد أحدث قبول عبد الله بالتقسيم قطيعة بينه وبين الفلسطينيين، وحتى أنصاره في حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي ابتعدوا عنه([5]). وعلى هذا النحو أصبح عبد الله وحيداً.

وتجددت الثورة في فلسطين، وتجاوب الشعب في شرقي الأردن مع الثوار، "وأصبحت عمان تنبض عطفاً ومناصرة لعرب فلسطين"، على ما كتبه كلوب([6]). وتدهورت الأحوال، وخربت شبكات الاتصالات، وضربت خطوط الأنابيب لشركة النفط العراقية، وهوجمت المكاتب

---

[1] زعيتر:مرجع سابق، ص١١٤-١١٥

[2] Shlaim, Avi. The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine. Oxford University Press, Oxford, 1990, p.424 .

[3] المجالي هزاع: مذكراتي، د.ن، د.ت، ط١، ص٥٣-٥٤

[4] زعيتر: مرجع سابق، ص١١٥

[5] Ormsby-Gore to Eden, 15 July 1937, FO 371/20809

[6] موريس بيني: آخر الباشاوات، غلوب باشا فلسطين واليهود، ترجمة فؤاد سروجي، عمان، الأهلية، ٢٠٠٣، ص٥٤

الحكومية([1]). وساند الأهالي الثوار الفلسطينيين بالمال والسلاح والمتطوعين، وأصبح شرقي الأردن مركزاً كبيراً من مراكز إمداد الثوار([2]).

وبادر عبد الله لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع امتداد الثورة إلى شرقي الأردن ولقطع الإمدادات عنها. فعُزز الجيش العربي، الذي قام بالتعاون مع قوة حدود شرقي الأردن بالسيطرة على منطقة عجلون لقطع طرق الإمداد، ولفرض رقابة شديدة على تحركات الثوار وعلى تهريب الأسلحة([3]). كما طبقت القوانين الرادعة، ولاسيما "قانون الجمعيات" الذي كان قد صدر في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٦؛ فقد منحت المادة التاسعة عشرة منه المتصرف، أو من ينتدبه، الحق في أن يدخل وأن يفتش مراكز هذه الجمعيات وأن يحضر جميع اجتماعاتها([4]).

كما تدخل عبد الله لدى الحكومة البريطانية لمعالجة أمر مصادر الثورة الموجودة في سورية، فبعثت الخارجية البريطانية إلى المندوب الفرنسي في سورية تشكو فيها من القادة الفلسطينيين اللاجئين هناك، والذين يثيرون المتاعب في شرقي الأردن كي تُنقَل القوات البريطانية من فلسطين إليها. كما أوضحت أن توسيع نطاق المتاعب القائمة في فلسطين حتى يصل إلى شرقي الأردن سوف يشجع ويثير العناصر الموجودة في سورية، فيؤدي إلى نشر الفوضى في بلدان الشرق الأدنى، ويثير الرأي العام العربي في وجه قوتي الانتداب([5]).

ومن جهة أخرى، قرر المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في زيوريخ في آب ١٩٣٧ قبول تقسيم فلسطين بشرط الحصول على نصيب أكبر مما ورد في توصيات اللجنة الملكية؛ فقد كان الزعماء الصهاينة ما يزالون يأسفون على ذهاب حوران وشرقي الأردن من الوطن القومي اليهودي([6]). وعلى إثر ذلك، طرأ تغيير كبير في التوجهات السياسية الصهيونية، وولدت استراتيجية جديدة ترمي إلى قيام دولتين بين البحر المتوسط والصحراء الشرقية، يحكم الدولة العربية منهما عبد الله. وهذه الاستراتيجية هي التي سوف توجه العمل الصهيوني في سبيل "الدولة اليهودية"([7]).

أما الحكومة البريطانية، فانقسمت في موقفها من تقرير بيل. فقبله أورمزبي–غور، وزير المستعمرات، استجابةً لنصائح موظفيه الذين رأوا فيه مخرجاً من "الموقف المستحيل".

---

[1] المحافظة محمد أحمد سليمان: العلاقات الأردنية-الفلسطينية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٣، ط١، ص٨٥-٨٦

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٥٨

[3] كلوب جون: قصة الجيش العربي، ترجمة أحمد عويدي العبادي، عمان، الدار العربية، ١٩٨٦، ص٣١٧-٣٢٢

[4] مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية ، مرجع سابق، ص٢٣٨-٢٤١

[5] المحافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٩٣

[6] Lepkin, op. cit., p.62 .

[7] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.424-425 .

وتزعم أنتوني إيدن، وزير الخارجية، الرافضين للتوصيات أخذاً بمشورة أكثر موظفيه في لندن و"الشرق الأوسط"، وأظهرهم جورج ريندِل، رئيس القسم الشرقي في الخارجية والموظف القديم ذي النفوذ. فقد كان ريندل ينظر إلى "الشرق الأوسط" بوصفه شيئاً واحداً، في العرق والثقافة، لذلك فإن كل أذى يَلحق بجزء منه فإنه بالضرورة يُلحق الأذى بالمصالح البريطانية في بقية الأجزاء. ومن أجل ذلك كان ريندل يعارض كل تقسيم لا يرضى العرب به([1]).

إن رفض العرب لتوصيات اللجنة الملكية، ولاسيما التوصية بتقسيم فلسطين، وكذلك تحفظ اليهود عليها، ومعارضة وزارة الخارجية لها، كل ذلك حمل الحكومة البريطانية على عدم البت في تلك التوصيات([2]). وفي كانون الأول ١٩٣٧، أعلنت عن عزمها على تشكيل لجنة فنية، تستمع إلى آراء الفرقاء المعنيين في فلسطين وشرقي الأردن، وتدرس مشروع التقسيم الذي اقترحته اللجنة الملكية. وعُين السير جون ودهيد Sir John Woodhead رئيساً لهذه اللجنة فدعيت باسمه. وأراد إيدن، وزير الخارجية، تخريب مهمة لجنة التقسيم، فاقترح أن يتاح لها النظر في ما سوى التقسيم، وأجاز لها التوصية بتنفيذ مقترحاتها ولو بالقوة، وحظر عليها السعي لأن يصبح اليهود أقلية دائمة لأن في ذلك مخالفة لوعد بلفور([3]).

وقامت لجنة التقسيم بأعمالهما بين ٢٧ نيسان و٣ آب ١٩٣٨، وقاطعتها الهيئة العربية العليا، ونظمت إضراباً عاماً في فلسطين لعرقلة جهودها([4]). إلا أن الأمير عبد الله تدخل – من غير رضا الزعماء الفلسطينيين المنفيين – وقدم في ٢٣ أيار مشروعاً إلى لجنة ودهيد يتضمن النقاط التالية:

١–تشكيل مملكة موحدة عربية من فلسطين وشرقي الأردن تحت يد ملوكية عربية قادرة على القيام بمهمتها وتنفيذ تعهداتها.

٢–تعطي هذه المملكة إدارة مختارة لليهود في المناطق اليهودية التي تتعين خريطتها بواسطة لجنة تتألف من رجال بريطانيين وعرب ويهود.

٣–يكون لليهود التمتع بكامل ما تستمتع به أية إدارة مختارة.

٤–يمثل اليهود في الدولة العربية بنسبة عددهم ويؤخذ في وزارة الدولة الموحدة وزراء منهم.

٥–تنحصر الهجرة اليهودية بنسبة معقولة إلى تلك الأراضي التي ستكون فيها الإدارة المختارة.

٦–لا حق لليهود أن يطلبوا شراء أراضي أو إدخال أي مهاجر خارج المنطقة اليهودية.

---

[1] Lepkin, op. cit., p.56-57 .
[2] ibid., p.65 .
[3] ibid., p.68 .
[4] زعيتر: مرجع سابق، ص١٢٣

٧-يكون هذا التكليف إلى مدة عشرة سنوات، منها ثماني سنوات للتجربة والسنتان الباقيتان لإعطاء القرار النهائي بالمصير وإعلان استقلال البلاد وانتهاء الانتداب.

٨-إذا أنس العرب من اليهود حسن النية والامتزاج، ورأوا أنه لا بأس من هجرة عدد مناسب إلى أراضي الدولة الموحدة، فذلك من حق العرب.

٩-يبقى الانتداب في هذه المدة بشكل أدبي صرف لا يتجاوز حدود الملاحظة والمراقبة في الدولة الواحدة.

١٠-لا اعتراض على بقاء الجيش البريطاني مدة العشر سنوات هذه.

١١-عند مضي السنة الثامنة ودخول السنة التاسعة، يجب على حكومة الدولة الواحدة وبرلمانها إعلان القرار النهائي وتنفيذ ما يقع عليه القرار.

١٢-إن ما لبريطانية العظمى من مصالح تجري المذاكرة فيها من الآن كمشروع معاهدة تتهيأ لتبرم عند نهاية العشر سنوات واستقلال البلاد. أما مشاريع الإصلاحات العامة في المالية والري والجيش وطرق المواصلات وغيرها من سائر فروع الدولة، فتجري على وتيرة واحدة بيد واحدة([1]).

لقب خصوم عبد الله خطته هذه باسم "مشروع تقسيم مصغر"([2]). بيد أنه دافع عنها، على نحو ما كتب في رسالة وجهها في ٥ حزيران ١٩٣٨ إلى عبد الحميد سعيد، الرئيس العام لجمعية الشباب المسلمين في مصر، رداً على رسالة انتقد فيها سعيد مشروع الأمير. ومما جاء في رسالة عبد الله: "إن دعائم الصهيونية في فلسطين هي ثلاث: الوعد البلفوري، والأمم الأوروبية، ومتطرفو العرب الذين لا يقبلون أي حل مكتفين بالبكاء والعويل مستصرخين من لا يجديهم نفعاً... ودواء فلسطين هو الإسراع في توقيف الخطر وتحديد الهجمات، ثم التفكير في دفع ذلك كله دفعاً تاماً، وأما المماطلة فتقتل فلسطين"([3]) .

واعتذرت لجنة ودهيد عن بحث اقتراح عبد الله مدعيةً أنه خارج عن دائرة اختصاصها. وبتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٣٨، أعلنت لجنة التقسيم عجزها عن التوصل إلى صيغة لتقسيم فلسطين تكون مرضية لطرفي النزاع. وقبلت الحكومة البريطانية خلاصة ودهيد، وأخذت تسعى للبحث عن وسائل لتسوية المسألة الفلسطينية بالتفاهم بين العرب واليهود([4]).

---

[1] الحسين: الآثار الكاملة، مصدر سابق، ص١١٠-١١١

[2] HC to CO, 17 November 1938, CO 831/50

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٦٠

[4] Lepkin, op. cit., p.72 .

وكان البريطانيون قد أدركوا منذ أزمة ميونخ في أيلول ١٩٣٨ أن الحرب مع ألمانيـة آتية مهما أجلت. ولذلك أخذوا في العمل على تسوية حساباتهم مع العرب، فبادروا إلى الـدعوة إلى مؤتمر في لندن لدراسة الوضع في فلسطين. وعزم البريطانيون على أنه إذا فشل المؤتمرون في الوصول إلى حل في مدة معقولة، فإنهم سيبادرون إلى أخذ القرار بأنفـسهم علـى ضـوء النقاش([1]).

ووجهت الحكومة البريطانية الدعوة إلى حكومات مصر والعراق والـسعودية والـيمن وشرقي الأردن للمشاركة في المؤتمر. وكذلك دعي كلٌّ من عرب فلسطين والوكالـة اليهوديـة لإرسال من يمثلهم.

استمرت أعمال المؤتمر من ٧ شباط ١٩٣٩ إلى ١٧ آذار في قصر سانت جيمس Saint James في لندن. وأبى المندوبون العرب الاجتماع بوفد الوكالة اليهودية، فبادر ماكدونالد، وزير المستعمرات البريطاني، وعرض على الجانبين العربي واليهودي مـشروعاً لتـسوية المـسألة الفلسطينية. وكان أهم ما جاء فيه ما يلي:

١-إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، موحدة أو فدرالية، ترتبط مـع بريطانيـة بمعاهـدة تـضمن مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

٢-صياغة دستور ينص على انتخاب جمعية وطنية تمثل سكان فلسطين، وتشكيل مجلس تنفيذي.

٣-المحافظة على الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

٤-إدخال خمسة وسبعين ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين في السنوات الخمس القادمة من الفترة الانتقالية المقترحة التي ستدوم عشر سنوات([2]).

رفضت الوفود العربية المشروع البريطاني([3]). لكن توفيق أبو الهدى، رئيس الـوزراء الأردني الذي كان يرأس وفد بلاده، أبلغ الوزير ماكدونالد Macdonald في ٢١ آذار أن حكومته ستكون منسجمة مع المقترحات البريطانية الأخيرة. وكذلك رحب راغب النشاشيبي، أحد كبـار الزعماء الفلسطينيين، بالمقترحات([4]).

وافق اختتام مؤتمر لندن دخول الألمان إلى براغ. وبينما كان الوزير البريطاني عاكفـاً على وضع الكتاب الأبيض الذي يبين سياسته في المرحلة القادمة على أساس مـن المقترحـات

---

[1] ibid., p.72 .

[2] زعيتر: مرجع سابق، ص١٤٢-١٤٦

[3] المرجع نفسه، ص١٤٧

[4] المحافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٧٥

التي تقدم بها في المؤتمر، عمل الصهاينة عملاً حثيثاً لمنع نشر ذلك الكتاب أو تأجيله، لكنهم لم يفلحوا في سعيهم([1]).

وبتاريخ ١٧ أيار ١٩٣٩، أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض، وأعلنت فيه أن بريطانية قد أكملت واجبها وقام الوطن القومي اليهودي، ولم يبق سوى ضمان أن تتطور مؤسسات الحكم الذاتي على نحو يصون المصالح الحيوية للعرب واليهود. ونص الكتاب على قيام دولة فلسطينية مستقلة في مدة عشر سنوات، وتكون المسؤوليات الحكومية فيها مشتركة بين العرب واليهود؛ وحدد الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس الأولى بخمسة وسبعين ألفاً، ومنح المندوب السامي البريطاني سلطات واسعة تتيح له منع نقل الأراضي العربية إلى اليهود. ونص الكتاب أيضاً على صون الوطن القومي اليهودي في إطار الدولة الفلسطينية الموحدة([2]).

وهلل عبد الله للكتاب الأبيض ورأى فيه أفضل صفقة يمكن للفلسطينيين أن يأملوا فيها([3]). وكذلك قبله العراق ومصر، لكن في السر. أما الفلسطينيون فحدث انشقاق في صفوفهم بشأن الموقف من ذلك الكتاب. فقبله جماعة من زعمائهم برئاسة النشاشيبي، وأدى ذلك إلى التصالح مع عبد الله([4]). أما الحاج أمين الحسيني، فتمسك بمطلبه في تقصير الفترة الانتقالية الممهدة لقيام الدولة المستقلة([5]).

أتاحت هذه المواقف لعبد الله العودة إلى الحظيرة العربية وإلى التدخل من جديد في المسألة الفلسطينية بعد سنتين عصيبتين مرتا على قراره الخطير بتأييد تقسيم فلسطين. وأخذ يستقبل الوفود الفلسطينية، وقال لوفد منها: "اقبلوا بالكتاب الأبيض خوفاً من اليوم الأسود." فأجاب أحد الأعضاء: "إن الزعامة الفلسطينية ترفض ذلك ونحن بدورنا لا نخرج عن منهجها". فقال الأمير: "أصلح الله زعامتكم."([6])

من جهة أخرى، قدم وزير المستعمرات البريطاني الكتاب الأبيض إلى لجنة الانتدابات الدائمة في ١٥ حزيران ١٩٣٩، فرفضت النظر فيه لمخالفته لروح الانتداب. وتقرر رفع الموضوع إلى مجلس عصبة الأمم للنظر فيه، بيد أن المجلس لم تسنح له الفرصة لذلك بسبب نشوب الحرب العالمية الثانية([7]).

---

[1] Lepkin, op. cit., p.74 .

[2] أنظر: الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩ من الموقع الالكتروني لجامعة ييل:
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/brwh1939.asp

[3] Salibi, op. cit., p.145 .

[4] ولسن: مرجع سابق، ص٢١٥

[5] Salibi, op. cit., p.145 .

[6] المحافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص٨١

[7] Lepkin, op. cit., p.78 .

وفي تلك الأثناء، بادرت الحكومة البريطانية العمل مستوحية روح توصيات الكتاب الأبيض، فأصدر وزير المستعمرات في تموز ١٩٣٩ مرسوماً بتعليق الهجرة اليهودية إلى فلسطين من تشرين أول ١٩٣٩ ولغاية آذار ١٩٤٠([1]).

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، خشيت لندن من تجدد ثورة فلسطين، فاتخذت التدابير الاحتياطية، ومن ذلك أنها طلبت من السلطات الفرنسية في سورية ولبنان إبعاد الحاج أمين الحسيني عن لبنان، حيث كان لاجئاً هناك منذ قيام الثورة. وخرج الحسيني إلى العراق وبقي هناك إلى أن قضى البريطانيون على ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١.

[1] ibid., p.79 .

الفصل الرابع: شرقي الأردن والانتداب البريطاني منذ ثورة رشيد عالي الكيلانـــي عام ١٩٤١ حتى الاستقلال عام ١٩٤٦ :

أولاً)- شرقي الأردن وبريطانية أثناء العمليات العسكرية في العراق وسورية

١- الأردن وبريطانية وثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١

أ-ثورة رشيد عالي الكيلاني

ب- شرقي الأردن والحرب العراقية-البريطانية أيار ١٩٤١

٢- الغزو البريطاني لسورية وطرد حكومة فيشي عام ١٩٤١

ثانياً)- دور شرقي الأردن في مساعي الوحدة العربية

١- شرقي الأردن وتصريح إيدن عام ١٩٤١

٢- شرقي الأردن ومشروعا سورية الكبرى والهلال الخصيب

٣-جامعة الدول العربية ودور شرقي الأردن في قيامها عامي (١٩٤٤-١٩٤٥)

الفصل الرابع: شرقي الأردن والانتداب البريطاني منذ ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ حتى الاستقلال عام ١٩٤٦:

كان من أهم أهداف الحركة السياسية العربية بعد الحرب العالمية الأولى هدفان هما: التحرر من النفوذ والاستعمار الأجنبيين، والوحدة وجمع الشمل. فلقد قسمت بريطانية وفرنسة البلاد العربية التي تحررت من الحكم العثماني، وجعلتها دولاً شتى. وتفردت بريطانية بجريمة كبرى هي وعدها لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، ورعايتها للمشروع الصهيوني على تلك الأرض العربية. ومن أجل ذلك كان لبريطانية النصيب الأكبر من النقمة العربية.

وعندما استشعرت بريطانية في عام ١٩٣٨ نشوب الحرب بينها وبين ألمانية في عهد قريب، حاولت إصلاح ما فسد بينها وبين العرب. وأدرك المسؤولون في لندن ما لفلسطين من شأن في العلاقات بين بريطانية والعرب، وبالتالي في ميزان العلاقات الدولية. وعلى هذا النحو نجد أن نِفِل تشمبرلن، رئيس وزراء بريطانية، وجّه حكومته إلى إعادة تقييم سياسة بريطانية في فلسطين "بالنظر إلى أثر ذلك في الموقف الدولي... وإذا كان لا مفر لنا (أي البريطانيين) من إغضاب أحد الطرفين، فلنغضب اليهود لا العرب" ([1]). وفي ذلك السياق، عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر لندن في أوائل عام ١٩٣٩ لتسوية القضية الفلسطينية، ثم نشرت الكتاب الأبيض (أيار١٩٣٩). وعندما نشبت الحرب، ظلت الحكومة البريطانية تطمئن العرب –من آن لآخر– بتمسكها بسياستها وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين تمسكاً تاماً([2]).

لكن السياسة البريطانية الجديدة لم تقنع سوى أقرب المقربين من أتباعها من "الزعماء المعتدلين". وعملت الدعاية الألمانية والإيطالية على العزف على وتر النقمة العربية. واستمرت الإذاعات الموجهة لدولتي المحور تشن الحملات الإعلامية على السياسة البريطانية في البلدان العربية.

أولاً)– شرقي الأردن وبريطانية أثناء العمليات العسكرية في العراق وسورية:

ابتدأت الحرب العالمية الثانية بالهجوم الصاعق الذي شنه الألمان على بولندا في الأول من أيلول ١٩٣٩، وشرعوا على إثره يبسطون سيطرتهم على أوروبة شرقاً وغرباً. وكان لذلك أثر في نفوس العرب، تفاوت بحسب انتماءاتهم السياسية. لكنهم انقسموا إلى تيارين كبيرين.

---

[1] Dietrich, op. cit., p.29 .

[2] دروزة محمد عزة: الوحدة العربية، بيروت، المكتب التجاري للنشر، ١٩٥٧، ص٢٨

دعا التيار الأول إلى الوقوف على الحياد حتى تتضح سياسة بريطانية حيال العرب، ولاسيماً من جهة القضية الفلسطينية ([1]). أما التيار الآخر، ويضم السياسيين الذين يدعوهم الغربيون "المعتدلين"، وعلى رأس هؤلاء نوري السعيد وعبد الله والنحاس، فقد كانوا يعتقدون أن بريطانية سوف تنتصر في الحرب، وأن خير فرصة تسنح للعرب لتحقيق أمانيهم القومية المشروعة في الاستقلال والوحدة هي في مدها بالتأييد التام في ساعة الحاجة([2]). لذلك ذهب هؤلاء المعتدلون إلى وجوب القيام بالتزامات المعاهدات المعقودة مع بريطانية طمعاً في عطفها على الأماني العربية بعد انتهاء الحرب.

كانت القوى الوطنية في العراق ومصر تحول دون اندفاع المعتدلين فيهما وراء بريطانية، لذلك تلكأ البَلَدان في تقديم الدعم الذي كان يُرتقب منهما. بيد أن موقف شرقي الأردن كان بخلاف ذلك؛ فبالإضافة إلى أن المعارضة لم تكن بالقوية ولا المنظمة، وأن الحكومة غير قادرة البتة على الاستغناء عن المعونة المالية لبريطانية، كان الأمير عبد الله يدرك أهمية "الشرق الأوسط" لبريطانية، ويعتقد بأنها سوف تربح الحرب، ومن أجل ذلك عزم على التمسك بسياسة "خذ وطالب" التي برع فيها وبالولاء والتعاون مع بريطانية([3]).

وعلى هذا النحو، سارع شرقي الأردن إلى تلبية متطلبات الانتداب. فأعلنت الحكومة في الثاني من أيلول ١٩٣٩ حالة الطوارئ في البلاد، وتضمن ذلك صلاحيات استثنائية غير عادية مثل الرقابة والحبس الإداري([4]).

وعندما أعلنت بريطانية الحرب على ألمانية في الثالث من أيلول ١٩٣٩، بادر الأمير عبد الله فبعث في اليوم نفسه ببرقية إلى الملك جورج السادس جاء فيها: "بعين الروح التي اشترك بها والدي مع جلالة المرحوم جورج الخامس في الحرب العمومية السابقة هكذا أيضاً اليوم أنا وشعبي نقف بثبات إلى جنبكم. وللاستفادة من هذه الفرصة أعلن تأييدي وإسنادي لقضيتكم العادلة، وأتقدم لجلالتكم بولائي وشعوري في هذه الساعة الفاصلة"([5]).

وفي ١٦ أيلول، أعلن رئيس الوزراء الحرب على ألمانية، واحتُجِز رعاياها وزجوا في المعتقلات([6]). وراح عبد الله يردد في كل مناسبة قوله: "إننا نحيا أو نموت مع بريطانية"([7]). كما

---

[1] الصباغ صلاح الدين: فرسان العروبة في العراق، دمشق، د.ن، ١٩٥٦، ص٧٤

[2] Salibi, op. cit., p.147 .

[3] Abu Nowar, op. cit., p.232 .

[4] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن من عام ١٩٢٩-١٩٤٦، العدد ٦٤٦

[5] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٣٢٨

[6] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن من عام ١٩٢٩-١٩٤٦، العدد ٦٥١

[7] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٤٥٠

اقترح وضع الجيش العربي تحت تصرف بريطانية، لكنها أجابت بأن الحرب سوف تنحصر في أوروبة([1]).

وفي تشرين الثاني، توصل أليك كركبرايد، المعتمد البريطاني في عمان، إلى اتفاق مع رئيس وزراء شرقي الأردن أصبحت بموجبه الأمور الإدارية في الإمارة عائدة إلى الحكومة البريطانية([2]).

لم تكن المعارضة السياسية في شرقي الأردن طوال سنوات الانتداب قد اتخذت كياناً تنظيمياً يحسب له حساب. أضف إلى ذلك أن الإجراءات الزجرية التي اتخذتها الحكومة قد اضطرت أقوى رجالاتها إلى الخروج من البلاد. بل إنه لما اندلعت الحرب أوعز البريطانيون إلى السلطات الفرنسية في سورية فضيقت على الدكتور صبحي أبو غنيمة، المقيم في دمشق منذ أواسط الثلاثينات، وفرضت عليه الإقامة الجبرية([3])، ولذلك اتسمت المعارضة الأردنية بالضعف والتمزق مما سهل على بريطانية التصدي لها بفضل قانون الطوارئ والإغراءات المالية.

لكن شعور البريطانيين بالاطمئنان إلى موقفهم في شرقي الأردن لم يلبث أن حل محله القلق؛ ففي ربيع عام ١٩٤١ اقتربت الحرب من "الشرق الأوسط" عامةً وشرقي الأردن خاصةً.

ظلت منطقة "الشرق الأوسط" خارج مسرح الحرب سبعة أشهر. لكن الجيوش الفرنسية لم تلبث أن استسلمت للألمان في تموز ١٩٤٠، بعد أن احتلوا أكثر من نصف فرنسة. وعلى هذا النحو أصبحت بريطانية لوحدها في مجابهة ألمانية. ومما زاد الموقف البريطاني سوءاً ما تركه استسلام فرنسة من انعكاسات سلبية على الوضع في "الشرق الأوسط" ذي الأهمية الاستراتيجية البالغة. فقد أعلنت القوات الفرنسية في سورية ولبنان ولاءها لحكومة فيشي المهادنة للألمان. وتكلم الجنرال فوجير، أحد القادة العسكريين الفرنسيين في سورية، مخاطباً ضباطه في دمشق في ٦ كانون الأول ١٩٤٠: "إن العدو التقليدي لفرنسة هو بريطانية، لا ألمانية التي ترغب عن إخلاص في التعاون مع فرنسة"([4]).

ولم تلبث اللجنتان الإيطالية والألمانية أن وصلتا إلى بيروت ودمشق لمراقبة تطبيق شروط الهدنة، وكان ذلك بمثابة تهديد بنشر الدعاية المحورية في هذين البلدين. كذلك قدم إلى

---

[1] Report on the political situation in Trans-Jordan for the month of September 1939, CO 831/511

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢١٨

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٢٦

[4] طربين أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، دمشق،جامعة دمشق، ١٩٩٣-١٩٩٤، ط٤، ص٥٩٨

سورية رئيس قسم الشرق الأدنى في الخارجية الألمانية لتنسيق الدعاية المحورية، وأخذ يضرب على وتر الحساسية العربية من الصهيونية([1]).

وعلى هذا النحو تحرّج موقف بريطانية في "الشرق الأوسط" بسبب موقع سورية وأثره الكبير في الموقف الاستراتيجي لبريطانية. فلو بسط الألمان سيطرتهم عليها، لأصبحت مصر وقناة السويس ومعامل تكرير النفط في عبادان واقعة تحت خطر التهديد المباشر من الهجوم الجوي المتواصل، ولكانت طرق المواصلات البريطانية بين العراق وفلسطين معرضة للخطر أيضاً، وربما أثارت هذه التغيرات قلاقل في مصر، كما أنه سوف يعتبر ضربة قاصمة لسمعة بريطانية في تركية والمنطقة بأسرها([2]).

وقدِم أنتوني إيدن، وزير خارجية بريطانية، إلى المنطقة يرافقه قائد القوات البريطانية في "الشرق الأوسط". وزار المسؤولان عمان في تشرين الأول ١٩٤٠، والتقيا عبد الله، وتقرر إثر تلك الزيارة زيادة عدد قوات شرقي الأردن([3]). وعندما سحبت بريطانية قواتها من شرقي الأردن وفلسطين ونقلتها إلى الجبهة الأوروبية، فقد طلب المندوب السامي من عبد الله أن يضع تحت تصرفه مئتي جندي لحراسة الأبنية والمنشئات العسكرية البريطانية في فلسطين، فاستجاب الأمير لهذا الطلب([4]).

ولما ازداد الوضع توتراً على الحدود المشتركة مع سورية، شرع البريطانيون في الإعداد للعمليات الحربية المقبلة، فشيدوا التحصينات الدفاعية في شمالي الأردن وفي الغور الشمالي([5]).

وبينما كان الألمان يمدون نفوذهم داخل سورية بفضل قوات فيشي، شنت القوات الإيطالية هجومها على مصر في خريف عام ١٩٤٠، ومع أنها لم تلبث أن اضطرت إلى التراجع، فإن القوات الألمانية بقيادة رومل تدخلت لنجدتها في ربيع عام ١٩٤١. واكتسحت الفرق الألمانية والإيطالية الحدود المصرية الغربية في نيسان من ذلك العام([6])، وتوعد رومل بالاستيلاء على قناة السويس في أيار. كذلك هبت ألمانية لنجدة إيطالية في البلقان، فاحتلت القوات الألمانية يوغسلافية، وهاجمت اليونان في ٢٤ نيسان ١٩٤١ وأكملت احتلالها (مع جزيرة كريت) في ٣١ أيار([7]). وعلى هذا النحو "اهتز الموقف" في البحر المتوسط، وسنحت

---

[1] المرجع نفسه، ص٥٩٨
[2] تشرتشل ونستن: مذكرات تشرتشل، بغداد، مكتبة المنار، د.ت، ج١، ص٢٥٦
[3] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٣٢٩
[4] المرجع نفسه، ص٣٣٠
[5] المرجع نفسه، ص٣٢١
[6] تشرتشل: مصدر سابق، ص٢٣٨
[7] المصدر نفسه، ص٢٣٠-٢٣٢

للألمان فرصة كبيرة ليتحدوا السيطرة البريطانية عليه وعلى "الشرق الأوسط"([1]). ومما زاد من سوء موقف البريطانيين الأزمةُ السياسيةُ التي جابهتهم في العراق فاستدعت منهم معالجة سريعة.

١- الأردن وبريطانية وثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١:

أ-ثورة رشيد عالي الكيلاني:

بعد إعلان ألمانية الحرب على بريطانية، قطعت الحكومة العراقية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانية، وعقدت المشاورات مع الدول العربية ودول ميثاق سعد آباد. ولم يلبث الحاج أمين الحسيني، الزعيم الوطني الفلسطيني البارز، أن قدم إلى العراق بعد أن اضطرته السلطات الفرنسية إلى مغادرة لبنان، حيث كان يقيم لاجئاً من فلسطين. وكان الرأي العام في العراق معادياً لبريطانية بسبب موقفها من القضية الفلسطينية، فحاول السياسيون العراقيون أن يتوسطوا للصلح بين الحسيني وبين البريطانيين، لكن من غير جدوى([2]).

ولم تلبث وزارة نوري السعيد أن استقالت وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني في آذار ١٩٤٠. وعندما استسلمت فرنسة، طلبت لندن من بغداد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطالية فأبت ذلك. وعادت الحكومة العراقية إلى التوسط بين الطرفين الفلسطيني والبريطاني. وعقدت مفاوضات بينهما في تموز ١٩٤٠، وأسفرت عن عقد اتفاق قبل العرب بموجبه بالتعاون مع بريطانية على أساس الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ بعد إدخال تعديلات عليه، وقررت الحكومة العراقية أنها مستعدة لإعلان الحرب والانضمام إلى الحلفاء وإرسال فرقتين إلى جبهة ليبية. لكن الحكومة البريطانية لم تصادق على الاتفاق، وأبلغت العرب رفضها في ٢٩ آب ١٩٤٠([3]).

وعلى هذا النحو، يتبين أن المسألة الفلسطينية هي أهم ما كان يشغل العراق، أما دعاية دول المحور فكان نجاحها في التأثير قليلاً ([4])، ومن أجل ذلك كانت تأتي في مرتبة أدنى. ولم يشرع بعض العراقيين بالاتصال بدولتي المحور إلا بعد أن يئسوا من تليين الحكومة البريطانية لموقفها المتصلب بشأن فلسطين. وطلب العراقيون من ألمانية أن تعلن مع حليفتها إيطالية عن حسن نيتهما بخصوص الأقطار العربية وأمانيها في الحرية والاستقلال. واستجابت برلين وبثت محطتها الإذاعية في ليلة ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٠ تصريحاً رسمياً للحكومة الألمانية جاء فيه أن

---

[1] المصدر نفسه، ص٢٥٣

[2] طربين: مرجع سابق، ص٥٨٨

[3] المرجع نفسه، ص٥٨٨-٥٨٩

[4] Fitzsimons, op. cit., p.28 .

ألمانية تعطف على نضال الشعوب العربية من أجل استقلالها، وأنها بإعطائها هذا التصريح هي على اتفاق تام مع حليفتها إيطالية([1]).

كانت عبارات التصريح الألماني عامة لا تتضمن الإجابة على المطالب العربية المحددة. أضف إلى ذلك أن دولتي المحور كانت تعبر عن مطامعها في المنطقة العربية. عندئذٍ، سعت حكومة الكيلاني إلى إنشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي مقابل إصداره تصريحاً بتأييد الأماني العربية في الاستقلال، لكن حكومة موسكو كانت تتجه في سياستها إلى المهادنة مع ألمانية وعدم العداء مع بريطانية، فلم تستجب للتطلعات العربية استجابةً مرضية([2]). وعلى هذا النحو، يتبين أن أبرز أسباب ثورة الكيلاني لم تكن بتدبير من المحور، وأن دافعه إلى الثورة لم يكن "سوى إخفاقه في انتزاع إقرار من بريطانية لصالح العرب الفلسطينيين"([3]).

وابتداءً من تشرين الثاني ١٩٤٠، مارست بريطانية مختلف الضغوط على حكومة الكيلاني من أجل السماح بحشد القوات البريطانية في العراق من دون قيد ولا شرط، لكن الحكومة العراقية تمسكت بمبدأ المساومة على تعاونها. وتدخل السفير البريطاني، واتصل "بالمعتدلين" في الوزارة العراقية لإسقاطها والإطاحة بالكيلاني وأعوانه ممن كانوا يوصفون "بالمتطرفين"([4]). ونجحت المساعي البريطانية، واستقال الكيلاني في آخر كانون الثاني ١٩٤١.

وعندما شعر العقداء الأربعة (وهم رؤساء تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي) بأن بريطانية تتآمر على العرش لإقصائهم عن الجيش، وتبين لهم أن الحكومة الجديدة برئاسة طه الهاشمي تميل إلى تنفيذ الرغبات البريطانية، تحركت قوى العقداء بقيادة رشيد عالي الكيلاني في ٢ نيسان ١٩٤١ وأرغمت الهاشمي على الاستقالة([5]). وهرب عبد الإله الوصي على العرش من بغداد إلى البصرة ومنها على متن طائرة بريطانية إلى عمان.

ب- شرقي الأردن والحرب العراقية-البريطانية أيار ١٩٤١:

تقدم رشيد عالي الكيلاني في ٧ نيسان بجملة اقتراحات إلى البريطانيين، واشتملت على تكليف الوصي إياه بتشكيل حكومة جديدة تقوم بالتعاون مع بريطانية. وفي ٩ نيسان أبلغ الكيلاني إدموندز، المستشار البريطاني في وزارة الداخلية، بأن الاقتراحات العراقية هي بمثابة إنذار تنبغي الاستجابة له في نفس اليوم. لكن بريطانية كانت قد وضعت الخطط لاحتلال العراق من

---

[1] خوري يوسف: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ -١٩٨٧، دراسة توثيقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨، ص ١٣٦

[2] المرجع نفسه، ص٥٩١-٥٩٢

[3] سيل باتريك: الصراع على سورية: دراسة للسياسية العربية بعد الحرب ١٩٤٥-١٩٥٨، ترجمة، سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق ، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، ١٩٨٦، ص٢٤

[4] طربين: مرجع سابق، ص٥٩٠-٥٩٢

[5] المرجع نفسه، ص٥٩٣

جديد. ومنذ ٨ نيسان، صدرت التعليمات بإرسال قوات كبيرة من الهند إلى العراق، وأعطيت توجيهات إلى السفير في بغداد بعدم التعهد بسحب القوات الموجودة (على ما تقتضيه معاهدة ١٩٣٠) ([1]). لقد كان العراق ذا أهمية استراتيجية لبريطانية؛ فبالإضافة إلى وجود النفط فيه وفي إيران المجاورة له، كانت قاعدتا الحبانية والشعيبية الجويتان هما صلة الوصل بين الهند والمتوسط، فلو وضعت دولتا المحور أيديهما على العراق، مع وجود فيشي في سورية، لأصبحت السويس في خطر ولتهددت طرق المواصلات بين أوروبة وآسية ولأغريت تركية بدخول الحرب في صف المحور. أضف إلى ذلك أنه كانت لهتلر خطة تقضي بالسيطرة على الخليج العربي ثم مهاجمة الاتحاد السوفيتي من إيران لشطره نصفين ودفعه إلى الاستسلام.

مهما يكن الأمر، نفذ العراقيون إنذارهم رداً على الموقف البريطاني؛ فانتخب البرلمان الشريف شرف الموالي للوطنيين وصياً على العرش في ١٠ نيسان، وفي إثر ذلك ألف رشيد عالي حكومة للدفاع الوطني. ونزلت القوة البريطانية الجديدة في البصرة في ٢٩ نيسان، قبل رحيل القوة الموجودة ومن غير موافقة الوزارة العراقية. فطوقت القوات العراقية القاعدة الجوية البريطانية في الحبانية، وطلب آمر تلك القوات أن تمتنع الطائرات البريطانية عن التحليق. وفي صباح ٢ أيار، فتح البريطانيون في القاعدة الجوية النار على العراقيين، ونشب القتال بين الطرفين([2]).

عندئذ، بادرت الحكومة العراقية واتصلت بألمانية، وأبلغتها قرارها بإعادة العلاقات الدبلوماسية معها وبالرغبة الشديدة في معونتها([3]). ولم يكن الألمان على أتم الجاهزية لمد العراق بالدعم، وفشلت محاولاتهم بالضغط على تركية لتسمح بعبور السلاح إلى العراق عبر أراضيها. واضطروا إلى أخذ موافقة حكومة فيشي على السماح بنزول الطائرات الألمانية في المطارات السورية في أثناء طيرانها إلى العراق([4]). وعلى هذا النحو لم تصل إلى العراق معونة ألمانية تستحق الذكر إلا في أواخر أيار وفي مرحلة متقدمة من الهجوم البريطاني([5]). أضف إلى ذلك أن مسير المعونة داخل العراق كان يلاقي مصاعب كبيرة وأهمها تزويد الطائرات بالوقود، لأن السلطات البريطانية في العراق كانت تضع يدها على الوقود، وأن الطريق بين بغداد والموصل، حيث كانت تنزل الطائرات الألمانية، قد قطعت على يد الجيش العربي لشرقي الأردن.

---

[1] المرجع نفسه، ص٥٩٤
[2] المرجع نفسه، ص٥٩٥
[3] بحري يونس: أسرار ٢ مايس والحرب العراقية الإنكليزية، دار البيان، ١٩٦٨، ص٨٣
[4] المرجع نفسه، ص١٢٤
[5] طربين: مرجع سابق، ص٥٩٦

كانت الخطة البريطانية تقضي، بالإضافة إلى إرسال القوات من الهند، توجيه حملة برية تقتحم حدود العراق من شرقي الأردن. وطلبت القيادة البريطانية في القدس من كلوب، رئيس أركان الجيش العربي، مرافقة الحملة كضابط سياسي له خبرة بالعراق، من أجل الاستفادة من اتصالاته بالعشائر العراقية الموالية لعبد الإله الوصي على عرش العراق([1]). كما استفسرت عن استعداد الجيش العربي للمساهمة في القتال فأجاب كلوب بالإيجاب([2]).

واشتدت حماسة الأمير عبد الله للاشتراك في غزو العراق. وتجلى ذلك في بيانه الذي أصدره في ١٦ أيار ١٩٤١، وشرح فيه مخاطر التطورات التي وقعت في العراق مشدداً على عزمه على القضاء على الثورة فيه([3]). لقد كانت الدعوة إلى الانضمام للحملة البريطانية فرصة سنحت لعبد الله حتى ينال الحظوة التي نالها فيصل في الحرب السابقة وسلماً يرتقيه إلى ملك سورية وربما يكون معها العراق.

بيد أنه كان للأحداث في العراق وجهاً قاتماً بالنسبة إلى الأمير الهاشمي؛ لقد كانت الإطاحة بالنظام الهاشمي في بغداد تعبيراً واضحاً عن تعاظم المعارضة العربية للنهج السياسي الذي سلكه الهاشميون. وفي ذلك السياق، كان العرب ينظرون إلى ثورة الكيلاني "بتقدير شديد على اعتبار أنها ثورة وطنية"([4]). أضف إلى ذلك أن مكانة بريطانية عند العرب كانت في انحطاط بسبب سياستها في فلسطين، ولذلك كان كثير منهم يرتقبون كل نكسة تلحق بها أملاً في الأخذ بثأرهم([5]).

وعلى هذا النحو، أصاب عبد الله في تلك المرحلة خوف شديد يتحدث عنه أليك كركبرايد، المعتمد البريطاني في عمان، ويذكر مجيء الأمير إلى منزله مرتين، ومن غير ميعاد، خائفاً من المصير الذي ستنتهي إليه الحرب طالباً أن يخبره بما يطمئنه؛ لقد كان الأمير الهاشمي يعتقد في قرارة نفسه بأن بريطانية خاسرة في الحرب لا محالة([6]). أما أعيان شرقي الأردن وشيوخ عشائره، فقد عبر كثير منهم عن التزامهم بالنظام العام ما دامت الحرب بعيدة، بيد أنهم لم يكونوا ليحاربوا مع أحد الجانبين إذا وصلت إلى بلادهم([7]).

وعلى هذا النحو، لم تحظ مشاركة قوات شرقي الأردن في الحرب مع بريطانية بالرضا العام. ودعا حديثة الخريشة، أحد الزعماء الوطنيين وشيخ من شيوخ بني صخر، أبناء عشيرته

---

[1] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٣٥٠
[2] المرجع نفسه، ص٣٢٦
[3] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص٢٣٩
[4] مراد: مرجع سابق، ص٤٢
[5] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٣٣٠
[6] كركبرايد: مصدر سابق، ص١٢٩
[7] المصدر نفسه، ص١٣٠

إلى رفض الأوامر بالتحرك إلى العراق، واستجابت إحدى السرايا لتلك الدعوة، وامتنعت عن عبور الحدود إلى العراق([1]). لكن أكثر القوة الأردنية ظل موالياً للضباط البريطانيين. وتحركت تلك القوة، وعددها ٣٥٠رجلاً، في طليعة القوات المهاجمة كي تتيح لها الاحتشاد داخل العراق من غير تهديد. وعبرت الكتيبة الأردنية الحدود في الأول من أيار ١٩٤١، واستطاعت احتلال مدينة الرطبة في ١١ أيار، وبعد ذلك ظلت الكتيبة تقوم بمهمة الاستطلاع للقوات البريطانية حتى وصلت إلى قاعدة الحبانية ورفعت الحصار عنها([2]). وبعدئذ، كلفت القوة الأردنية بحراسة سكة حديد بغداد–الموصل، وكانت طليعة الطائرات الألمانية قد بدأت الهبوط في الموصل في ١٣ أيار([3]). وبذلك تفرغت القوات البريطانية للزحف نحو بغداد. وفي ٣٠ أيار، أطبقت عليها الحصار من ثلاث جهات، فما كان من رشيد عالي الكيلاني إلا أن فر إلى إيران بصحبة أعوانه وبرفقة الحاج أمين الحسيني. وفي اليوم التالي، عقدت الهدنة، وأعيد الوصي عبد الإله إلى منصبه، وشكلت حكومة عراقية جديدة، وسيطرت القوات البريطانية على جميع المواقع المهمة في العراق([4]). وبذلك أمن البريطانيون خطوط مواصلاتهم بين الهند وقناة السويس.

ومع أن الهاشميين قد استعادوا بذلك ملكهم في العراق، فإن القضاء على ثورة الكيلاني كانت قاصمة لسمعتهم القومية. وعلى ما يلحظه بعض الباحثين، فإن ثورة ١٩٥٨ سوف تكون رداً على نتائج هذه الحرب([5]).

٢- الغزو البريطاني لسورية وطرد حكومة فيشي عام ١٩٤١:

بعد استسلام فرنسة لألمانية، أعلنت القوات الفرنسية في سورية ولاءها لحكومة فيشي، وأصبحت سورية ميداناً لنفوذ دولتي المحور. وأدرك البريطانيون مخاطر الوضع الجديد على مصالحهم ومجهودهم الحربي، فأخذوا في العمل على التصدي لذلك.

وفي شباط ١٩٤١، صدرت التوجيهات من لندن بالاتصال بالسوريين من أجل تعبئتهم لمواجهة سلطات فيشي. ووضعت الأموال اللازمة تحت تصرف الموظفين البريطانيين في عمان؛ فكلف كلوب بالاتصال بالقبائل السورية، وكلف كركبرايد باستمالة الدروز بسبب أهمية الجبل للقوات الزاحفة من شرقي الأردن([6]). كانت هذه السياسة بمثابة التصعيد للخطوات الأولية التي خطاها البريطانيون منذ أواخر عام ١٩٤٠ للتعامل مع الانقلاب الذي طرأ على الموقف في

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص٢٢٤

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٧٧

[3] تشرتشل: مصدر سابق، ص٢٥٨

[4] المصدر نفسه، ص٢٥٨

[5] Wichhart, op. cit., p.146.

[6] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٤٠١

سورية. ففي تلك المرحلة كان هولت، المستشار الشرقي في السفارة البريطانية في بغداد، قد اجتمع بجميل مردم، رئيس وزراء سورية السابق، عندما لجأ مع بعض الوطنيين السوريين إلى بغداد في صيف عام ١٩٤٠. وكان الاجتماع غير رسمي، وعلى مأدبة طعام، وفيه استطلع هولت رأي السوريين في ما لو احتلت قوى المحور سورية([1]).

وابتدأت الحكومة البريطانية بالتنسيق مع حكومة فرنسة الحرة بزعامة ديغول. وعقد اجتماع بين ممثلي الطرفين في القاهرة في ١٥ نيسان ١٩٤١. وطلب الفرنسيون في هذا الاجتماع مساعدة البريطانيين العسكرية في حالة قيام قوات فرنسة الحرة بهجوم على سورية ولبنان. وفي ٩ أيار، أصدر رئيس الحكومة البريطانية أوامره إلى قائد القوات البريطانية في "الشرق الأوسط" بتقديم الآليات الضرورية للجنرال كاترو للإعداد للهجوم المرتقب([2]). وبينما كان الألمان يبدأون الهجوم على كريت في ٢١ أيار ١٩٤١، صدرت التعليمات إلى القائد البريطاني في فلسطين بالاستعداد للزحف على سورية([3]).

بعد القضاء على ثورة الكيلاني، وما أعقب ذلك من إحكام السيطرة البريطانية على العراق، وبسبب الرغبة الشديدة لديغول ورفاقه في السيطرة على سورية، وبسبب طموح بريطانية "منذ زمن طويل إلى مد نفوذها نحو سورية ولبنان"([4])، بدأت القوات البريطانية والفرنسية بالهجوم على سورية في ٨ حزيران ١٩٤١.

لم تدع قوات شرقي الأردن إلى الاشتراك في الهجوم، ولم يطلع عبد الله على الخطة ولا التوقيت. لكن تعثر الهجوم الأول الذي انطلق من فلسطين، حمل القيادة البريطانية على زج قواتها المحتشدة في العراق. وعلى هذا النحو أتيح لقوة البادية الأردنية دور في غزو سورية. وتجمعت تلك القوة مع قوات الجيش العربي في مدينة المفرق، وخطب عبد الله في قواته خطاباً حماسياً([5]). وبدأ الهجوم باتجاه تدمر في ٢١ حزيران. وتقدمت قوة البادية في طليعة القوات البريطانية، وتمكنت من الاستيلاء على بعض المراكز الفرنسية ثم على قرية السخنة، فما كان من حامية مدينة تدمر إلا أن استسلمت ليلة ٢-٣ تموز ١٩٤١([6]). كما ساهمت إحدى المفارز

---

[1] Wichhart, op. cit., p.45 .

[2] المحافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، مرجع سابق، ص١١١-١١٢

[3] تشرتشل: مصدر سابق، ص٢٥٩

[4] طربين: مرجع سابق، ص٥٩٩

[5] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٤٠٧

[6] المرجع نفسه، ص٤٣٥-٤٤٠

الأردنية في احتلال دير الزور. وفي تلك الأثناء نجح الهجوم الجديد الذي شنه البريطانيون من فلسطين، ولم تلبث قوات فيشي أن استسلمت في ١١ تموز ١٩٤١([1]).

وباحتلال سورية، ومن قبلها العراق، قطع الحلفاء الطريق على الألمان إذا عزموا على مهاجمة "الشرق الأوسط" من جهة الشواطئ السورية، وكذلك أمنوا جبهة تركية([2]).

لم يطل فرح عبد الله بدخول قواته إلى سورية؛ فلقد حلت قوات فرنسة الحرة محل قوات فيشي في السيطرة عليها. وعلى مثال ما وقع سنة ١٩١٩ في التسوية بين لويد–جورج وكليمنصو وتركت بريطانية الأمير فيصل يلاقي مصيره على يد الفرنسيين، كذلك صدرت الأوامر في عام ١٩٤١ من لندن إلى عبد الله بسحب قواته من سورية([3]).

ومكافأةً لعبد الله على إخلاصه ووفائه، وجه الجنرال باجت، قائد القوات البريطانية في "الشرق الأوسط"، برقية إليه باسم الحكومة البريطانية يشكره على وقوفه إلى جانب بريطانية، ويمتدح أداء الجنود الأردنيين لأنه "لولا مساعدتهم في عمليات العراق لكان من الممكن أن تتخذ هذه العمليات شكلاً آخر"([4]).

من جهة أخرى، وبعد ما ظهر من حُسن أداء الجيش العربي في القتال في العراق وسورية، وافقت الحكومة البريطانية على توسيع صفوفه، فوقع توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني، والسير هارولد ألفرد ماكمايكل، المندوب السامي البريطاني، اتفاقاً إضافياً لمعاهدة عام ١٩٢٨ في عمان في ١٩ تموز ١٩٤١. نص الاتفاق على تعديل المادة العاشرة من المعاهدة بإلغاء الفقرة التالية: "يوافق صاحب السمو الأمير على أن لا ينشئ ولا يحتفظ في شرق الأردن أو يسمح بأن ينشأ أو يحتفظ بأي قوات عسكرية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية." وأن يستعاض عن هذه الفقرة بالفقرة التالية: "يمكن لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الأردن، ويمكن أن ينشئ وينظم ويراقب في شرق الأردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الأمير في صيانة السلام والنظام"([5])، وعلى هذا النحو، أصبح الجيش العربي بحلول عام ١٩٤٦ أربعة أضعاف حجمه قبل الحرب([6]). كما وسعت قوة البادية، فأصبحت لواء بعد أن كانت كتيبة في بداية الحرب. وصنع الجيش عدداً من السيارات المصفحة في مشاغله، واشترى عدداً من السيارات

---

[1] تشرتشل: مصدر سابق، ص٢٥٩

[2] المحافظة: عهد الإمارة، مرجع سابق، ص٩٨

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٨١

[4] الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية، عمان،المطبعة الوطنية، ١٩٤٧، ص١١٠

[5] الجريدة الرسمية العدد ٧١٣ تاريخ ٢٢ تموز ١٩٤١

[6] 'The military units of the Arab Legion' by A. S. Kirkbride, 4 June 1946, FO 371/52605

الكبيرة من الولايات المتحدة الأميركية([1]). بيد أن هذه الزيادة في عديد الجيش العربي لم يكن الغرض منها تنظيمه على نحوٍ يرفع من سوية التدريب وجودته على مستوى الوحدة العسكرية؛ فلم يكن ضابط واحد من الضباط البريطانيين الذين يخدمون في الجيش مواكباً للتطورات العسكرية الجارية في أوروبة([2]).

أضف إلى ذلك أنه قد سمح لثلة من الجيش العربي بالاشتراك في مسيرة النصر في لندن في حزيران ١٩٤٦([3]).

من جهة أخرى، كان البريطانيون حريصين أشد الحرص على استقرار حكم عبد الله لما في ذلك من المصلحة لهم، ومن أجل ذلك أولوا الجيش عناية بالغة، بل ويذهب مارك هِلر إلى أن الجيش "قد أنشيء وفي الذهن أمر واحد ألا وهو حفظ سلطة الأمير"([4]).

وفي سبيل ذلك، عمل بيك، ومن بعده كلوب، على تحصين الجيش من التدخل السياسي لحفظ ولاء الضباط. ولقد اتبع بيك في ذلك أسلوباً مباشراً، فعمل على طرد الاستقلاليين، وتشدد في ضم الضباط الجدد – بل لم يضم طول مدة إمرته سوى ضابط واحد. أما كلوب، فقد اضطرته التطورات إلى توسيع صفوف الجيش، فعمد إلى تفضيل البدو على الحضريين المنفتحين على السياسة. أضف إلى ذلك، افتتاح كلوب مدارس لأبناء الجنود لإبعادهم عن جو المدارس الحكومية المشحون بالسياسة ولفرض "قيم" كلوب على الجيش، وهي القيم الملائمة للنظام الحاكم؛ فالهدف هو، كما قال كلوب، "بذل كل مسعى لتعليم الصبيان مبدأً واضحاً صريحاً – الخدمة للملك والبلاد، والواجب، والتضحية، والدين." ([5]) كما اتخذ كلوب الدين للتأثير على الجنود، فأنشأ دائرة الإفتاء الديني وأتى إليها بالمشايخ ليلقوا الخطب في الجنود فيحدثونهم عن السلالة الهاشمية لعبد الله وعن أجداده وصولاً إلى النبي (ص)؛ ولقد استخدم بعض أولئك المشايخ كمخبرين يتجسسون له على الجنود([6]).

بيد أن عبد الله كان يتطلع إلى ما وراء حدود إمارته – أي الجلوس على عرش سورية الموحدة، فماذا كان مصير حلمه هذا؟

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٠٠

[2] Abu Nowar, op. cit., p.264 .

[3] كلوب: قصة الجيش العربي، مرجع سابق، ص٤٧٢

[4] Heller, , op. cit., p.91 .

[5] ibid. , p.92-94 .

[6] مراد عباس، الدور السياسي للجيش الأردني١٩٢١-١٩٧٣: بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية،١٩٧٣، ص١٤٣-١٤٤

ثانياً)- دور شرقي الأردن في مساعي الوحدة العربية:

عندما انعقد المؤتمر الإسلامي العام في القدس في كانون الأول ١٩٣١، اجتمع المندوبون العرب على هامش المؤتمر وخرجوا بميثاق قومي نادى بأن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ من أنواع التجزئة لا يعترف به([1]).

وعندما قدم الأمير عبد الله إلى شرقي الأردن حاول أن يضفي على حركته صبغة قوميةً فنادى بتحرير سورية من الفرنسيين وتوحيدها تحت سلطانه. هذا، ويشير بعض الباحثين إلى أن الأمير قد انطلق في مسعاه لوحدة بلاد الشام من منطلق قومي عربي مستمد من مبادئ الثورة العربية الكبرى، لكن الضيق المادي ومحدودية القدرات البشرية، جعلته يعتمد على دعم الحكومة البريطانية لهذا المشروع([2]). لكن هل تستجدى الوحدة من البريطانيين؟!

ومع أن الأحداث التي وقعت حينذاك قد جعلت من قبول الفرنسيين بحكم عبد الله لسورية سراباً بعيد المنال، فإن الأمير الهاشمي لم يتخلَ عن حلمه، وظلت المطالبة بسورية أحد ثوابت ذلك الحلم السياسي. وكانت تلك المطالبة تقوم على حجتين: الأولى هي تسوية حسابه مع فيصل الذي استولى على العراق وقد كان من نصيبه، والأخرى هي ما زرعه تشرتشل في نفسه عند لقائهما في القدس في آذار ١٩٢١ من أملٍ في أن تقبل فرنسة برجوع الشام إلى الهاشميين إذا سار عبد الله بحكم شرقي الأردن سيرة مسالمة للفرنسيين.

ومهما يكن الأمر، فإن أنصار عبد الله في سورية كانوا قلة، ومعظمهم من القوميين الملكيين كعائلة البكري. وكان أبرز هؤلاء الأنصار عبد الرحمن الشهبندر الزعيم الوطني الذي كان يحظى بشعبية واسعة في سورية. وفي٧ حزيران ١٩٣٩، زار الشهبندر عمان على رأس وفد سياسي كبير لتقديم العزاء للأمير عبد الله بوفاة غازي الأول ملك العراق الراحل. وفي تلك الزيارة، أعلن الشهبندر على الملأ تأييده للاتحاد بين سورية وشرقي الأردن تحت حكم عبد الله. واستخدم قنواته الخاصة للاتصال ببريطانية للحصول على دعمها([3]). لكن الشهبندر اغتيل في تموز ١٩٤٠، وبذلك خسر عبد الله قدراً كبيراً من نفوذه في سورية.

ولما اندلعت الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، بادر عبد الله وكتب بعد شهر من ذلك إلى وزير المستعمرات البريطاني يذكر له وعد تشرتشل في عام ١٩٢١، ويطلب منه أن يبلغ تشرتشل قوله: "إنني ما زلت ملتزماً بالعمل وفقاً لنصيحته، وما زلت أنتظر وعوده." ([4])

---

[1] دروزة: مرجع سابق، ص٨٦-٨٧

[2] المحافظة: العلاقات الأردنية الفلسطينية، مرجع سابق، ص١٥٢

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٢٣١-٢٣٢

[4] المرجع نفسه، ص٢٢٨

ولما استسلمت فرنسة عام ١٩٤٠، قدَّم الأمير عبد الله في الأول من تموز من نفس العام مذكرة إلى المندوب السامي البريطاني تضمنت المطالبة بدعم الوحدة السورية([1])، فأجابه المندوب بضرورة التريث وعدم التدخل في شؤون سورية.

لكن عبد الله بعث برسالة جديدة إلى وزير المستعمرات في ٩ تموز ١٩٤٠ يتحدث فيها عن المشاعر الواحدة للسوريين والأردنيين([2]).

كان موقف بريطانية من النداءات والتحركات القومية سلبياً، فلم تعرها اهتمامها ولم تشغل نفسها بدراستها؛ فقد كان وضعها في المنطقة العربية قوياً وسيطرتها محكمة ومصالحها محفوظة.

لكن الموقف البريطاني لم يلبث أن تغير. فبعد أن سقطت فرنسة، واشتدت الدعاية المحورية ولاسيما بعد التصريح الألماني-الإيطالي في تشرين الأول ١٩٤٠، أخذ الكثير من العرب يتحدثون عن تأييد دولتي المحور لحقوق العرب في فلسطين ولفكرة الوحدة العربية. وعندئذ تحركت بريطانية (وقد أصبحت وحدها في الحرب) وبادرت إلى قطع الطريق على النفوذ المحوري.

١- شرقي الأردن وتصريح إيدن عام ١٩٤١:

طلب تشرتشل من إيدن، وزير خارجيته، عمل تقييم جديد لسياسة بريطانية العربية في ربيع عام ١٩٤١. عكست استجابة إيدن الارتباط الوثيق بين فلسطين وسورية في عين كلٍّ من بريطانية والعرب. قدم إيدن في ٢٧ أيار ١٩٤١ مذكرة إلى مجلس الوزراء نوه فيها بأثر الموقف في فلسطين وسورية في الرأي العام العربي، ولاسيما من وجهة تصعيد المشاعر المناوئة لبريطانية. وأوصى الوزير البريطاني بإفساح المجال لفرنسة الحرة حتى تكسب سورية إلى صف الحلفاء، وأن يصحب ذلك إعلان فرنسي بتأييد استقلال سورية ولبنان. وإذا لم يفعل الفرنسيون ذلك، أو فشلوا في تحقيق الهدف المرجو، فقد رأى إيدن أن البريطانيين يكونون أحراراً في إدارة الظهر للفرنسيين والالتفات إلى العرب السوريين. كما رأى إيدن في المذكرة أن "الحل العملي الوحيد للمعضلة الفلسطينية هو في إنشاء فدرالية لدول "الشرق الأوسط"، تكون "الدولة الصهيونية"([3]) وحدة من وحداتها." وذهب إيدن إلى أن التصريح عن أمر كهذا يجب أن يصدر من العرب أنفسهم، بيد أنه لا يعتقد بأن هذا ممكن بالنظر إلى ما بين البيوت المالكة من

---

[1] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص١٩-٢٠

[2] المصدر نفسه، ص٢٢

[3] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي يجب عرض مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق.

تنافس وإلى رغبة العراق في تبوء مركز فدرالية كهذه. ونصح إيدن بعدم الاعتراض على هـذه الأماني المبهمة، ودعا إلى انتهاز كل فرصة سانحة للتعبير على الملأ عن تأييد بريطانية لها([1]).

كان إيدن يردد في مذكرته هذه صدى المبادئ العريضة التي رفعتها ثورة رشيد عـالي في العراق، وأبرزها المطالبة بحقوق العرب في فلسطين وباستقلال سورية ولبنان. وعلى هـذا النحو قام إيدن في ٢٩ أيار ١٩٤١، أي في نفس اليوم الذي تأهبت فيه القوات البريطانية للهجوم الأخير على بغداد، بالإدلاء بتصريح مهم ذي توقيت مدروس عن سياسة الحكومـة البريطانيـة بشأن مستقبل الشعوب العربية فقال: "لهذه البلاد –بريطانية– تقاليد طويلة مـن الـصداقة مـع العرب، وهي صداقة قد أثبتتها الأعمال وليس الأقوال وحدها. ولنا بين العرب عدد لا يحـصى ممن يرجون لنا الخير، كما أن لهم بيننا أصدقاء كثيرون. وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم إن حكومة جلالته تعطف كثيراً على أماني سورية في الاستقلال، وأود أن أكرر الآن، بل سـأذهب أبعد من ذلك فأقول: إن "العالم العربي"([2]) قد خطى خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر ممـا تتمتع به الآن. وإن العرب ليتطلعون إلى نيل تأييدنا. ولا ينبغي لنا أن لا نستجيب لمساعٍ كهـذه من جانب أصدقائنا. ويبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجـوب تقويـة الـروابط الثقافيـة والاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً، وحكومة جلالته مـن ناحيتهـا سوف تبذل تأييدها التام لأية خطة تلقى موافقة عامة..." ([3]).

وتؤكد الدكتورة نجاح محمد، الأستاذة في جامعة دمشق، أنه بهذا التصريح " نزعت بريطانيـة أخطر سلاح لدعاية المحور ضدها، وهو عداوتها للوحدة العربية، وهدأت من غضب القـوميين العرب"([4]). ويشبه أحمد طربين هذا التصريح "بمناورة سياسية بارعة" الغاية منها تحقيق هـدف استراتيجي وسياسي هو "تمهيد" الطريق أمام تقارب الدول العربية في ما يشبه حلف يسهل على بريطانية التعامل معها حتى تتفرغ للحرب وهي مطمئنة إلى ولاء هذه الدول لها([5]).

---

[1] War Cabinet, "Our Arab Policy. Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs." 27 May 1941, FO 371/27043

[2] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[3] خوري: مرجع سابق، ص١٣٨

[4] محمد نجاح: الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، دمشق، دار البعث، ١٩٨٧،ط١، ص٦٢

[5] طربين: مرجع سابق، ص٦٠٤-٦٠٥

هذا، ولقد أثار تصريح إيدن شكوكاً لدى الصهاينة فاتصلت الوكالة اليهودية بوزارة المستعمرات تطلب توضيحاً، فأجاب الوزير بأن مدلول كلمتي "موافقة عامة" الواردتين في التصريح يشمل أيضاً حق اليهود في ما يخص فلسطين([1]).

وأخذت بريطانية تسعى سعياً حثيثاً وراء أهداف تصريح إيدن، فبدأت تدعم السياسة الاستقلالية للسوريين واللبنانيين. وبعد عشرة أيام من ذلك الخطاب توصلت بريطانية وفرنسة إلى اتفاق على وضع بيان مشترك عن استقلال سورية ولبنان. ولما أصدر كاترو بيانه على انفراد في ٨ حزيران ١٩٤١، بادر سفير بريطانية في القاهرة وأصدر في اليوم نفسه بياناً أكد على ما جاء في بيان كاترو، وأعلن أن حكومته تضمن ما جاء في البيان فيما يخص استقلال البلدين وتشترك فيه([2]).

لكن السياسيين في سورية ولبنان كانوا في شغل عن المضامين الوحدوية لتصريح إيدن؛ فقد كان اهتمامهم منصباً على الخلاص من الاحتلال الأجنبي.

وكذلك حالت ظروف مصر العصيبة دون الاستجابة لذلك، أضف إلى ذلك أن معظم المفكرين المصريين كانوا منصرفين إلى الاهتمام بوحدة مصر مع السودان دون بقية الأقطار العربية.

وفي العراق، انهمك الوصي على العرش وأعوانه في تصفية الحساب مع القائمين بحوادث شهري نيسان وأيار، وبتطبيق معاهدة عام ١٩٣٠ "بحذافيرها".

أما في شرقي الأردن، فقد أدرك عبد الله أن عزم الحلفاء على احتلال سورية يمهد الطريق أمام مطامحه. بيد أن كتمان البريطانيين لخطط غزو سورية وعدم إطلاعه عليها إلى يوم التنفيذ في ٨ حزيران، كان ينطوي على دلالة واضحة وهي استبعاده من المشورة في أمر الغزو. أضف إلى ذلك أن حصول سورية ولبنان على الوعد بالاستقلال كان بمثابة عقبة كأداء في سبيل هدفه الكبير. وعلى هذا النحو، بدا أن بريطانية قد تخلت عن رعاية مطامح عبد الله ساعة أصبحت قادرة على تعزيزها([3]).

ومع أن عبد الله أرسل قواته للاشتراك في غزو سورية مع قوات الحلفاء، فإن ذلك لم يكن ليغير من مجرى الأحداث، فمع دخول القوات البريطانية إلى سورية دخل النفوذ البريطاني إليها. ومن ذلك الوقت لم تفتأ بريطانية تسعى للحصول على استقلال سورية عن فرنسة، وكان ذلك اعتقاداً منها بأن إرضاء العرب في أقطارهم يغريهم بالتنازل عن بعض الحقوق في

---

[1] Lepkin, op. cit., p.85 .

[2] طربين: مرجع سابق، ص٦٠٥

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٢٢٩

فلسطين([1]). وكان إرضاء العرب في سورية معناه التفاهم مع زعماء الكتلة الوطنية وفي ذلك قضاء على كل أمل لعبد الله في حكم سورية.

وعلى هذا النحو فإن بريطانية أخذت في تثبيط عزائم عبد الله الوحدوية. فلما عبر عن ترحيبه بتصريح إيدن وأرسل في ٢ تموز مذكرة إلى الحكومة البريطانية يطالب فيها بتحقيق وحدة أقطار سورية الكبرى، جاءه الجواب من المعتمد البريطاني في عمان بضرورة الصبر والتريث "ريثما تغدو الحال أكثر استقراراً" ([2]). وألح عبد الله في السعي للحصول على الدعم البريطاني لمطامحه، ووجه في ١١ تموز ١٩٤١ دعوة إلى أوليفر ليتلتون، الوزير البريطاني للشرق الأوسط، لزيارة عمان. وجاءه الوزير في أيلول، بعد أن قد وقع مع ديغول في ١٥ آب اتفاقية، أقرت بموجبها بريطانية لفرنسة بأن لها "المكانة الأولى المتقدمة على أية دولة أخرى أوروبية في سورية ولبنان"([3]). ولما أسمع عبد الله الوزير البريطاني جملة مطالبه ابتداءً من الوفاء بوعد تشرتشل في عام ١٩٢١ وانتهاءً ببحث مسألة فلسطين ضمن الوحدة السورية، رد الوزير ناصحاً بالتريث ([4]). وأدرك عبد الله حينئذ الموقف الجديد للندن وقال: "من الواضح أن البريطانيين لا ينوون تنصيبي ملكاً على سورية." ([5])

يجدر بنا أن نقف هنا عند هذا التطور في العلاقات البريطانية–الفرنسية بشأن سورية وأثره في حظوظ عبد الله. فمنذ عشرين سنة تفاهمت القوتان على قسمة سورية، فحرم عبد الله من حكم دمشق وجعل احترامه لتفاهم الحليفتين شرطاً لمنحه شرقي الأردن. واليوم، عام ١٩٤١، انقلب التفاهم على سورية تنافساً عليها، وهاهو عبد الله يبعد عنها من جديد. لقد خسر عبد الله مرتين، وخذلته بريطانية في المرتين؛ لقد كان يتطلع، وهو الضعيف، إلى ما تتطلع القوى الكبرى إليه وتتنافس عليه.

لكن بريطانية لم تشأ أن تجعل صراعها مع فرنسة مفتوحاً وعلنياً. لذلك خلصت لجنة "الشرق الأوسط" الوزارية في تقريرها الذي وضعته في أيلول ١٩٤١ إلى أنه لا يمكن تطبيق أي برنامج للاتحاد السياسي بين الأقطار العربية، وأنه ينبغي أن تقتصر الجهود البريطانية على تسهيل التعاون الاقتصادي بين سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، ترقباً للظروف التي تتيح إنجاز مشروع الاتحاد من غير إثارة شكوك الحلفاء الفرنسيين([6]). وهذا الموقف يتفق مع

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٢٩
[2] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٣٦
[3] سيل: مرجع سابق، ص٧٩
[4] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٣٩-٤٢
[5] ولسن: مرجع سابق، ص٢٣٠
[6] طربين: مرجع سابق، ص٦١٠-٦١١

حقيقة التوجه البريطاني؛ إن الدولة التي وقعت على اتفاقات سايكس بيكو ونفذتها على الأرض لن تسعى لتحقيق أي شكل من أشكال الوحدة العربية لأن من قسّم لا يمكن أن يوحد.

بيد أن الجنرال ديغول كان يرى في احتلال البريطانيين لسورية مرحلة من برنامج واسع يعدونه بدهاء للسيطرة التامة على الأقطار العربية. ولذلك عمل كاترو على استمالة السوريين واللبنانيين، فأعلن رسمياً في ٢٧ أيلول ١٩٤١ استقلال سورية وسيادتها، ودعا إلى عقد معاهدة بين الجانبين، ثم أعلن في ٢٦ تشرين الثاني استقلال لبنان([1]).

واغتنمت الحكومة في شرقي الأردن التوجه الجديد في السياسة البريطانية نحو دعم استقلال سورية ولبنان، فصعدت مطالبتها بالاستقلال. وقدمت للمعتمد البريطاني في ٦ كانون الثاني ١٩٤٢ مذكرة مفصلة أشارت فيها إلى أنه قد آن الأوان لكي تبر بريطانية بوعودها في منح شرقي الأردن استقلاله([2]).وبعد يومين كتب الأمير عبد الله للمندوب السامي ماكمايكل كتاباً شخصياً يلفت فيه نظره إلى مذكرة الحكومة الآنفة الذكر، فأجاب المندوب قائلاً أن مذكرة الحكومة الأردنية قد رفعت إلى حكومة جلالته، وأنها ولا شك سوف تلقى الاهتمام الحقيقي بالنظر إلى تقدير سموه ومقامه([3]).

لكن بريطانية كانت ماضية في خطتها الواسعة. وفي ذلك السياق، أرغمت الملك فاروق على استدعاء النحاس باشا زعيم حزب الوفد وتكليفه برئاسة الوزارة المصرية في ٤ شباط ١٩٤٢. ويرى طربين أن وجود حكومة مصرية حليفة لبريطانية قد ترتب عليه نتائج مهمة بشأن الوحدة العربية؛ كانت لندن تعلم أن سياستها العربية إذا رسمت بالتفاهم مع "حكومة صديقة أو حكومات صديقة" فسوف تحقق رضى وقبول من جانب العرب([4]).

وعلى هذا النحو، بدأت الحكومة المصرية باتباع سياسة عربية، وبادر النحاس باشا، مستنداً إلى "الترخيص" البريطاني، إلى الاتصال بالحكومات العربية والقادة الوطنيين في الأقطار العربية للنظر في ما يمكن عمله لإخراج فكرة الوحدة العربية إلى العلن. بيد أن البريطانيين لم يلبثوا أن خسروا معركة الصحراء الليبية في منتصف حزيران ١٩٤٢، وفي مطلع تموز أصبح رومل على بعد ٧٠ كم من الإسكندرية، فأصبحت الخطط البريطانية في مهب الريح([5]).

---

[1] المرجع نفسه، ص٦٠٩-٦١١

[2] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٥٨-٦٣

وعندما نالت سورية ولبنان استقلالهما الناجز بعثت الحكومة الأردنية مذكرة جديدة إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ ذكرت فيها بالمطالب المتكررة بالاعتراف باستقلال هذه البلاد أسوةً بما حصل عليه البلدان.

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٨٩

[4] طربين: مرجع سابق، ص٦١٥

[5] المرجع نفسه، ص٦١٧

لكن الجيش البريطاني، استطاع أن يوقف الزحف الألماني نحو قناة السويس في معركة العلمين في تشرين الأول ١٩٤٢. وفي إثر ذلك حقق السوفييت النصر في معركة ستالينغراد. وبذلك فشلت حركة الكماشة الألمانية على "الشرق الأوسط"، وتأكد السلطان البريطاني على هذه المنطقة من غير منازع. وحينئذ سارع القادة العرب إلى التداول في موضوع الوحدة وقد شجعهم التفاهم والصداقة بين بريطانية وبين بعض الحكومات العربية "الصديقة".

٢-شرقي الأردن ومشروعا سورية الكبرى والهلال الخصيب:

أتت المبادرة الوحدوية العربية من العراق حين زار نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، القاهرة في أوائل عام ١٩٤٢، وتباحث مع ريتشرد كيسي، وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط، في موضوع وحدة دول المشرق العربي، فطلب كيسي من نوري السعيد أن يقدم مقترحاته في مذكرة رسمية([1]). وعاد نوري السعيد إلى بغداد وعكف على وضع مشروع يوفق بين آمال العرب القومية وزعامة العراق للمنطقة، وهو المشروع المسمى بوحدة بلدان الهلال الخصيب (سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن والعراق).

وفي كانون الثاني ١٩٤٣، قدم نوري السعيد مذكرته، وهي المذكرة التي عرفت بالكتاب الأزرق، ودعا فيها إلى اتحاد يشمل بلاد الهلال الخصيب، وتتمتع فيه طائفة الموارنة في لبنان، وكذلك اليهود في فلسطين، بحكم ذاتي محدود. واشتملت المذكرة على إنشاء جامعة عربية تضم العراق وسورية الكبرى، ويفسح المجال للبلاد العربية الأخرى بالانضمام إليها([2]).

كان الكتاب الأزرق أول محاولة رسمية للعمل من أجل الوحدة العربية يقوم بها العرب بعد تصريح إيدن في أيار ١٩٤١. وبادرت بريطانية للتعبير عن موقفها من الاقتراح، فأعلن إيدن في مجلس العموم في ٢٤ شباط ١٩٤٣ ما يأتي: "إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية، لكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم، والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً." ([3])

لم يعبر إيدن بصراحة عن المعارضة لسياسة الكتاب الأزرق، فكان ذلك بمثابة "الضوء الأخضر"([4]) لانطلاق مشروع الوحدة العربية. لكن التجاهل للكتاب المعلن كان يعبر عن تحفظ

---

[1] سيل: مرجع سابق، ص٢٧

[2] خوري: مرجع سابق، ص١٤٤

[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 24.2.1943. Vol. 387.

[4] رزق يونان لبيب: موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩، ص١٦٠

بريطانية في تعاملها مع المشروع المذكور. فمع الفوائد التي كانت بريطانية ترجوها من الوحدة، فإنها كانت تخشى انعكاساتها السلبية على الوضع في فلسطين والعلاقات مع فرنسة بخصوص سورية ولبنان.

لكن الحذر البريطاني لم يستر عن حقيقة الموقف. فقد رأت فرنسة في التصريح البريطاني "مقلباً" جديداً من مقالب السياسة البريطانية، وأخذت في وضع الخطط المعادية للاتحاد العربي. ويظهر ذلك جلياً في البرقية التي أرسلها كاترو إلى ديغول في ٨ آذار فيما يخص الوضع في "الشرق الأوسط" والمعاهدة التي كانت فرنسة تسعى جاهدة لإقناع السوريين بتوقيعها من أجل الحيلولة دون جذب بريطانية إياهم إلى صفها([1]). وفي إثر ذلك، أعلن كاترو عن عقد انتخابات تشريعية في كل من سورية ولبنان.

وفي أثناء ذلك، كان جميل المدفعي (رئيس الوزراء العراقي سابقاً) يجول على العواصم العربية موفداً من نوري السعيد مستطلعاً آرائها في مشروعه. وفي أثناء زيارة المدفعي لدمشق، أقنع شكري القوتلي بنبذ الإغراءات الفرنسية([2]). وعلى هذا النحو، باءت المساعي الفرنسية لاستمالة السوريين بالفشل. ولما عقدت الانتخابات السورية في آب ١٩٤٣، كان الفوز فيها من نصيب القوتلي الذي كان في ذلك الحين قد حصل على دعم مستتر من بريطانية([3]).

وقف في صف فرنسة، في معارضة مشروع نوري السعيد، كل من الرياض وعمان. فقد كان ابن سعود يعارض كل مشروع يعزز من نفوذ الهاشميين. أما عبد الله فأبلغ المدفعي بعبارات واضحة لا لبس فيها أن مستقبل سورية ليس من شأن العراق "طالما وجدت أطراف أخرى مستندة إلى مؤهلات أفضل، منطلقة من مطالب أكثر عدلاً"([4]).

ومضى عبد الله في مشروعه الخاص، فدعا إلى مؤتمر سوري عقد في عمان في أوائل آذار ١٩٤٣، وصدر عنه مشروعان لمستقبل سورية نص أحدهما على إنشاء دولة سورية موحدة، أما الآخر (ووضع احتياطاً من تعذر الأول)، فقد نص على قيام دولة اتحادية مركزية. وفي المشروعين، أوكلت رئاسة الدولة إلى الأمير عبد الله، وأعطي كلٌّ من يهود فلسطين وأهالي لبنان القديم إدارة خاصة([5]).

---

[1] طربين: مرجع سابق، ص٦٢٥

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٣٠

[3] المرجع نفسه، ص٢٣٠

[4] المرجع نفسه، ص٢٣٧

[5] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٦٤-٦٧

٣-جامعة الدول العربية ودور شرقي الأردن في قيامها عامي (١٩٤٤-١٩٤٥):

فيما كانت العواصم العربية تشهد أخذاً ورداً بشأن سورية الكبرى، كانت لندن عاكفة على تقييم سياستها في الوطن العربي. فقد كانت الحكومة البريطانية تخشى من العواقب على وضعها في فلسطين. لذلك رأت أنه خير سبيل لدرء ذلك هو وضع سياسة واضحة للتعامل مع مستقبل كل من سورية ولبنان وفلسطين. فلو بقيت بريطانية من غير سياسة محددة، فإنها، على ما رفعه السفير البريطاني في القاهرة إلى إيدن، قد تجد نفسها وقد احتشدت في وجهها "جميع قوى التغيير، السياسية منها والاقتصادية، والتي ربما انجذبت إلى الدائرة "السوفييتية"[1] التي تعدُها بشيء أقل ما يقال فيه أنه بخلاف الظروف الحاضرة التي لم تعد تطاق"(٢).

وبينما كانت بريطانية تراجع موقفها من الوحدة العربية وتعمل على كبح حركتها، تقدمت جماعة من الفلسطينيين إلى نوري السعيد باقتراح لعقد مؤتمر تناقش فيه المسائل المتصلة بالموضوع(٣). وتسببت هذه الفكرة في حرج عظيم للبريطانيين؛ فلو عقد المؤتمر في بغداد لازداد تطرف الحكومة العراقية ولخرج بقرارات بشأن سورية وفلسطين تزيد من حرج بريطانية، وكذلك لو عارضت بريطانية المؤتمر علناً لأصبحت موضع تهمة عند أصدقائها من العرب. ومن أجل ذلك اقترح كورنواليس Cornwallis، السفير البريطاني في بغداد، على حكومته أن تتصل بالزعماء العرب فتوجه إليهم "نصيحة ودٍّ حتى يهدئوا من اندفاع الحركة" وتشجعهم على عقد لقاءات تشاورية تتقدم على المؤتمر. واستجابت وزارة الخارجية للاقتراح وردت قائلة: "ما دمنا غير قادرين على معارضة المؤتمر علانية، فلنعمل ما بوسعنا حتى نثبط من عقده في الوقت الحاضر"(٤)

وأخذ الزعماء العرب بالنصيحة البريطانية. وبادر النحاس فبدأ يناقش موضوع الوحدة العربية مع القادة العرب ابتداءً من صيف عام ١٩٤٣وحتى أوائل عام ١٩٤٤.

كان اللقاء الأول هو بين النحاس ونوري السعيد. ومع أن ما دار بين الرجلين من نقاش كان يعد من الأسرار، فقد نُقلت إلى السفير البريطاني، وبإذن من النحاس، نسخ من محاضر الاجتماعات. وعلى هذا النحو كان البريطانيون يتابعون النقاش عن كثب(٥).

---

[1] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[2] Wichhart, op. cit., p.337 .
[3] ibid. , p.343 .
[4] ibid. , p.344
[5] Minute by Baxter, 29 June 1944, FO 371/39988

ومع أن التنافس بين الرجلين كان علنياً، فإنهما لم يتأخرا في الإقرار بأن الدولة العربية الموحدة لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة كياناً واحداً، وذلك لأسباب داخلية وخارجية([1]).

وُضِعت في هذه المباحثات الخطوط العريضة للمشاورات التي عقدها النحاس بعد ذلك مع بقية المندوبين العرب. وكان من أوائل أولئك المندوبين توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء شرقي الأردن. فقد أرسل عبد الله رئيس وزرائه إلى القاهرة في آب ١٩٤٣ موجهاً إياه بضرورة التمسك بالسعي لوحدة سورية أو اتحادها قبل أي اتحاد عربي آخر([2]). وبإزاء هذا الموقف من جهة الأمير عبد الله، عبر النحاس عن قناعته بأن من الواجب تمكين السوريين من الحصول على النظام الجمهوري إذا كان لديهم الرغبة فيه([3]). وكان النظام الجمهوري هو بعينه ما تمسك به سعد الله الجابري، رئيس وزراء سورية، في محادثاته التي أجراها مع النحاس.

وعلى هذا النحو كانت آراء الحكومات العربية بعيدة عن الإجماع على فكرة الوحدة العربية أو الوحدة السورية، فكان هذا ما تريده بريطانية. بيد أنه لما أصر النحاس على عقد مؤتمر يبحث فيه موضوع الوحدة العربية رسمياً، أخذ البريطانيون يعملون على أن تنحصر معالجة المجتمعين للمسألة الفلسطينية "ضمن الحدود الملائمة"([4]). وحرصوا في ذلك كله على العمل بحذر على نحو ما عبر عنه سبيرز، ممثل بريطانية في سورية ولبنان، عندما كتب إلى القاهرة في نيسان ١٩٤٤ يقول: "طالما أن كثرةً بالغة من العوامل العربية الخالصة تفعل فعلها على النحو الذي نرغب به... فمما لا يُنصح به أن نقف علانية موقف المعارض للمؤتمر فنعرض أنفسنا للتهمة بأننا متناقضون ومهلكون للشتلة التي لما نَرَل نسقيها على نحو ملفت للنظر طوال أشهر"([5]).

وعندما اختتم النحاس مشاوراته في شباط ١٩٤٤، وبادر إلى الدعوة إلى مؤتمر يعقد في الإسكندرية في الخريف، أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها في القاهرة برقية جاء فيها: "من الواضح أنه من غير المرغوب فيه أن نسعى بجد لعرقلة عقد هذا الاجتماع التحضيري، وإذا علمنا أن المدعوين يظهرون تردداً في إرسال مندوبين أو ارتياباً في جدوى عقد الاجتماع في هذا الوقت، فمن الجدير بنا – متى استُشِرنا – أن نشجع كل ميل نحو التأجيل."([6]) ومع اقتراب المؤتمر من موعده، واصل عبد الله الدفاع عن مطالبه، فوزع مذكرة على الأعضاء،

---

[1] Wichhart, op. cit., p.345 .

[2] الحسين: مذكراتي، مصدر سابق، ص٢٦٠-٢٦٣

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٢٤٠

[4] Minute by Baxter, 29 June 1944, FO 371/39988

[5] Wichhart, op. cit., p.349 .

[6] Minute by Baxter, 29 June 1944, FO 371/39988

باستثناء السعوديين، كرر فيها حجته وهي أنه عميد الأسرة الهاشمية([1]). كما اجتمع عبد الله بعبد الإله، الوصي على عرش العراق، وحاول تشكيل كتلة هاشمية، لكن عبد الإله رفض ذلك مؤكداً أن الغاية من المؤتمر هي تعزيز الوحدة لا الفرقة والاختلاف([2]).

وعندما أدرك عبد الله أن ساعة الحسم قد أزفت، رفع إلى المندوب السامي البريطاني مذكرة جاء فيها: "إن حكومة شرقي الأردن ليؤلمها أن لا تتلقى رداً على المذكرات الكثيرة التي ما زالت تقدمها إلى حكومة صاحب الجلالة منذ منتصف سنة ١٩٤١ ولاسيما على مذكرتها الأخيرة المقدمة في تاريخ ٤ تشرين ثاني ١٩٤٣ والتي وضعت في ظروف مناسبة واحتوت على مطالب حصل على مثلها القطران العربيان سورية ولبنان اللذان كانا تحت الانتداب الفرنسي"([3]) وبعد خمسة أشهر من تاريخ المذكرة، جاء الرد البريطاني عليها خالياً من أية إشارة إلى مشروع سورية الكبرى([4]). لقد كان البريطانيون مشغولين عن تأييد مطامح عبد الله بالعمل على تلافي أضرار المؤتمر العربي. فبعد أن تبين لهم أن معارضتهم له علناً ليست أمراً محبذاً، كانت "النقطة التي يرغبون في الضغط من أجلها" هي أن تكتشف اللجنة التحضيرية قدراً ملموساً من الاتفاق العام على الأمور الاقتصادية والثقافية وسواها مما هي غير سياسية. ولقد وجهت الخارجية البريطانية سفيرها في القاهرة إلى "وجوب" العمل – إن أمكن – من أجل "صياغة القرارات الفعلية التي سيوافق عليها المؤتمر الرسمي".([5]) هذا يوضح حقيقة الأثر البريطاني في مشاورات الوحدة العربية والنتائج التي أسفرت عنها.

وفي شهر أيلول ١٩٤٤، عقد مؤتمر الإسكندرية، وضم مندوبين عن جميع الدول العربية المستقلة نسبياً (ومنها شرقي الأردن التي كان من المفهوم أن بريطانية ستمنحها الاستقلال حال انتهاء الحرب). وفي المؤتمر طرح توفيق أبو الهدى، رئيس وزراء شرقي الأردن، موضوع الوحدة السورية من جديد، إلا أن سعد الله الجابري، رئيس الوزراء السوري، رفض الاقتراح وأصر على التمسك بالنظام الجمهوري([6]).

وبعد ذلك تفرغت الوفود لوضع تفاصيل هيكلية للجامعة العربية، وأسفر ذلك عن بروتوكول الإسكندرية الذي وقع في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤. نص البروتوكول في المادة الأولى على إنشاء مجلس يسمى مجلس جامعة الدول العربية، تتمثل فيه الدول المشتركة في الجامعة

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص ٢٤٥

[2] المرجع نفسه، ص٢٤٥

[3] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٩٤-٩٦

[4] المصدر نفسه، ص٩٦-٩٧

[5] Minute by Baxter, 29 June 1944, FO 371/39988.

[6] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص١٠٥

على قدم المساواة. وكان من أبرز مهام هذا المجلس هو توثيق الصلات بين الدول العربية و"تنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء..." ونصت المادة الثانية منه على التعاون الوثيق في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة والجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام والشؤون الاجتماعية والصحية([1]). كما تضمن البروتوكول مطالبة عربية بتنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩. وجاء في القرار: "ترى اللجنة أن القرارات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية، والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين، هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار"([2]).

ارتاح البريطانيون لنتائج مؤتمر الإسكندرية. ورأى كورنواليس، السفير البريطاني في بغداد، أن البروتوكول هو "دعوة" من "العالم العربي"([3]) إلى بريطانية لتقوم مقام "المرشد والناصح" له([4]). والبروتوكول يمثل، بنظر لورد موين، وزير الدولة البريطاني في القاهرة، عالماً عربياً "ذا توجه واحد، واحد فقط، وهو نحو الخارج... وهو توجه نحو التعاون مع بريطانية... فمجموعة 'الشرق الأوسط' ككل راغبة في التعاون مع بريطانية العظمى على أساس الاستقلال وحرية الانضمام، وهي مهتمة لتحقيق هذا التعاون"([5]).

ومهما يكن الأمر، وبعد توقيع بروتوكول الإسكندرية، تجددت المنافسة بين الأقطار العربية وخصوصاً منها المنافسة السعودية–الهاشمية. وانعكس ذلك على اجتماعات اللجنة السياسية المكلفة بوضع ميثاق الجامعة. فكانت مصر والعراق قطبين متعارضين. وانحازت سورية إلى مصر اتقاءً للهيمنة الهاشمية، وكانت السعودية معهما. وبذلك ثبت الواقع العربي المهين الذي رسمته اتفاقات سايكس بيكو وهذه هي النسخة العربية منها. بل إن ميثاق الجامعة الذي وقع في القاهرة في ٢٢ آذار ١٩٤٥ لم يتساوق مع ميثاق الإسكندرية، وكان أقل إصراراً

---

[1] نظر نص بروتوكول الإسكندرية في موقع الجامعة العربية:
http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/covenant2009.pdf

[2] انظر: القرار الذي صدر عن اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام بشأن فلسطين في وثائق الجامعة العربية في موقعها الالكتروني، مرجع سابق.

[3] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[4] Cornwallis to Eden, 5 Nov. 1944, FO 371/39991

[5] Moyne to Eden, 19 Oct. 1944, FO 371/39991

على بعض النقاط التي تهم المصلحة العامة للجامعة؛ ففيما تصور واضعو البروتوكول أن تتخلى الدول العربية عن جانب من سيادتها لمصلحة الجامعة، أكد الميثاق هذه السيادة وعمل على احترامها واستبقائها([1]). وكذلك جاء في أحد ملاحق الميثاق أن لمجلس الجامعة حق تعيين مندوب عربي فلسطيني للمشاركة في أعماله إلى أن تحصل هذه البلاد على استقلالها([2]).

وعلى هذا النحو لم تخرج مساعي الوحدة العربية عن الإطار الذي حرصت بريطانية على أن تلتزمه ألا وهو التنسيق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ولم تسفر عن الوحدة السياسية التي كان ينشدها كثير من العرب، كما لم تحرج بريطانية بشأن سياستها في فلسطين. وفي هذا يقول محمد دروزة:

"إن الحكومة الإنكليزية شجعت مشاورات الوحدة العربية وأغضت عن اعتبار فلسطين عضواً في الجامعة التي انتهت إليها هذه المشاورات... مع أننا نعتقد أن للإنكليز أثراً في قيام بنيان الجامعة على النظام الذي قام عليه، وأنهم لو أرادوا أن يكون بين دول العرب اتحاد أقوى لكان ما أرادوا، فإن لضعف بنية العرب وإدراك رؤسائهم واعتباراتهم الخاصة الضيقة الأثر الأقوى، وإن الإنكليز إذا نفذوا إليهم وجعلوهم يسيرون بأسلوب ما في توجيههم ويضيعون الفرصة الذهبية التي سنحت لهم والتي كانت تمكنهم من حل قضاياهم، فإنما نفذوا إليهم من هذا الباب"([3]).

ويحلل باتريك سيل، الباحث البريطاني، الموقف البريطاني من الوحدة العربية ويقول: "لم تكن [أي بريطانية] في إعلانها عن تعاطفها مع الوحدة العربية... سوى أنها تسبح مع التيار محاولة استرضاء الرأي العام العربي في تلك الفترة الحرجة من الحرب! فهي لم تخترع الجامعة العربية ولكنها حاولت فقط، باعتبارها أكبر قوة في المنطقة، توجيهها نحو دروب لا تتعارض ومصالحها؛ إنها لم تخترع الجامعة العربية ولكن الشكل الذي اتخذته أخيراً مدين بعض الشيء إلى نفوذها"([4]).

ويشير يونان لبيب رزق إلى وجه آخر من هذه القضية، فيقول إن بريطانية "لم تكن توافق على أي شكل من أشكال الوحدة تندمج بمقتضاها فلسطين في اتحاد عربي شامل يشكل

---

[1] انظر: ميثاق الجامعة العربية في موقع الجامعة العربية، مرجع سابق.

[2] أنظر: ما جاء في ملاحق ميثاق الجامعة بشأن فلسطين في وثائق الجامعة العربية في موقعها الالكتروني، مرجع سابق.

[3] دروزة: مرجع سابق، ص٢٩-٣٢

[4] سيل: مرجع سابق، ص٤١

العرب فيه الغالبية العظمى، لما ينتج عن ذلك من عدم الوفاء بالوعود البريطانية بقيام وطن قومي لليهود في تلك البلاد"([1]).

ومن جهة أخرى، لم تنجل الحرب ومساعي الوحدة التي رافقتها عن ظفر الأمير عبد الله بتاج سورية الكبرى. ومع ذلك ظل متمسكاً بأحلامه بعرش سورية على نحو دفع السير ألن كننغهام، المندوب السامي البريطاني، إلى وصفه قائلاً: "كان عجوزاً مسكوناً بهاجس الخوف من ضياع فرصته الأخيرة لتحقيق أي من أهدافه"([2]).

لقد كانت مشكلة عبد الله هي في موقف بريطانية؛ وعلى ما ذهب إليه كمال صليبي، كانت بريطانية تعتبر ثقته فيها أمراً مسلماً فيما كانت تحتاج إلى مساومة سواه من العرب حتى تنال صداقتهم([3]). وعلى هذا النحو، كان على عبد الله أن يرضى بما تمنحه بريطانية – وفي الوقت الذي تختاره بريطانية – حتى لو كان ذلك استقلالاً هو أشبه بالانتداب.

---

[1] رزق: مرجع سابق، ص٩٦

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٥٣

[3] Salibi, op. cit., p.152 .

القسم الثالث: شرقي الأردن والنفوذ البريطاني منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى بداية عهد الملك طلال في تموز ١٩٥١:

عندما أشرفت عشرينيات القرن العشرين على نهايتها لم يكن قد بقي نزاع في مسألة وجود الدولة أو النظام في شرقي الأردن ولا في الهيمنة البريطانية على ذلك كله. لقد غدت بريطانية هي السيدة المنتدبة؛ وأصبح عبد الله رأساً للنظام بالاسم؛ وتولت طائفة من الموظفين البريطانيين والمعارين شؤون الحكم في البلاد؛ وساد السلم والنظام في الأرجاء الحضرية من البلاد، وهي ليست أكثر الأرجاء.

لكن إذا كان شرقي الأردن قد خلف وراءه مرحلة الشك في وجوده والتي سادت في أوائل العشرينات ووسطها، فلقد بقيت علامات استفهام كثيرة، من أهمها: كيف ستتطور العلاقات بين القوة الاستعمارية وبين الحاكم الهاشمي ونخبته السياسية؟

بيد أن مشاغل شرقي الأردن في ظل النفوذ البريطاني في أواخر العشرينيات لم تكن داخلية حصراً. فقد كان التطور السياسي المحدود يحدث وراء خلفية من التوتر الإقليمي. ففي فلسطين، كانت الهجرة اليهودية تزيد من التوترات مع سكان البلاد من العرب، وسوف يغدو من الصعب على البريطانيين إدارة ذلك التوتر فضلاً عن تسويته. وفي سورية، كانت المشكلات تنشأ أمام الفرنسيين وهم يطبقون إستراتيجية "فرق تسد"، ولم تلبث أن نشبت في وجههم ثورة عارمة. بيد أن الأحوال المضطربة في فلسطين وسورية إذا كانت قد سببت قلقاً في شرقي الأردن، فإنها قد هيأت للأمير عبد الله فرصة حتى يرفع من مكانته الشخصية. ومع ذلك، فإن تطورات الحرب العالمية الثانية، وما أسفرت عنه من تغيرات في موازين القوى، قد تركت أثراً سلبياً في مساعي الأمير الهاشمي لاغتنام فرصته السانحة. لكن القضية الفلسطينية كانت تتعقد وموقف عبد الله منها يزداد تورطاً مما سيفقده حياته ثمناً لذلك.

الفصل الخامس: بريطانية والحركة الوطنية في شرقي الأردن منذ الاستقلال عـــام ١٩٤٦ حتى حرب عام ١٩٤٨:

أولاً)- السياسية البريطانية في "الشرق الأوسط" بعد الحرب

ثانياً)- لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية عام ١٩٤٦

ثالثاً)- المقاومة الوطنية واستقلال شرقي الأردن ومعاهدة التحالف الأردنية-البريطانيـــة عـــام ١٩٤٦

١ – استقلال شرقي الأردن ومعاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٦

٢- موقف الشعب الأردني من معاهدة التحالف عام ١٩٤٦

رابعاً)- شرقي الأردن وبريطانية عامي (١٩٤٦-١٩٤٧)

١-عبد الله والمساعي البريطانية لتسوية القضية الفلسطينية

٢- الطموح الإقليمي لعبد الله

خامساً)- معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٨

الفصل الخامس: بريطانية والحركة الوطنية في شرقي الأردن منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ حتى حرب عام ١٩٤٨:

أولاً)- السياسية البريطانية في "الشرق الأوسط" بعد الحرب:

كانت القرارات التي اتخذها المسؤولون البريطانيون بخصوص "الشرق الأوسط" أثناء الحرب العالمية الثانية يقوم معظمها على أساس المنفعة القصيرة الأجل، فكانوا يفعلون ما فيه حماية المصالح البريطانية والاستقرار في المنطقة بأقل قدر من الجنود وبأدنى تحويل للإمدادات عن جبهات الحرب. وبعد الحرب رأى أولئك المسؤولون أنه قد أصبح لبريطانية دور في "الشرق الأوسط" أكبر مما كان، بيد أنهم كانوا يتوقعون أن تشهد الأقطار العربية نزعةً إلى الخلاص من قيود زمان الحرب وإلى إبطال الامتيازات الأجنبية.

وزاد من تعقيد العلاقات البريطانية مع أقطار المشرق العربي اعتبارات أخرى، منها التمدد الأمريكي والسوفيتي في المنطقة وضلوع القوتين العظميين الجديدتين في العلاقات الدولية، ولذلك كان هدف السياسة البريطانية يرمي إلى ضمان عدم وقوع منطقة "الشرق الأوسط" في أيدي أية قوة معادية قد تعمل على إخراج بريطانية منها([1]). لذلك بدأ بعض المسؤولين البريطانيين يضعون ما يشبه "عقيدة مونرو" بريطانية لشرقي البحر المتوسط([2]).

وثار الجدال في دوائر القرار البريطاني بشأن تحديد المستلزمات الاستراتيجية في المشرق العربي بعد الحرب. وخلص المسؤولون العسكريون إلى أن تلك المستلزمات تقتضي من الأقطار العربية المزيد من التنازلات بشأن تمركز الجنود البريطانيين في أراضيها([3]).

ومن جهةٍ أخرى، تعين على البريطانيين أن ينظروا في آثار المنظمات الدولية الجديدة التي نشأت بعد الحرب. فهذه المنظمات، ولاسيما الجامعة العربية، قد أتاحت لبريطانية أن تتعامل مع الدول العربية على أساس إقليمي موحد. وفي هذا الخصوص رأى كورنواليس، السفير البريطاني في بغداد، أن على بريطانية أن تأخذ بعين الاعتبار تعاظم تيار الوحدة العربية، وأن " تعتبر "العالم العربي"([4]) شيئاً واحداً وليس وحدات شتى على الخريطة يعالج أمرها على

---

[1] وورهاوس ك.م: السياسية الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة، حسين القباني، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.ت، ص٢٧٧

[2] Wichhart, op. cit., p.371 .

[3] Minute by Coverly Price, 1 January 1946, FO 371/45929

[4] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

نحو فردي". ولقد ساند إرنست بيفِن Ernest Bevin، وزير الخارجية البريطانية، هـذه الفكـرة، ولحظ أنه "من أجل الوصول إلى الحل الصحيح للمعضلات التي تجابهنا في 'الشرق الأوسـط'، فإنه من الضروري أن ننظر إلى المنطقة كإقليم مفرد". لقد رأى المـسؤولون البريطـانيون أن وضع المستلزمات الإستراتيجية لبريطانية في سياق واسع سوف يمكن بريطانية من "اخـتلاس" مطالبتها بالمزيد من الجنود والقواعد من غير أن يشعر بذلك أحد. لكن العرب، ولاسـيما فـي العراق ومصر، لم تخدعهم هذه المناورة. فقد حاجج المصريون بأن على مصر وبريطانيـة أن تتفاوضا على معاهدة جديدة بموجب بنود مؤتمر سان فرانسيسكو ومنظمة الأمم المتحدة([1]). كما أن المطالبة العراقية بمراجعة المعاهدة مع بريطانية كانت تُشعِر البريطانيين بأنها لها صلة مـع المطالبة المصرية.

من جهة أخرى، سقطت حكومة الحرب البريطانية برئاسة تشرتشل، وانتخبت حكومـة جديدة بزعامة حزب العمال، وعقد بيفن وزير الخارجية الجديد، اجتماعـاً برؤسـاء البعثـات البريطانية في الدول العربية في لندن في أيلول ١٩٤٥. وكلف بيفن الدبلوماسيين البريطـانيين بالتحرك في ميدان السياسة الخارجية في "الشرق الأوسط" على أساس أن "حكومة جلالته سوف تستمر في تأكيد كلٍّ من هيمنتها السياسية على تلك المنطقة ومسؤوليتها الكبـرى فـي الـدفاع عنها"([2]). كما طرح بيفن سياسته الجديدة في التعامل مع الأقطار العربية، وتقوم علـى توسـيع قاعدة النفوذ البريطاني بواسطة سياسة اقتصادية واجتماعية تجلب الرخـاء والاطمئنـان إلـى المنطقة. لكن الحرب العالمية قد أنهكت بريطانية فلم تترك لديها ما تقدمه للعرب مما يترك أثراً في خيال القادة القوميين وأتباعهم([3]).

ومهما يكن الأمر، كان وضع بريطانية لسياستها في سياق إقليمي ينطوي على ضلوعها في شؤون سورية ولبنان، وعلى العمل من أجل حل القضية الفلسطينية. وبالفعـل كـان أمـر مستقبل فلسطين وسورية ولبنان حاضراً في بال كل من المسؤولين البريطانيين والعرب في أثناء المفاوضات بشأن العراق ومصر([4]). وعلى هذا النحو غيَّر البريطانيون سياستهم في الاعتراف بالمصالح الفرنسية في سورية ولبنان، وابتدأ ذلك يظهر جلياً منذ حوادث العدوان الفرنسي على

---

[1] Wichhart, op. cit., p .373-376 .
[2] ibid. , p.390 .
[3] Fitzsimons, op. cit., p.58 .
[4] Wichhart, op. cit., p.375 .

سورية في أيار ١٩٤٥. ومع أن المسؤولين البريطانيين كانوا يدركون أن هذه السياسة الجديدة سوف تثير الغضب في فرنسة، فإنهم كانوا يقدِّرون أن نتائجها البعيدة جديرة بالمجازفة([1]).

ثانياً)- لجنة التحقيق البريطانية-الأمريكية عام ١٩٤٦:

واجه البريطانيون صعوبات كبرى في فلسطين. فابتداءً من عام ١٩٤٢، وبعد تصريح إيدن المعروف بشهور قليلة، شرع البريطانيون في المساعي لمعالجة المسألة الفلسطينية. بل إنه في كانون الثاني من ذلك العام كانت اللجنة الاستشارية للمسائل الإمبراطورية قد وزعت مسودة تقريرها عن فلسطين. رأت اللجنة بعد مراجعة تاريخ القضية منذ مراسلات حسين-مكماهون، أن "الوعود التي قطعت للعرب ولليهود الصهاينة، على ما يؤولها كل منهما، ليست مما يمكن التوفيق بينها، لأن كلاً من الفريقين يؤكد أنه قد وعِد بدولة قومية"([2]).

بيد أنه طرأ في أثناء الحرب تحول مهم على العوامل المؤثرة في المسألة الفلسطينية. ففي أيار ١٩٤٢، دعا المؤتمر الصهيوني المنعقد في نيويورك إلى فتح بوابات فلسطين أمام المهاجرين اليهود([3]). ومنذ ذلك التاريخ انتقل ثقل النفوذ الصهيوني إلى القارة الجديدة، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تلقي بوزنها السياسي في الكفة اليهودية.

وفي ذلك السياق، أبرق الأمير عبد الله إلى روزفلت الرئيس الأمريكي بتاريخ ٣ آذار ١٩٤٤ يحتج على موقف الكونغرس الأمريكي الموالي لليهود. فأجاب روزفلت ببرقية جاء فيها: "أما فيما يختص بفلسطين، فيسرني أن أنقل إليكم التأكيد أنه ليس في نظر حكومة الولايات المتحدة أخذ قرار بتغيير الوضع السياسي في فلسطين ما لم تؤخذ مشورة العرب واليهود التامة."([4])

من جهةٍ أخرى، كان حزب العمال البريطاني يرتبط بالحركة الصهيونية بعلاقات وطيدة طوال العقود المنصرمة. وفي المؤتمر السنوي الذي عقده الحزب في أيار ١٩٤٤، دعا تقرير

---

[1] أوردت جريدة الأخبار اللبنانية في عددها (٤٤٤) ليوم ٦ شباط ٢٠٠٨، بالنقل عن وثائق فرنسية كُشِف عنها أخيراً، أن الحكومة البريطانية قدمت للحكومة السورية عرضاً سرياً تتعهد بموجبه بريطانية بالعمل على قيام سورية الكبرى وضم الأردن وفلسطين إليها ومقابل ذلك تمنح سورية بريطانية مكانة مفضلة في الشؤون= =العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وألا "توقع اتفاقاً مع دول أخرى دون التشاور مع الحكومة البريطانية". ولقد أعطى الرئيس شكري القوتلي موافقته على العرض في غمرة العدوان الفرنسي على سورية في ٢٩ أيار ١٩٤٥، لكن الفرنسيين اطلعوا على الاتفاق وعملوا على إفساده. أنظر: الموقع الالكتروني للجريدة:
http://www.al-akhbar.com/ar/node/62815

[2] Lepkin, op. cit., p.87-88 .

[3] بهلوان: مرجع سابق، ص٢٣٠

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٦٢

اللجنة التنفيذية الوطنية إلى تشجيع العرب على الرحيل عن فلسطين، وإلى النظر في توسيع الحدود القائمة لفلسطين بالاتفاق مع مصر وسورية وشرقي الأردن([1]).

وعندما فاز الحزب في الانتخابات العامة البريطانية عام ١٩٤٥، تطلع الصهاينة إلى تنفيذه سياسته التي روجها في حملته الانتخابية بشأن فلسطين. وزاد من الآمال الصهيونية الضغط الشديد الذي مارسه هاري ترومان، الرئيس الأمريكي، على الحكومة البريطانية من أجل إدخال مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين.

وعلى هذا النحو، بادر إتلي، رئيس الوزراء البريطاني، فشكل في ٢٢ آب ١٩٤٥ لجنة وزارية وكلفها بوضع سياسة قصيرة الأجل بشأن فلسطين؛ فمغادرة القوات البريطانية لبورما بعد الحرب قد لقنت إتلي دروساً، منها وجوب وضع مخطط لنقل السلطة وجدول زمني للمغادرة. وفي ٨ أيلول، رفعت اللجنة توصياتها، فدعت إلى التمسك بترتيبات الهجرة التي نص عليها الكتاب الأبيض، وأوصت بأنه عند معالجة القضية الفلسطينية ينبغي "استشارة" العرب، ولو على نحو صوري. والعرب هاهنا ليسوا هم الفلسطينيين، على ما قرره الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩، بل عرب الجامعة العربية([2]). وعلى هذا النحو، أصبح تدخل الدول العربية، الذي أتاحه إيدن وأورمزبي–غور في الثلاثينات، جزءاً مما ورثه بيفن، وزير الخارجية الجديد.

وفي ٤ تشرين الأول ١٩٤٥، ناقشت الحكومة البريطانية مناشدة ترومان لإدخال المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وأوصت بتشكيل لجنة برلمانية أمريكية–بريطانية. وفي ١٣ تشرين الثاني، تحدث بيفن أمام مجلس العموم وذكر قوة الضغط الأمريكي والصهيوني فقال: "وبالنظر إلى الوضع العام وحقيقة أنه قد أثار كل هذا الاهتمام الدولي وما لذلك من أثر في كلٍ من العرب واليهود، فإن حكومة جلالته قررت أن تدعو حكومة الولايات المتحدة للتعاون فيما بينهما لإنشاء لجنة بحث بريطانية–أمريكية مشتركة... للنظر في مسألة يهود أوروبة وعمل مراجعة جديدة للمعضلة الفلسطينية على ضوء ذلك النظر. ويسعدني أن أتمكن من إبلاغ المجلس بأن حكومة الولايات المتحدة قد قبلت هذه الدعوة"([3]).

وفي إثر ذلك، خرج بيفن إلى الصحفيين وصرح قائلاً: "لم تأخذ الحكومة البريطانية على عاتقها تأسيس دولة يهودية في فلسطين... والمفجع في بيان بلفور أنه كان ذا جانب واحد... والعرب... لم يكونوا بالشعب الذي يجوز تجاهله."([4]) أحدث هذا الإعلان بالتوجه السياسي

---

[1] Lepkin, op. cit., p.92 .
[2] ibid., p. 102-104 .
[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 13.11.1945. Vol. 415.
[4] Lepkin, op. cit., p.111 .

للحكومة البريطانية ردة فعل قوية عند الصهاينة، فشنوا حملة إرهاب واسعة على البريطانيين في فلسطين([1]).

وفي ظل تلك الحملة الإرهابية، بدأت اللجنة البرلمانية البريطانية–الأمريكية أعمالها في واشنطن في ٤ كانون الثاني ١٩٤٦. ثم توجهت وفودها إلى المشرق العربي ابتداءً من ٦ آذار.

وفي غمرة هذه الظروف الحاسمة في فلسطين، وتحت وطأة المنافسة الدولية، وفي ظل المشاعر الوطنية المتأججة في العراق ومصر المناوئة لبريطانية وللتعاهد معها، كان الأمير عبد الله يلتزم "طوعاً وحماسةً" الاتفاقات التي تعاهد عليها مع لندن. وعلى هذا النحو، وبينما كانت اللجنة البريطانية–الأميركية تتوجه إلى المنطقة أواخر ١٩٤٥، ارتأى بيفن أنه من الملائم النظر بمطالبة الحليف الأردني بالاستقلال.

ثالثاً)- المقاومة الوطنية واستقلال شرقي الأردن ومعاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٦:

١ – استقلال شرقي الأردن ومعاهدة التحالف الأردنية–البريطانية عام ١٩٤٦:

بعد الفراغ من المشاورات بخصوص الوحدة العربية والاتفاق على عقد مؤتمر عربي تحضره الأقطار العربية المستقلة، قدمت حكومة شرقي الأردن إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٢ شباط ١٩٤٤ مذكرة تطالب فيها بالاستقلال، ومما جاء فيها: "إن حكومة شرقي الأردن ليؤلمها أن لا تتلقى رداً على المذكرات الكثيرة التي مازالت تقدم إلى حكومة جلالته منذ منتصف ١٩٤١... لقد لفتت حكومة شرقي الأردن في مذكراتها السابقة نظر الحكومة البريطانية إلى أن القطرين السوري واللبناني المعلَن استقلالهما، والملغى انتدابهما قبلا الممثلين السياسيين من الدول الحليفة، وباشرا الإجراءات لإيفاد الممثلين السياسيين إليهما، وطالبت أن تعامل بمثل ذلك...". وأجابت الحكومة البريطانية على هذه المذكرة ببرقية سلمها المعتمد البريطاني إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٦ حزيران ١٩٤٤ وجاء فيها: "إن حكومة جلالته قد أولت مذكرة مجلس الوزراء المؤرخة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ حول وضع شرقي الأردن في المستقبل اعتباراً جدياً وعطفاً... إن حكومة جلالته تقدر تقديراً تاماً أن رغبة الشعب الأردني تتجه إلى وجوب وضعه على قدم المساواة مع شعوب الأقطار العربية المجاورة، ولهذه الغاية ترحب حكومة جلالته بعقد معاهدة مع شرقي الأردن تتلاءم إلى حد أقرب مع ظروف الأحوال السائدة مما هو عليه اتفاق سنة ١٩٢٨... وإنه لأسباب فنية يجب تأجيل عقد مفاوضات معاهدة

[1] ibid., p.111 .

كهذه حتى نهاية الحرب. ولكن على الرغم من أن العلاقات الرسمية بين حكومة جلالته وبين حكومة شرقي الأردن ستستمر على ما هي عليه في الوقت الحاضر، فإن حكومة جلالته تهدف إلى تفسير هذه العلاقة تفسيراً فيه المراعاة اللازمة لقصدها هذا"([1]).

وبناءً على هذا شارك شرقي الأردن في مؤتمر الإسكندرية في أيلول ١٩٤٤ على قدم المساواة مع الأقطار العربية المستقلة باعتبار أن استقلاله واقع بعد الحرب لا محالة.

لقد دأبت بريطانية على صد مطالبة شرقي الأردن بالاستقلال متعللة بظروف الحرب. بيد أنها كانت تستند في موقفها ذلك إلى أسباب أخرى، منها انعدام الضغط الشعبي القادر على تهديد مركزها في البلاد، ومنها الخشية من تقوية ذرائع الفلسطينيين للمطالبة بالاستقلال، ومنها الحذر من تجديد ابن سعود ادعائه لملكية العقبة ومعان([2])، ومنها احتمال أن يفضي الاستقلال إلى تقييد التسهيلات العسكرية البريطانية في أراضي شرقي الأردن([3]).

ومهما يكن الأمر، فإنه لم تكد الحرب في أوروبة تنتهي حتى بادرت حكومة شرقي الأردن بإرسال مذكرة جديدة إلى الحكومة البريطانية بتاريخ ٢٧ حزيران ١٩٤٥ أشارت فيها إلى انتهاء الحرب وإلى أن الوقت قد حان لتفي بريطانية بوعودها، فتدعو حكومة شرقي الأردن إلى عقد مفاوضات تسفر عن إعلان استقلال شرقي الأردن في أقرب الآجال([4]).

ووجهت الحكومة البريطانية دعوة إلى الأمير عبد الله في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٥ لزيارة لندن زيارة رسمية مع رئيس وزرائه من أجل التفاوض على عقد معاهدة تحل محل اتفاقية عام ١٩٢٨، وحددت موعد الزيارة في أوائل عام ١٩٤٦. وبينما كان عبد الله يتأهب للسفر، قصد اللورد غورت، المندوب السامي البريطاني، إلى قصر الشونة في ١٦ كانون الثاني ١٩٤٦ وقابل الأمير بحضور رئيس وزرائه إبراهيم هاشم ووزير خارجيته محمد الشريقي والمعتمد البريطاني كركبرايد. أبلغ اللورد غورت الأمير عبد الله مضمون تصريح بيفن، وزير الخارجية البريطاني، الذي سوف يدلي به في اليوم التالي في اجتماع هيئة الأمم المتحدة بلندن والذي يتضمن "اعتراف الحكومة البريطانية بتطور شرقي الأردن تطوراً جعلها أهلاً للاستقلال التام ورفع الانتداب عنها، وأن حكومة جلالته ستتخذ الخطوات السريعة للاعتراف بشرقي الأردن دولة مستقلة ذات سيادة"([5]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٣٩٢-٣٩٣

[2] قبل اختتام المفاوضات التي أسفرت عن استقلال الأردن، جدد ابن سعود في ١٦ آذار ١٩٤٦ مطالبته بالعقبة، بيد أنه لم يلبث أن قبل بترك الموضوع على حاله نزولاً عند رغبة بريطانية. أنظر: موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص١٧

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٢٤٩-٢٥٠

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٠٣

[5] المرجع نفسه، ص٤٠٣-٤٠٤

توجه الأمير إلى لندن يرافقه إبراهيم هاشم رئيس وزرائه فبلغها في ٢٠ شباط ١٩٤٦، وعقدت المفاوضات بين الجانبين البريطاني والأردني، ومثل الجانب البريطاني بيفن، وزير الخارجية، وأرثر كريتش–جونز، وكيل الوزارة، ومثل الجانب الأردني إبراهيم هاشم، وفي ختام المفاوضات وقعت معاهدة التحالف والصداقة الأردنية البريطانية في لندن بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٤٦([1]).

وأذاعت الحكومة البريطانية بلاغاً رسمياً جاء فيه أن "المعاهدة هي إشارة انتهاء عهد الانتداب البريطاني وظهور شرقي الأردن كدولة مستقلة ذات سيادة".

وقرر مجلس الوزراء الأردني قبول المعاهدة في ٣٠ آذار ١٩٤٦، ثم صادق عليها الأمير عبد الله في نفس اليوم.

وأبرمت المعاهدة نهائياً في عمان من قبل الفريقين بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٤٦، ووقع الوثيقة المندوب السامي في القدس ورئيس وزراء شرقي الأردن.

وبعد عودة الأمير عبد الله إلى عمان، اتخذ مجلس الوزراء الأردني في ١٥ أيار ١٩٤٦ قراراً بشأن إعلان استقلال البلاد على أساس النظام الملكي النيابي. وعقد المجلس التشريعي دورة فوق العادة في ٢٢ أيار، وفي اليوم التالي وافق بالإجماع على تعديل القانون الأساسي لشرقي الأردن بحيث تحل الكلمات (صاحب الجلالة الملك) محل (صاحب السمو الأمير)، والكلمات (المملكة الأردنية الهاشمية) محل كلمتي (شرقي الأردن) ([2]). ثم عقد المجلس التشريعي جلسته الثالثة لدورته فوق العادة الأولى يوم السبت ٢٥ أيار، وأصدر بالإجماع قراراً تضمن الأمور التالية:

١–إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.

٢–البيعة بالمُلْك لسيد البلاد ومؤسس كيانها ووريث النهضة العربية، عبد الله بن الحسين المعظم، بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب "حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية".

٣–إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس طبقاً لما هو مثبت في لائحة قانون تعديل القانون الأساسي الملحق بهذا القرار([3]).

---

[1] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص١٥٣

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٠٤-٤٠٧

[3] الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن من عام ١٩٢٩-١٩٤٦،عدد ٨٦١، تاريخ ٢٥ أيار ١٩٤٦

ثم اختتمت إجراءات الاستقلال بتتويج عبد الله ملكاً، وتم ذلك بحضور زعماء البلاد وممثلي الدول العربية ووفود من تلك الدول، وعبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية، والمندوب السامي البريطاني لفلسطين([1]).

وبموجب أحكام المعاهدة عينت الحكومة البريطانية السير أليك كركبرايد وزيراً مفوضاً لها في عمان، كما عينت الحكومة الأردنية بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٦ الشريف عبد المجيد حيدر وزيراً مفوضاً في لندن([2]). وصدرت إرادة ملكية في ١٧ آذار ١٩٤٧ بمنح الأمير طلال لقب "ولي العهد" مع جميع المزايا المتعلقة به([3]).

هذا، واقتضت التطورات السياسية الجديدة التي تمثلت في إعلان الاستقلال والملكية أن يوضع دستور جديد للبلاد. وحدث ذلك بعد إعلان الاستقلال، وصادق عليه المجلس التشريعي بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ شباط ١٩٤٧. ونص الدستور الجديد، على غرار القانون الأساسي الذي تقدمه، على مسؤولية رئيس الوزراء والوزراء أمام الملك دون مجلس الأمة([4]).

أما معاهدة ١٩٤٦ فقد جاءت في أربع عشرة مادة، وأُتبعت بملحق في عشر مواد. كما تبودلت يوم توقيع المعاهدة عدة رسائل بين رئيس الوزراء الأردني ووزير خارجية بريطانية. نصت المعاهدة في ميدان السياسة الخارجية على أن "يؤسس بين الفريقين المتعاقدين تحالف وثيق توطيداً لصداقتهما وتفاهمهما الودي وصلاتهما الحسنة، وتجري بينهما مشاورات تامة وصريحة في جميع الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية التي قد يكون لها مساس بمصالحهما المشتركة. ويتعهد كل من الفريقين المتعاهدين أن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو قد يسفر عن صعاب للفريق الآخر". (المادة الأولى)

ونصت المادة الخامسة على أنه "إذا اشتبك أحد الفريقين المتعاقدين في عمل عدائي، كنتيجة لهجوم مسلح يقوم به فريق ثالث، فعلى الفريق الآخر أن يتقدم فوراً لمساعدته كإجراء للدفاع عن النفس الإجماعي. وفي حالة خطر اشتباك عدائي مداهم يقوم الفريقان المتعاقدان فوراً بالتشاور مع بعضهما البعض حول الإجراءات الضرورية للدفاع".(المادة الرابعة من المعاهدة).

أما ما يتعلق بالمحافظة على الأمن الداخلي والدفاع عن البلاد، فقد وعدت الحكومة البريطانية بتقديم مساعدة مالية للأمير "لتسديد تكاليف الأقسام الحربية في قوات سموه اللازمة

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص٥٥٢

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤١١

[3] المرجع نفسه، ص٤١١

[4] المرجع نفسه، ص٤١٢

لتحقيق الأغراض المنصوص عنها في المادة الخامسة من المعاهدة" (المادة الثامنة من ملحق المعاهدة).

إلا أن هذه المعونة المالية كانت مقيدة بالشروط التالية:

١-أن يتفق الطرفان المتعاقدان في كل سنة على قوة الأقسام الحربية في القوات المسلحة الأردنية.

٢-أن يمكن الأمير ممثل بريطانية في شرقي الأردن من التأكد من المساعدة المالية تنفق في سبيل الغرض الذي أعطيت من أجله.

٣-أن تقدم بريطانية الضباط الذين تلزم خدماتهم لضمان كفاءة الأقسام الحربية من القوات الأردنية (الفقرة الأولى من المادة التاسعة من ملحق المعاهدة).

أما الوجود العسكري البريطاني في شرقي الأردن فقد ضمنته المواد ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ ٧ من ملحق المعاهدة. فقد نصت المادة الأولى من الملحق على أنه يجوز لملك بريطانية "إقامة قوات مسلحة في شرقي الأردن في الأماكن المقيمة فيها عند توقيع المعاهدة وفي أماكن أخرى يتفق عليها". ويقدم أمير شرقي الأردن من جانبه "جميع التسهيلات الضرورية لإيواء هذه القوات وصيانتها وخزن ذخائرها ومعداتها بما في ذلك تأجير أي أرض تلزم ويستملك أي حق خاص على هكذا أرض إذا وجد ذلك ضرورياً".

ونصت المادة الثانية من الملحق المذكور على "أن يمنح الأمير، في جميع الأوقات، تسهيلات لحركة القوات البريطانية المسلحة وتدريبها ولنقل الوقود والأسلحة والذخيرة والمواد الأخرى اللازمة لهذه القوات بطريق الجو والبر والسكك الحديدية والماء وخطوط الأنابيب وبواسطة موانئ شرقي الأردن."

كما حددت المعاهدة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. ونصت على أن الامتيازات التجارية الممنوحة في شرقي الأردن قبل توقيع المعاهدة "تظل مستمرة في مفعولها للمدة المعينة في متونها" (المادة العاشرة من المعاهدة).

وجاء في المذكرة الأولى التي تبودلت بين المستر بيفن وإبراهيم باشا على أن تعد الحكومة الأردنية اتفاقية حداء الموقع عليها مع حكومة نجد في تشرين الثاني ١٩٢٥ نافذة المفعول.

وأخيراً، نصت المعاهدة على "أن تظل نافذة المفعول لمدة خمس وعشرين سنة من تاريخ بدء تنفيذها" (المادة ١٤ من المعاهدة)([1]).

[1] انظر: المعاهدة وملاحقها والمذكرات المتبادلة في الملحق رقم/٤/

هذا، واتفق على أن يتولى ضابط بريطاني قيادة الجيش الأردني، لكن ارتؤي أن لا ينص على ذلك في مواد المعاهدة بل في رسالة خاصة يبعث بها الأمير([1]).

وعلى هذا النحو، ومع أن شرقي الأردن قد أصبحت دولة مستقلة رسمياً، فإن جوهر العلاقة بينها وبين بريطانية لم يتغير كثيراً. فالمعاهدة هي من "طراز ما قبل الحرب"([2]). والمملكة، كما الإمارة قبلها، محتاجة إلى المعونة البريطانية السنوية. وبريطانية مخولة أن تعسكر بجنودها في المملكة مدة خمس وعشرين سنة، والضباط البريطانيون مستمرون في قيادة الجيش الأردني. كما أن كركبرايد لم يزل – وإن تغير لقبه – يتمتع بموقعه الذي كان يحظى به كبيراً لمستشاري الملك، وإن يكن الضامن لذلك قد أصبح هو السحر الشخصي وليس القيد الاستعماري. بل إن الجوانب التي طرأ عليها التغيير قد ظلت محاطة بالالتباس ولم تصل إلى حد السيادة الصريحة. فالسيطرة البريطانية على المالية والإدارة سوف "تخفف". وسوف يسمح للملك عبد الله بتعيين القناصل في بعض الدول العربية المجاورة، بشرط أن يتقيدوا بالأعمال القنصلية. وسوف يستبدل بالموظفين الفلسطينيين المعارين موظفون من شرقي الأردن متى أمكن ذلك. واختصاراً، منحت هذه المعاهدة لبريطانية "قدراً من النفوذ يكاد يبلغ حد الهيمنة التامة"([3]).

إن هذه المطاعن وغيرها، ولاسيما الملحق العسكري الذي جعل من الأردن قاعدة عسكرية بريطانية دائمة في "الشرق الأوسط"، قد أعطت الذريعة للإتحاد السوفييتي لأن يعترض على انضمام شرقي الأردن إلى الأمم المتحدة ويتمسك بذلك حتى عام ١٩٥٥. بل إن الولايات المتحدة الأمريكية ترددت في الاعتراف بالمملكة، وذلك تحت ضغط اليهود الذين لم يكونوا قد استساغوا بعدُ فصل شرقي الأردن عن فلسطين؛ ولن تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات دبلوماسية كاملة مع عمان حتى عام ١٩٤٩. وفي الأقطار العربية، انتقدت الصحف المعاهدة انتقاداً شديداً، بل إن الصحف العراقية رأت أن الأردن لم يحصل على استقلاله كاملاً([4]). أما خصوم عبد الله من الزعماء العرب، ولاسيما الملك فاروق في القاهرة والملك ابن سعود في الرياض، فهزئوا من الاستقلال الذي ناله وصغروا من شانه، وتمازحوا من اتخاذه لقب الملك([5]).

---

[1] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص١١

[2] Robins, op. cit., p.57 .

[3] Heller, op. cit., p.89 .

[4] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص١٨

[5] Salibi, op. cit., p.153 .

٢- موقف الشعب الأردني من معاهدة التحالف عام ١٩٤٦:

كان الوعي السياسي في شرقي الأردن في مرحلة ابتدائية غير متطورة. وشهدت الساحة السياسية تيارات معارضة وذات طابع شخصي، وتفتقر إلى النظام، عمادها الأعيان وشيوخ القبائل وليس المثقفين، وتوجهاتها تبعٌ لأهواء الزعماء ومنافساتهم وتقلباتهم. ويستثنى من ذلك اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، والسبب في ذلك هو وجود الدكتور صبحي أبو غنيمة والمحامي عادل العظمة اللذين اتخذا العمل السياسي عقيدة([1]).

بعد انتهاء الحرب العالمية، ركزت المعارضة جهودها على شجب المعاهدة الأردنية مع بريطانية عام ١٩٤٦.

وظهر في تيار حركة المعارضة عام ١٩٤٦ جماعة الشباب الأحرار، وكان أبرز هؤلاء ضيف الله الحمود وعقاب الخصاونة وخلف الحدادين. وطالب هؤلاء المعارضون بتأسيس حزب سياسي، لكن الحكومة رفضت السماح لهم بذلك، كما أنها لم تعط لهم ترخيصاً بإصدار جريدة تنطق بلسانهم. وعندما استمروا في المعارضة وتوجيه النقد للحكومة، زج بعضهم في السجون، وهرب بعضهم إلى دمشق وهناك أصدروا البيانات والمنشورات التي كانوا يطالبون فيها بإصلاح الأوضاع في البلاد وبتعديل المعاهدة والدستور([2]).

وكان فريق من رجال السياسة الأردنيين قد انضووا إلى التيار السياسي الذي يتزعمه الدكتور صبحي أبو غنيمة، فتقدموا إلى الحكومة يطلبون السماح بتأسيس حزب سياسي باسم الحزب العربي الأردن. وكان ممن وقع على الطلب علي مسمار وعبد الرحيم الواكد وسليمان النابلسي. ولما رفض مجلس الوزراء إعطاء الترخيص بتأسيس الحزب، اعتبر السياسيون المشار إليهم أن الحزب قائم بالفعل، وانتخبوا أبو غنيمة رئيساً لهم، واستمروا في نشاطهم بضعة أشهر.

التزم الموقعون على الطلب في نضالهم السياسي ميثاقاً وطنياً وضعوه وضمنوه البنود التالية:

١-وضع دستور ديمقراطي على أساس مبدأ التفريق بين السلطات من قبل هيئة تأسيسية.

٢-إجراء انتخابات حرة لمجلس نيابي حر.

٣-حكومة ديمقراطية منبثقة من جميع الشعب ومسؤولة أمام المجلس.

٤-إطلاق الحريات وحمايتها وشجب جميع القوانين الاستثنائية.

٥-الإخلاص لميثاق الجامعة العربية.

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٢٦

[2] المرجع نفسه، ص٤٣٠

٦-السعي حالاً لتعديل المعاهدة البريطانية-الأردنية وإلغاء الاحتلال([1]).

وفي هذا السياق كان الدكتور أبو غنيمة، وهو الوجه البارز من رجال المعارضة الأردنية، يصدر البيانات ويدلي بالتصريحات فينتقد المعاهدة ويدعو إلى تحرير البلاد من قيودها. وكان هذا التصريح الصحفي مما أدلى به الدكتور أبوغنيمة: "إن الشعب الأردني لا يعترف بشرعية المعاهدة التي عقدها الجانب الأردني مع بعض الموظفين، وهي لن تقيده بأي التزام فرضته هذه المعاهدة، فالشعب لم يستشر البتة، وقد سلبه الدستور الرجعي حتى حق النظر فيها، والشعب يحكم الآن بقوانين استثنائية شاذة لم تعرف حتى في أظلم عصور الهمجية، ولهذا فإنني أصرح باسم الشعب الأردني بأننا نعرف حق المعرفة الطريق التي توصل إلى الحرية، وسنناضل بكل ما أعطينا من حق الحياة لإنقاذ بلادنا بدون هوادة، وعلى الذين استهتروا بحق الشعب أن يتحملوا مسؤولية كل ما يحدث." ([2])

هذا، وكان دستور عام ١٩٤٧ موضعاً لنقد المعارضة، بل إن بعض رجال المعارضة قد اعتبر القانون الأساسي عام ١٩٢٨ أفضل منه. فبالإضافة إلى عدم التفريق بين السلطات، أضعف الدستور السلطات التشريعية وقوى نفوذ السلطات التنفيذية، وجعل في يدي الملك حق التصرف في المعادن والأراضي الأميرية، ولم ينص على مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب. كما توجه نقد المعارضة إلى بقاء العملة الفلسطينية نقداً لشرقي الأردن، ولقد قوبل فرضها بالاستنكار منذ أول الأمر لأنها تحمل ألفاظاً عبرية بالإضافة إلى العربية والإنكليزية([3]).

هذا، ولقد ظهرت الاتجاهات المعارضة في مجلس النواب أيضاً. فتقدم نائبان من نوابه باقتراح إلى الحكومة الأردنية بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٤٦ طالبوا فيه بإلغاء شركة الكهرباء الفلسطينية([4]). كذلك حملت المعارضة المجلس التشريعية على إصدار قرار في ١٩ كانون أول من نفس العام يطالب الحكومة بإلغاء الامتيازات الممنوحة لشركة النفط العراقية وشركة المياه المعدنية في الحمة، بالإضافة إلى شركة الكهرباء الفلسطينية، بسبب أن هذه الامتيازات لا تدر على البلاد فائدة تذكر وأن الانتداب البريطاني قد انتهى([5]).

وائتلف المعارضون داخل مجلس النواب في ما عرف باسم "الكتلة المستقلة". وتقدمت هذه الكتلة في ٢٤ كانون الأول ببيان عرضت فيه المطالب الآتية:

---

[1] المرجع نفسه، ص٤٣٠

[2] اللجنة التنفيذية لمؤتمر الأحزاب الأردنية، مصدر سابق، ص٤٩

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٣٢

[4] الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية وملحقاتها من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٧، العدد ٢٦٣ تاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٤٧

[5] المصدر نفسه، ملحق العدد ٢٦٨ تاريخ ١٢ كانون الثاني ١٩٤٧

١-تعديل معاهدة عام ١٩٤٦، باعتبار ذلك مطلباً أساسياً من المطالب القومية.
٢-إلغاء الملحق العسكري من معاهدة عام ١٩٤٦.
٣-استكمال استقلال البلاد وحريتها.
٤-تخليص البلاد من أحكام الامتيازات الاقتصادية التي أوجبتها ظروف الانتداب([1]).

كانت معاهدة عام ١٩٤٦ علامة على انتهاء حقبة الانتداب، من الوجهة الرسمية. وإذ يعتبر منيب الماضي وسليمان موسى أن الانتداب قد كان "اسماً جديداً" عصرياً لكل ما يحمله الاستعمار الأوروبي من مفاهيم ومعان، فإنهما يذهبان إلى أن شرقي الأردن "كانت في حاجة ماسة للمرور بهذه التجربة القاسية". وينقلان عن أبو غنيمة قوله أن شدة كوكس في القبض على زمام الحكم كانت في محلها يومذاك، وذلك بسبب الحياة البدائية التي كانت تعيشها المنطقة، ويعتقدان أن من العدل القول أن البريطانيين قد وجدوا في شرقي الأردن أشخاصاً يبالغون في تنفيذ رغباتهم ويحرصون على تلقي إشاراتهم من غبر ضرورة([2]).

رابعاً)- شرقي الأردن وبريطانية عامي (١٩٤٦-١٩٤٧):

مثلما كانت أوجه القصور في معاهدة عام ١٩٤٦ "تلدغ" عبد الله فتدفعه للمطالبة بتعديلها من أجل الحصول على المزيد من السلطات، فإن محدودية استقلال الأردن - بسبب قلة إمكاناته - كانت تؤرق الملك المتوج حديثاً([3]). وكان عبد الله يدرك، على رأي ماري ولسن كاتبة سيرته، أن الذي يحول بينه وبين الاستقلال الكامل، الذي عماده إنشاء مملكة ذات وزن سياسي وقوة اقتصادية، إنما هم جيرانه([4]). وعلى هذا النحو، كان على عبد الله أن يخوض مع منافسيه في المنطقة صراعاً في سبيل الحياة. واتفق أن كانت بريطانية أيضاً تصارع لحفظ نفوذها في المشرق العربي.

كانت تطلعات الملك عبد الله إلى ما وراء الحدود تصطدم بالحقائق الجديدة التي قامت في المنطقة بعد الحرب. وكان العنوان الأبرز للموقف الجديد هو التنافس: التنافس العربي بين الهاشميين والقوى العربية الأخرى في المشرق، والتنافس الدولي بين الإتحاد السوفييتي وكل من بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] المصدر نفسه، ملحق العدد ٢٢ تاريخ ١٥ شباط ١٩٤٨
[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٢٢٠-٢٢٣
[3] يقول كركبرايد أن عبد الله كان "يشعر دوماً أن دولته أصغر من أن تمنحه المجال الدولي الذي هو جدير به. ومن أول يوم، رسخ عنده طموح إلى توسيع ممتلكاته، واستمر في محاولته فعل ذلك إلى يوم وفاته." انظر: Kirkbride, op. cit., p.56 .
[4] ولسن: مرجع سابق، ص٢٥٤

١-عبد الله والمساعي البريطانية لتسوية القضية الفلسطينية:

في تلك الأثناء، كان الموقف في فلسطين يفرض نفسه على نحو مباشر على كل من عبد الله وبريطانية. ففي ٢٣ آذار ١٩٤٦، وهو اليوم التالي لتوقيع معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية، قدم وفد من اللجنة البريطانية-الأمريكية إلى عمان واجتمع بوزير الخارجية الأردنية. وسلّم وزير الخارجية وفد اللجنة مذكرة رسمية عبرت عن رغبة الحكومة الأردنية في تنفيذ ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني لعام ١٩٣٩؛ كما طالبت باستقلال فلسطين، وإنهاء الانتداب عليها، وسن دستور للبلاد يبنى على القواعد الديمقراطية والسيادة الوطنية ويضمن حقوق جميع السكان وحماية الأماكن المقدسة([1]).

بيد أن هذه السياسة الرسمية للحكومة قد جاءت في أثناء المرحلة التي كان فيها عبد الله يسعى لتحقيق مشروعه في سورية الكبرى، وفي فلسطين. وعلى هذا النحو، فإن الأمير كان له سياسة أخرى مخالفة لمضمون المذكرة المشار إليها. وكان عماد تلك السياسة هو تقسيم فلسطين.

وتذكر ماري ولسن أن عبد الله أخبر بريطانية بأن الكثيرين يؤيدون التقسيم، لكنهم يخافون من الجهر به، لذلك نصحها بأن تتخذ قرار التقسيم ثم تفرضه فرضاً من غير استشارة أحد([2]).

من جهة أخرى، توافقت سياسة عبد الله هذه مع التوجه العام للوكالة اليهودية. فبحسب أفي شلايم، تبنت الوكالة تقسيم فلسطين برنامجاً رسمياً بعد الحرب، وشرعت بنشاط في حشد التأييد العربي لهذا الحل([3]).

ومهما يكن الأمر، فقد نشرت اللجنة البريطانية-الأمريكية تقريرها في الأول من أيار ١٩٤٦، وجاء في توصياتها إصدار مئة ألف رخصة هجرة لليهود إلى فلسطين فوراً، وبقاء فلسطين من غير تقسيم، واستمرار الانتداب حتى إنشاء وصاية عليها تحت رعاية الأمم المتحدة، وإبطال القيود على انتقال الأراضي، وقمع العنف من أي جهة جاء([4]).

رفض العرب هذه التوصيات، وجاراهم عبد الله في ذلك. فبعد ما أثاره موقفه من التقسيم عام ١٩٣٧، أصبح الملك الهاشمي أشد تكتماً وحذراً في مواقفه من المسألة الفلسطينية. ومنذ أن قامت الجامعة العربية وروعي الإجماع، حرص على أن لا ينفرد في الخروج عليها علانيةً.

---

[1] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٢١٢-٢٢٥

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٧١

[3] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.425 .

[4] Lepkin, op. cit., p.116 .

وفي ذلك السياق، بعث عبد الله إلى كل من ملك بريطانية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ أيار برقية جاء فيها: "إن تقرير لجنة التحقيق جعل البلاد العربية بأكملها وبسائر طبقاتها في حالة انفعال وقلق عظيمين، وإن الأخذ بتواصي هذه اللجنة ما ينذر بالاضطراب وخراب البلاد، ويجر إلى منازعات دامية قد تهدد الأمن الدولي"([1]).

وفي الخطاب الذي ألقاه يوم تتويجه في ٢٥ أيار ١٩٤٦، قال: "إننا نعاهد الله على الجهاد المقدس دفاعاً عن فلسطين العربية والعمل على أن تظل عربية"([2]).

وفي المؤتمر الذي عقده الزعماء العرب في أنشاص بمصر في ٢٨ أيار ١٩٤٦، شارك الملك بقية الزعماء استنكارهم توصيات اللجنة، وإعلانهم أن قضية فلسطين "ليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعاً"([3]).

ومن جهةٍ أخرى، عقد مجلس الجامعة اجتماعاً في بلودان في سورية من ٨ حزيران إلى ١٢ منه، واستنكر كل شكل من أشكال التقسيم كحل للقضية الفلسطينية، وطالب الحكومة البريطانية بالدخول فوراً في مفاوضات لإنهاء الوضع القائم في فلسطين أو عرض القضية على الأمم المتحدة([4]). وكذلك اتخذ المجلس توصيات سرية في حق بريطانية والولايات المتحدة توضع موضع التنفيذ متى طبقت الدولتان توصيات اللجنة البرلمانية، بيد أن عبد الله بادر فأطلع البريطانيين على تلك التوصيات([5]).

وفي تلك الأثناء، دعم الرئيس ترومان التطلعات الصهيونية بقوة، وانتقى من توصيات اللجنة أولاها والقاضية بالسماح لمئة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين. وعندئذٍ بادر إتلي، رئيس وزراء بريطانية، فأوضح أمام مجلس العموم البريطاني أن تنفيذ تلك التوصية من توصيات اللجنة يحتاج إلى نزع سلاح العرب واليهود في فلسطين، ودعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى بيان مقدار استعدادها لحمل نصيبها من التبعات العسكرية والمالية التي يقتضيها فعل ذلك([6]). وعلى هذا النحو، رجعت الدولتان كل منهما إلى موقفها في أيلول ١٩٤٥.

وفي الأسبوع الثاني من حزيران ١٩٤٦، اضطر بيفن إلى الدفاع عن سياسته في فلسطين في المؤتمر السنوي لحزب العمال. فلقد وضعت أمام ذلك المؤتمر خمسة قرارات كل منها يدعو إلى إبطال الكتاب الأبيض وإلى الأخذ بقرارات الحزب أثناء الحرب. بيد أن سياسة

---

[1] الكتاب الأبيض الأردني، مصدر سابق، ص٢٢٩-٢٣٠
[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٦٤
[3] المرجع نفسه، ص١٧٥-١٧٦
[4] المرجع نفسه، ص١٧٧-١٧٨
[5] Amman to FO, 23 July 1946, FO 371/5255
[6] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 1.5.1946. Vol. 422.

الحزب كانت وهو في السلطة بخلاف سياسته وهو في المعارضة. فتحدث بيفن، وشرح المصاعب التي تترتب على السماح لمئة ألف مهاجر يهودي بدخول فلسطين، وحذر من تجاهل الجامعة العربية وقد أصبحت حقيقة واقعة. ثم ختم بقوله: "ومع أنني أقر بدولة فلسطينية ذات نوع ما – واستعمل لفظ 'دولة فلسطينية' دون 'دولة يهودية' – فأنا لا أؤمن بالدول القائمة على الإقصاء العرقي إقصاءً مطلقاً." وزاد على ذلك، فأوضح رأيه في التدخل السياسي للولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في إصرارها على دخول المهاجرين اليهود، فقال: "إنني لأرجو أن لا يساء فهمي في أمريكا إذا قلت... إنهم لا يريدون الكثير من اليهود في نيويورك"([1]).

نتيجة لهذه التصريحات، اعتبر الصهاينة بيفن معادياً للسامية، وأخذوا يصعدون حملة إرهابهم في فلسطين. وسمحت الحكومة البريطانية للجيش البريطاني في فلسطين بالرد على الإرهاب الصهيوني، فقام باحتلال مباني الوكالة اليهودية ومصادرة ملفاتها واعتقال رجالاتها([2]).

وفي نفس الوقت، كُلفت لجنة من الخبراء البريطانيين والأمريكان بالنظر في توصيات اللجنة البرلمانية واقتراح حل جديد. وبتاريخ ٣١ تموز ١٩٤٦، تقدم اللورد موريسون، رئيس الوزراء البريطاني بالوكالة، باقتراح جديد إلى مجلس العموم. ونص الاقتراح على تقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية: منطقة عربية وأخرى يهودية ومنطقة القدس (تديرها سلطة دولية) ومنطقة النقب. وتؤلف المناطق الأربع دولة واحدة تحت إدارة حكومية مركزية واحدة تتولى الشؤون الخارجية والدفاع([3]).

وفي هذا السياق، فإن الحكومة البريطانية دعت إلى مؤتمر يعقد في لندن ويقدم إليه اقتراح موريسون، ونزلت عند رغبة الدول العربية واستثنت الوكالة اليهودية من المدعوين (وأبت هي توجيه الدعوة إلى الهيئة العربية برئاسة المفتي الحسيني، أما الولايات المتحدة الأمريكية فاعتذرت عن الحضور). وافتتح المؤتمر في ١٠ أيلول ١٩٤٦، بحضور وفد الحكومة البريطانية ووفود الدول العربية فقط. وفي المؤتمر، رفض العرب مشروع موريسون، واقترحوا إنهاء الانتداب وقيام دولة فلسطين المستقلة في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول ١٩٤٨([4]). بيد أن المؤتمر لم يلبث أن علّق أعماله بعد يومين من الافتتاح بسبب انتخابات الكونغرس الأمريكي وانعقاد اللجنة العامة للأمم المتحدة واجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية.

---

[1] Lepkin, op. cit., p.117-118 .
[2] ibid., p.117-118 .
[3] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 31.7.1946. Vol. 426.
[4] Lepkin, op. cit., p.122 .

نقف هاهنا عند المشاركة الأردنية في هذا المؤتمر، ونضع أمامنا ما قــرره البــاحثون بشأن موقف عبد الله من المسألة الفلسطينية وخصوصاً موضوع التقسيم. ونختــار لبيــان هــذا الموقف عبارة كمال صليبي، الذي لم يأل جهداً في الدفاع عن العرش الهاشمي، فنجده يقــول: "كان عبد الله مقتنعاً في صميمه، بأن التقسيم هو خير حل للمعضلة الفلسطينية."([1])

وفي هذا السياق، تذكر ماري ولسن – نقلاً عن الوثائق البريطانية – أن سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني، الذي شارك في مؤتمر لندن ورفض مع زملائه رؤساء الوفود العربية مشروع موريسون، كان يحمل معه خطة لتقسيم فلسطين وضعها الملك عبد الله بعلمــه ورأيــه وناقشها مع كركبرايد قبيل سفر الوفد الأردني لحضور المؤتمر. وتضيف ولسن أن الرفاعي كان عازماً على الاجتماع مع بيفن وزير الخارجية البريطاني وكريتش–جونز وزير الدولة في وزارة المستعمرات لعرض الخطة عليهما وتسليمهما رسالتين من الملك، إلا أنه لم تسنح له الفرصــة لذلك. ومهما يكن الأمر، فقد أبلغ عبد الله البريطانيين أنه يؤيد خروج المــؤتمر بقــرار تقــسيم فلسطين وأنه يرغب في ضم الجزء الذي يخصص منها للعرب([2]).

كما أن فيليب روبنز يؤكد أن عبد الله كان في هذه المرحلة من عام ١٩٤٦ يتطلع إلــى تقسيم فلسطين لينال نصيباً منها([3]).

هذا، ويتناول سليمان موسى موضوع الرسالتين المشار إليهما آنفاً، وينقل من الثانية ما كتبه عبد الله إلى وزير المستعمرات وهو قوله أنه إذا وصل المؤتمر إلى طريق مسدود فإن لدى سمير باشا اقتراحات معينة سيعرضها على الوزير.

وبدلاً من أن يرجع موسى إلى الأرشيف الأردني ليجلو حقيقة ما ورد فــي الرســالتين وخصوصاً الاقتراحات المذكورة، فإنه يحيل على رسالة بعث بها بيفن إلى كركبرايــد فــي ٣٠ أيلول ١٩٤٦، ويقول: "وأما الاقتراحات الخاصة المشار إليها فتحيطنا بها علماً رسالة بــيفن... ومن هذه الرسالة نعرف أن سمير باشا اجتمع مع بيفن وأكد له أن الملك عبد الله يــرى توحيــد فلسطين كلها مع الأردن"([4]). أفلم ير موسى أنه إذا كانت لعبد الله غاية فــي توحيــد فلــسطين

---

[1] Salibi, op. cit., p.157 .

[2] Amman to FO, 29 July 1946, FO 371/5255

ويذكر شلايم أن الرفاعي حمل توجيهات بتأييد فكرة التقسيم، انظر:

Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.76.

[3] Robins, op. cit., p.61-62

[4] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٢٨-٢٩

والأردن تحت حكمه، فإن ذلك لا ينفي أن له غاية أخرى – حال تعذر حصول الأولى– ألا وهي تقسيم فلسطين لنيل نصيب منها؟!

ومن جهة أخرى، زاد ترومان في تلك الأثناء من تشدده في الميل إلى الصهاينة، ولامه بيفن على سوء تدخله في المعضلة الفلسطينية، وحذر من أن يؤدي ذلك إلى انحياز الكتلة العربية إلى السوفييت([1]).

ومهما يكن الأمر، فقد استؤنف مؤتمر لندن في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٧ بحضور اللجنة العربية الفلسطينية. وتقدم العرب بمشروع لحل المسالة الفلسطينية يشتمل على "قيام دولة موحدة دستورية ديمقراطية ذات مجلس نيابي منتخب من كل سكان فلسطين بطريقة الاقتراع السري"([2]). إلا أن بيفن تقدم باقتراح مضاد ونهائي، وفيه توضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة مدة خمس سنوات، ثم تنشأ فيها دولة موحدة ذات قوميتين([3]).

ورُفض مشرع بيفن من العرب واليهود معاً. وانفض المؤتمر على اختلاط الأمور. ويعلق شلايم على ذلك بقوله أن عبد الله وممثلي اليهود "تنفسوا الصعداء بصوت خافت"([4]).

وعلى هذا النحو، بلغت السياسة البريطانية في فلسطين خاتمتها بالفشل. وبتاريخ ١٤ شباط ١٩٤٧، أعلنت بريطانية رسمياً عن إحالة المسالة الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة من غير أن توصي بحل دون غيره. وفي ١٢ أب، تخلت عن الانتداب. وفي ٢٠ أيلول، أعلنت عن عزمها على الجلاء عن فلسطين في ظرف ٦ شهور أو ٩ على الأكثر([5]).

٢- الطموح الإقليمي لعبد الله:

في ذلك الوقت، كانت سياسة المحاور التي كرستها مباحثات الوحدة العربية تتبلور في صورة تنافس بين الدول العربية على الزعامة الإقليمية. وكما ترى ولسن، فإن "مفتاح مستقبل "العالم العربي"([6])، على مختلف الأصعدة الجغرافية والاستراتيجية... كان ولا يزال... متمثلاً بسورية"([7]). ومن أجل ذلك فإن التنافس على الزعامة كان يقوم، في معظمه، في ما كان يطلق عليه "الصراع على سورية". فعلى سورية كانت عين ابن سعود في الرياض. وكذلك كان حال

---

[1] Lepkin, op. cit., p.122-125 .

[2] زعيتر: مرجع سابق، ص١٨٧

[3] Lepkin, op. cit., p.132 .

[4] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.62 .

[5] Lepkin, op. cit., p.134-137 .

[6] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[7] ولسن: مرجع سابق، ص٢٦٢

نوري السعيد في بغداد، وقد طرح، مشروعه للهلال الخصيب. وبعد أن غدت القاهرة مقراً للجامعة العربية، أصبحت مصر من كبار المرشحين لتبوء زعامة القومية العربية، وأطلق الملك فاروق لحيته ليقوي من حظوظه في القبول به كخليفة عربي([1]).

وفي هذا السباق أبى عبد الله إلا أن يكون له موضع؛ فهو وريث الملك حسين وعميد الهاشميين (أو هكذا قدم نفسه رغماً عن هاشميي العراق)، وهو قد أصبح حاكماً على دولة مستقلة على غرار الدول العربية الأخرى، وهو عدو لدود للشيوعية (أو هكذا كان يقدم نفسه إلى البريطانيين) ([2]). وعلى هذا النحو بدأ عبد الله يتحرك في فضائه الإقليمي مستفيداً من الهامش الذي اكتسبه بالاستقلال ومن تراخي الرقابة البريطانية على موارده المالية.

لكن الزعماء العرب الآخرين كانوا متحدين على معارضة تطلعات الملك عبد الله. وبحسب كركبرايد، فإن السبب الأكبر في عداوتهم لعبد الله هو "صداقته المفضوحة مع بريطانية"؛ فبينما كان أكثر الساسة العرب يسعون لتقويض النفوذ البريطاني في البلاد العربية، فمن البعيد أن ينظروا بعين العطف إلى ملك عربي "يعمل ما في وسعه لمساندة إمبريالية أجنبية وهي تحتضر"([3]).

ومهما يكن الأمر، فقد مضى عبد الله في تطلعاته الإقليمية. وكانت أولى تحركاته بعد الاستقلال هي نحو العراق، فزار بغداد في أيلول ١٩٤٦ وتقدم بمشروع للاتحاد يتناول الشؤون الخارجية والثقافية والتمثيل الدبلوماسي([4]). واجه هذا المشروع اعتراضاً من خصوم عبد الله. فعارضته سورية ولبنان إذ رأتا فيه خطوة الهدف منها هو سيطرة عبد الله على سورية الكبرى. وكذلك عارضته مصر والسعودية لخشيتهما من تعاظم نفوذ الهاشميين في الوطن العربي. بل إن العراقيين استقبلوا المشروع الاتحادي بفتور، والسبب في ذلك، بحسب تقرير بريطاني، هو شعورهم بأن الاتحاد سوف يحمل العراق عبئاً فوق أعبائه، أضف إلى ذلك أنهم كانوا يخشون أن تطغى شخصية الملك عبد الله عليهم([5]).

عندئذٍ بادر الملك عبد الله وطرح من جديد مشرع سورية الكبرى. ففي الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب في أوائل تشرين الثاني ١٩٤٦، أورد ما يشير إلى الوحدة السورية والتعهد بالعمل في سبيلها. وقوبلت هذه الخطوة برد فعل سلبي من الحكومتين السورية واللبنانية،

---

[1] Salibi, op. cit., p.154 .

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٦٢

[3] Kirkbride, op. cit., p.57

[4] سيل: مرجع سابق، ص٣٠-٣١

[5] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٣٤

وتقدمت سورية بشكوى إلى الجامعة العربية بحجة أن خطوة الملك عبد الله تهدف إلى تفريق كلمة العرب([1]).

وابتدأ الموقف يتصاعد منذ ذلك الحين. وفي آذار ١٩٤٧ اقتحم رجال الأمن السوريين القنصلية الأردنية في دمشق، وصادروا منشورات تدعو إلى الوحدة في ظل الملكية، وعلى إثر ذلك طرد الموظفون الأردنيون من دمشق([2]).

ولم يكن الموقف الرسمي السوري واللبناني وحده هو العقبة في وجه مطامح عبد الله في البلدين. فلقد كانت الأوساط السياسية هناك غير مستعدة للقبول بالملك الأردني حاكماً عليهم لأن في ذلك ضياعاً للصبغة الجمهورية التي يعتزون بها والتي نالوها حديثاً مع السيادة([3]).

وبينما كان عبد الله يستعد لتصعيد العمل على مشروعه سورية الكبرى، اتجه إلى تقوية موقفه الإقليمي بقدر المستطاع. فعقد معاهدة صداقة ومودة مع تركية بتاريخ ١١كانون الثاني ١٩٤٧. ثم عمل على التعويض عن الفشل في تحقيق الاتحاد مع العراق، فعقد بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٤٧ معاهدة أخوة وتحالف بين المملكتين الهاشميتين الأردنية والعراقية. ونصت المعاهدة على أنه إذا حدث اعتداء على أحد الفريقين المتعاقدين فيجب عليهما التشاور في ماهية التدابير التي يجب القيام بها لتوحيد مساعيهما لرد ذلك الاعتداء ودفعه([4]).

أثارت هذه التحركات الدبلوماسية الهاشمية القلق عند القيادة السورية، ورأى فيها الرئيس شكري القوتلي خطة مناوئة لبلاده. ووافق ذلك قلقاً ساور الأميركان من اندفاع الهاشميين في خطة سورية الكبرى، فقد رأى مارشال، وزير الخارجية الأميركي، في معاهدات الهاشميين "تحركات في ميدان السياسية العليا قام بها الحاكمان الهاشميان خارج نطاق الجامعة العربية وبموافقة بريطانية أو بدون ذلك"([5]).

كان شكري القوتلي يرى أن الشأن الأكبر في خطة سورية الكبرى هو لسياسة بريطانية؛ فكان يعتقد أنه في شؤون السياسة العليا "عبد الله هو الخروف وبريطانية هي الراعي". ومن أجل ذلك اتصل الرئيس السوري بالبريطانيين وألح عليهم كي يدينوا الخطة على نحو صريح وكامل، بيد أنهم أبوا عليه قائلين أن "موقف حكومة جلالته هو الحياد الصارم"، وأن المسالة "برمتها شأن

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٣٣

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٦٦

[3] Salibi, op. cit., p.154 .

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤١٥

[5] Joshua Landis, 'Syria and the Palestine War: Fighting King Abdullah's "Greater Syria Plan"', in Rogan, Eugene L. and Shlaim, Avi (ed.), The War for Palestine: Rewriting the History of 1948. Cambridge University Press, 2001, p.185 .

من شؤون شعوب المنطقة ودولها". وعلى ما لحظه مارشال، كان هذا الموقف البريطاني هو بمثابة " التشجيع لعبد الله حتى يطرح مشروع سورية الكبرى بقوة"([1]).

وعلى هذا النحو كانت مسألة سورية الكبرى على موعد مع جولة بارزة في صيف عام ١٩٤٧، وهو الموعد لعقد الانتخابات النيابية في سورية. واستعد عبد الله لاغتنام التغيرات التي قد تأتي بها الانتخابات، فأصدر في أيار ما عرف بالكتاب الأبيض، وضمنه عرضاً للمسألة السورية منذ المؤتمر السوري عام ١٩٢٠، وأورد فيه حججه التي تؤيد مشروعه. كما وجه في العاشر من نفس الشهر رسالة إلى بيفن، وزير الخارجية البريطاني، يدعو فيها إلى أن تتحلى السياسة البريطانية بالحكمة في معالجة شؤون الأجزاء السورية([2]).

لم يشأ بيفن أن يفصح في رسالته الجوابية في ١١ تموز عن رأي حكومته في قضايا سورية الطبيعية([3]). وعلى ما يظهر فإن بريطانية لم تشأ أن تنسق موقفها بخصوص سورية مع الملك الأردني. وفي هذا يقول كركبرايد: "لم تحب حكومة جلالته المشروع السوري البتة"([4]).

لكن ذلك لم يثنِ عبد الله عن الاستمرار في مشروعه، وبذل الأموال في سبيل أن يصل مؤيدوه إلى البرلمان السوري، بيد أن ذلك لم يكن شيئاً يذكر بالنسبة إلى ما أنفقه السعوديون وما أنفقته الأحزاب السورية ولاسيما الكتلة الوطنية والقوى التي انشقت عنها.

وأسفرت الانتخابات عن بقاء شكري القوتلي وفريقه من الكتلة الوطنية ممسكين بزمام الحكم في سورية، بيد أن نسبته البرلمانية تراجعت أمام المستقلين والأعضاء في تيار الكتلة الآخر([5]).

وعلى إثر ذلك، دفع عبد الله مشروعه بقوة، فأذاع في ٤ آب ١٩٤٧ بياناً عاماً دعا فيه إما إلى العودة إلى قرار المؤتمر السوري العام وإما إلى استفتاء جديد ومجلس تأسيسي واحد يضم ممثلي الأقاليم السورية جميعاً، مع ترك الخيار للبنان في تحديد علاقته مع الأجزاء الثلاثة الأخرى. وهاجم البيانُ القولَ بأن ميثاق الجامعة العربية يوجب المحافظة على الوضع القائم([6]). ثم دعا الملك الأردني إلى مؤتمر قومي سوري لوضع الأسس لحكومة سورية الكبرى كخطوة أولى نحو اتحاد عربي بين سورية الكبرى والعراق([7]). وللتعبير عن الإلحاح في الدعوة، بعث

---

[1] ibid. , p.185 .

[2] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٣٨

[3] المرجع نفسه، ص٣٩

[4] Kirkbride, op. cit., p.57 .

[5] سيل: مرجع سابق، ص٥٢

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٤٣-٤٤٤

[7] خوري: مرجع سابق، ص١٠٩

الملك عبد الله رئيس وزرائه برسالة إلى الرئيس السوري طالب فيها بإنشاء مجلس تأسيسي، كما وجه نسخة من الرسالة إلى كل عضو في البرلمان السوري([1]).

وأدينت دعوة عبد الله إدانة عالية، وعدت خرقاً لميثاق الجامعة العربية؛ فعلت ذلك الدول الأربع: سورية ولبنان ومصر والسعودية، بل إن العراق نفسه تبرأ من المشروع، كما ترددت الأحاديث عن طرد الأردن من الجامعة([2]).

وتحركت سورية، وهي المعنية بالأمر قبل غيرها، فأرسل القوتلي مبعوثاً هو محسن البرازي إلى السعودية طالباً عقد حلف يقف في وجه الهاشميين. بيد أن ابن سعود عبر عن حرصه على أن لا يغضب مصر بحلف لا تدخل فيه، علماً بأنه كان يحول بين مصر وبين انضمامها إلى حلف كهذا خشيتها من أن ترى بريطانية أنها هي المقصودة بالحلف طالما أن المعضلة المصرية لم تحل بعد. فابن سعود لن يخاطر كرامة للسوريين، بعلاقاته مع بريطانية بمعاهدة يعقدها معهم لمواجهة الهاشميين([3]).

ثم توجه البرازي إلى مصر، واستقبله الملك فاروق في ٢٥ آب. شرح البرازي للملك نوايا عبد الله التوسعية، وحدثه عن مخاوف ابن سعود من أن يتفرغ الهاشميون له إذا وضعوا يدهم على سورية. كان رد فاروق هو أن بينه وبين البريطانيين مفاوضات دقيقة وهو لا يطيق استفزازهم، وعلى ذلك فالحلف "الرسمي" لم يأت أوانه. بيد أن الملك المصري وافق المبعوث السوري على القول بأن "الملك عبد الله وعبد الإله ونوري السعيد هم أدوات طيعة لتنفيذ مآرب بريطانية في كل من المسألة المصرية وفلسطين ومسألة سورية الكبرى"([4]). وفي تلك الأثناء اتصل عبد الله بالبريطانيين من جديد، فكتب بتاريخ ٣٠ أب – عشية صدور تقرير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين – رسالة إلى وزير الخارجية يقول فيها: "إن موقفنا لا يسمح ببقاء شرقي الأردن في حجمها ووضعها الحاضر، ولذلك فسلامتنا وسلامة بلادنا وديننا نحن هي في ضرورة تحقيق الوحدة السورية الطبيعية التي تضمن بقاءنا وسلامة كرامتنا..." ([5])

---

[1] Landis, op. cit., p.185 .

[2] Salibi, op. cit., p.155 .

[3] Landis, op. cit., p.187 .

[4] ibid. , p.187 .

[5] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٤٢

كما شرح عبد الله للجنرال كروكر، قائد القوات البريطانية في "الشرق الأوسط"، عندما زاره في عمان في أيلول أنه لو اتحدت سورية الطبيعية والعراق لأمكنهما إنشاء جبهة قوية تكون ظهيراً لتركية في مواجهة الخطر السوفيتي([1]).

في تلك الأثناء، كان مستقبل فلسطين قيد الدرس في هيئة الأمم المتحدة. ففي ٢ نيسان ١٩٤٧، طلبت بريطانية من الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد جلسة طارئة من أجل دراسة القضية الفلسطينية. وفي ٢٨ من نفس الشهر، شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة بفلسطين تألفت من إحدى عشر دولة([2]).

توجهت اللجنة إلى فلسطين، وقامت بأعمالها من ١٧ حزيران إلى ١٧ تموز ١٩٤٧. قاطعت الهيئة العربية العليا اللجنة ورفضت استقبال وفدها أو التعاون معه([3]).

تقدمت الدول العربية إلى اللجنة الدولية بمشروع مستمد من مشروعها الذي عرضته على مؤتمر لندن الأخير. واشتمل العرض العربي على إنشاء دولة موحدة في فلسطين ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب([4]).

وبعد اطلاع اللجنة الدولية على الموقفين العربي والصهيوني، رفعت تقريرها إلى الأمم المتحدة في ٣١ آب ١٩٤٧. اشتمل التقرير على مشروع لحل القضية الفلسطينية حظي بموافقة أغلبية أعضائها. وأوصى المشروع بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق: منطقة عربية وأخرى يهودية وثالثة دولية ([5]).

كان نشر لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لتقريرها إيذاناً للعرب بالكف عن التنازع في موضوع الوحدة السورية وبالتفرغ للرد على توصية اللجنة. وكذلك تبلغ الملك عبد الله من أليك كركبرايد، السفير البريطاني في عمان، في أواسط تشرين الأول أن بريطانية لا تشجع على متابعة موضوع سورية الكبرى([6]).

---

[1] المرجع نفسه، ص٤٤

[2] بهلوان: مرجع سابق، ص٢٣٦

[3] زعيتر: مرجع سابق، ص١٩٢

[4] المرجع نفسه، ص١٩٣

[5] انظر: مشروع تقسيم فلسطين الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها رقم /١٨١/ الصادر بتاريخ ٢٩-١١-١٩٤٧، وذلك في الموقع الالكتروني للأمم المتحدة:
http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/a06f2943c226015c85256c40005d359c/7f0af2bd897689b785256c330061d253?OpenDocument

[6] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، ص٤٦

رفضت الدول العربية توصيات اللجنة، وقررت في اجتماعاتها في لبنان من ١٦ أيلول ١٩٤٧ إلى ١٩ منه مقاومة التقسيم بكل الوسائل المتاحة([1]). وأكدت ذلك في اجتماعاتها في لبنان أيضاً من ٧ تشرين الأول إلى ١٥ منه، وقررت المبادرة إلى العمل العسكري حال انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين([2]).

لم يشذ الأردن على نحو معلن عن الإجماع العربي الذي ظهر في المواقف المشار إليها. بيد أن عبد الله كان قد أتخذ موقفاً آخر مباينا. فعندما غادرت اللجنة الدولية "الشرق الأوسط" في الصيف المنصرم، وجه إلى بيفن رسالة عبر له فيها عن رأيه في أن التقسيم هو الحل الوحيد الممكن، وأن رفضه العلني لذلك إنما هو لأسباب تكتيكية([3]). ثم وجه إليه رسالة أخرى في ٣٠ آب ١٩٤٧ شرح فيها قلقه من عواقب انسحاب بريطانية من فلسطين، وطالب بتعزيز الجيش العربي([4]). ثم وجه كركبرايد، الوزير المفوض في عمان، رسالة إلى بيفن يذكر فيها عزم عبد الله على الحصول على الأجزاء العربية من فلسطين إذا ما قُسّمت([5]).

ولم تلبث الجمعية العامة أن عرضت مشروع التقسيم للتصويت في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، ففاز المشروع بأغلبية الأصوات([6]).

بيد أن خصوم الملك عبد الله شعروا أن بينه وبين الصهاينة تفاهماً على تقاسم فلسطين. وفي ذلك السياق، يذكر كركبرايد، صديق الملك عبد الله المقرب، أن الملك بادر قبيل إقرار التقسيم إلى الاتصال بالزعماء اليهود من أجل ضمان موقعه إذا قسمت فلسطين([7]). وبتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٧، التقى عبد الله غولدا مائير، رئيسة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، في جسر المجامع في منزل أبراهام روتنبرغ، ابن مؤسس شركة الكهرباء الفلسطينية. ويذكر كركبرايد أن الفريقين لم يكترثا كثيراً لصون سرية الاجتماع. بادر عبد الله زائرته فاقترح عليها إقامة دولة موحدة من فلسطين والأردن يكون لليهود حكم ذاتي فيها. بيد أنه لم يلبث أن تخلى عن الخوض في المشروع بعد أن ظهرت على مائير أمارات الرفض. ودارت المباحثات بين

---

[1] زعيتر: مرجع سابق، ص١٩٤-١٩٦

[2] المرجع نفسه، ص١٩٧-١٩٩ وفي الاجتماع، اقترح المفتي الحسيني إقامة حكومة عربية فلسطينية إلا أن ممثلي العراق والأردن رفضوا ذلك. أنظر: محادين موفق: العلاقات الأردنية - الفلسطينية من الإلحاق إلى الكونفدرالية، دمشق، دار الصداقة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص١٤

[3] Amman to FO, 30 JULY 1947, FO 371/61876

[4] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٤٢-٤٥

[5] المرجع نفسه، ص٤٥-٤٨

[6] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٠٦

[7] Kirkbride, op. cit., p.4 .

الفريقين، وخلصا إلى الاتفاق على أن يضم عبد الله الجزء العربي من فلسطين، وألا يهاجم جيشه المناطق اليهودية. كما عبرا عن التقائهما على عداوة الحاج أمين الحسيني، وعن رفضهما لتدويل القدس. ثم افترقا على ودٍ وصداقةٍ ووعدٍ باللقاء بعد أن يُقر التقسيم في نيويورك([1]).

ذكرت غولدا مائير خبر هذا الاجتماع في مذكراتها ونقلت عن عبد الله قوله: "لن أشترك في أي هجوم عربي ضدكم. سنبقى دائماً أصدقاء."([2])

هذا، ويروي أفي شلايم تفاصيل الاجتماع مستنداً إلى الوثائق الصهيونية على نحو ما رواه كركبرايد([3]).

وتذكره ماري ولسن، مستندة إلى نفس المصدر، وتشير إلى اتفاق الطرفين على تأييد التقسيم([4]).

وكذلك، يشير فيليب روبنز إلى لقاء عبد الله – مائير وإلى تأكيد عبد الله موقفه المؤيد للتقسيم([5]).

إن مصدر هذا الخبر، وما شاكله من أخبار الاتصالات بين الملك عبد الله وقادة الحركة الصهيونية، هو الوثائق البريطانية والصهيونية. أما الأرشيف الأردني فلم يفتح للملأ، وإنما أتيح لطائفة صغيرة من المؤرخين الأردنيين الاطلاع على أوراقه على نحوٍ ما، وهؤلاء المؤرخون هم من الموالين للحكومة، وقد استندوا إلى الأوراق الهاشمية لتعزيز الرواية الرسمية الأردنية، ولم يستعملوا هذه المصادر للرد على الدعاوى التي وردت في الأبحاث التاريخية المستندة إلى الوثائق والتي نشرت في السنوات الأخيرة، ومنها هذا الاجتماع بين عبد الله ومائير.

أثار اتصال عبد الله باليهود المخاوف عند الزعماء العرب، فتحرك الرئيس السوري من جديد، فبعث في أوائل كانون الثاني ١٩٤٨ البرازي إلى السعودية محذراً ابن سعود من أن قرار تقسيم فلسطين سوف يقرب عبد الله من تحقيق خطة سورية الكبرى. وأدرك السعوديون أنه قد آن الأوان لعقد حلف عسكري بين سورية ومصر والسعودية، وسافر الأمير سعود، نجل الملك السعودي، إلى مصر من أجل الترتيب للحلف، وحشدت القوات السعودية على حدود الأردن في رسالة واضحة إلى عبد الله([6]).

---

[1] ibid., p.4-5 .

[2] مائير غولدا: الحقد، ترجمة :منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ط١،ص ١٧٢

[3] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.92-98 .

[4] ولسن: مرجع سابق، ص٢٨٠

[5] Robins, op. cit., p.62 .

[6] Landis, op. cit., p.188 .

وفي أواخر كانون الثاني ١٩٤٨، وبعد توقيع المعاهدة العراقية-البريطانية في بورتسموث في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، ظهر رسمياً "الحلف الثلاثي" (ويضم سورية والسعودية ومصر)، وظهرت الكتلة الهاشمية، وتضم العراق وشرقي الأردن. وعلى هذا النحو اكتملت العوائق في وجه مطامح عبد الله في سورية، وتفرغ مع الجميع لمعالجة تداعيات قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين.

لقد كان ما حققه عبد الله من إلحاحه في طرح مشروع سورية الكبرى هو تأكيد الغربة بينه وبين اللبنانيين والسوريين المعارضين لخطته، وبينه وبين المصريين والسعوديين الكارهين لرؤية الملك الهاشمي يمد رقعة سلطانه ويقوي من حظوظه في الزعامة الإقليمية. أما من جهة العراقيين، فمع أنه استطاع إنجاز حد أدنى من التفاهم السياسي بفضل أواصر القرابة، فإن علاقته بنوري السعيد ظلت متوترة.

خامساً)- معاهدة التحالف الأردنية-البريطانية عام ١٩٤٨:

ومهما يكن الأمر، ومع أن عبد الله ومائير تواعدا على الاجتماع مرة أخرى من أجل وضع اتفاق مكتوب، فإن عبد الله لم يلبث أن وجد نفسه، بعد إقرار التقسيم في نيويورك، في معضلة أمنية حقيقية، بسبب احتمال وقوع الدولة العربية الفلسطينية تحت حكم المفتي خصمه اللدود وبسبب تأييد الدول العربية للمفتي. ومن أجل ذلك تحول عبد الله باهتمامه نحو بريطانية ساعياً وراء موافقتها على مطلبه في ضم الجزء العربي من فلسطين. والذي أراد عبد الله معرفته هو: هل ستعمل بريطانية شيئاً لعرقلة حركته، بقطع المعونة المالية أو بسحب الضباط البريطانيين من الجيش العربي؟

وعلى هذا النحو، وتحت وطأة المعارضة للمعاهدة الأردنية-البريطانية الموقعة في عام ١٩٤٦ والنقد الشديد الذي وجه لها، وفي ظل النذر بتفجر الموقف في فلسطين، اتصلت الحكومة الأردنية بالحكومة البريطانية في أواخر عام ١٩٤٧ تطلب إلها التفاوض من أجل تعديل نصوص معاهدة عام ١٩٤٦ وملحقها العسكري.

ولما كانت بريطانية تعمل على ترتيب شؤون مصالحها على ضوء انسحابها المرتقب من فلسطين، فقد رأت أن في توسع عبد الله باتجاه فلسطين فكرة جذابة لأن فيها تقوية لحليف إقليمي([1]). وفي ذلك السياق، وجه بيفن، وزير الخارجية البريطاني، في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٨ رسالة شخصية إلى الملك عبد الله أكد فيها تصميم بريطانية على البقاء في "الشرق الأوسط"، وعلى تقوية علاقاتها بالدول العربية، مع الأمل في وضع ترتيبات دفاعية معها كلها

[1] Robins, op. cit., p.62 .

وفي إبقاء قواتها في مصر، كما أراد أن يطمئن الملك إلى أن انسحاب بريطانية من فلسطين لن يؤدي إلى عزل الأردن، وأعرب عن استعداده لتبادل وجهات النظر مع رئيس الوزراء الأردني في بنود معاهدة عام ١٩٤٦ علماً بأنه لا يرى فيها نواقص خطيرة، ثم بيَّن بيفن موقف بريطانية قائلاً أنه لا يستطيع أن يشجع الملك على العمل منفرداً في فلسطين، ولا يستطيع أن يضمن عدم استعمال بريطانية لحق الفيتو في مجلس الأمن إذا أدخل الأردن قواته إلى الجزء المخصص لليهود من فلسطين([1]).

وحاولت مصر منع المفاوضات، فوصل إلى عمان بتاريخ ٢٣ كانون الثاني رسول خاص من الملك فاروق يحمل هدية ثمينة ورسالة شفوية فيها رجاء بعدم البحث مع بريطانية في تعديل المعاهدة إلى أن تتم تسوية المعاهدة المصرية–البريطانية، لكن جواب الملك عبد الله كان غير ملزم([2]).

وبتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٨، توجه إلى لندن وفد أردني يضم توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء، والدكتور فوزي الملقي، وزير الخارجية، يرافقه الفريق كلوب مستشاراً عسكرياً وحمد الفرحان سكرتيراً. وعقد هذا الوفد مباحثات مع الجانب البريطاني الذي مثله بيفن وزير الخارجية وبعض أركان وزارته. وفي ختام المباحثات، توصل الفريقان إلى اتفاق مبدئي يشتمل على تعديل للمعاهدة وملحقها.

وعاد الوفد الأردني إلى عمان في أواخر شباط، وعرض على الملك وأركان حكومته مساعيه، فحظيت المعاهدة الجديدة بالقبول، وصدر بلاغ رسمي أردني بتاريخ ٢٩ شباط يعلن ذلك.

ووقعت المعاهدة بتاريخ ١٥ آذار ١٩٤٨؛ وقعها من الجانب الأردني توفيق أبو الهدى وفوزي الملقي، ومن الجانب البريطاني أليك كركبرايد، الوزير البريطاني المفوض في عمان. ونشرت نصوص المعاهدة رسمياً يوم ١٨ آذار، وصادق عليها الملك يوم ٢٨ آذار، وأبرمت في لندن في ٣٠ نيسان من قبل الأمير عبد المجيد حيدر، الوزير الأردني المفوض في لندن، وإرنست بيفن، وزير الخارجية البريطاني([3]).

جاءت المعاهدة الجديدة في سبع مواد وملحق. واستبقي فيها مبدأ الدفاع الإجمالي الذي كان في صلب المعاهدة السابقة؛ فنص الملحق على التعاون المشترك في حال الحرب، وعلى تشكيل هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين الحكومتين، وعلى تعهد الحكومة

---

[1] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٥٣-٥٤
[2] المرجع نفسه، ص٥٥
[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤١٩

الأردنية بتقديم كافة التسهيلات الممكنة إلى القوات البريطانية المرابطة في الأردن والتي اقتصر وجودها على مطارين هما عمان والمفرق.

نصت المعاهدة على عدم الإخلال بما يترتب على المملكة الأردنية من التزامات بموجب ميثاق كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وألغت حق الوزير المفوض البريطاني في الإشراف على المعونة المالية البريطانية المقدمة للأردن([1]).

كما تبادل رئيس الوزراء الأردني والمعتمد البريطاني مذكرات وافقت فيها بريطانية على تقديم الخبراء والفنيين الذين يحتاجهم الأردن من أجل النمو الاقتصادي والاجتماعي، ووافقت أيضاً على تقديم معونة مالية للأردن([2]).

لقيت معاهدة عام ١٩٤٨ معارضة قوية في الأردن؛ فاندلعت المظاهرات، وكتبت المقالات الصحفية تنتقد المعاهدة انتقاداً شديداً. كما وجه الدكتور صبحي أبو غنيمة احتجاجات عنيفة، وتظاهر الطلاب الأردنيون في دمشق([3]). وكان الاعتراض على المعاهدة يتركز على:

١-حرمان الشعب من الاستشارة عند وضعها ومن النظر فيها.

٢-امتنان بريطانية على الأردن بمعونتها المالية، علماً بأنه لو حصلت البلاد على حقوقها من الامتيازات الممنوحة للبريطانيين لكان ذلك أكبر من المبالغ التي تقدمها بريطانية.

٣-المعاهدة نفسها، لأنها تحد من سيادة البلاد وتقيد من حريتها([4]).

وردت الحكومة بحملة اعتقالات واسعة وإغلاق للصحف. كما صدر أمر بإغلاق نادي الملك حسين بعمان بحجة أنه أصبح مركزاً للنشاط السياسي.

هذا، ولقيت معاهدة عام ١٩٤٨ انتقادات واسعة في صحف سورية ولبنان ومصر والعراق. ولما عبر الملك عبد الله، ومن بعده رئيس وزرائه، عن الرغبة في زيارة بغداد، طلبت الحكومة العراقية تأجيل الزيارتين "لأسباب أمنية"([5]).

من جهةٍ أخرى، استقبل بيفن أبو الهدى، في ٦ شباط بعد الانتهاء من مباحثات تعديل المعاهدة، وأبلغه شخصياً أن بريطانية تنظر بعين الرضا إلى استعمال الجيش العربي في

---

[1] الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية وملحقاتها من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٧، العدد ٩٣٩ تاريخ ١٨آذار ١٩٤٨- انظر: نص المعاهدة في الملحق رقم/٥/

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٢٠

[3] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٦١

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٣٢

[5] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٦١

فلسطين استعمالاً بناءً، أي بشرط ألا يرسل إلى المناطق اليهودية([1]). وكان ذلك بمنزلة الضوء الأخضر البريطاني لتقسيم فلسطين بين عبد الله واليهود([2]).

هذا، ويعتذر سليمان موسى عن موقف أبو الهدى، ويبرئه من تهمة التواطؤ التي وجهت إليه، ويقول: "السياسة البريطانية واضحة جداً... وإذا ما كان لنا أي اعتراض، فمن العدل أن نوجهه إلى تلك السياسة وليس إلى الأردن ممثلاً برئيس وزرائه."([3]) لكن لم يبين موسى ما جدوى اتباع سياسة دولة كهذه ما دامت ستجر على الأمة أفدح الأضرار؟

وكذلك تناول منيب الماضي وسليمان موسى الموضوع نفسه، وبررا موقف أبو الهدى بأنه كان قبل "تصميم دول الجامعة على التدخل عسكرياً في فلسطين... وعلى أساس أن التقسيم – إذا تقرر نهائياً – سيُفرض قبوله على جميع الفرقاء... ومهما يكن من أمر فقبول الحكومة الأردنية بالأمر الواقع، وهو التقسيم، يجب أن يُنظر إليه على ضوء ما اختبرته تلك الحكومة من عجز الحكومات العربية الأخرى عن القيام بعمل فعال في فلسطين مما أثبتته التجارب المريرة فيما بعد"([4]). ولم يلحظ الباحثون أن موقف عبد الله من تقسيم فلسطين هو أقدم مما أشارا إليه.

ومهما يكن الأمر، فقد اطمأن عبد الله إلى التزام بريطانية من جهته، وأخذ بعض التنازلات الشكلية. كما أكدت بريطانية سيطرتها على الأردن، واطمأنت – بفضل وجود قواتها والتسهيلات الممنوحة لها هناك – إلى مقدرتها على الدفاع عن المواقع الإستراتيجية في قناة السويس والعراق.

وعلى هذا النحو، وبسبب ضعف المعارضة الأردنية عن إخضاع استراتيجية عبد الله للتدقيق، وبعد ضمان التأييد البريطاني، لم يبق على الملك الهاشمي سوى الترقب وانتظار أن تجري الأمور الشكلية مجراها. وبالنظر إلى خوفه من تهمة خرق الصف العربي والسعي وراء مطامحه على حساب عرب فلسطين، حرص على السكون والابتعاد عن الأضواء بخلاف طبعه كرجل سياسي.

---

[1] كلوب جون: جندي مع العرب، ترجمة، نخبة من الجامعيين، دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣، ط٢، ص٣٦

[2] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.428 .

[3] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٥٩

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٦٩

الفصل السادس: شرقي الأردن وبريطانية منذ حرب عام ١٩٤٨ حتى بداية عهـد الملك طلال عام ١٩٥١:

أولاً)- أسباب الحرب

ثانياً)- شرقي الأردن وبريطانية وأبرز وقائع الحرب

١ - معركة القدس في أيار ١٩٤٨

٢ - التنسيق البريطاني-الأميركي ودوره في الحرب

٣-شرقي الأردن والحرب من الهدنة الأولى حتى هدنة الرمي

٤- هدنة الرمي: ١٩ تموز١٩٤٨

ثالثاً)- الأردن ونتائج الحرب العربية-الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨

١ - الهدنة الدائمة عام ١٩٤٩

٢ - ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن في نيسان ١٩٥٠

٣ - اغتيال الملك عبد الله وبداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١

الفصل السادس: شرقي الأردن وبريطانية منذ حرب عام ١٩٤٨ حتى بداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١:

أولاً)- أسباب الحرب:

بعد أن بلغ المشروع الصهيوني في فلسطين مرحلة متقدمة بسبب الرعاية البريطانية له كان قرار التقسيم بمنزلة النذير بنشوب الحرب بين العرب والصهاينة. فقد وجد الصهاينة في القبول الدولي بقيام "الدولة اليهودية"([1]) على أرض فلسطين فرصة سانحة لا تفوت، فأخذوا يعدون العدة لاغتنامها. ومن جهة العرب، كان قرار الجمعية العامة المشار إليه بمثابة القضاء على كل أمل في الركون إلى القوى الدولية لصون الحقوق العربية في فلسطين. وابتداءً من خريف عام ١٩٤٧، كانت الجامعة العربية تعقد الجلسة تلو الجلسة للبحث في أمر إنقاذ فلسطين. ولسبب ارتياب الدول العربية بعضها ببعض، والمشكلات الداخلية التي كانت تعصف ببعضها، فشلت هذه الدول في وضع استراتيجية موحدة للتدخل، فاختارت أن تقدم الدعم لعرب فلسطين حتى يتولوا مجابهة الصهاينة بأنفسهم. وفي ٨ كانون الأول ١٩٤٧ عقد مجلس الجامعة العربية في القاهرة اجتماعاً حضره رؤساء الحكومات العربية وبحثوا في القضية الفلسطينية، وتقرر في الاجتماع تشكيل جيش الإنقاذ من الشبان المتطوعين من الأقطار العربية. وفي كانون الثاني ١٩٤٨، دخل أول فوج من هذا الجيش إلى فلسطين([2]).

بيد أن جيش الإنقاذ، الذي باشر التدخل في فلسطين فور إنشائه، لم يلبث أن ثبت عجزه عن مجابهة القوات العسكرية الصهيونية. فلقد كانت تلك القوات مدربة تدريباً جيداً ومجهزة بأسلحة حديثة. أضف إلى ذلك أن القيادة العسكرية البريطانية في فلسطين كانت تتصرف على نحو محابٍ لليهود.

وفي تلك الأثناء، تسارعت وتيرة الأحداث على نحو جعل الصدام العسكري بين العرب والصهاينة أمراً لا مفر منه. فعندما تحرك مجلس الأمن لإعادة النظر في قرار تقسيم فلسطين، أصر اليهود على إنجاز هدفهم الاستعماري الاستيطاني بشتى الوسائل ومنها المذابح. ففي ٩ نيسان ١٩٤٨ هاجمت عصابة الإرغون قرية دير ياسين الفلسطينية وذبحت ٢٥٠ شخصاً من سكانها ومنهم النساء والأطفال([3]).

---

[1] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي يجب عرض مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق.

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤١٦-٤١٧

[3] بهلوان: مرجع سابق، ص ٢٤٢

أدت هذه المذبحة الفظيعة إلى تصاعد ضغط الرأي العام العربي على الحكومات العربية. وفي ٢٣ نيسان ١٩٤٨، عقد في عمان مؤتمر حضره عدد كبير من وزراء الخارجية والمالية العرب. وحضر الاجتماع الملك عبد الله والأمير عبد الإله وعبد الرحمن عزام. اقترح الملك على الوفود أن يقوم الجيش الأردني بمحاربة اليهود منفرداً، على أن تتولى الدول العربية دعمه بالمال والسلاح، إلا أن هذا الاقتراح رُفِض[1]. وبعد مزيد من المشاورات، اجتمع رؤساء أركان الجيوش العربية في عمان في ٣٠ نيسان وقرروا اللجوء إلى الجيوش العربية النظامية للدفاع عن فلسطين، وأسندت القيادة العامة للملك عبد الله. وقُدرت القوات التي حشدتها الدول العربية للدخول إلى فلسطين يوم ١٥ أيار بما مجموعه ٢١٠٠٠ جندي، وكان النصيب الأكبر فيها لمصر وهو ١٠٠٠٠ جندي، أما نصيب الأردن فهو ٤٥٠٠[2]. وبإزاء ذلك، حشد الصهاينة ٣٥٠٠٠ مقاتل، بين نظامي وغير نظامي [3].

هذا، واشترطت الدول العربية من أجل تولية الملك عبد الله قيادة التدخل العربي أن ينبذ التقسيم وأن يتعهد بالعمل على بسط السيطرة العربية على فلسطين بأكملها[4]. بيد أنه لم توضع خطة حربية عامة للجيوش العربية تتبعها في سبيل إنقاذ فلسطين، واكتُفي بتقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية بحسب موقع كل جيش[5].

وإذا كانت هذه الترتيبات قد خدمت الملك عبد الله بما اقتضته من مباركة عربية لتدخله في فلسطين، فإنها كانت تنطوي على خروج عبد الله على خطة بيفن–أبو الهدى. ولقد استشعر الصهاينة هذا الاحتمال فبادروا الاتصال بالملك للاطلاع على حقيقة موقفه.

وزارت غولدا مائير عمان ليلة ١٠–١١ أيار، وعقدت مع عبد الله اجتماعاً دام ساعة واحدة. افتتح عبد الله اللقاء باقتراح كان قد أرسله إلى قادة الصهاينة يدعو فيه إلى توحيد الأردن مع فلسطين في دولة يكون لليهود فيها حقوق ذاتية. أبلغت مائير عبد الله رفض الصهاينة للاقتراح، ثم ذكرته باتفاقهما في تشرين الثاني السابق على قسمة فلسطين بينهما، وأغرته قائلةً أن الطريق أصبحت ممهدة له بعد أن قمع اليهود أعدائه من الفلسطينيين ولاسيما أنصار المفتي. لم ينكر عبد الله الاتفاق السابق، لكنه ذكر زائرته بالحوادث التي وقعت بعد ذلك، ولاسيما

---

[1] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص٦٣

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٧٠-٤٧٢

[3] Rogan, 'Jordan and 1948', in Rogan, Eugene L. and Shlaim, Avi (ed.), The War for Palestine: Rewriting the History of 1948. Cambridge University Press, 2001, p.112 .
قدَّر الماضي وموسى أن باستطاعة الصهاينة في فلسطين أن يقذفوا إلى المعركة ٦٥٠٠٠ مقاتل. أنظر: الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٦٧

[4] Salibi, op. cit., p.160 .

[5] التل، عبد الله: كارثة فلسطين، دار الهدى، ١٩٩٠، ط٢، ص٨٠-٨٢

مجزرة دير ياسين التي خلفت أثراً عظيماً في نفوس العرب. ثم لفت نظرها إلى أنه كان وحده ثم أصبح واحداً من خمسة، ولذلك فليس له خيار سوى العمل على نحو مختلف عما كانت تقتضيه الظروف السابقة. وعندئذ نبهت مائير الملك عبد الله إلى تعاظم قوة اليهود، وأبلغته أنهم على استعداد لاحترام حدود التقسيم ما دام السلم قائماً، فإذا نشبت الحرب فإنهم سوف يقاتلون في كل مكان وبكل قوتهم.

واختتم عبد الله اللقاء بقوله: "يؤسفني هذا الأمر جداً، ومن العار سفك الدماء وإيقاع الخراب. فلنأمل أن نلتقي ولا نقطع الاتصال بيننا. وإذا رأيتم حاجة بعد نشوب الحرب إلى المجيء للقائنا فتعالوا ولا تترددوا. يسعدني دائماً أن ألتقي بكم"([1]).

ذكرت غولدا مائير هذا الاجتماع في مذكراتها وأنها سألته:"هل حنثت بعهدك لي"، وأنه أجابها قائلاً: "عندما أعطيتك عهداً كنت أفكر أنني سأستطيع التحكم بقدري وحدي وأستطيع أن أفعل ما أظنه صواباً... أنا هنا واحداً من خمسة."([2])

ذكر أليك كركبرايد هذا الاجتماع، ونوه بالجو الودي الذي ساده – وإن جاء في وصف مائير للملك بأنه كان مهموماً وعصبياً. وأورد ما نقله شلايم من كلام عن الاتفاق القديم، وتوقف عند تعليق المسؤولة الصهيونية التي استنتجت حصول تغيير في توجيهات الحكومة البريطانية، ثم بين خطأ ذلك قائلاً أن الملك لم توجه إليه أية نصيحة البتة، وأن موقف الحكومة البريطانية كان هو عدم التدخل. كما أورد اقتراح الملك بالدولة الموحدة و الرد السلبي عليه، وعلق على ذلك بأنه لم يكن لدى الجانبين شيء مهم يعرضه أحدهما على الآخر. ثم نقل أن مائير، نصحت الملك في الختام أن يأخذ حيطته عند استقبال أي زائر عربي([3]).

كذلك ذكر اللقاء فيليب روبنز وأورد أن نتيجته لم ترض الطرفين، وأن مائير فهمت موقف عبد الله على أنه إنذار فردت عليه بالتحدي([4]).

وكذلك فعلت ماري ولسن وأشارت إلى أن الاجتماع لم يكن مرضياً وأن الطرفين لم يخرجا باتفاق([5]).

أما كمال صليبي، فلا ينفي حصول هذا الاجتماع، مع اطلاعه على مصادره. وإنما يذكر على وجه الإجمال أن عبد الله "قد اضطر إلى أن يفاوض السلطات اليهودية مراراً وتكراراً"

---

[1] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.163-165 .

[2] مائير: مصدر سابق، ص١٧٤

[3] Kirkbride, op. cit., p.22 .

[4] Robins, op. cit., p.64-65 .

[5] ولسن: مرجع سابق، ص٢٨٥-٢٨٦

للتقليل من خسائر الأردن([1]). ومن أجل الإطلاع على المفاوضات التي عقدت بين عبد الله والوكالة اليهودية منذ اتفاق بيفن- أبو الهدى، فإنه يحيل على أفي شلايم الذي استفاض في النقل بشأن هذا الموضوع([2]).

رأى بن غوريون أن اللقاء بين عبد الله ومائير قد نسف الأمل في بقاء الأردن خارج الحرب، فأصدر أمره بتحضير كل الوحدات المقاتلة للتقدم، وشدد الأمر بالاستيلاء على الطريق بين تل أبيب والقدس وعلى الجيوب العربية داخل المنطقة المخصصة لليهود، ووجه إلى وضع خطة لمواجهة هجوم شامل([3]).

وكانت تقديرات القادة العسكريين الصهاينة متشائمة، وكان اهتمام هيئة الأركان منصباً على الجبهة الجنوبية قبالة القوات المصرية. لكن بن غوريون ذهب إلى أن مصير القدس ربما يقرر نتيجة الحرب، ومن أجل ذلك جعل المعركة من أجل القدس في قلب الحرب التي يخوضها الصهاينة، وأمر بأن يُحشد لهذه المعركة ثلث "القوات اليهودية"([4]).

هذا، وتعززت احتمالات الصدام المسلح بين الجيش الأردني واليهود بعد اجتماع عبد الله-مائير بيومين. إذ عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية اجتماعاً في عمان أكدت فيه الدول العربية تعهدها بإرسال قواتها إلى فلسطين([5]). وعلى إثر ذلك بادر أليك كركبرايد إلى تذكير أبو الهدى بأن "حكومة جلالته ستضطر، بصورة مؤكدة، إلى إعادة النظر بمسالة التمويل والإعارة الخاصة بالضباط البريطانيين إذا ما أقدم شرق الأردن على تجاوز الخطة فيما يتعلق بالمناطق العربية من فلسطين"([6]).

من جهة أخرى، كان الصهاينة يبحثون في أمر إعلان قيام دولتهم، وفي ١٣ أيار اتخذ القرار بذلك. وبادر بن غوريون بإعلان "استقلال إسرائيل"([7]) يوم الجمعة ١٤ أيار أي حين انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين رسمياً، وترأس الحكومة الائتلافية المؤقتة([8]).

---

[1] Salibi, op. cit., p.161 .

[2] ibid.., p.167 .

[3] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.167 .

[4] ibid., p.168-171 .

[5] ولسن: مرجع سابق، ص٢٨٦

كان في ذلك، بحسب كلوب، إفساد "لخطة الملك عبد الله بعمل اتفاق مع اليهود على خطوط خطة التقسيم". أنظر: Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.173 .

[6] ولسن: مرجع سابق، ص٢٨٨

[7] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي يجب عرض مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق.

[8] بهلوان: مرجع سابق، ص٢٤٤-٢٤٥

في تلك الأثناء كانت كتائب الجيش العربي قد اجتمعت في الشونة قبالة أريحا يوم ١٤ أيار ١٩٤٨، وخطب الملك عبد الله في جنوده، وأصدر إلى جنوده أمراً قال فيه: "أطلب إليكم جميعاً أن تستعدوا إلى الخدمة في عملية إنقاذ فلسطين، وأن تتأهبوا لكفاح الشرف، وأن تربطوا حاضركم بماضي أجدادكم الذين احتفظوا بالكرامة القومية والشهامة العربية. فتقدموا – برعاية الله عز وجل – لتنضموا إلى إخوانكم المحاربين في الحرب المقدسة مع قوات الدول العربية الشقيقة"([1]).

أما كلوب، فجمع ضباطه وذكرهم بالمناطق التي سيعسكرون فيها، ولم يتعرض للقصد من دخول فلسطين([2])، لكنه أصدر أمراً محدداً بخصوص القدس ألا وهو التحذير من الاشتراك في القتال داخلها، ولم يكن من بين أوامره التي أصدرها لقواته أمر هو "أصرح من هذا الأمر"([3]).

ومع أن الملك عبد الله أشار إلى "إنقاذ فلسطين" باعتباره من أهداف جيشه، فإن الخطة العامة لهذا الجيش، على ما ذكره سليمان موسى، لم تكن واضحة، وتذمر الجنود من ذلك([4]). واكتفى كلوب بنشر قواته على نحو دفاعي متبعاً استراتيجية مخالفة للخطة العربية وموافقة لما تحبذه بريطانية ولطموحات عبد الله في فلسطين([5])

ومع الاقتراب من نهاية الساعة الأخيرة من عمر الانتداب البريطاني على فلسطين، فإن الأردنيين، بحسب تقييم كركبرايد، كانوا صادقين في العزم على عدم وقوع صدام مع اليهود([6]). بيد أنه بسبب انقطاع الصلات بين الملك عبد الله والوكالة ليهودية، وكذلك رحيل بريطانية والخشية من الحماس للاندفاع في القتال، فإنه، بحسب أفي شلايم، الأستاذ في جامعة أوكسفورد، لم يكن من المعلوم (حتى للملك نفسه) إن كان سيقف عند حدود "الدولة اليهودية"([7]). ومهما يكن الأمر، فقد كان يوم انتهاء الانتداب البريطاني في ١٥ أيار بمثابة الإعلان بنشوب الحرب العربية–الصهيونية الأولى، فزحفت الجيوش العربية إلى فلسطين.

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٨٤

[2] المرجع نفسه، ص٤٨٤

[3] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.179 .

[4] موسى سليمان: أيام لا تنسى، الأردن في حرب ١٩٤٨، عمان، د.ن، د.ت، ط١، ص١٢٧-١٢٩

[5] ينسب سليمان موسى إلى كلوب قوله: "لم نكن نتصور في بادىء الأمر أن نحارب اليهود." انظر: المرجع نفسه، ص١٢٩

[6] Kirkbride, op. cit., p.12 .

[7] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.176 .

ثانياً)- شرقي الأردن وبريطانية وأبرز وقائع الحرب:

١ - معركة القدس في أيار ١٩٤٨:

كانت الترتيبات التي عملتها بريطانية للحيلولة دون الصدام بين الجيش الأردني والقوات الصهيونية مهددة بالانهيار دفعةً واحدةً. فمنذ اليوم الأول للحرب، أظهر الصهاينة عزماً قوياً على احتلال القدس العربية، بما فيها البلدة القديمة. وشجعهم الدعم السياسي الأمريكي على اختراق حرمة المدينة التي كانت، بحسب خطة التقسيم، منطقة دولية([1]).

وعلى هذا النحو، وما أن انتهى الانتداب حتى خرق اليهود الهدنة في القدس وشرعوا في عملية كبرى للاستيلاء على المدينة بأكملها([2]). كان ذلك بمنزلة الدافع لعبد الله حتى يرسل الجيش الأردني للقتال في القدس. فلو سقطت المدينة بيد اليهود لأفسدوا عليه خطته في ضم القسم العربي من فلسطين، ولنتج عن ذلك أثر بليغ في نفوس ملايين العرب والمسلمين لن يقوى على احتمال نتائجه. كما أن استيلاء اليهود على القدس يمكنهم من السيطرة على الضفة الغربية بأكملها (ولقد كان كلوب يدرك ذلك جيداً) ([3]).

وفي نفس الوقت، كان عبد الله يدرك أن إرسال جيشه إلى القدس يترتب عليه تبعات سياسية وعسكرية خطيرة، لأن بريطانية ستعتبر ذلك خرقاً للاتفاق بينهما فتنفذ التهديد الذي وجهته إليه.

وبينما كان الملك يحسب عواقب التدخل في القدس، كانت القوات الصهيونية تستولي على المدينة جزءاً فجزءاً. واستولى الخوف على سكان المدينة، وأرسلوا وفوداً إلى عمان تطلب العون، فطلب الملك في ١٦ أيار من رئيس الأركان أن يتدخل عسكرياً([4]). لكن كلوب اعترض على الأمر، وماطل في التنفيذ طمعاً في أن تنجح اللجنة الدولية في فرض هدنة جديدة([5]).

وطال أمد امتناع كلوب باشا عن تنفيذ الأمر بالتدخل في القدس ٤٨ ساعة، وخاف أهل المدينة من سقوطها، فألحوا في طلب النجدة. وعندئذٍ نفذ صبر الملك عبد الله فعقد اجتماعاً

---

[1] كما يعتبر سليمان موسى أن موقف الدفاع الذي اتخذه كلوب قد شجع اليهود على محاولة الاستيلاء على القدس كلها. أنظر: موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص١٣٢

[2] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.179 .
كان المندوب السامي قد رتب هدنة بين الجانبين العربي واليهودي في منتصف نيسان اتباعاً لقرارات الأمم المتحدة بجعل القدس منطقة دولية. وفي يوم ٧ أيار، اجتمع عبد الرحمن عزام بالمندوب السامي البريطاني في أريحا واتفقا على تجنيب القدس ويلات القتال. وفي ١٤ أيار، قام قناصل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا في القدس بمساع لتمديد الهدنة. أنظر: الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٨٣-٤٨٤

[3] موريس: مرجع سابق، ص٢٩٨

[4] كما أرسل وزير الدفاع لرئيس الأركان برقية ضحى يوم ١٧ أيار يأمره بالتقدم نحو القدس أنظر: الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٨٨

[5] موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص١٣٨-١٣٩

لأركان دولته في منزل رئيس وزرائه فجر ١٩ أيار لتدارس الموقف. وفي الاجتماع، حذر توفيق أبو الهدى من مغبة التدخل العسكري في القدس، وعدّ ذلك مخالفاً لما اتفق عليه مع بيفن، عدا عن المضاعفات الدولية التي ستنشأ عنه بسبب قرار الأمم المتحدة بجعل هذه المدينة تحت إدارة دولية. بيد أن الملك لم يقف عند حدود هذا الاعتبار، وأعلن أنه سيقود الجيش العربي بنفسه([1]).

من جهة أخرى، استبق كركبرايد تعليمات حكومته، وقام بمبادرة شخصية فتحدث مع توفيق أبو الهدى يبين له ما يرجّح من عواقب للخروج على "الخطة الأصلية" القاضية بقصر تمركز الجيش الأردني في الجزء العربي من فلسطين([2]). ووجه عبد الله رسالة إلى السفير البريطاني يشرح فيها موقفه، فجاء الرد من لندن محذراً من "الهجوم الشامل" على القدس([3]).

ومهما يكن الأمر، فقد أدرك كلوب أن الاستمرار في عصيان أمر الملك سوف يحدث بينه وبين الملك صدعاً لا يمكن رأبه([4]). كما وجد نفسه أمام أمرين: إما التوجه نحو القدس لرفع الضغط عن المناطق العربية فيها، أو التوجه إلى وجهة أخرى قد تؤدي به إلى اجتياز حدود المنطقة اليهودية([5]). وعلى هذا النحو لم يجد كلوب بدّاً من التدخل في القدس.

وخاض الجيش الأردني معارك ضارية مع اليهود في القدس وأطراف اللطرون وعلى الطريق بينهما وبين تل أبيب([6]). وفي واحد وعشرين يوماً من القتال المرير، أحكمت القوات الأردنية سيطرتها على الأحياء العربية من القدس وعلى البلدة القديمة، وفيها الحي اليهودي؛ كما تشبثت بمواقعها في اللطرون، وأحكمت الحصار على الأحياء الجديدة اليهودية من القدس، وفيها ١٠٠ ألف يهودي. ويوم ٢٨ أيار، استسلم الحي اليهودي، وزار الملك عبد الله ميدان باب الواد في القدس وتفقد قواته([7]).

ومهما يكن الأمر، فإن الاشتباك بين الجيش الأردني والقوات الصهيونية طوال الجولة الأولى من الحرب، ودامت شهراً واحداً، لم يخرج عن خطة بيفن–أبو الهدى إلا بمقدار ما اقتضته الظروف الاستثنائية في القدس. وفي هذا يلحظ أفي شلايم أن الجيش الأردني لم يغتنم فرصة تمركزه في اللطرون – وهو موقع حسن للوثوب على ما جاوره – ولم يتقدم في المنطقة

---

[1] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص٦٧-٦٨

[2] Kirkbride, op. cit., p.32 .

[3] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.182 .

[4] Kirkbride, op. cit., p.30 .

[5] موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص١٤٣

[6] واحتاج من أجل ذلك إلى استدعاء الكتيبة المرابطة في نابلس التي انضمت إلى القوات في القدس بعد أن أخذت مواقعها قوة عراقية. أنظر: موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص١٨٥

[7] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٩١-٤٩٧

اليهودية. كما أنه لم يتقدم على الطريق التي تمتد من قلقيلية – التي تبعد ٤٠ كم إلى الشمال من اللطرون – إلى كفار سابا مخترقاً حدود الدولة الجديدة؛ لقد أمر كلوب قواته بألا تفعل ما يهدد السلم، وأن تكتفي بالاستعداد لرد أي هجوم([1]). وفي هذا السياق، يؤكد عباس مراد أن "تنفيذ قرار التقسيم" هو هدف الحكومة الأردنية من دخول الجيش العربي إلى فلسطين([2]).

ومن جهة الجيوش العربية الأخرى، وبغياب التنسيق بينها، اكتفى كلٌّ منها باحتلال بعض الأراضي القريبة من حدوده. فتقدمت القوات المصرية وتمركزت في المجدل –غزة – الفالوجة. وتقدمت القوات السورية إلى منطقة سمخ على ضفة بحيرة طبرية. وبقيت القوات اللبنانية داخل الحدود. وتمركزت القوات العراقية في منطقة نابلس ([3]).

٢ – التنسيق البريطاني–الأميركي ودوره في الحرب :

وفي هذه الأثناء كان القتال يدور تحت المراقبة الدقيقة لبريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل نفوذهما. وعلى هذا النحو لم تتأخر ضغوط الدولتين في التوارد على الجانب العربي.

وأثيرت في لندن مسألة وجود الضباط البريطانيين في الجيش الأردني، وأضطر بيفن إلى أن يعلن في مجلس العموم في ٢٦ أيار ١٩٤٨ "أن عدد الضباط البريطانيين في الجيش الأردني لا يتجاوز الثلاثين، منهم ثلاثة معارون من الإدارة الفلسطينية، وبعد انتهاء الانتداب قرر هؤلاء الاستقالة من مناصبهم التي كانوا يشغلونها في وزارة المستعمرات. كما أن ثلاثة عشر آخرين كانوا من المدنيين المتعاقدين مع الحكومة الأردنية. وما تبقى هم من المنتدبين من الجيش البريطاني، ولم يشترك أي ضابط منهم في معارك القدس. أما إعارة الضباط البريطانيين للقوات الأردنية فقد نصت عليه معاهدة التحالف عام ١٩٤٨." ثم استدرك قائلاً: "ولن نلتزم بهذا التعهد إلا إذا أصبح تنفيذه لا يتعارض مع التزاماتنا نحو الأمم المتحدة"([4]).

لكن التصريحات الحادة التي أدلى بها عبد الله (إرضاءً للجامعة العربية) قد أحدثت سوء تفاهم بين بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية على نحو خطير. وبتاريخ ١٧ أيار – أي يوم صدور الأمر بدخول القوات الأردنية لنجدة القدس – قدم المندوب الأمريكي مشروع قرار إلى مجلس الأمن يستند إلى المادة ٣٩ من شرعة الأمم المتحدة ويطالب بعقوبات تفرض على

---

[1] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.185 .

[2] مراد: مرجع سابق، ص٥٢

[3] الشرع صالح: مذكرات جندي، مكتبة المحتسب،عمان،١٩٨٥، ط١، ص٥٣

[4] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 26.5.1948. Vol. 451.

المعتدي في الحرب العربية الصهيونية، وهو بنظره الدول العربية. ونـــال القـــرار أقـــل مـــن الأصوات السبعة اللازمة، وامتنعت بريطانية عن التصويت([1]).

لقد كشفت هذه الحادثة عن التوتر الذي قد تحدثه حرب فلسطين في العلاقات البريطانية-الأمريكية. وعملت الخارجية البريطانية على تحسين التفاهم بين الجانبين بخصوص هذه المنطقة المثيرة للمتاعب، فأرسلت بتاريخ ٢٤ أيار برقية سرية للغاية إلى مارشال، وزيـــر الخارجيـــة الأمريكي، أطلعته فيها على اللقاءات التي عقدت بين الضباط البريطـــانيين وضـــباط الهاغانـــا الصهاينة، كذلك الأوامر التي صدرت إلى الضباط البريطانيين في الجيش العربي بالامتناع عن مهاجمة أراضي "الدولة اليهودية"([2]). في اليوم التالي، دعيت لجنة الدفاع الوزارية للاجتماع في لندن، ودعي للحضور لويس دوغلس، السفير الأمريكي. وقدم بيفن ورؤساء الأركان لدوغلاس موجزاً عن الرؤية البريطانية للموقف في فلسطين و"الشرق الأوسط" عامةً، فخرج بانطباع جيد عن الموقف البريطاني، ولاسيما من جهة أهمية بقاء العلاقات الحسنة بين بريطانية والعـــرب. وفي نفس الوقت، أخذ دوغلاس علماً بالرغبة البريطانية في العمل على قبول العرب "بالدولـــة اليهودية"، بشرط أن يوافق الصهاينة على بضعة تنازلات لا بد منها([3]). أضف إلـــى ذلـــك أن السفير الأميركي والبريطانيين اتفقوا على حظر نقل السلاح إلى المنطقة بأسرها لتفادي إمكـــان تصعيد الصراع. وبناءً على هذا التنسيق السياسي، تقدم المندوب البريطاني بقرار إلى مجلـــس الأمن في ٢٧ أيار نص على الدعوة إلى وقف إطلاق النار وحظر عام على الـــسلاح، وعلـــى تعيين الكونت برنادوت وسيطاً دولياً. وأقر القرار بعد يومين من ذلك([4]).

وبادرت بريطانية إلى الضغط على العرب، ففرضت حظراً علـــى شـــحنات الأســـلحة الخفيفة التي نصت عليها معاهداتها مع كل من مصر والعراق وشرقي الأردن، وأعلنـــت عـــن عزمها سحب الضباط البريطانيين في الجيش الأردني العاملين داخل فلسطين، وعلى النظر من جديد في المعونة المالية المخصصة لشرقي الأردن والتي يستحق قسطها في ١٢ تموز([5]).

---

[1] Behar, op. cit., p.12 .

[2] ibid., p.13 .

وعندما شددت القوات الأردنية يوم ٢٤ أيار الضغط على الجامعة العبرية ومشفى هداسا، وهما من معاقل اليهود في القدس، تدخلت الدولتان من أجل منع الاحتكاك بهذين الموقعين. أنظر:
التل: مصدر سابق، ص١٥٨

[3] Behar, op. cit., p.14 .

كان أكبر تنازل أخذه بيفن من دوغلاس هو في النقب ومدينتي يافا وعكا. وكانت غاية البريطانيين من ذلك هي تعديل حدود التقسيم على نحو يرضي الدول العربية فيمهد لقبولها "بإسرائيل".

[4] Shlaim, Avi. Collusion Across the Jordan. Columbia University Press, New York, 1988, p.247 .

[5] Kirkbride to Tawfiq Abu'l-Huda, 28 March 1948, FO 816/121

وفي ظل هذه الضغوط اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١ حزيران في عمان. وفي الاجتماع، أعلن توفيق أبو الهدى أن الجيش الأردني لن يستطيع الاستمرار في القتال بسبب النقص في العتاد والذخيرة، وهدد المندوبين العرب بانسحاب شرقي الأردن من الجامعة العربية إذا رُفضت الهدنة([1]). وخرج المجتمعون بإعلان قبول الدول العربية الاستجابة لقرار مجلس الأمن، وكذلك عبرت السلطات اليهودية عن استجابتها له([2]).

كان لقبول الدول العربية الهدنة الأولى نتائج خطيرة على الموقف العسكري في فلسطين. فاعتبر عبد الله التل، قائد الكتيبة الأردنية السادسة في أثناء الحرب، أن موافقة اللجنة السياسية على الهدنة "أكبر خطيئة في تاريخ الحروب بالشرق العربي"([3]). وأخبر حابس المجالي، قائد الكتيبة الرابعة، منيب الماضي وسليمان موسى أنه طالب برفض الهدنة أو تأخير إعلانها بضعة أيام، وأكد لهما أنه لو تأخر ذلك أربعة أيام لاضطر يهود القدس الجديدة للاستسلام بسبب الحصار المضروب عليهم([4]). ورأى موشيه كارمل، قائد الجبهة الشمالية الصهيوني، أن الهدنة كانت لليهود بمنزلة "الندى من السماء"؛ فقد أعياهم القتال على جبهة واسعة، وأصبحوا بأمس الحاجة إلى إعادة التنظيم واستيراد السلاح وتدريب المزيد من المقاتلين([5]).

ويعلق سليمان موسى على قبول العرب للهدنة قائلاً: "إن القادة العرب ما كانوا ليوافقوا على الهدنة لو أن كفتهم كانت الراجحة بالفعل"([6]).

ومهما يكن الأمر، فقد أتاحت الهدنة رفع الحصار المضروب على مئة ألف يهودي في القدس، وهم نحو سبع عدد اليهود في فلسطين. أضف إلى ذلك أن اليهود اغتنموا هذه الفرصة وسخروا صلاتهم الوثيقة في المعسكرين الشرقي والغربي، واستوردوا كميات ضخمة من الأسلحة الحديثة من تشيكوسلوفاكيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية ([7]).

أما الدول العربية، فقد حرمت من التزود بالوسائل القتالية بسبب التزام الدول الغربية، وخصوصاً بريطانية وهي المورد الوحيد للسلاح، بالحظر من الجهة الغربية. وعلى هذا النحو، لم يبق لدى الجيش الأردني من الذخيرة إلا ما يكفي للقتال يومين فقط([8]).

---

[1] التل: مصدر سابق، ص٢٠٢

[2] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٢٤

[3] التل: مصدر سابق، ص٢٠٣

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥١٣

[5] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.193 .

[6] موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص٣٠١

[7] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.200 .

[8] التل: مصدر سابق، ص٢٣٣

ولقد أثارت القيود البريطانية سخط عبد الله، وعدّوها خرقاً للتفاهم القائم بينهما. وكان من العسير على كركبرايد أن يدافع عن سياسة رؤسائه في لندن، ووجد نفسه أنه لم يعد يحظى بالثقة التامة للملك ورئيس وزرائه. ومع بقائهما على ودهما الظاهر، فإنهما كفا عن استشارته في الأمور المهمة، ولم يعد الملك يبادر فيناقش معه التطورات في فلسطين([1]).

٣-شرقي الأردن والحرب من الهدنة الأولى حتى هدنة الرمي:

عندما دخلت الهدنة حيز التنفيذ في ١١حزيران، كان قد انطلق مسعى بريطاني-أمريكي منسق لتحقيق الأهداف المشتركة للجانبين. وفي اللقاءات التي عقدت في واشنطن في أوائل تموز ١٩٤٨ بين فريق بريطاني يرأسه هارولد بيلي وبين موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، توصل الجانبان إلى الاتفاق على تعديل لخطوط التقسيم يعطى العرب بموجبه النقب عوضاً عن الجليل الغربي([2]). وجاء هذا الاتفاق على خلفية التوتر المتعاظم في أوروبة. ففي أواخر حزيران، أعلن بيفن والجنرال مارشال عن عزمهما على تحدي الحظر السوفييتي المفروض على برلين، والذي ابتدأ في منتصف ذلك الشهر. وعلى هذا النحو، أصبح تمسك بريطانية بالوضع الاستراتيجي في "الشرق الأوسط" له أهمية خاصة في هذا الوقت([3]).

وفي تلك الأثناء، تقدم الكونت برنادوت في ٢٧ حزيران بمقترحات للتسوية. واشتمل مشروع برنادوت على إنشاء اتحاد سياسي من شرقي الأردن وفلسطين، تقوم داخله دولتان إحداهما عربية والأخرى يهودية؛ ومن مهام الاتحاد التنسيق في السياسة الخارجية والدفاع المشترك وتنفيذ التنمية الاقتصادية للبلاد. ومن جهة الحدود، اقترح برنادوت ضم النقب إلى الأراضي العربية، وضم الجليل بأكمله، أو جزء منه، إلى الأراضي اليهودية، وضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية([4]).

كانت مقترحات برنادوت هذه قريبة جداً من الخط البريطاني- الأمريكي، وتخدم مصالح الإستراتيجية البريطانية. كما كانت تأخذ بعين الاعتبار رغبة الملك عبد الله ومطامحه في فلسطين. لكن مجلس الجامعة العربية رفض مقترحات برنادوت لأنها ليست إلا صورة لمشروع

---

[1] Kirkbride, op. cit., p.36-37 .

[2] تمسك البريطانيون بالاعتقاد أن العرب يحبذون ألا تقوم دولة عربية في فلسطين، بل أن تأخذ كل دولة من دولهم ما جاورها من الأجزاء العربية من فلسطين. ولقد أوعزت الخارجية البريطانية إلى كركبرايد بأن يشرح لتوفيق أبو الهدى مزايا أخذ العرب للنقب بدلاً من الجليل، لكن أبو الهدى رجاه ألا يطرح الفكرة أمام الملك عبد الله حتى لا يزيد من البلبلة في الصف العربي. أنظر:

Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.188 .

[3] Behar, op. cit., p.15 .

[4] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٢٧-٢٢٨

التقسيم([1]). كما أن الجامعة بادرت إلى إنشاء مجلس إدارة فلسطين تعهد إليه السلطة المدنية في البلاد([2]). وأما اليهود فرفضوا المقترحات وخصوصاً ما يتعلق منها بمدينة القدس ومنطقة النقب([3]).

وبعد ذلك بأيام، اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لبحث أمر الهدنة، وكان معظم الساسة العرب يحسون بوطأة الرأي العام العربي الذي لا يقبل بتمديد الهدنة، لذلك وجد الوفد الأردني أنه هو المعارض الوحيد لاستئناف القتال فوافق مكرهاً على عدم تمديد الهدنة([4]). هذا، وقُرِن الرفض العربي للتمديد بتعليمات صدرت للقوات العربية أن تقف موقف الدفاع فلا تقاتل إلا إذا هوجمت([5]).

انتهت الهدنة الأولى في ٩ تموز ١٩٤٨. وانتهز اليهود فرصة تفوقهم العسكري على الجيوش العربية، وخصوصاً الجيش الأردني المحروم من عناصر الاحتياط والمصاب بعجز شديد في الذخيرة. واستطاعت "القوات اليهودية" أن تحتل – في عشرة أيام – الكثير من الأراضي المخصصة للعرب في قرار التقسيم، وأمسكت بزمام المبادرة في جميع الجبهات([6]).

وفي أثناء هذه المرحلة من القتال، وقع حادث كبير كان له أثر بالغ في نفوس العرب وفي موقفهم من الملك عبد الله وبريطانية ودورهما في الحرب. وذلك الحادث هو سقوط مدينتي اللد والرملة العربيتين بأيدي القوات الصهيونية في ١٢ تموز.

وتتفاوت الآراء في أمر المسؤولية عن سقوط المدينتين. فيوجه عبد الله التل إلى كلوب، قائد الجيش العربي، تهمة التفريط بالمدينتين. والتل هو ضابط في الجيش الأردني كان عند نشوب الحرب برتبة وكيل القائد، وفي أثناء الحرب نال إعجاب الملك عبد الله فرقاه إلى رتبة قائد. كان التل بطلاً لمعركة القدس، وحفلت الصحف الأردنية بقصص بطولاته. وبعد الحرب أصبح من أمناء الملك ومبعوثاً له في المفاوضات الأردنية–الصهيونية. قاد التل الكتيبة السادسة أثناء الحرب. بيد أن كلوب لم يلبث أن عزله من القيادة بسبب آرائه السياسية، فبادر الملك عبد

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٢٨

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٩٦

كما أدلى أبو الهدى ببيان رفض فيه مقترحات برنادوت "معتبراً أن الأمر يخالف الواقع ويرفضه الأردن حكومة وملكاً وشعباً". أنظر: موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص٣١١

[3] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٣٠

[4] ولسن: مرجع سابق، ص٢٩٦

يتحدث المجالي عن زيارة عبد الله إلى مصر والسعودية، ويقول أنه كان اتفاق تام بين مصر والأردن على تمديد الهدنة، وكان رأيهما هذا هو رأي الدول العربية الأخرى. أنظر: المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص٧٧

[5] المصدر نفسه، ص٧٧

[6] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.204 .

الله فعينه حاكماً عسكرياً للقدس في أيلول ١٩٤٨. عندئذ قام كلوب بفصله من الجيش، من غير أن يقيم وزناً لرغبات الملك الذي رد بتعيينه حاكماً مدنياً للقدس في آذار ١٩٤٩. ولما أحس التل بأن الضباط البريطانيين متآمرون عليه، وأن السلطات الأردنية عازمة على عزله وتعيينه ملحقاً عسكرياً في السفارة الأردنية إما في واشنطن أو في لندن، قدم استقالته في ٧ حزيران ١٩٤٩ ، ثم غادر البلاد في تشرين الأول ١٩٤٩([1]). استقر المقام بعبد الله التل في مصر، ولما نشر كلوب كتابه "جندي مع العرب" عام ١٩٥٧ يدافع فيه عن نفسه ويهاجم عبد الله التل، قام التل عام ١٩٥٩ بنشر كتابه "كارثة فلسطين" يرد على كلوب. وفي مسألة سقوط اللد والرملة، يبين التل أنه لما قدمت وفود المدينتين إلى عمان في أثناء الهدنة تطلب المساعدة، نُقلت الكتيبة الأولى لتكون كتيبة احتياطية استعداداً لرد أي اعتداء يقع في تلك المنطقة([2]). وفي مساء ٨ تموز، أي قبل تجدد القتال بساعات، نقلت هذه الكتيبة، تنفيذاً لأوامر مشددة من كلوب، إلى منطقة طوباس بداعي مراقبة "تجمعات اليهود" في الغور([3]). وعلى هذا النحو، فإن القوات الصهيونية عندما هاجمت المدينتين، لم تجد في وجهها أي مقاومة تذكر فتم لها الاستيلاء عليهما بسهولة. ويتهم التل البريطانيين، ممثلين بكلوب، "بتسليم" اللد والرملة لليهود، وأن القصد الأول من هذا الفعل المتعمد هو شدة قرب المدينتين من تل أبيب، إذ ليس بينهما وبينها سوى ١٥ كم([4]).

أما كلوب فلا يذكر شيئاً عن التدابير التي شرحها التل، بل يقول أن اللد والرملة كانت في منطقة فراغ بين الجيشين العراقي والأردني، وأنه لم يكن يحمي تلك المنطقة سوى سكانها. ويعلل ترك الدفاع عن المدينتين بالعجز في عديد القوات، ويشرح الخطر الذي كان ينطوي عليه إرسال الكتيبتين المتمركزتين في اللطرون إلى اللد والرملة لحفظهما، ويبين أن في ذلك إمكان أن تهدد القوات الصهيونية القدس نفسها وكذلك رام لله، مع ما في ذلك من خطر ضياع فلسطين كلها. ويخلص كلوب إلى القول بأن اللطرون هي مفتاح الجبهة، "والتفكير في إضعاف حاميتها كان يعتبر ضرباً من الجنون". وأخيراً، يؤكد كلوب أن الحكومة الأردنية كانت تعلم قبل سقوط المدينتين بأن ذلك واقع حتماً متى استؤنف القتال([5]).

---

[1] Massad, Joseph A. Colonial effects: the making of national identity in Jordan. Columbia University Press. 2001, p.166-167 .

[2] التل: مصدر سابق، ص٢٣١-٢٣٣

[3] المصدر نفسه، ص٢٥٠

[4] المصدر نفسه، ص٢٤٧

[5] كلوب: جندي مع العرب، مصدر سابق، ص٧٣-٧٥ بالفعل، كان الصهاينة يخافون كثيراً من ذلك ويحسبون له حساباً كبيراً. أنظر: موريس: مرجع سابق، ص٢٢٢

أما فيليب روبنز فيتناول القضية من زاوية مختلفة فيربط بين أمر كلوب بالانسحاب "الاستباقي" من اللد والرملة وبين احتلال اليهود لهما. ومع أنه ينقل عن كاتب سيرة كلوب بأنه "كان واضحاً أنه لا يمكن الدفاع عنهما"، فإنه يعزو ضعف القوات الأردنية في الميدان لإسترتيجية "الدفاع الانفعالي" التي اتبعها كلوب فحُرِمت تلك القوات – بسببها – من السعي لاحتلال أرض جديدة. ويخلص إلى أن ذلك كله يقلل من حظ كلوب في أن تغتفر حركته التي عملها([1]).

ومهما يكن الأمر، فقد كان سقوط المدينتين بمنزلة ضربة قاسية لسمعة عبد الله، وكان لذلك مضاعفات داخلية؛ فقد تفجرت في أرجاء الأردن سلسلة من الاضطرابات والمظاهرات. كما انصبَ جام غضب الأهالي على بريطانية، وخصوصاً على كلوب، فرشقت سيارته بالحجارة، لأن قراره بعدم الدفاع عن المدينتين قد عدّ عملاً القصد منه هو فرض هدنة جديدة([2]).

ومن جهة أخرى، أقر مجلس الأمن في ١٥ تموز ١٩٤٨ الاقتراح الأمريكي بوقف إطلاق النار. وضغطت بريطانية على العرب. وقبل الطرفان بالقرار، وسرت الهدنة الثانية ابتداءً من ١٩ تموز.

وفرت الهدنة الثانية لعبد الله فرصة لمعالجة الأضرار التي لحقت به بسبب الهزائم العسكرية، وتسبب عن ذلك "انفلات للأعصاب وكثرة مشادات" بين الملك ورئيس وزرائه وبين كلوب([3]). ولقد عبر البريطانيون عن قلقهم من احتمال أن يطرد كلوب من منصبه، وكتب أحدهم: "إذا لم يعد للفيلق العربي ضابط بريطاني، فإن هذا يعني وداعاً لنفوذنا في شرقي الأردن وربما في سائر "العالم العربي"([4]). إن تأثير طرد كلوب على هيبتنا في "الشرق الأوسط" لا يمكن التنبؤ به. إذا استطاعت الدولة الدمية في شرقي الأردن أن تخلع عنها أصفاد الإمبريالية، فكم من الوقت ستأخذ الدول الأخرى مثل العراق ومصر لكي تفعل ذلك؟" لكن كركبرايد تمكن من الضغط على عبد الله حتى استبقى كلوب([5]).

---

[1] Robins, op. cit., p.67 .

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٩٨

[3] Kirkbride, op. cit., p.52 .

[4] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[5] موريس: مرجع سابق، ص٢٢٧-٢٢٨

وفي منتصف آب، سافر كلوب مع أسرته بدعوى أنه يريد قضاء إجازة في بريطانيـــة. أما حقيقة الأمر فهي أنه حمل باليد رسالة من الملك إلى بيفن يشرح فيها محنة الأردن، ويطلب إليه تخفيف وطأة الأمر بحظر المال والذخيرة. بيد أنه لم يأت بجواب مرضٍ([1]).

٤- هدنة الرمي([2]):١٩ تموز ١٩٤٨:

بالنظر إلى تواضع الإمكانات، وإلى وطأة الضغوط البريطانية، وبالنسبة إلـــى الـــدول العربية الأخرى، كانت المكاسب التي حققها الملك عبد الله في حرب فلسطين بحلول صيف عام ١٩٤٨ مكاسب لا يستهان بها. فإذ أطاحت الحرب بوحدة أراضي فلسطين، وأفـــسحت المجـــال لاستيلاء الجيش العربي على جزء منها، أصبح الملك الهاشمي قريباً من تحقيق حلمه العزيز – أي التوسع. وفي ظل خوفه من القوة الهجومية لليهود، وحذره من خصومه الزعمـــاء العـــرب المنافسين، كان عبد الله يستطيع التعويل على بريطانية، وعلى الولايات المتحدة لكن على نحـــو أقل([3]).

ففي تلك الأثناء تجددت المساعي البريطانية – بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكيـــة – من أجل المضي في تصفية القضية الفلسطينية بإتمام مشروع التقسيم.

وبتاريخ ١٨ آب، أبلغ بيفن لجنة الدفاع الوزارية أنه "سوف يقع نضال في سبيل القـــوة" في ظرف الأشهر الستة أو التسعة المقبلة، وذلك بين السوفييت والعالم الغربـــي. فـــإذا نـــشبت الحرب، فإن مقدرة بريطانية على حفظ مكانة الغرب في "الشرق الأوسط" سوف تكون حاسمة. وبسبب ذلك فإن "الممر الاستراتيجي" الذي يجتاز النقب ويصل بين القواعد البريطانية في كـــلٍّ من مصر وشرقي الأردن هو أمر حيوي. ولتحقيق هذه الغاية، تقدم بيفن بتاريخ ٢٦ آب باقتراح إلى حكومته يقضي بإدخال تعديل على مقترحات برنادوت. دعت خطة بيفن إلـــى الاعتـــراف بالوضع القائم، فيحتفظ الصهاينة بمكاسبهم في يافا والجليل الغربي بمقابل تنـــازلات يقـــدمونها

---

[1] Kirkbride, op. cit., p.52-53 .

حاول بيفن إقناع نظيره الأميركي بأن تخفيف الحظر ضروري لحفظ الاستقرار الداخلي في شرقي الأردن لكـــن محاولته ذهبت سدى. أنظر:

Behar, op. cit., p.23 .

ومن جهةٍ أخرى، كان كركبرايد يعلم بوجود مخزون سري من الذخائر للمدفعية والسلاح الخفيف في معـــسكر سلاح الجو الملكي بعمان، لكنه لم يطلع الأردنيين على ذلك خشيةً لإلحاحهم في طلبه. أنظر:

Kirkbride, op. cit., p.36 .

[2] أطلق كلوب هذا الاسم على الهدنة الثانية لكثرة ما شهدته من مناوشات. أنظر:

ibid., p.52.

[3] ولسن: مرجع سابق، ص٣٠٠

للعرب أهمها في جنوبي فلسطين. وفي نفس الوقت، أكد بيفن لدوغلاس أن اعتراف بريطانيـــة والدول العربية بدولة "إسرائيل" اعترافاً قانونياً سوف يأتي بعقب قبول جميع الأطراف المعنيـــة لهذه الخطة([1]).

ولعل من الراجح أن التعديلات التي أدخلها برنادوت في ذلك الصيف على خطته الأولى قد كانت بوحي من هذه التوجيهات البريطانية. فلقد اجتمع الوسيط الدولي سراً مـــع المنـــدوبين البريطانيين والأمريكيين في جزيرة رودس بين يومي ١٣ و١٥ أيلول، وناقش معهـــم جوانـــب معينة من خطته([2])

كان أبرز ما في خطة برنادوت هو اقتراح مبادلة النقب بالجليل، وكذلك التوصية التي جاء فيها: "وبالنظر إلى مابين المنطقة العربية في فلسطين وشرقي الأردن من علاقات اقتصادية وتاريخية وجغرافية وسياسية فهناك من الأسباب القوية ما يحمل على ضمها إلى شرقي الأردن"([3])، وهي توصية ترجح ماري ولسن أن وراءها اليد البريطانية([4]). أضف إلى ذلك، كانت بنود تدعو إلى تدويل القدس وإلى جعل ميناء حر في حيفا ومطار حر في اللد. كذلك أوصت الخطـــة بتـــأليف مجلس فني من قبل المم المتحدة للعمل على توثيق[خطا لغوي، صوابه توفيق] العلاقـــات بـــين "الدولة اليهودية" والعرب([5]).

وأعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييدها للخطة في ٢١ أيلول، مفسحة المجـــال لاستمرار التنسيق البريطاني الأمريكي من أجل قبول طرفي النزاع بالخطة([6]).

---

[1] Behar, op. cit., p.16 .

[2] ibid., p.16-17 .

كذلك كان لبرنادوت اتصالات ناجحة مع كلوب. أنظر:

Kirkbride, op. cit., p.38 .

وفي ذلك السياق أخذ الضباط العراقيون يشكون أن كلوب يعمل في السر ليفرض على العرب سياســـة التقـــسيم التي وضعتها لندن، ونجم عن ذلك قطيعة بين الجيشين الهاشميين. انظر:

Shlaim, 'Israel and the Arab Coalition in 1948', op. cit., p.95 .

ويتحدث سليمان موسى عن تباطؤ كلوب في التحرك نحو القدس في أول الحرب، ويذكر أن "الحلم" في إبقاء قواتـه ضمن الجزء العربي من خطة التقسيم كان هو المحور الأساسي لفكره. انظر: موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص ١٤٠

[3] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٣٧

[4] ولسن: مرجع سابق، ص٣٠٥

[5] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٣٦-٢٣٧؛ نُشر تقرير برنادوت في باريس في ٢٠ أيلول، لكن برنادوت لم يعش ليقدم خطته الجديدة إلى الأمم المتحدة بنفسه، فقد اغتاله الصهاينة في القدس في ١٧ أيلول. انظر: الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٢٤

[6] Behar, op. cit., p.17 .

وأخذ بيفن يسعى لإقناع الزعماء العرب بقبول الخطة باعتبارها "أقل الحلول إجحافاً". وفي الاجتماع الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي عقد في باريس بين ٢١ أيلول و١٢ تشرين الثاني ١٩٤٨، التقى بيفن برؤساء وفود العراق ولبنان ومصر. بيد أنه لم يلبث أن وقعت أمور ألحقت ضرراً كبيراً بمساعي الوزير البريطاني.

فقد بادرت الجامعة العربية، ومن غير موافقة شرقي الأردن، فأنشأت حكومة عموم فلسطين برئاسة المفتي الحسيني، وأُعلن عن قيامها في غزة في الأول من تشرين الأول ١٩٤٨.

أحدث قيام حكومة عموم فلسطين شرخاً كبيراً في الصف العربي. وشعر عبد الله بقلق كبير بسبب ذلك، ولاسيما بعد أن قامت عناصر الجهاد المقدس التابعة لها بتشكيل المحاكم وجباية الضرائب في المناطق الخاضعة للجيش العربي. ومن أجل ذلك بادر فأمر بتجريد تلك العناصر من السلاح خشية أن تفقد حكومته سيطرتها على ما تحت يدها من فلسطين([1]). وأسرع كلوب بتنفيذ الأوامر بكل قسوة؛ ولخشيته من تلكؤ الضباط العرب في المهمة، فقد أوكلها إلى ضباط بريطانيين([2]).

ومن جهة أخرى، انتهز اليهود فرصة الانشقاق في صف الجامعة العربية، فقاموا في ١٥ تشرين الأول ١٩٤٨ بخرق الهدنة التي فرضت في ١٨ تموز. وفي سبعة أيام من القتال، استولوا على الجليل بأكمله وعلى النقب الشمالي بما فيه مدينة بئر السبع الاستراتيجية([3]).

---

[1] ibid., p.17 .

[2] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.98 .

[3] موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص٤٦٣-٤٦٤

هذا، ويذكر شلايم أن كلوب عبر بالسر عن الأمل في أن الهجوم اليهودي "يطيح بحكومة غزة ويلقن الغجر درساً!" وينقل عن رسالة كتبها كلوب إلى مساعده دزموند غولدي، وأطلع غولدي شلايم عليها، أن كلوب قال: "إذا أراد اليهود أن يخوضوا حرباً مع المصريين وحكومة غزة دون غيرهما فلا رغبة لنا في الضلوع في ذلك. فالغجر وحكومة غزة تكاد عداوتهما لنا تساوي عداوة اليهود!" انظر:

Shlaim, 'Israel and the Arab Coalition', in 1948', in Rogan, Eugene L. and Shlaim, Avi (ed.), The War for Palestine: Rewriting the History of 1948. Cambridge University Press, 2001, p.99 .

في لفظ 'الغجر' تورية لفظية. فهي (المفرد منها) بالإنكليزية Gypsy وهي مشتقة من اسم مصر بالإنكليزية وهو Egypt والسبب في ذلك هو اعتقاد الأوروبيين بأن الغجر قد أتوا من مصر. وعلى هذا، فإن كلوب يريد بلفظ الغجر المصريين. ومهما يكن الأمر، لم يتحرك الجيش الأردني ضد الصهاينة في هجومهم على المصريين في النقب، وكذلك امتنعت الجيوش العربية الأخرى عن التدخل.

وتلقى بيفن لطمة جديدة عندما جدد الرئيس ترومان تأييده لخطة التقسيم التي أقرت في تشرين الثاني ١٩٤٧، مع ما في ذلك من المعارضة لتعديلات برنادوت. وكان ذلك بمنزلة سحب البساط من تحت مبادرة وزير الخارجية البريطاني.

وعلى هذا النحو، برزت في وجه بيفن طائفة هائلة من التعقيدات، ليس أقلها تداعي مصداقية بريطانية ونفوذها لدى دول الجامعة العربية، وكذلك تداعي وحدة دول الجامعة على نحو يهدد وضع بريطانية.

ومع ذلك مضى بيفن في إستراتيجية السعي لإقناع الأطراف المتحاربة بقبول حل برعاية الأمم المتحدة. وتقدمت بريطانية، بدعم صيني، بتقديم اقتراح مشترك إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر تشرين الأول وفيه دعوة إلى انسحاب القوات العربية و الصهيونية إلى مواقعها في النقب التي كانت فيها يوم ١٤ تشرين الأول قبل تجدد القتال. وبموجب الاقتراح، سيكون النقب منطقة منزوعة السلاح في أثناء المفاوضات التي تعقد لتقرير مصيره، وستفرض عقوبات اقتصادية على الطرف الذي يرفض الجلاء عن المنطقة. وقُبل هذا الاقتراح يوم ٧ تشرين الثاني، بيد أن الأمريكان لم يلبثوا أن تقدموا بتعديلات أدت في آخر الأمر إلى إبطال مفعوله([1]).

بتاريخ ١٨ تشرين الثاني، تقدمت بريطانية إلى الأمم المتحدة باقتراح لتطبيق كامل خطة برنادوت. لكن الرئيس ترومان وجه بعد يومين رسالة إلى الرئيس "الإسرائيلي" ثبت فيها التأييد الأمريكي لحقِّ "إسرائيل" في أن تستشار في أمر مستقبل النقب، فسحبت بريطانية اقتراحها الأخير حرصاً على تناسق الموقفين البريطاني والأمريكي.

وفي ٣ كانون الأول، تقدمت بريطانية إلى الأمم المتحدة بمبادرة تهدف إلى ضم القدس والضفة الغربية إلى الأردن، بيد أنها رفضت ([2]).

وفي تلك الأثناء، ظل بيفن يعمل منفرداً على تحقيق المصالح البريطانية في جنوبي فلسطين. ففي أثناء الحملة الصهيونية في تشرين الأول، حذر بيفن نظيره الأمريكي من أن بريطانية ربما تضطر للدخول في القتال إذا ما هاجمت "إسرائيل" أراضي أي من شرقي الأردن أو مصر. وعلى إثر ذلك، أخذت بريطانية في تعزيز قواتها في شرقي الأردن بالقرب من النقب الجنوبي([3]).

---

[1] Behar, op. cit., p.20 .
[2] ibid. , p.21 .
[3] ibid. , p.22 .

لكن الصهاينة جددوا عدوانهم في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٨، فشنوا هجوماً شاملاً على القوات المصرية وأخرجوها من بقية فلسطين – سوى قطاع غزة – ودخلوا الأراضي المصرية إلى القرب من العريش([1]).

ثالثاً)- الأردن ونتائج الحرب العربية- الصهيونية الأولى عام ١٩٤٨:

١ – الهدنة الدائمة: عام ١٩٤٩:

أسفرت التطورات العسكرية الأخيرة عن تدهور قوة بريطانية على إدارة الحرب في فلسطين وفق سياستها الموضوعة قبل نشوبها، وأصبحت تلك السياسة تقترب من السياسة الأمريكية ولاسيما في مسألة النقب. وكان ذلك إيذاناً بتحول موقف الملك عبد الله من اليهود من ضعف إلى ضعف. بيد أنه كان، من جهة أخرى، بمنزلة التمهيد أمام تطلعاته في أرض فلسطين بعد أن سقط من وجهه عائق حكومة عموم فلسطين. ومهما يكن الأمر، فقد كان على عبد الله أن يجتاز عقبة المفاوضات مع اليهود قبل أن يحظى بجائزته في فلسطين.

كانت مصر هي أول دولة عربية تعقد هدنة دائمة مع "إسرائيل"، وكان ذلك في ختام المفاوضات التي دارت في رودس من ١٣ كانون ثاني إلى ٢٤ شباط ١٩٤٩([2]). وفي الثاني من آذار، افتتحت المفاوضات الرسمية بين "إسرائيل" والأردن في رودس([3]).

وفي تلك الأثناء كان قد اكتمل التحول في الموقف البريطاني من مسألة النقب، وسلم بيفن بالموقف الأمريكي([4]). ولذلك التفت إلى تثبيت الالتزام البريطاني تجاه الأردن. ففي ٨ كانون الثاني أصدرت الخارجية البريطانية بياناً قالت فيه إن حكومة بريطانية استجابت لطلب الأردن بإرسال تعزيزات، وأن قوة سترسل بحراً إلى العقبة. وفي ذلك اليوم نزلت في العقبة كتيبة من الجنود البريطانيين([5]). كما صرح بيفن في ٢٧ كانون الثاني أمام مجلس العموم البريطاني بأن "الأمن الداخلي والاستقرار في 'الشرق الأوسط' من المسائل ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لبلادنا. لقد طلب الملك عبد الله من الحكومة البريطانية أن تبعث بقوات بريطانية إلى العقبة وفقاً لأحكام المعاهدة الأردنية –البريطانية... وقد أصبح لدينا انطباع، بعد الهجوم على

---

[1] موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص٤٨٤

[2] زعيتر: مرجع سابق، ص٢٤١

[3] صحيفة الأردن العدد ١٢٧٢ تاريخ ٣ آذار١٩٤٩

[4] لم يشارك الرئيس الأمريكي ولا الموظفين في الخارجية الأمريكية المسؤولين البريطانيين في انشغالهم بأمر بقاء النقب الجنوبي بأيدٍ عربية. وبخلاف البريطانيين، لم ير الأمريكان في دولة "إسرائيل" دولة هي بالضرورة غير متعاونة أو شيوعية أو حتى حيادية. انظر:

Behar, op. cit., p.24 .

[5] موسى: أيام لا تنسى، مرجع سابق، ص٤٩٦-٤٩٧

مصر والتهديد الموجه إلى الأردن، أنه إذا ما تم مثل هذا الهجوم فقد يؤدي إلى وضع خطير قد تكون له نتائج خطيرة على الاستقرار في 'الشرق الأوسط' وعلى عوامل أخرى شتى"([1]).

لكن الوفد الأردني لم يكد يصل إلى رودس مطمئناً إلى الالتزام البريطاني بالكيان الأردني، حتى وجد مفاجئات لا تسره، وتمثل ذلك في المطامع الصهيونية في ما تحت يد الجيش الأردني من أرض فلسطين.

وأول هذه المطامع كانت في النقب. فلقد اغتنم الصهاينة التحول في الموقف البريطاني والتعليمات الصادرة إلى القوات البريطانية بعدم مقاتلة اليهود([2])، وأرسلوا قواتهم تجاه خليج العقبة ابتداءً من ٢٥ شباط ١٩٤٩. وفي ٤ آذار، وصلت طلائع تلك القوات إلى المنطقة الخاضعة للجيش الأردني. وبادر كلوب فأصدر في ٦ آذار أمره إلى كافة القوات الأردنية في النقب الجنوبي بالانسحاب إلى الأراضي الأردنية، فتقدمت القوات الصهيونية ووصلت في ١٠ آذار إلى قرية أم الرشراش على خليج العقبة، وبذلك أكملت استيلاءها على النقب([3]).

وبعد ذلك بيومين، توجه الصهاينة بأطماعهم شمالاً، فطالبوا بالمثلث ثمناً لقبولهم بأن يتولى الوفد الأردني التوقيع على اتفاقية الهدنة في القطاع العراقي من الجبهة([4]). وأحس عبد الله بالوطأة الشديدة لهذا الطلب الصهيوني، وحاول أن يطلب من بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية التدخل لدى الصهاينة، لكن البريطانيين نصحوه برفع المسألة إلى ترومان. وبتاريخ ٢٩ آذار، جاء الرد الأمريكي وفيه نصيحة بقبول مطالب اليهود "هذه المرة"، مع الوعد بوقوف الولايات المتحدة الأمريكية في وجه كل توسع يهودي جديد على حساب ما تبقى من فلسطين([5]).

وقبِل عبد الله النصيحة الأمريكية، وأقدم – بدافع القلق على استعجال عقد هدنة دائمة – على القبول بترك ذلك القطاع الاستراتيجي من الأرض العربية لليهود، فكان ذلك تنازلاً كبيراً لم يعجب حتى كلوب الذي رأى فيه عملاً "غير ضروري"([6]). وبتاريخ ٣ نيسان ١٩٤٩، وقع الوفد الأردني على اتفاقية الهدنة الدائمة مع "إسرائيل"

---

[1] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 27.1.1949. Vol. 460.

[2] Kirkbride, op. cit., p.93 .

[3] التل: مصدر سابق، ص٤٧٥-٤٧٨

[4] رفض العراقيون توقيع اتفاقية الهدنة مع "إسرائيل". انظر: صحيفة الأردن العدد ١٢٧٧ تاريخ ٨ آذار ١٩٤٩

[5] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٣٠-٥٣١

[6] Salibi, op. cit., p.163 .

يذكر المجالي اتفاقية الهدنة هذه، ويجملها مع الاتفاقيات الأخرى التي وقعها العرب، ثم يورد تعليق الدكتور بانتش، الوسيط الدولي، وهو قوله: "إن الوفد اليهودي طلب القميص، لكن الوفود العربية كانت كريمة فسلمته القميص والبنطلون!" أنظر: المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص٩١

٢ – ضم الضفة الغربية إلى شرقي الأردن في نيسان ١٩٥٠:

كانت الضربة العسكرية القوية التي نزلت بالمصريين ابتداءً من منتصف تشرين الأول ١٩٤٨ فرصة سنحت لعبد الله ليؤكد مطامحه في فلسطين. وعلى هذا النحو، لم يعبأ بالمناشدة المصرية بألا يضم الجزء العربي من فلسطين([1]).

وفي اليوم الأول من كانون الأول ١٩٤٨، عقد في مدينة أريحا مؤتمر وطني فلسطيني يمثل سكان المناطق الواقعة تحت إشراف الجيشين الأردني والعراقي وكذلك الفلسطينيين الذين التجأوا إلى تلك المناطق وإلى شرقي الأردن([2]). واتخذ هذا المؤتمر قراراً بالمناداة بالوحدة الفلسطينية– الأردنية، ومبايعة عبد الله ملكاً([3]).

وفي ١٤ آذار ١٩٤٩، ألغت الحكومة الأردنية الحكم العسكري الأردني على فلسطين، وأحلت محله إدارة مدنية.

وفي ٦ كانون الأول ١٩٤٩، ألغي منصب الحاكم العسكري العام، وعُين متصرفون للمناطق العربية الفلسطينية وألحقوا بوزارة الداخلية الأردنية. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٥٠، قرر المجلس الأردني حل البرلمان وإعلان انتخابات مشتركة في الضفتين([4]). وفي ٢٠ نيسان ١٩٥٠، انتخب مجلس نيابي جديد ضم ٢٠ نائباً عن الضفة الشرقية و٢٠ نائباً عن الضفة الغربية. وفي ٢٤ نيسان، اتخذ مجلس الأمة الجديد قراراً صادق بموجبه على الوحدة التامة بين ضفتي الأردن واندماجهما في دولة واحدة([5]).

وكان رئيس الوزراء الأردني قد قام بزيارة رسمية للندن في صيف عام ١٩٤٩ وأجرى مباحثات مع البريطانيين بشأن شمول معاهدة التحالف الأردنية–البريطانية لعام ١٩٤٨ للأراضي الفلسطينية التي سوف تضم إلى الأردن. إلا أن الحكومة البريطانية لم تبلغ الأردن رسمياً موافقتها على الطلب الأردني إلا في ٤ شباط ١٩٥٠ بانتظار تخطيط حدود الهدنة بين الأردن و"إسرائيل" ([6]). وبتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٥٠، أصدرت الحكومة البريطانية قرار اعترافها الكامل

---

[1] وفي ذلك السياق، قدم إلى عمان الأمير محمد علي، المرشح لولاية عهد مصر، واجتمع بالملك عبد الله ونقل إليه الموقف المصري من مستقبل الجزء العربي من فلسطين. وكان كركبرايد هو الدبلوماسي الأجنبي الوحيد المدعو إلى الاجتماع، وحاول كل منهما استمالته إلى صفه، لكن الاجتماع انفض بلا اتفاق. انظر:
Kirkbride, op. cit., p.66-67 .

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٣٥

[3] محادين: مرجع سابق، ص١٧

[4] صحيفة الأردن العدد ١٥١٥تاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٤٩

[5] ملحق الجريدة الرسمية تاريخ ١٣أيار ١٩٥٠

[6] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٤٥

"بإسرائيل" وبالأردن في آن واحد بشرط تعيين الحدود نهائياً بين البلدين، والتوصل إلى تسوية لمنطقة القدس([1]).

٣ – اغتيال الملك عبد الله وبداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١:

اغتيل الملك عبد الله يوم الجمعة ٢٠ تموز ١٩٥١ في القدس. وكما اختُلف في تقدير الدوافع إلى اغتياله وفي الجهات التي تقف من وراء ذلك، كذلك اختُلفت في تقييم شخصه.

أما الفلسطينيون، الذين قتل الملك بينهم وعلى يد واحد منهم، فقد رسخ في عقلهم، بحسب صليبي، الاعتقاد بأن "الملك عبد الله قد خان – متعمداً – القضية العربية الفلسطينية من أجل تحقيق مطامح شخصية"([2]). ويشيد أحدهم، وهو موفق محادين، بقاتل الملك، ويصف فعله بأنه "عمل شجاع" يعبر عن نقمة الفلسطينيين([3]).

وأما الأردنيون، فيتحدث المؤرخون منهم عن الملك بإجلال كبير، فيجعله منيب الماضي وسليمان موسى بمنزلة "أب للبلاد وأهلها"([4]). وينقلان عن الدكتور صبحي أبو غنيمة قوله لهما أن الوطن العربي لم يشهد سياسيين في تاريخه الحديث أعظم من الملك عبد الله بن الحسين والملك عبد العزيز([5]).

ويشير سليمان موسى إلى أن الملك عبد الله كان يرى في نفسه "الزعيم المؤهل لتحمل المسؤوليات القومية للعرب"([6]). ويشيد "بالنتيجة الكبرى" لقدومه إلى شرقي الأردن ألا وهي "استخلاصه من براثن وعد بلفور المشؤوم"([7]).

وينوه معن أبو نوار بإدراك عبد الله لمركز التوازن الدقيق جداً الذي يقوم بين القومية العربية والإسلام. ويؤكد أنه أحكم الإمساك بكفتي الميزان وفي إحداهما اعتقاد الشيوخ التقليديين بحكم الإسلام وفي الأخرى المفاهيم الحديثة للدول الناشئة([8]).

أما الباحثون غير الأردنيين، فيختلف تقويمهم له، فيصفه كمال صليبي بأنه "سياسي واقعي". ويتحدث عن اتّباعه للسياسة البريطانية قائلاً أنه "كثيراً ما كان يفعل ما يظهر أنه هو

---

[1] المرجع نفسه، ص٥٤٤-٥٤٥

[2] Salibi, op. cit., p. 166.

[3] محادين: مرجع سابق، ص٢٢

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٥١

[5] المرجع نفسه، ص٥٥٠ حاشية

[6] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص٢٥

[7] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٤٢١

[8] Abu Nowar, op. cit., p.231 .

المتوقع منه من غير أن يُطلَب منه صراحةً"([1]). ويثني على نجاحه في حفظ كيان شرقي الأردن وفي صبغها بصبغته حتى أصبحت منذ عام ١٩٢٦ تدعى "بلاد الأمير عبد الله"([2]).

ويتحدث أفي شلايم عن عبد الله من جهة علاقته بالقضية الفلسطينية، ولاسيما حرب عام ١٩٤٨، فيصفه بأنه لم يكن "ولياً [يعني ولياً من أولياء الله]"، وينوه بتفوقه على خصومه ومنتقديه وبنجاحه في "استنقاذ ما أمكنه من القسم العربي من فلسطين"([3]). بيد أنه يشدد على العلاقة بينه وبين اليهود، ويفسر مرونتها ودوامها بما قامت عليه من "أساس راسخ من المصالح المشتركة، ورأسها هو احتواء الوطنية الفلسطينية"([4]).

وتتحدث ماري ولسن عن المهمة التي كرس حياته لها عبد الله، ألا وهي السعي إلى حفظ التوازن بين القوى على نحو يمكنه من الاطمئنان إلى أنه ذو أهمية إقليمية. وتؤكد أنه قد وجد "ضالته المنشودة" بعد حرب فلسطين، إذ وجد له موضعاً مهماً بين ميزان مصالح بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" ([5]).

ويلفت فيليب روبنز النظر إلى ما حظي به عبد الله من ود البريطانيين (وإن لم يحظ باحترامهم)، وينوه باستقرار دولته وتجانس أحوالها، ويشير إلى ميتته التي يحبها كل متدين([6]).

ولعل أطرف رأي – وهو في الحقيقة انقلاب في الرأي – هو رأي عبد الله التل. ففي مذكراته التي نشرها في المنفى، وصف الملك عبد الله "بالخائن"([7])، وفي مقدمة كتاب تيسير ظبيان الذي ألفه عن عبد الله ونشر في عام ١٩٦٧ (بعد عودة التل إلى الأردن على إثر عفو ملكي)، يدعو إلى اعتبار عبد الله "بطلاً قومياً" وإلى نصب تمثال له في كل عاصمة عربية. كما يثني عليه لبعد نظره بشأن القضية الفلسطينية على نحو أدى إلى إنقاذ القدس([8]).

ومهما يكن الأمر، فإن من أبرز النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين – والأشهر القليلة التي أعقبتها – أن بريطانية أتمت إنجاز المشروع الصهيوني الذي رعته منذ مراحله المبكرة فأقامت دولة "إسرائيل" خنجراً في قلب الأمة العربية. كما أن عبد الله حقق جزءاً مهماً من طموحه إذ ضم بقعة واسعة من أرض فلسطين وسّع بها مملكته. وعلى هذا النحو محي اسم

---

[1] ibid.., p. 98.
[2] ibid.., p. 108.
[3] Shlaim, The Politics of Partition, op. cit., p.431 .
[4] ibid., p.436 .
[5] ولسن: مرجع سابق، ص٣٦٣
[6] Robins, op. cit., p.74 .
[7] التل: مصدر سابق، ص٥٨١
[8] Massad, op. cit., p.203 .

فلسطين من خارطة العالم. ومع أن هذا الأمر قد خدم الصهيونية سياسياً وإعلامياً، فإنه مهد الطريق لبروز الحركة الثورية العربية ونضالها المتواصل في معركة التحرير([1]).

ومن جهة أخرى، أثارت حرب فلسطين في وجه بريطانية مشكلة كبرى تهدد مصالحها في "الشرق الأوسط". فالحرب العربية–الإسرائيلية قد أسهمت في زعزعة استقرار الدول العربية، وهي ميدان مهم للمصالح المذكورة. ولمعالجة هذه المشكلة، عُقد في أوائل تموز ١٩٤٩ اجتماع في لندن حضره الموظفون الإقليميون، وكان الهدف منه هو وضع سياسة بريطانية "لما بعد فلسطين"، وتركز البحث فيه على الوضع في البلاد العربية. وفي الاجتماع، لحظ بيفن أن الأنظمة الموالية لبريطانية قد استعملت التهديد الصهيوني للتغطية على الحاجة إلى الإصلاح الاجتماعي في بلدانها، واقترح ترويج الدعوة إلى الإصلاح والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية من أجل حفظ استقرارها سياسياً([2]).

ومهما يكن الأمر، فقد حقق عبد الله قبل موته جزءاً مهماً من طموحه إذ ضم بقعة واسعة من أرض فلسطين وسّع بها مملكته. بيد أن ذلك قد جر عليه المزيد من عداوة خصومه العرب، كما تسبب في تعقيدات للسياسة البريطانية في "الشرق الأوسط"، والتي اتخذت من رعاية الجامعة العربية ركناً مهماً من أركانها. وعلى هذا النحو، فإن الخبراء البريطانيين قد خلصوا في أواخر عام ١٩٥٠ إلى أنه "قد انقضى زمان جدوى الجامعة العربية"؛ والسبب الأكبر في ذلك هو أنها قد غدت منبراً للقوميين العرب يعلنون من فوقه المشاعر المعادية لبريطانية([3]).

وعلى هذا النحو، فإن البريطانيين وهاشميي عمان سوف يواجهون، ابتداءً من يوم اغتيال عبد الله، ظروفاً لم يعهدوها من قبل، ستؤثر تأثيراً كبيراً في العلاقات فيما بينهم.

---

[1] بهلوان: مرجع سابق، ص٢٥١-٢٥٢

[2] Behar, op. cit., p.28-29 .

[3] ibid., p.34 .

القسم الرابع: الأردن والنفوذ البريطاني منذ بداية عهد الملك طلال عام ١٩٥١ حتى سقوط "الاتحاد العربي" عام ١٩٥٨:

كانت سنة ١٩٤٦ علامة على افتراق حظوظ كل من بريطانية وعبد الله – مع بقاء العلاقات بينهما على منوالها القديم. فمن جهة أولى، إن بناء الدولة، الذي ميز ببطئه وثباته العقدين الأولين من عمر إمارة شرقي الأردن، قد تسارع في أثناء الحرب العالمية الثانية، وتعزز بالاستقلال، وإن كان صورياً. فقامت المؤسسات، وإن كانت غير ذات استقلال حقيقي؛ ونشأت جماعة سياسية متفقة على وجود الدولة الجديدة ووجهتها السياسية العامة، وإن كانت بعيدة عن التجانس.

ومن جهة بريطانية، كانت السنة ذاتها علامة على تراجع قوتها بعد الحرب، وقد ظهر ذلك بوضوح على صعيد القضية الفلسطينية. فلم تكد تمضي سنتان، حتى اضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب من فلسطين على نحو لا يليق بقوة كبرى.

ومع ذلك، فإن الحرب التي نشبت في فلسطين عام ١٩٤٨ قد أسبغت على شرقي الأردن أهمية خاصة من جهة علاقتها ببريطانية. فقد لعبت الدولة الهاشمية دوراً بارزاً في ما سيدعى الحرب العربية–الصهيونية الأولى. واستعملت بريطانية نفوذها في عمان من أجل حفظ مصالحها في "الشرق الأوسط" بعد تداعي أركانها في أنحاء شتى من المنطقة، وكذلك في استكمال رعايتها للمشروع الصهيوني في فلسطين.

هذا، ولقد أتاحت الحرب لعبد الله فرصة ليحقق نجاحاً كبيراً من جهة طموحه، فأخذ الضفة الغربية وهي أكثر ما خصص للعرب من فلسطين. لكن هذه الحقبة سوف تظل– بعد خمسين سنة من تاريخه – من أكثر حقب التاريخ شرقي الأردن والأسرة الهاشمية إثارة للجدال. أضف إلى ذلك أن هذه المكاسب قد تهددت بالزوال عند اغتيال الملك عبد الله في ٢٠ تموز ١٩٥١، والذي ترك وراءه حفيده الملك حسين يتخبط في سنواته الأولى، بين الانفتاح على المعارضة وبين العودة إلى التعامل مع رجال جده في ظل ظروف دولية جديدة.

الفصل السابع: الأردن من اغتيال الملك عبد الله وبداية عهد الملك طلال إلى حلف بغداد عام١٩٥٥ :

أولاً)- مشكلة ولاية العهد

ثانياً)- إشكاليات وراثة طلال للعرش الأردني والدور البريطاني في ذلك

ثالثاً)- جلوس الملك طلال على العرش عام ١٩٥١، وخلعه، وخفايا الدور البريطاني

رابعاً)- بدء عهد الملك حسين والمتغيرات المؤثرة في النفوذ البريطاني في الأردن

١- تصاعد الحرب الباردة والصراع الدولي على "الشرق الأوسط"

٢-ملك جديد، لمملكة جديدة، في ظروف إقليمية جديدة

٣-المعارضة السياسية

٤-المعارضة داخل الجيش

خامساً)- الأردن والأحلاف الغربية حتى حلف بغداد عام ١٩٥٥

الفصل السابع: الأردن من اغتيال الملك عبد الله وبداية عهد الملك طلال إلى حلف بغداد عام ١٩٥٥:

لم يكن اغتيال الملك عبد الله في تموز ١٩٥١ حادثاً معزولاً، بل كان حلقة من سلسلة اغتيالات سياسية وقعت في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، ولاسيماً بعد كارثة فلسطين. أضف إلى ذلك أن تلك المرحلة قد شهدت اضطرابات سياسية في بلدان عربية شتى. وكان أول ذلك في سورية، عندما أطاح حسني الزعيم بالحكومة الدستورية واستولى على السلطة بانقلاب عسكري في ٣٠ آذار ١٩٤٩، وقتل بعدئذ في الانقلاب الذي وقع عليه في ٢٤ آب من العام نفسه. وفي مصر، تكررت حوادث الشغب والعنف، وراح ضحيتها عدد من الشخصيات السياسية البارزة، منها رئيسان للوزراء. وفي العراق، استمرت المشاعر الوطنية – التي أثارها قمع ثورة عام ١٩٤١ المعادية للبريطانيين – تتأجج تحت الرماد والتهبت في ثورة عارمة عام ١٩٥٨.

صاحب ذلك كله تصاعد للنقمة العربية على بريطانية بسبب سياستها في فلسطين – وفي كل قطر عربي تهيمن عليه. ومع أن شرقي الأردن ظل في الحقبة المشار إليها في مأمن من الاضطراب، واستطاعت النخبة الحاكمة هناك أن تصمد في وجه الآثار العاصفة لنكبة فلسطين، ومع أن النفوذ البريطاني هناك لم تضطرب أركانه، فإن اغتيال عبد الله كان ينذر بنتائج خطيرة على الصعيدين كليهما. فقد تعرض التحالف الأردني–البريطاني لامتحان كبير، ووجد أفراد الأسرة الهاشمية والساسة الملتفون حول العرش أنفسهم أمام مشكلة عويصة هي الخلافة.

وبالنظر إلى ماسبق، فإن كمال صليبي يعلق على ذلك قائلاً: "وعلى هذا، فليس مدهشاً أن يقتل الملك عبد الله، وإنما المدهش هو أن خلافته على العرش الهاشمي – الذي اعتلاه ابنه طلال أولاً ثم حفيده حسين – تم على نحو منظم ودستوري"([1]). بيد أن ذلك قد انطوى على تقلبات وتأويلات ودسائس ترجع أصولها إلى سنوات طويلة قبل ذلك.

أولاً)– مشكلة ولاية العهد :

كان لعبد الله ابنان: طلال ونايف. وكان طلال، المولود عام ١٩٠٩ من أم هاشمية، هو الأكبر والأوفر حظاً في خلافة أبيه. كان طلال، بحسب كركبرايد الوزير البريطاني المفوض في عمان، "رجلاً ذكياً بارعاً في إظهار ذكائه على نحو ساحر تميزت به أسرته"([2]). وما أن بلغ سن الشباب، حتى عمل أبوه وهنري كوكس، المعتمد البريطاني في عمان، على إرساله – على كره

[1] Salibi, op. cit., p.169 .
[2] Kirkbride, op. cit., p.120 .

منه – للدراسة في بريطانية في كلية ساندهرست Sandhurst. ولم يطل بطلال المقام هناك، بل رجع في عام ١٩٢٧ حاملاً ذكريات من المشاكسات التي حصلت له هناك([1]).

ولم يثن ذلك كوكس عن عمل محاولة ثانية، وكان له دور كبير في إقناع طلال بأن يمضي نوبتين من الخدمة في كتائب المشاة البريطانية المتمركزة في فلسطين. بيد أن تلك التجربة كانت فاشلة كسابقتها؛ فما رسخ في ذهن طلال من تجربته الأولى، دفعه للتردد في الخدمة في قطعة عسكرية بريطانية، ولقد أدرك مضيفوه ذلك في نفسه فلم يرحبوا به في صفوفهم، وشهدت مدة وجود طلال بينهم أموراً لا تسر([2]). ولم يُخفِ طلال نقمته من تجربته البريطانية.

وفي تلك الأثناء، أخذت علاقة طلال بأبيه تسوء على نحو مطرد ومفضوح. اتخذ ذلك كله صبغة سياسية بسبب قرب طلال من المعارضة. وأثار ذلك خشية البريطانيين. ومنذ عام ١٩٣٣، كتب بيك باشا، قائد الجيش العربي، يقول: "إن طلالاً على علاقة جيدة مع المعارضة التي يشجعها كما بلغني... وقد عُرف بأنه دائب على التعبير عن عواطف معادية للإنكليز، وأنا متأكد من أنه الآن بعد أن بات مهووساً بكره أبيه صار يطلق طوفاناً من الأفكار الخطرة"([3]).

وعلى هذا النحو، فلن ينقطع الحديث عن عداء طلال للبريطانيين. وسوف يكثر الكلام عن جداله الدائم مع كلوب. وسوف يقر كلوب نفسه بمشادة عنيفة وقعت بينهما منذ استلم قيادة الجيش عام ١٩٣٩([4]).

وفي تلك الأثناء، بدأت تظهر على الأمير الشاب علائم "عدم اتزان"، ثم لم تلبث أن تطورت إلى نوبات من الفصام تفاقمت شيئاً فشيئاً مع تعاظم الشقاق بينه وبين أبيه. وعندما أخذت التقارير تتحدث عن تدهور الصحة العقلية للأمير، اعتقدت المعارضة – والأطراف المعادية لبريطانية – أن تلك التقارير موضوعة من البريطانيين سعياً منهم لتشويه سمعة "عدوهم"، وبلغ الأمر بالأشخاص والتنظيمات "المعادية للملك وبريطانية" أن سعوا لاستعمال الأمير مركزاً لنشاطاتهم([5]).

وعلى هذا النحو، فقد أخذ الملك عبد الله يشعر بالقلق، فكتب في أوائل عام ١٩٣٩ إلى كركبرايد يشكو إليه أن سلوك طلال قد أجبره على توجيه كل اهتمامه إلى ابنه الثاني نايف([6]).

---

[1] ibid., p.121 .
[2] ibid., p.122 .
[3] ولسن: مرجع سابق، ص٢٢٠
[4] Massad, op. cit., p.171 .
[5] Kirkbride, op. cit., p.120-122 .
[6] Abdullah to Kirkbride, 23 March 1939 CO 831/54

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، وأخذ طلال يتحدث عن فرصة الألمان الكبيرة في الانتصار، غضب الملك غضباً شديداً، واشتكى إلى كركبرايد واصفاً ابنه بالخائن([1]).

وكان كركبرايد قد اتخذ في تلك الأثناء خطوات أولية لاستبعاد طلال عن الخلافة. وألمح المعتمد البريطاني إلى الملك عن إمكان وضع قانون للخلافة مغاير لما هو منصوص عليه في القانون الأساسي لعام ١٩٢٨. ثم كتب كركبرايد إلى وزارة المستعمرات يقترح تعديل قانون الخلافة. ومع أن المسؤولين في لندن انتقدوا تقرير المعتمد لشدة إيجازه، وعبروا عن شكهم في أهلية الأمير نايف" المشهور بأنه مخلوق غبي جداً وغير فعال"([2])، فإنهم تركوا الأمر للموظفين في "الشرق الأوسط". وعندما رجع هذا التقييم من لندن، كان عبد الله وطلال قد تصالحا، ومع ذلك بادر المندوب السامي فوضع مشروعاً جديداً لقانون الخلافة يوضع موضع التنفيذ حال تجدد النزاع بين الطرفين.

أعطى القانون الجديد الحق في الخلافة إلى أقرب ذكر لعبد الله – أي طلال أولاً ثم نايف ثانياً ثم حسين بن طلال ثالثاً. لكنه نص على الحق في إقصاء أي منهم بإرادة ملكية وبذريعة عدم الأهلية. وعندما تجدد الصدام بين عبد الله وطلال في تشرين الثاني ١٩٤٠، أثيرت مسألة الخلافة وقُدِّم القانون المعد سلفاً. وأقر القانون الجديد في المجلس التشريعي في ١٦ كانون الثاني ١٩٤١، وفي نفس اليوم أصدر عبد الله – سراً – إرادة أميرية نصت على إقصاء طلال عن ولاية العهد([3]).

كان أول المنتفعين من خسارة طلال هو نايف أخوه غير الشقيق والذي يصغره بخمس سنين. كانت أكبر مزايا نايف هي أنه "ليس طلالاً"([4]). وعلى هذا النحو أصبح يُنظر إليه بوصفه العاهل المنتظر. بيد أن تلك الحقبة من الأربعينيات كشفت لرجال السياسة الأردنيين عن عيوب نايف، فأخذوا يفكرون بحل وسط لمسألة الخلافة. وقام ذلك الحل على أن يتولى نايف الوصاية على العرش إلى أن يبلغ حسين السن القانونية التي تؤهله للملك([5]).

بيد أن طلال لم يلبث أن أفلح، في السنوات الأخيرة من الحرب، في كسب ود أبيه – وكركبرايد. وعندما كان عبد الله يستعد للسفر إلى لندن للتفاوض على معاهدة عام ١٩٤٦، ألغيت

---

[1] Kirkbride, op. cit., p.122 .

[2] ولسن: مرجع سابق، ص٢٢٠-٢٢١

[3] HC to Shuckburgh, 5 November 1940 CO 831/507

[4] Robins, op. cit., p.75 .

[5] ibid., p.77 .

الإرادة السرية بإقصاء طلال عن ولاية العهد. وعندما بويع عبد الله ملكاً، أعلن طلال ولياً للعهد([1]).

برر كركبرايد الرضا الذي مُنح لطلال بأن الأمير قد "أصلح سلوكه"، وحسّن علاقاته مع الوزير البريطاني المفوض، واجتهد في تأييد السياسة البريطانية في شرقي الأردن، وبأن نايف – الوريث الثاني للعرش – ضالع في فضائح السوق السوداء والتهريب، ومفتقر للذكاء المطلوب للقيام بدور سياسي([2]).

لكن صفو العلاقات بين طلال وأبيه لم يطل، ولم يكن تأييد الأمير للسياسات البريطانية دون تحفظ. وعلى هذا النحو، سرت الشائعات من جديد عن معارضته لسياسة أبيه مع البريطانيين والفلسطينيين([3]). وامتنع عبد الله عن تكليف ولي عهده بكثير من المسؤوليات، وبسبب ذلك كان من العسير على طلال إنشاء التحالفات السياسية أو عقد الصداقات القوية، وكان الاتصال به على نحو منتظم يثير استياء الملك([4]).

بيد أن ذلك لم يحل دون محاولة بعض المعارضين المجازفة بلقاء طلال والبحث في سبيل للتعاون. ففي نيسان ١٩٤٩، بادر عبد الله التل، وهو الضابط الكبير المعروف بعدائه للبريطانيين وبمعارضته لسياسة الملك، إلى الاجتماع بالأمير طلال. وفي الاجتماع، أطلع التل الأمير على الخطة التي وضعها، وبموجبها تُغير الحكومة ويُعتقل كلوب وحاشيته من الضباط البريطانيين ويتولى التل بنفسه إدارة المملكة. وأعطى التل للأمير تأكيدات بأنه لن يصيب أذى بدني أياً من والده أو سائر أفراد البيت الهاشمي([5]).

وتزايد قلق كلوب من التقارير التي رفعت إليه عن أنشطة التل. وفي حزيران ١٩٤٩، تقدم بتقرير إلى الملك بشأن المعلومات الاستخباراتية التي جمعها، وفصّل في تقريره استعدادات التل للقيام بانقلاب. وعندما تحركت الحكومة لإقصاء التل عن ميدان السياسة في البلاد بإرساله

---

[1] ولسن: مرجع سابق، ص٢٥٣

[2] المرجع نفسه، ص٢٥٣

[3] التل: مصدر سابق، ص٥٩٢

[4] ولسن: مرجع سابق، ص٢٥٣-٢٥٤

[5] التل: مصدر سابق، ص٥٩١

تجدر الملاحظة هاهنا، وخلافاً للمزاعم الحكومية التي ادعيت لاحقاً، أن معارضة التل كانت موجهة إلى الوجود البريطاني في البلاد وإلى تأييد الملك عبد الله لذلك الوجود، ولم تكن موجهة إلى الحكم الملكي الهاشمي في الأردن بحد ذاته. أنظر:

Massad, op. cit., p.168 .

إلى سفارة الأردن في واشنطن أو لندن، استشار التل الأمير طلال والسلطات المصرية، فأشاروا عليه بالانتقال إلى مصر لمواصلة نضاله الوطني من هناك([1]).

وفي تلك الأثناء، كان طلال يزداد انحرافاً في سلوكه، فيبالغ في العنف والشرب، كما كان يجاهر بانتقاد البريطانيين([2]). واضطر عبد الله، بعد تردُّدٍ، إلى أن يرسل الأمير إلى مصح عقلي في لبنان([3]). ولم يلبث طلال أن رجع من رحلة الاستشفاء، بعد أن تحسنت حاله. لكن عبد الله كان قد أصبح بحلول عام ١٩٥٠ على أتم الاعتقاد بأن طلال غير أهل لأن يخلفه. وأخذ يفكر في توريث عرشه لفيصل ابن أخيه ملك العراق الذي لم يتجاوز الرابعة عشرة، لكن كركبرايد أشار عليه بألا يفعل ذلك فقبل مشورته. وفي أواخر ذلك العام، رجع عبد الله إلى التفكير في مسألة إقصاء طلال عن الخلافة، وتدارس الأمر مع كركبرايد، الذي كتب إلى لندن بخصوص ذلك يقول: "لي اعتراض على الفكرة؛ والسبب هو أن طلالاً ذكي، وإن يكن مصاباً بالعُصاب، أما نايف فليس إلا شخصاً متورطاً بالتهريب وسوى ذلك من الأعمال التي لا تليق بوريث للعرش"([4]).

وبعد ذلك بخمسة أشهر، عُيِّن طلال وصياً على العرش في أثناء سفر أبيه إلى تركية في زيارة دولة في أيار ١٩٥١. لكن كركبرايد لم يلبث أن كتب إلى لندن يشرح عن "شيء خطير حدث لعقله (يعني طلالاً)" ([5])، وعن أعمال عنف قام بها([6]).

وعلى إثر ذلك، أُرسل طلال إلى مصح عقلي في سويسرا. وتجدد قلق عبد الله بشأن خليفته مرة أخرى. ويذكر هزاع المجالي – وكان آنئذٍ وزيراً في الحكومة الأردنية – أن الملك استدعاه قبل مصرعه بأيام، وطلب إليه أن ينقل إلى رئيس الوزراء رغبته في اتخاذ خطوة إيجابية في موضوع ولاية العهد، لاعتقاده في أن حالة ولي العهد الصحية أصبح ميئوساً منها، وأن الأمير نايف لا يصلح لهذا المركز، وأنه – أي الملك – يرجو أن يعلَن الأمير حسين بن طلال ولياً للعهد. لكن المجالي نصح الملك بالتمهل لأن البرلمان منحل، والوطن العربي ساخط

---

[1] التل: مصدر سابق، ص٥٩٣

[2] Robins, op. cit., p.77 .

[3] Kirkbride, op. cit., p.123 .

[4] Day, Peter. "The madness of King Talal: Peter Day delves into documents recently released from the National Archives to review the short and sad career of Talal, father of King Hussein of Jordan. " History Today. 54.12 (Dec 2004): 2(2). British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

[5] ibid.

[6] Kirkbride, op. cit., p.123-125 .

على الحكومة الأردنية ويتهمها بالمؤامرة على ولي العهد لعداوته للبريطانيين. ولقد استحسن سمير الرفاعي، رئيس الوزراء، جواب المجالي([1]).

وعلى هذا النحو، شغر العرش الأردني – عند اغتيال الملك عبد الله – على اضطراب في مسألة الخلافة، وأصبح على البريطانيين أن يتدبروا ذلك الأمر بما في أيديهم من قوة ونفوذ.

ثانياً)– إشكاليات وراثة طلال للعرش الأردني والدور البريطاني في ذلك :

بعقب اغتيال الملك عبد الله، أعلنت الحكومة الأردنية حالة الطوارئ في البلاد، وأنزل كلوب الجنود إلى شوارع عمان([2]). وعلى هذا النحو، أحكم البريطانيون قبضتهم على الوضع الأمني في الأردن. أما نفوذهم السياسي، فكان يمسك بأطرافه كركبرايد، وزيرهم المفوض، وعن ذلك تحدث فقال: "ولأول مرة منذ عام ١٩٤٨، وجدت نفسي وقد عدت إلى قريبٍ من نفس الموقع الذي كنت فيه كمعتمد بريطاني، يوم كانت نصيحتي تُطلب في أكثر المسائل المهمة". وعلى هذا النحو نجد كركبرايد يتحدث عن التدابير التي اتُخِذت بعد اغتيال الملك، فيستعمل ضمير "نا" الدال على الفاعلين، ويقول: "وأولى المعضلات التي جابهتنا هي دفن الملك... "([3]). أما الذين يذكر كركبرايد نفسه من جملتهم فهم "الزمرة الصغيرة من القادة السياسيين الذين جمعهم الملك من حول العرش"([4]). وفي معرض الكلام عن هذه الزمرة وإدارتها لأمور انتقال الحكم بعد عبد الله، يمتدح كمال صليبي نجاح الملك في وضع الملكية الأردنية في نظام دستوري، وفي تطوير "مؤسسة سياسية من حول العرش تستطيع أن تعالج الأمور الطارئة متحلية بالولاء والمسؤولية"([5]). أما كركبرايد فيتناول المسألة من زاوية أخرى. فيشير إلى أن الساسة الأردنيين لم يكونوا أصدقاءً بعضُهم لبعض، بيد أنهم كانوا يمتلكون من "الحكمة" ما رأوا معها أن فشلهم في التعاضد يلحق الضرر بهم جميعاً. لذلك يرى أن "الاستقرار الباطني للنظام" هو الذي مكن البلاد من اجتياز الآثار العاصفة التي سوف تنشأ عن "الدسائس السرية" من أجل الخلافة([6]).

ومهما يكن الأمر، فإنه لم يكن المجال واسعاً لاختيار بديل عن نايف، فسمي وصياً على العرش من قبل مجلس الوزراء([7]) لكن ذلك لم يُقرن بإعلان طلال ملكاً، بل إن الحكومة الأردنية طلبت من وزارة الخارجية البريطانية أن تمنع عودة طلال إلى البلاد. ووقع ذلك كله في ظل

---

[1] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٠٥-١٠٧

[2] المصدر نفسه، ص١٠٤

[3] Kirkbride, op. cit., p.134 .

[4] ibid., p.140 .

[5] Salibi, op. cit., p.177 .

[6] Kirkbride, op. cit., p.140 .

[7] الجريدة الرسمية العدد ١٠٧٨تاريخ ٢٠تموز١٩٥١

اتهام الدول العربية للحكومة الأردنية بمنع طلال من خلافة أبيه، وفي جو من الخشية من استيلاء "إسرائيل" على الضفة الغربية([1]).

وإذا كان أمر الوصاية على العرش قد حسم بسرعة وإجماع، فإن مسألة المُلك نفسه، أثارت أزمة سياسية حادة. ويُرجع كركبرايد الإشكال في موضوع الخلافة إلى الترجمة. ويقول أن مقصد المشرعين الذين وضعوا قانون الخلافة هو تطبيق مبدأ توريث أكبر الأبناء لمؤسس السلالة، وهو كذلك في النسخة الإنكليزية من القانون الأساسي، لكن النسخة العربية من القانون لم يكن نصها بنفس الوضوح، ولذلك فمن الممكن تأويله بحيث يكون معناه أنه إذا لم يعلَن طلال ملكاً، فإن الذي يليه في سلسلة الخلفاء ليس هو حسين ابنه الأكبر بل نايف أخوه غير الشقيق بوصفه ثاني أكبر أبناء الملك عبد الله([2]).

وكان زعيم المتمسكين بهذا الاختلاف في التأويل هو محمد الشريقي، رئيس الديوان الملكي، ويصفه كركبرايد بأنه "كاره للأجانب والغرباء وخائف منهم". حاجج الشريقي بأنه إذا لم يكن طلال ملكاً لائقاً للجلوس على العرش، فإنه ينبغي إعلان نايف ملكاً من غير إشكال. لكن تولي نايف للملك كان يلقي معارضة كما مر سابقاً. فبالإضافة إلى الريبة في "استطاعته لأن يكون ملكاً ناجحاً"، يبرر كركبرايد تلك المعارضة بأن كثيراً من العرب سوف يعزون خلافة نايف لأبيه إلى "مؤامرة ميكيافيلية دبرتها الحكومة البريطانية لإقصاء عدوها طلال، ولن يمكن تغيير الاعتقاد الذائع بأن التقارير عن مشكلات طلال العقلية أساسها الأكاذيب البريطانية"([3]).

أضف إلى ذلك أن نايف كان مدعوماً من هاشميي العراق، بالنظر إلى تشجيعه للاتحاد بين العرشين الهاشميين، أما بريطانية فلم تكن تشجع هذا الاتحاد([4]).

ولقي اجتهاد الشريقي الدستوري تأييداً مما اضطر سمير الرفاعي، رئيس الوزراء، إلى أن يعقد مؤتمراً صحفياً – بُعيد دفن جثمان الملك – يؤكد فيه أن صاحب الحق في تولي العرش هو الأمير طلال ولي العهد، وأنه في حال قيام مانع صحي يحول بينه وبين ذلك، فإن الحق عندئذٍ ينتقل في خط مستقيم إلى الابن الأكبر من أبناء الأمير طلال([5]).

وعلى هذا النحو، تقدم الرفاعي باقتراح بشأن ولاية العهد، وجاء فيه: "إذا تطوع الأمير طلال بالتنازل عن العرش، فسيتبع ذلك المناداة بالأمير حسين ملكاً، ويبقى الأمير نايف وصياً

---

[1] Day, op. cit.
[2] Kirkbride, op. cit., p.141 .
[3] ibid., p.141 .
[4] الشلبي سهيلا سليمان: العلاقات الأردنية-البريطانية ١٩٥١-١٩٦٧، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢، ص٢٥٢
[5] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٠٩

على العرش، كما يمكن انتظار مدة الأسابيع الخمسة المحددة لإتمام علاج الأمير طلال." وكان رأي توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء السابق، موافقاً لهذا الاقتراح([1]).

وفي تلك الأثناء، وصل وفد عراقي، يرأسه الأمير عبد الإله الوصي على العرش، إلى عمان لتقديم التعازي غداة الاغتيال. وأثار العراقيون في أثناء إقامتهم في عمان مسألة الاتحاد بين العراق والأردن، وكشفوا النقاب عن محادثات كانت جرت بينهم وبين الملك الراحل في ذلك الشأن، وادعوا أن الرفاعي على علم بذلك، وأن رسائل تبودلت في ذلك الصدد. لكن هزاع المجالي، وهو وزير في حكومة الرفاعي، يقول أنه لم يكن للوزراء علم بذلك، ويشير إلى احتمال أن الرفاعي كتم ذلك عنهم([2]).

من جهة أخرى، كان كركبرايد قد اجتمع مع الأمير نايف والرفاعي وأبو الهدى، كلّ على حدة. وكان الرفاعي قد طلب من كركبرايد أن يعمل على قبول نايف باستمرار حكومته. بيد أن نايف طلب من كركبرايد أن يحله مما كان بينهما من اتفاق على استمرار حكومة الرفاعي إلى حين الفراغ من مسالة العرش؛ وكان نايف يعتقد أن من شروط نجاحه في تولي العرش هو التحالف مع العراقيين، وهؤلاء يسعون للتخلص من الرفاعي، فهو يسعى معهم لذلك([3]).

كان هذا التوجه الجديد لنايف متفقاً مع المساعي التي بذلها أبو الهدى من أجل إقناع كركبرايد بالعدول عن المعارضة لتغيير حكومة الرفاعي. وكانت حجة أبو الهدى هي أن الرفاعي لا يحظى برضا العراقيين والرأي العام الأردني، وأنه من الأفضل أن تعقد انتخابات جديدة خلال شهر من تاريخه بإشراف حكومة جديدة يرأسها بنفسه، فهو خير من يتولى ذلك([4]).

وتضافر ذلك مع الجهود التي قام بها نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، من أجل قبول كركبرايد بتغيير حكومة الرفاعي؛ فقد أظهر الرفاعي ترددا في العمل على الاتحاد بين العراق والأردن، وعبر عن ذلك بقوله للعراقيين: "إنه في ظل غياب الملك والبرلمان فإنه لن يكون أي تقدم في هذه المسألة –أي الاتحاد – مهما كان موقف الجانب الأردني"([5]).

ولم يلبث الرفاعي أن أدرك ضعف موقفه في التمسك برئاسة الحكومة، بسبب تدخل نوري السعيد وانقلاب نايف عليه والحملة التي شنها عليه توفيق أبو الهدى، فبادر إلى إبلاغ

---

[1] موسى: صفحات من تاريخ الأردن الحديث، مرجع سابق، ص١٧٦
[2] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٠٧-١٠٨
[3] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٣٩
[4] المرجع نفسه، ص٣٤٠
[5] المرجع نفسه، ص٣٤٠

كركبرايد بعزمه على الاستقالة، فبادر الدبلوماسي البريطاني فنقل إلى أبو الهدى الخبر، وعرض عليه تشكيل الوزارة الجديدة، فرحب أبو الهدى بالعرض([1]).

في ٢٥ تموز ١٩٥١، استقال الرفاعي وتولى توفيق أبو الهدى تشكيل حكومة جديدة. اتخذت الحكومة الجديدة من قيام اتحاد بين الأردن والعراق سياسة لها؛ وتدخل العراقيون في الانتخابات لمصلحة نواب من الضفة الغربية وبعض نواب عمان. لكن السعودية، التي كانت تعارض كل ما من شأنه تقوية نفوذ الهاشميين في الوطن العربي، عملت على إفشال مساعي العراقيين الاتحادية. وقام أبو الهدى بزيارة الرياض، ثم عاد منها يقاوم مشروع الاتحاد المطروح. ويذكر هزاع المجالي سبباً آخر لفشل المشروع الاتحادي ألا وهو شعور البريطانيين بالحرج المتزايد بسبب اتهام الرأي العام في الأردن والدول العربية إياهم بأنهم تآمروا على الأمير طلال، فاصطنعوا له قصة المرض اصطناعاً لإقصائه عن العرش([2]).

من جهة أخرى، طُرحت مسالة وراثة العرش في الاجتماع الذي عقده أبو الهدى مع كركبرايد في اليوم التالي لتشكيله الحكومة. وكان رأي كركبرايد بأن الوقت غير ملائم لأي تعديل في تلك المسألة، وأن من الواجب انتظار تقارير الأطباء بشأن صحة طلال بعد انتهاء فترة العلاج([3]). وفي الاجتماع، اتفق أبو الهدى وكركبرايد على أنه إذا أكدت التقارير الطبية عدم قدرة طلال على القيام بسلطاته الدستورية، فإنهما سيدعوان طلال من سويسرا لتولي الحكم، فإذا تبين أنه غير قادر على الاستمرار فيه لم يكن شك في حق الأمير حسين في خلافة أبيه([4]).

على هذا النحو، جاء هذا الاتفاق منسجماً مع التوجهات البريطانية بشأن احترام الطرق الدستورية في مسألة العرش، وحاسماً لبعض التأويلات التي شاعت بشأن صاحب الحق في ذلك العرش.

هذا، وتشير بعض المصادر إلى أن الحكومة البريطانية حصلت من طلال، قبل توليه العرش، على تعهد خطي بالسير على سياسة أبيه، وأن بعثة بريطانية سافرت إلى سويسرا وقابلت طلالاً في المصح وأمضت معه أسبوعاً كاملاً شرحت فيه للأمير تعليماتها([5]).

ومهما يكن الأمر، فقد أدلى أبو الهدى بتصريح صحفي في ٢٩ تموز تحدث فيه عن الحالة الصحية لطلال وعن مسألة العرش، فقال: "لقد خلا العرش، وصاحب حق الولاية عليه

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٤٠

[2] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١١٠-١١١

[3] وكان الديوان الملكي أصدر بياناً بسفر الأمير طلال إلى سويسرا للراحة والاستجمام لمدة خمسة أسابيع ابتداءً من ١١ تموز ١٩٥١، أي قبل اغتيال الملك بعشرة أيام. أنظر: الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٥٥

[4] Kirkbride, op. cit., p.142 .

[5] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٥٢

هو الأمير طلال ولي العهد، ولكن سموه في حالة صحية لا تمكنه من مباشـــرة أعمالـــه، وإن التقارير المعطاة بشأن سموه منذ تاريخ ١٦ أيار الماضي إلى اليوم هي تقارير غير قاطعة، ولم يستطع الأطباء حتى الآن أن يجزموا بوضعه، ويحتاج ذلك إلى بعض الوقت، ومهما كانت حالة ولي العهد الصحية فإن العرش لا يمكن أن يبقى خالياً، وكان من الضروري أن ينصب وصـــياً عليه." كما نفى أبو الهدى في حديثه هذا أي تدخل خارجي([1]). لكن في اليوم التالي كشف عـــن تقرير طبي يبشر بتقدم صحة الأمير بعد أسبوعين من مباشرة التداوي([2]).

ومع ذلك، قام أبو الهدى في ٩ آب ١٩٥١ بإرسال مبعوثين إلى سويسرا للاطلاع على الوضع الصحي لطلال، ولم يلبث المبعوثان أن عادا وصرح أحدهما، وهو سعيد المفتي، بـــأن الأمير يحتاج إلى الراحة التامة، وأن صحته في تحسن مستمر([3]).

أما عن مرامي هذه الخطوة التي اتخذها أبو الهدى، فيتحدث كركبراید في تقرير بعث به إلى لندن بتاريخ ١٥ آب ١٩٥١ فيقول أن رئيس الوزراء سوف يلتقي مع الأمير نايف، ويشرح له الوضع الدستوري بشأن ولاية العرش، فإذا أعرب الأمير عن رفضه للاستمرار في منـــصب الوصي على العرش، فإن أبو الهدى سيشكل مجلس وصاية. وإذا بقي نايف في منصبه واستمر في إثارة المشاكل، فإن مجلس الوزراء سوف يعمل على إحضار الأمير طلال – ولو لبـــضعة أيام – من أجل حسم مسألة ولاية العرش نهائياً، وبعدئذٍ يعود طلال– وقد نـــودي بـــه ملكـــاً – للعلاج، ويعيَّن وصي جديد ومجلس وصاية([4]).

وفي تلك الأثناء، كان الضباط الأحرار في الجيش يصغون باهتمام إلى الشائعات التـــي تتردد في عمان بأن الحكومة وكلوب باشا يمنعون الأمير طلال من العـــودة إلـــى الـــبلاد، وأن التقارير عن مشكلاته الصحية إنما هي من اختلاق البريطانيين. وبادر أبو نـــوار، وهـــو مـــن الضباط خريجي المدارس البريطانية، فجمع الضباط الأحرار وأطلعهم على خطـــة كـــان قـــد وضعها من أجل جلب طلال إلى البلاد وإجلاسه على العرش بالقوة. وطلب أبـــو نـــوار مـــن الضباط الدعم العسكري متى بدأت العملية([5]). وكان أبو نوار أرسل عوني حنّون، وهو طبيـــب أردني فلسطيني في الجيش الأردني، إلى سويسرا للتثبت من حال الأمير والعودة به. لكن حنون

---

[1] المرجع نفسه، ص٢٤٢-٢٤٣

[2] صحيفة الأردن، العدد ٢٠٠٤ تاريخ ٣١ تموز ١٩٥١

[3] الجريدة الرسمية العدد ١٦٤٧ تاريخ ١٧آب ١٩٥١

[4] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٤٣

[5] أبو نوار، علي: حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤،لندن، دار الساقي، ١٩٩٠، ص٦٤

لم يستطع لقاء الأمير لأن السلطات البريطانية كانت قد أصدرت تعليمات صارمة إلى المشفى بألا يقابله أحد. وما إن رجع حنون من سويسرا حتى وجد نفسه وقد طرد من الجيش بدعوى أنه يثير الشقاق بين الضباط الأردنيين والبريطانيين وأنه يحض الضباط الأردنيين على ترك الجيش والالتحاق بالفدائيين المصريين الذين يحاربون البريطانيين في السويس. وتدخل طلال بعد أن أصبح ملكاً، لمصلحة حنون لكن كلوب أبى قبول وساطته ووقعت بينهما مشادة بسبب ذلك([1]).

لم يكن الضباط الأحرار وحدهم الذين بادروا للتحرك في تلك المرحلة الانتقالية التي يلفها الغموض والشك. فلقد وجدها الأمير نايف فرصة سانحة لتوسيع مطامحه الشخصية إلى أبعد من حدود الوصاية على العرش. فعمل على توسيع نطاق صلاحياته، وهدد بعدم توقيع أحكام الإعدام التي صدرت بحق الذين أدينوا باغتيال الملك، بل أشار إلى إمكان أن يقدم استقالته، مع ما في ذلك من خطر الوقوع في الفوضى السياسية([2]). كانت النتيجة المباشرة لتصرف نايف هذا هو أن ابتعد عنه كركبرايد وأعضاء النخبة السياسية – ومنهم أبو الهدى – الذين كانوا يفعلون ما بوسعهم لإتمام الخلافة على العرش على نحو سلس.

وعندما تواردت الأخبار عن تحسن حال الملك طلال، ووجد نايف أن وضعه يتدهور بسرعة، بادر إلى تدبير انقلاب عسكري. ويتحدث كركبرايد عن الخطة الموضوعة لذلك، وفيها يُعتقل جميع الوزراء، بعد أن يستدعيهم الوصي إلى القصر، ثم تُشكل وزارة جديدة من أنصار نايف فتعلنه ملكاً إثر ذلك. ويشير كركبرايد إلى أقوى أركان هذه الخطة، ويقول أن حامية القصر هي الكتيبة الهاشمية وأفرادها من أبناء الحضر الأقوياء سياسياً "على نحو غير مريح"، ومن أجل ذلك أتيح لتلك الكتيبة أن تحظى بقدر استثنائي من الاستقلال – حتى أن كلوب نفسه لم يكن على يقين من أن ضباطها سيطيعون أوامره دون أوامر نايف إذا حدث صراع على السلطة.

ولمجابهة هذه المؤامرة، اتفق الوزراء ألا يذهب إلى القصر في وقت واحد أكثر من اثنين. وكانت تتمركز في عمان كتيبتان مؤلفتان من المشاة البدو، وكان الظاهر من غاية وجودهما هو التدريب، بيد أنه لم يكن من الصدفة أن موقعي معسكريهما قد اختيرا بحيث أنهما يهيمنان على القصر والطرق الرئيسة الداخلة إلى العاصمة والخارجة منها، وكان القصد من ذلك هو عزل القصر، بل اقتحامه إذا ما اعتُقل أي من الوزراء داخل القصر.

واتبعت التوجيهات بدقة، وانهارت مؤامرة نايف([3]).

---

[1] المصدر نفسه، ص١٣٤-١٣٦

[2] Robins, op. cit., p.77 .

[3] Kirkbride, op. cit., p.143-144 .

وعلى هذا النحو استطاعت حكومة أبو الهدى، وبمؤازرة بريطانية ركناها كلوب وكركبرايد، أن تمهد الطريق لرجوع طلال وإعلانه ملكاً.

ثالثاً)- جلوس الملك طلال على العرش عام ١٩٥١، وخلعه، وخفايا الدور البريطاني :

بتاريخ ٦ أيلول ١٩٥١، التأم مجلس الأمة لأول مرة بعد انتهاء الانتخابات. وكان أول أعماله هو المناداة – بعد صدور قرار مجلس الوزراء وبطلب منه – بطلال ملكاً دستورياً على الأردن، وثبت ذلك بقرار صادر عن مجلس الأمة بهيئتيه: الأعيان والنواب([1]). وكان طلال وصل إلى عمان قادماً من سويسرا في ذلك اليوم، واستقبله الأمير نايف في المطار، ومضى موكبه – معززاً بوحدة من السيارات المصفحة تحسباً لأي طارئ – مباشرةً إلى مجلس الأمة، وأقسم اليمين الدستورية بحضور أعضاء المجلس والدبلوماسيين الذين كان كركبرايد عميد سلكهم([2]).

كان الملك طلال يحظى بشعبية كبيرة، وكان في نظر مواطنيه رمزاً لمقاومة البريطانيين ومخططاتهم السياسية([3]). وفي الواقع، استمر طلال، بعد تتويجه، على مواقفه العدائية من بريطانية، ولم يكفّ عن التعرض لها في أحاديثه([4]). وعلى هذا النحو، أخذ الملك الجديد يناوئ كركبرايد وكلوب والضباط البريطانيين. ومن أكثر ما يدل على حقيقة استياء طلال من بريطانية هو ما أشار إلى الوزير البريطاني في عمان في تقرير رفعه إلى لندن في ٢٢ أيار ١٩٥٢ وجاء فيه: "عندما يقابل الملك طلال أي أجنبي يبدو طبيعياً وذكياً وساحراً معهم، ولكنه كان يُظهر علامات عدم الصداقة تجاهي"([5]).

وقطع طلال شوطاً بعيداً في الابتعاد عن بريطانية عندما شرع في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، فوقع معها اتفاقية النقطة الرابعة([6]). وعزز ذلك بالسياسة التي انتهجها مع

---

[1] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١١٢

[2] Kirkbride, op. cit., p.144 .
يعلق كركبرايد على ذلك قائلاً: "كان الأمر – على نحو ما - تظاهراً في تظاهر، ولقد شعرت، وأنا أصافح الملك وأتمنى له النجاح في عمله، بأنني من المخادعين."

[3] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١١٢

[4] النشاشيبي، ناصر الدين: ماذا جرى في "الشرق الأوسط"؟ بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١، ص٤١

[5] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٥٠

[6] مراد: مرجع سابق، ص٤٧٥
النقطة الرابعة برنامج أمريكي للمساعدات الفنية عرضته الولايات المتحدة الأمريكية على الدول التي تدور سياستها في فلكها. وأُطلق على المشروع هذا الاسم بالرجوع إلى خطاب ترومان ألقاه في أوائل ١٩٤٧، وجاء في النقطة الرابعة منه أن على الدول الغنية أن تتحمل مسؤولياتها في مساعدة الدول الفقيرة. أنظر: الشلبي: مرجع سابق، ص١٥٧

الدول العربية المجاورة، ولاسيما السعودية ومصر وسورية. فقد عمل على تحسين العلاقات مع الملك عبد العزيز، الخصم اللدود للهاشميين، فزار الرياض في تشرين الثاني ١٩٥١([1]). ثم وقع على اتفاقية التضامن العربي في ٢٤ آذار ١٩٥٢، وهي اتفاقية تنص على أن كل اعتداء مسلح تتعرض له دولة من الدول الموقعة هو اعتداء عليها جميعاً([2]).

وعلى الصعيد الداخلي، عمل الملك طلال على سن دستور جديد نص على مسؤولية الحكومة أمام مجلس الأمة([3]).

كذلك اتخذ طلال مواقف حازمة من الاعتداءات الإسرائيلية على الحدود الأردنية، ووقع خلاف بينه وبين أبو الهدى وكلوب لفشلهما في تنفيذ أوامره في اتخاذ ما يلزم للانتقام من اليهود وصد اعتداءاتهم([4]).

وعلى هذا النحو، أدرك البريطانيون مقدار الخطر الذي يتمثل في بقاء الملك طلال في الحكم، فأخذوا يعملون على خلعه. وفي حقيقة الأمر، لقد أدى ضغط العمل إلى تدهور حالة الملك الصحية في ظرف بضعة أشهر من جلوسه على العرش، فسهّل ذلك على البريطانيين التخلص منه. وفي هذا يقول أبو الهدى – مشيراً إلى الدور البريطاني: "لم يخطئ الإنكليز في حق الملك طلال عندما حاولوا الإبقاء عليه في إحدى المصحات في سويسرا ليكمل علاجه، لا بل إن جريمة الإنكليز في أنهم سمحوا للملك طلال بالعودة إلى عمان قبل أن يبدو خيط واحد بأمل شفائه، إن الإنكليز قضوا على الملك بألا يبقى ملكاً عندما سمحوا له بأن يصبح ملكاً"([5]).

وغير بعيد عن هذا المعنى ما عبر عنه جميل التوتونجي، وزير الصحة في حكومة أبو الهدى في عهد الملك طلال وأحد أعضاء اللجنة الطبية التي اعتمدت عليها اللجنة المشكلة من مجلس الأمة في تقريرها عن الوضع الصحي للملك، وهو قوله: "غير صحيح ما كان يتداوله العامة من أن الإنكليز كانوا يريدون إبعاد الملك طلال عن العرش، بل كانوا يريدون أن يعرف الناس حقيقة أن الملك طلال يعاني من المرض"([6]).

كانت الحكومة البريطانية تدرك أن مرض طلال يسوء شيئاً فشيئاً، ولاسيما في العام الذي اغتيل فيه أبوه. وكان كركبرايد قد توقع بأن حاله تلك سوف تسوء بسبب أعباء الحكم، فيسهل إيجاد مخرج للتخلص منه، أو للتأثير عليه بالنظر إلى ضعف شخصيته ومرضه ([7]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٦٥
[2] قاسمية: مرجع سابق، ص١٩٧-٢٠٣
[3] الجريدة الرسمية العدد ١٠٩٣تاريخ ٨كانون الثاني ١٩٥٢
[4] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٥١
[5] النشاشيبي، ناصر الدين: من قتل الملك عبد الله؟ الكويت، دار الكويت للصحافة،١٩٨٠، ص٢٠٨
[6] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٥٣-٣٥٤
[7] المرجع نفسه، ص٣٥١

ومهما يكن الأمر، فقد اشتد المرض على الملك في ربيع عام ١٩٥٢، وأخذ رئيس الوزراء([1]) والبريطانيون في العمل على سفره إلى أوروبة للعلاج. وبناءً على نصيحة كلوب وفيرلونغ Furlong، الوزير المفوض البريطاني في عمان، استدعى أبو الهدى الطبيب أيوازيان من بيروت واستحصل منه ومن طبيبين أردنيين على تقرير طبي يشرح سوء حالة الملك الصحية([2]).

ثم مضى أبو الهدى، متبعاً نصيحة البريطانيين، وأخذ في ١٥ أيار ١٩٥٢ موافقة الحكومة الأردنية على أن يبذل مساعيه لدى طلال لإقناعه بالسفر للعلاج. ولقد استجاب الملك لمبادرة رئيس وزرائه، بيد أنه لم يلبث أن رجع عن ذلك، ورفض استقبال أي طبيب أو دخول أي مصح([3]).

عندئذٍ عقد مجلس الوزراء جلسة غير عادية في ١٩ أيار ١٩٥٢ تقدم فيها أبو الهدى بعرض الحالة الصحية للملك. وقرر المجلس إخضاع الملك للعلاج، واتخاذ ما يلزم لإجباره على ذلك([4]).

وكانت قد صدرت قبل ذلك إرادة ملكية في ١٨ أيار ١٩٥٢ تقضي بتعيين هيئة نيابية تمارس صلاحيات الملك في أثناء غيابه، وضمت الهيئة كلاً من أبو الهدى، وإبراهيم هاشم، رئيس مجلس الأعيان، وعبد الله كليب الشريدة، رئيس مجلس النواب([5]).

وفي تلك الأثناء، حضر إلى عمان الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، وطالب بأن يكون أحد أعضاء البيت الهاشمي رئيساً لهيئة النيابة. لكن الحكومة الأردنية اعتذرت عن تلبية طلب الأمير بحجة أن الدستور لا يسمح بذلك، ثم أذاع أبو الهدى بياناً هاجم فيه عبد الإله هجوماً شديداً([6]).

هذا، وقد طرأ تعديل على هيئة النيابة بتاريخ ٤ حزيران ١٩٥٢، فاستقال أبو الهدى وعين بدلاً عنه سليمان طوقان، وزير الدفاع. وقد جاء هذا التعديل، استجابةً لنصيحة الوزير البريطاني بأن يعمل على تخفيف حدة النقد الموجه بسبب هيمنة رئيس الوزراء على الهيئة النيابية، وأن يسعى لاسترضاء أبناء الضفة الغربية – وطوقان منهم([7]).

---

[1] استمر أبو الهدى في رئاسة الوزراء في عهد طلال

[2] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٤٤

[3] قاسمية: مرجع سابق، ص١٨٧

[4] عبد الله: طلال بن: مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، إعداد ممدوح رضا، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩١، ط٢، ص٢٤-٢٥

[5] الجريدة الرسمية العدد ١١٠٩تاريخ ١٨ أيار ١٩٥٨

[6] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٢٠

[7] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٤٥

وعلق أبو الهدى على هذا التعديل، فصرح في حزيران ١٩٥٢ بأن الذي حمل الحكومة على الإجراءات التي اتخذتها إنما هي الحالة الصحية للملك، وهي متمسكة بالعرش وبالحق الدستوري والشرعي لصاحب السمو ولي العهد، وأن كل الإجراءات الحكومية هي لصالحه ([1]).

وفي تلك الأثناء، كان الرأي العام الأردني يعارض بشدة الإجراءات التي تتخذها الحكومة بحق الملك طلال. وتحملت الحكومة نفسها قسطاً وافراً من المسؤولية عن ذلك الموقف المعارض. وتعاملت مع الوضع الصحي للملك – بعد توليه العرش – بسرية محكمة، وضربت حوله "ستاراً حديدياً" يحول بين الساسة وبين مقابلته والتحدث إليه. ووصف هزاع المجالي ذلك بقوله: "كانت الأخبار تتناهى إلى أسماع الناس عن صحة الملك متناقضة متضاربة: فالحكومة تؤكد أنه يتمتع بصحة جيدة، وغيرها من المصادر المختلفة تؤكد غير ذلك. ونتيجة هذه الأخبار من هنا وهناك نشأت بلبلة في الرأي العام حول الملك وصحته"([2]).

وعلى هذا النحو، فقَدَ الكثير من الأردنيين الثقة بحكومتهم، وتأثروا بما كانت تنشره الصحف العربية من إشاعات بشأن حقيقة مرض طلال وسفره. ومن ذلك ما نشرته الصحف المصرية من أن وزير بريطانية المفوض في العاصمة السويسرية ورئيس الوزراء الأردني قد التقيا بالملك في الأول من تموز ١٩٥٢ وضغطا عليه لحمله على التنازل عن العرش، لكن الملك رفض ذلك([3]).

وفي تلك الأثناء، كانت الحكومة البريطانية تعلن أن مسألة عرش الأردن مسألة تخص الحكومة الأردنية، وليس للحكومة البريطانية الحق في التدخل فيها([4]). كما أوردت وكالة الأنباء العربية في لندن أن مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية البريطانية صرح في ١٠ حزيران أن بريطانية لن تتدخل أبداً في التطورات الدستورية التي وقعت في الأردن. وأكد المصدر أن الحكومة البريطانية لم تقدم أي نصيحة لأي جهة، لأنها تعدّ أن المسألة من شأن الأردن وحده([5]).

لكن التقارير التي رفعها الوزير البريطاني في عمان عن تدهور حال الملك الصحية تشير إلى خلاف ذلك. فقد ورد في تقرير مرفوع في ١٥ أيار ١٩٥٢ أنه من الضروري أن تجبر الحكومة الأردنية الملك على مغادرة البلاد للعلاج والاستجمام. وعندما أصر الملك على

---

[1] وفي ذلك إشارة إلى النية المبيتة لخلع طلال وتنصيب حسين بدلاً عنه. أنظر: المرجع نفسه، ص٣٤٦
[2] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١١٦-١١٧
[3] قاسمية: مرجع سابق، ص١٨٧
[4] صحيفة الأردن العدد ٢٢٦٤تاريخ ٦ حزيران ١٩٥٢
[5] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٤٧

العودة من رحلة علاجه في أواخر أيار، أكد الوزير البريطاني على ضرورة منع الملك من العودة بأي ثمن.

أضف إلى ذلك أن الاتصال والتنسيق بين أبو الهدى والبريطانيين كان مستمراً في أثناء أزمة الملك طلال. ويؤكد فيرلونغ أن الاتصال السري بينه وبين أبو الهدى لم ينقطع، وأنه هو الوحيد الذي كان أبو الهدى يطلعه على تفاصيل ما يجري بشرط أن يكتب لإيدن وزير الخارجية دون غيره. وفي ذلك السياق أتى الشكر الذي حمله فيرلونغ من أبو الهدى إلى إيدن بسبب المعلومات التي كان يزود أبو الهدى بها وكذلك بسبب اهتمامه بظروف الأردن ومساعدته له([1]).

ومن جهة أخرى، تمسك طلال برفضه للعلاج. فتوجه أبو الهدى إلى فيرلونغ فأبلغه أنه سيطلب من الملك إعلان رغبته في التنازل عن العرش في رسالة يكتبها ويبين فيها أنه متمسك برغبته تلك مع أن رئيس الوزراء قد بذل جهده لثنيه عنها. وأكد أبو الهدى لفيرلونغ أنه في حال تنازل الملك طلال عن العرش، فإن الهيئة النيابية سوف تُحوَّل إلى مجلس وصاية([2]).

لكن الملك طلال قاوم مساعي أبو الهدى، واتهمه بالعمل على خلعه أو إجباره على التنازل عن العرش. وحاول الاتصال بأخيه نايف – وكان يقيم في بيروت – طالباً مساعدته، لكنه لم يفلح في ذلك بسبب التعليمات التي وجهها أبو الهدى إلى المستشار الأردني في بيروت بذلك الشأن([3]).

وسعى الضباط الأحرار للاجتماع بالملك من أجل العمل على مواجهة "مؤامرة" الحكومة. واتُفِق على أن يدبر أمر الاجتماع عبد العزيز عصفور، المرافق العسكري للملك، وهو من الضباط الأحرار. لكن عصفور لم يلبث أن أكد سوء الحالة العقلية للملك، فأحدث ذلك صدمة للضباط الذين كانوا قد ظنوا أن المسألة برمتها اختلاق([4]).

وفي غمرة ذلك، بادر أبو الهدى فأسرع في الخطوات التي دبرها لخلع الملك فعقد جلسة لمجلس الوزراء تقرر فيها دعوة مجلس الأمة إلى اجتماع طارئ في اليوم التالي. ووجهت هيئة النيابة الدعوة بتاريخ ٥ آب([5]).

وفي صباح ١١ آب، عقد مجلس الأمة – وقد أحيط بعدد غير قليل من الجنود – جلسة سرية. وافتتح أبو الهدى الجلسة بخطاب استعرض فيه المراحل التي مر فيها الملك طلال،

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٥٤-٣٥٥

[2] المرجع نفسه، ص٣٤٧

[3] النشاشيبي: ماذا جرى في "الشرق الأوسط"؟ مرجع سابق، ص٢٠٧

[4] أبو شحوت شاهر: قصة الضباط الأردنيين الأحرار ١٩٥٢-١٩٥٧، عمان، كتاب الأردن الجديد، ١٩٩٢، ص٦٤-٦٥

[5] الجريدة الرسمية، العدد ١١١٨ تاريخ ٩ آب ١٩٥٢

والتطورات التي طرأت على صحته. وانتهى إلى القول بأنه يعلن – باسم الحكومة – أن الملك أصبح غير قادر على ممارسة السلطة المنوطة به في الدستور، وطلب أن يقرر المجلس إنهاء ولاية الملك طلال([1]).

وتحدث بعض الأعضاء في الجلسة، وعلى إثر ذلك تألفت لجنة برلمانية كلفت ثلاثة أطباء بمراجعة التقارير الطبية عن حال الملك والخروج منها برأي حاسم([2]). وبناءً على تقرير الأطباء، اتخذت اللجنة البرلمانية توصيتها لمجلس الأمة بإنهاء ولاية الملك طلال، والمناداة بالأمير حسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية([3]).

في نفس اليوم، وبناءً على قرار مجلس الأمة، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً اتخذ فيه قراراً بتأليف لجنة وصاية على العرش، قوامها إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات، لتمارس صلاحيات الملك حسين إلى أن يبلغ سن الرشد المنصوص عليها في الدستور وهي الثامنة عشرة([4]).

على هذا النحو، اكتملت الإجراءات الدستورية في خاتمة عهد الملك طلال، تلك المرحلة القصيرة من تاريخ الأردن، وهي المرحلة الفاصلة بين العهدين الطويلين لعبد الله وحسين. وإذا استطاع البريطانيون اجتياز ما اكتنف ذلك من مصاعب بدون أن يلحق نفوذهم في البلاد ضرر كبير، فكيف سيكون أمرهم في عهد حسين الذي قد أطل؟

---

[1] المصدر نفسه، العدد ١١١٩ تاريخ ١٢ آب ١٩٥٢

نصت المادة ٢٨ م من الدستور على أنه "إذا تعذر الحُكم على من له ولاية المُلك، بسبب مرض عقلي، فعلى مجلس الوزراء، بعد التثبت من ذلك، أن يدعو مجلس الأمة في الحال إلى الاجتماع، فإذا ثبت قيام ذلك المرض بصورة قاطعة، قرر مجلس الأمة إنهاء ولاية مُلكه، فتنتقل إلى صاحب الحق فيها من بعده وفق أحكام الدستور. . .." أنظر: صحيفة الأردن العدد ٢٣٢٠ تاريخ ١٢ آب ١٩٥٢

[2] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٢٢

تألفت اللجنة من الشنقيطي وعبد الله كليب الشريدي وسعيد علاء الدين وأنور الخطيب وفلاح المدادحة ووصفي ميرزا ومحمد علي بدير وحكمت المصري وهزاع المجالي. أما الأطباء فهم: جميل التوتنجي وشوكت الساطي وشوكت المفتي.

[3] الجريدة الرسمية: العدد ١٠١٩تاريخ ١٢ آب ١٩٥٢

[4] ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٠١٩ تاريخ ١٢ آب ١٩٥٢

رابعاً)- بدء عهد الملك حسين والمتغيرات المؤثرة في النفوذ البريطاني في الأردن:

كان الثاني من أيار ١٩٥٣، وهو يوم تولي الملك حسين سلطاته الدستورية، نقطة انعطاف كبرى في تاريخ الأردن من جهة النفوذ البريطاني فيه. وشهدت المرحلة التي بدأت بذلك التاريخ مؤثرات جديدة مست جوانب مهمة من ذلك النفوذ. ومن ذلك قدرة السفير البريطاني في عمان على التأثير في شؤون البلاد. ومنها قبضة كلوب الممسكة بأعنة الجيش وقوى الأمن في الأردن. ومنها حرية العاهل الأردني في الاستجابة للمطالب البريطانية، من جهة قوة المعارضة. ومنها سلطان بريطانية المبسوط على "الشرق الأوسط" منذ مؤتمر الصلح عام ١٩١٩. ومنها دور الحركة القومية العربية في تحقيق مصالح الأمة العربية، وخصوصاً من جهة مقارعة الاستعمار والصهيونية.

ولما كان الأمر على هذا النحو، سأتوقف مطولاً عند المتغيرات التي طرأت على شتى الصعد، المحلي الأردني والإقليمي والدولي، فكان لها بالغ الأثر في النفوذ البريطاني في الأردن على النحو الذي ذكر. وبعد ذلك سنستعرض محاولات بريطانية، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، جر الأردن، ومعه الدول العربية، إلى المنظومات العسكرية التي سوف ينشئها الغرب في المنطقة العربية.

١- تصاعد الحرب الباردة والصراع الدولي على "الشرق الأوسط":

بعد الحرب العالمية الثانية، تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة القوة العظمى في العالم، من غير منافس سوى الاتحاد السوفييتي. وكان "الشرق الأوسط" ميداناً بارزاً من ميادين التنافس بين القوتين، وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي وموارده النفطية. وكان من المفهوم أن يقوم الاتحاد السوفييتي، المتلهف للوصول سياسياً إلى المنطقة، أن يشن حملات علنية على مكانة بريطانية فيها، فيغتنم الموقف الثوري القائم هناك ويستعمل الإيديولوجية الشيوعية كسلاح أساسي. بيد أنه كان من المزعج جداً للمسؤولين البريطانيين، ولحلفائهم من العرب، أن يروا الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على زعزعة وضع بريطانية في "الشرق الأوسط".

فعلى ما بين بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق على الوقوف معاً في وجه التمدد الشيوعي نحو "الشرق الأوسط" - جرياً على تحالفهما أثناء الحرب - فإنهما كثيراً ما كانتا تختلفان بشأن أسلوب فعل ذلك([1]).

[1] سيل: مرجع سابق، ص٢٤٦

وفي تلك الأثناء، كان كثير من أصدقاء بريطانية من العرب يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لإخراج البريطانيين من المنطقة. وفي هذا يقول كلوب: "من المعتقد، في البلدان العربية، أن أمريكا هي ألد أعداء بريطانية. وإنني أذكر جيداً قول أحد الأشخاص العرب البارزين أنه لا يفهم سبب قلق بريطانية الدائم من روسية. وقال لي: 'صدقني، يا باشا، إن لبريطانية عدواً واحداً في الشرق الأوسط، وذلك العدو هو الولايات المتحدة الأمريكية. ولن يهدأ للأمريكان بال حتى يقضوا على مكانة بريطانية'"([1]).

وعلى هذا النحو، كانت السياسة الأمريكية غير مفهومة لرجال الدولة العرب من الجيل القديم. ففي نفس ذلك اليوم من صيف عام ١٩٥٨، يوم سحلت جثة نوري السعيد في شوارع بغداد، كانت مجلة لايف الأمريكية في المطبعة ومن عناوينها البارزة عنوان جاء فيه قول نوري: "كعربي وصديق للغرب، أقول: مللت!"([2]).

ومهما يكن الأمر، فقد برز التباين في السياستين الأمريكية والبريطانية في "الشرق الأوسط" أثناء المفاوضات البريطانية–المصرية بشأن قناة السويس من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٥٤. فلقد أراد البريطانيون أن يكون انسحابهم من مصر مشروطاً بموافقة المصريين على الاشتراك في منظومة الدفاع الغربية في "الشرق الأوسط". لكن الأمريكيين لم يؤيدوا هذا الموقف البريطاني، بل ضغطوا لتغييره([3]).

وتكرر الخلاف الأمريكي–البريطاني في أثناء إحدى المحاولات الأمريكية لاحتواء الاتحاد السوفييتي. فابتداءً من ١٩٥١، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على رعاية تحالف بين تركية والباكستان. وبتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٤، وقعت اتفاقية تركية–باكستانية، وعلى إثرها عقد اتفاق تعاون عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والباكستان في ١٩ أيار، وظهرت إشارات إلى قرب انضمام العراق إلى الحلف التركي–الباكستاني([4])، وخصوصاً بعد أن وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية مع العراق في ٢١ نيسان([5]).

أثار هذا التمدد الأمريكي نحو العراق سخطاً بريطانياً كبيراً؛ فبالإضافة إلى أن بريطانية لم تستشر في أمر الخطط الأمريكية، فقد كانت تلك الخطط تؤثر مباشرة في مصير معاهدة

---

[1] Salibi, op. cit., p.170 .
[2] ibid., p. 176.

[3] إيدن أنتوني: النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانية السابق، جزءان، ترجمة خيري حماد، بيروت، دار مكتبة الحياة للطباعة، د.ت، ج٢، ص٢٥٢-٢٥٧.
[4] سيل: مرجع سابق، ص٢٤٩-٢٥٠.
[5] Perman, Moses H. Conflict in the Middle East: an Analysis. Unpublished MA thesis, Texas Technological College, 1968., p.65 .

١٩٣٠ بينها وبين العراق، إذ أن انضمام العراق إلى الحلف الشمالي الجديد سوف يقضي على مبررات تجديد المعاهدة أو التفاوض عليها، وفي ذلك تهديد لمكانة بريطانية في العراق([1]).

وعلى هذا النحو، يتبين أن التدخل الأمريكي في "الشرق الأوسط" كان ينذر بخسائر فادحة تلحق بالمصالح البريطانية في المنطقة، وإن يكن ذلك التدخل في إطار عام من التنسيق بين الجانبين – يتضح ذلك من مثال إيران، حيث كان المستفيد من خسارة بريطانية هو الولايات المتحدة الأمريكية وليس الاتحاد السوفييتي الخصم الإيديولوجي.

فالاتحاد السوفييتي لن يدخل إلى المنطقة بقوة حتى أواخر عام ١٩٥٥، وسوف يحتاج قبل ذلك إلى الابتعاد عن "إسرائيل". وقد حدث ذلك على نحو تدريجي، وتوِّج باتهام السوفييت لأحد كبار السياسيين الإسرائيليين ولبضعة أطباء يهود بالتآمر على الحكومة السوفيتية، وما وقع بعد ذلك من قيام مجهولين بتفجير قنبلة في مبنى السفارة السوفيتية في تل أبيب في ٩ شباط ١٩٥٣. وعندما كتبت صحيفة هاآرتس في ١١ شباط ١٩٥٣ مقالاً يؤذن بتماهي "إسرائيل" مع الولايات المتحدة الأمريكية، عدّت موسكو اعتماد "إسرائيل" على المعونة الأمريكية التي تُقدَّم بوساطة دفعات التعويض الألمانية الغربية هو بمنزلة العلامة على أن "إسرائيل" قد أصبحت صنيعة الإمبريالية الغربية([2]).

وعلى هذا النحو تخلص السوفييت من عقدة ضلوعهم غير المباشر في قيام "إسرائيل"، وأزيلت عقبة مهمة من الطريق التي تقربهم من الأقطار العربية، وكان ذلك إيذاناً بمزيد من التهديد للنفوذ البريطاني في تلك المنطقة الحساسة.

٢–ملك جديد، لمملكة جديدة، في ظروف إقليمية جديدة:

عندما بلغ حسين بن طلال السن القانونية، أقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في ٢ أيار ١٩٥٣ وتسلم سلطاته الدستورية رأساً للدولة. لكن المملكة التي ورثها تبدل وجهها تبدلاً كلياً بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وشمل ذلك الجوانب الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ثم السياسية. وإجمالاً، أحدث ضم الأراضي الفلسطينية التي سيطر عليها الجيش الأردني إلى شرقي الأردن تغيراً كبيراً في الحقائق السياسية التي كان تقوم عليها مملكة عبد الله؛ فقد تضاعف عدد سكانها نحو ثلاث مرات، وغدت أكثريتهم من الفلسطينيين، منهم نحو نصف مليون لاجئ أي نحو ثلث عدد السكان([3]). وإذا أخذنا بالحسبان عداوة الفلسطينيين لبريطانية

[1] سيل: مرجع سابق، ص٢٥٠-٢٥١

[2] Perman, op. cit., p.67-69 .

[3] Robins, op. cit., p.82 .

وعدم ولائهم للهاشميين، يتبين كم زعزع ضم الضفة الغربية من سكينة شرقي الأردن، وهز من دعائم النفوذ البريطاني هناك([1]).

لكن أكبر معضلات حسين في أول عهده كانت صغر سنه وعدم تجربته. فلم يكن تجاوز الخامسة عشرة عندما اغتيل جده في القدس عام ١٩٥١. وكان أصغر من السن القانونية (وهي ثماني عشرة سنة) بنحو خمسة عشر شهراً عندما خلف أباه على العرش.

يصف فيليب روبنز السنوات الخمسة الأولى من عهد حسين بأنها كانت "نضالاً مثبطاً للعزائم خاضه شاب عديم الخبرة، وحساس يريد أن يؤكد ذاته في سياق سياسي مريب وغير منيع"([2]). وكانت أول محاولة قام بها حسين لفرض طابعه على البلاد؛ هي أن كلّف فوزي الملقي بتشكيل أول وزارة في عهده، وعهِدَ إليه بإدخال إصلاحات ليبرالية منها حرية التعبير وحرية الصحافة.

لكن الملقي وجد نفسه في موقف عصيب. فقد تكاثر خصوم حكومته في البرلمان وخارجه، وتألبت عليها قوى متعددة. فكان رئيس الديوان الملكي عبد الرحمن خليفة ووزير البلاط سليمان طوقان، وكانت مجموعة أبو الهدى ومجموعة الرفاعي، وكل هؤلاء أخذوا يحملون على الحكومة ويحاولون تشويه أعمالها([3]). وكذلك اغتنمت القوى المعارضة للنفوذ البريطاني فرصة العهد الجديد وقامت تناوئه علناً.

بإزاء ذلك، بادر حسين – وبتأثير قوي من الملكة زين – إلى الرجوع إلى الحرس القديم ذي النزعة المحافظة. وكانت إقالة الملقي في ٢ أيار ١٩٥٤ إيذاناً بسلسلة من الحكومات بلغ عددها ثمانياً، سيطر عليها الساسة الذين كانوا في عهد عبد الله.

وشكل توفيق أبو الهدى الحكومة الجديدة التي بادرت إلى قمع النشاطات المعارضة ومنع الصحف المناوئة، وتدخلت في الانتخابات العامة لعام ١٩٥٤ على نحو سافر([4]). وعلى هذا النحو تحول الأردن إلى "دولة بوليسية([5])". وفشلت الإستراتيجية التي اتبعها حسين فشلاً ذريعاً؛ فلم يثمر الرجوع إلى أهل التجربة استقراراً في ميدان السياسة الوطنية، ولم تعمر أقوى الحكومات سوى سبعة أشهر.

---

[1] Heller, op. cit., p.89 .
[2] Robins, op. cit., p.89-90 .
[3] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٤٠
[4] Robins, op. cit., p.90-91 .
[5] Salibi, op. cit., p.180 .

نستنتج مما تقدم أن سياسة الحكومات الأردنية قد دفعت الناس حتى الليبراليين منهم، إلى صفوف المعارضين للنفوذ البريطاني([1]).

كان للعوامل الإقليمية أثر بارز في ذلك أيضاً. فقد وجد الملك حسين نفسه عندما تولى العرش وقد قُذف في مناخ مختلف عن المناخ الذي كان في بدء عهد جده. فلقد مضى الصهاينة في سياسيتهم العدوانية، وشنوا منذ توقيع اتفاقية الهدنة الاعتداء تلو الآخر على مناطق الضفة الغربية التي ضمت إلى شرقي الأردن، وحلقت طائراتهم فوق الأراضي الأردنية على نحو يكاد يكون يومياً. وبلغت الاعتداءات الكبيرة التي شنتها "إسرائيل" منذ توقيع الهدنة عام ١٩٤٩ حتى نهاية ١٩٥٧، وحققت فيها لجنة الهدنة المشتركة وأدانت "إسرائيل" فيها، ١٥٦حادثة([2]). وتكاثفت الاعتداءات بُعيد جلوس حسين على العرش، وكان أكبرها الذي وقع على قبية مساء ١٤ تشرين الأول ١٩٥٣؛ فقد دمرت القرية بأكملها وقتل أهلها.

على إثر هذا الحادث، طلبت الحكومة الأردنية من بريطانية أن تتقدم لمساعدتها بموجب نصوص المعاهدة بين البلدين، لكن إيدن، وزير الخارجية البريطاني، صرح يوم ٣١ آذار ١٩٥٤، قائلاً: "إن التزامات بريطانية بموجب المعاهدة لا تتطلب القيام بأي عمل من قبل حكومة جلالتها في الوقت الحاضر." وأكد أن بلاده ملتزمة بتقديم العون للأردن إذ ما تعرض إلى حرب شاملة بشرط أن يكون تشاورٌ بين الطرفين، وأن لا يبلغ عملهما المشترك حد خرق ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية النافذة المفعول. واكتفت الحكومة البريطانية بأن قدمت يوم ٢٩ آذار اقتراحاً بدعوة مجلس الأمن لعقد جلسة خاصة يبحث فيها النزاع الإسرائيلي–الأردني([3]).

واحتجت الحكومة الأردنية على تصريح إيدن، ورفعت إلى الحكومة البريطانية مذكرة طالبت فيها بتقوية الجيش العربي وتسليحه بالأسلحة الثقيلة. فردت الأخيرة معبرة عن تمسكها بأحكام المعاهدة، وعن استعدادها لزيادة القوات البريطانية في الأردن، وعن رغبتها في أن يتوصل الأردن والإسرائيليين إلى حالة مواتقة من إحلال السلام بينهما، ودعت لندن عمان إلى أن تضع أملها في البيان الثلاثي الصادر في أيار ١٩٥٠([4]). هذا، وكان الموقف الشعبي من هذا

---

[1] Robins, op. cit., p.91 .

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٩١

[3] المرجع نفسه، ص٦٠٧

[4] المرجع نفسه، ص٦٠٧

أصدرت الولايات المتحدة وبريطانية وفرنسة في ٢٥ أيار ١٩٥٠ البيان الثلاثي المشترك الذي أكدت فيه معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية و"إسرائيل"، ورغبتها في المساعدة على إعادة السلام، و"معارضتها الصارمة لأي استخدام للقوة أو أي تهديد بالالتجاء للقوة بين أي دولة من دول هذه المنطقة. والحكومات الثلاث تعلن أنها إذا تبينت أن أي دولة من هذه الدول تستعد لانتهاك حرمة الحدود أو خطوط الهدنة، فإنها لن تتردد – تنفيذاً لالتزاماتها بصفتها أعضاءً في هيئة الأمم المتحدة – في أن تتدخل باسم هيئة الأمم وخارج نطاقها". وقد رفضت دول الجامعة العربية هذا البيان قائلةً أنه يحد من سيادتها واستقلالها.

الاعتداء الإسرائيلي ومن الموقف البريطاني موقف السخط والغضب، وقامت المظاهرات في أرجاء الأردن تنادي بسقوط بريطانية وكلوب باشا([1]).

وعلى هذا النحو، كانت النزعة العدوانية للصهاينة تلقي بوطأتها على كاهل الملك الشاب، لكنها كانت في نفس الوقت، تعري الدور البريطاني في الأردن وتكشف عن حقيقته. وكان مما أسهم في ذلك تعاظمُ المد القومي العربي وبخاصة في سورية وتدفقُ تياره من مصر ابتداءً من الانقلاب الذي قام به الضباط الأحرار هناك في تموز ١٩٥٢.

فلم تمض سنتان على ثورة الضباط الأحرار، حتى كان عبد الناصر يقدم نفسه زعيماً للقومية العربية. وبفضل سحره الشخصي غير العادي ومقدرته الفذة على اكتساب ثقة الشعب في شخصه بأسلوبه الخطابي، استطاع الوصول إلى قلوب كثير من العرب عامة والأردنيين خاصة. وتعزز ذلك بسلسلة من الأحداث التاريخية، كصفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٥ وصد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦([2]).

وعلى هذا النحو، حظي عبد الناصر بأثر بالغ في نفوس الملايين من العرب([3]). وأفلحت دعايته في تحريك الرأي العام العربي في وجه بريطانية، في البلاد العربية التي لم يزل لها فيها نفوذ ومن ذلك الأردن([4]). وكانت القومية العربية التي قدمها ناصر للجماهير العربية هي حركة تحررية معادية للاستعمار ممثلاً بالغرب ولاسيما بريطانية، بخلاف القومية العربية التي قدمها الهاشميون باعتبار صداقتها للغرب([5]).

٣-المعارضة السياسية:

كانت السياسة التي طبقتها سلطات الانتداب البريطاني في الأردن تهدف إلى تنشئة رعايا مطيعين يسخّرون لخدمة الغايات الإمبريالية. وقد أنتج هذا الوضع تياراً وطنياً مناوئاً للاستعمار انضوى إلى لواء القومية العربية اللاهاشمية. رأى هؤلاء القوميون أن الأردن جزء من وطن

---

[1] كلوب: جندي مع العرب، مصدر سابق، ص١٨٥

تحت الضغط الشعبي، أمرت الحكومة الأردنية بفتح تحقيق في مجزرة قبية، فوجدت اللجنة التي شكلت من أجل ذلك أن المسؤولية في التقاعس عن نجدة القرية تقع على عاتق الزعيم أشتون، قائد القوات الأردنية في الضفة الغربية، فعزل من منصبه فوراً. أنظر: الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٨٧

[2] كان انتشار الراديو الترانزيستور المحمول وسيلة جيدة أتاحت لناصر الوصول إلى الجماهير في الوطن العربي على نحو لا مثيل له.

[3] King Hussein I. Uneasy Lies the Head. Bernard Geis Associates, USA 1962., p.105 .

[4] Salibi, op. cit., p.183 .

[5] King Hussein I, op. cit., p.127 .

عربي مقسم، وأنه ينبغي أن يتحد معه – بل سوف يتحد معه – في آخر المطاف([1]). كان هـذا التيار امتداداً للإيديولوجيا القومية المناوئة للغرب. وكان لبعض أصحاب تلك الإيديولوجيا تجربة مع الهاشميين، ونخصُ رجال حركة القوميين العرب.

ترجع حركة القوميين العرب في أصولها إلى عصبة العمل القومي، وهو حزب جعـل هدفاً له الضغط لتحقيق الاستقلال القومي للعرب، والعمل على بقاء أماني الوحدة القومية العربية حية وقوية في وجه النزعات المحلية الإقليمية الآخذة بالتعاظم. عقد هذا الحزب مـؤتمره الأول في لبنان في عام ١٩٣٣، وامتد تنظيمه بعد ذلك في أنحاء سورية ولبنان([2]). وكان من مؤسسي العصبة قدامى المحاربين في الثورة العربية ومن الذين عملوا تحت حكم عبد الله في الـسنوات الأولى لإمارة شرقي الأردن، ثم لم يلبثوا أن حملوا كراهية شديدة للأمير الهاشمي ونظامه. وأخذ هذا الكره يصبغ الموقف السياسي للعصبة بشدة بعـد عـام ١٩٤١، عنـدما سـاعد عبـد الله البريطانيين في قمع الثورة العراقية التي شارك فيها أعضاء بارزون من العصبة. فابتداءً مـن تلك السنة، أصبح موقف الحزب معادياً للهاشميين على نحو عام. وعندما تفككت العصبة، دخلت جماعة منها في حركة سرية تسمت باسم حركة القوميين العرب، اتخذت لها مقراً حول الجامعة الأمريكية في بيروت، وأسست فروعاً لها في شتى الأقطار العربية، ومنها الأردن([3]).

وفي تلك الأثناء، كان السوريان زكي الأرسوزي وجلال السيد يكتبـان عـن "البعـث" القومي للعرب، وتناول تلك الكتابات ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وهما مدرسـان فـي دمشق، وعملا على تأسيس حزب البعث العربي الذي عقد مؤتمره الأول في دمشق قبيل صدور قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. وفي نفس الوقت، كان أكرم الحوراني، وهو سياسي سوري من حماة، ينشىء تنظيماً سياسياً جديداً هو الحزب العربي الاشتراكي. ونشأ عن اندماج الحزبين حزب البعث العربي الاشتراكي.

لم تكن التطلعات القومية لحزب البعث تختلف عن مثيلاتها لدى حركة القوميين العرب، إذ كان من مؤسسي الجماعتين أعضاء في العصبة. كما كان البعث يـذهب إلـى أن "النـضال القومي من أجل الوحدة العربية واستقلالها، هو نضال بالضرورة ضد الدول الإمبريالية بالذات، أي ضد الدول المغتصبة لبلد عربي، أو التي تتخذ موقفاً عدائياً من الأمـة العربيـة"، وتـأتي بريطانية على رأس هذه الدول([4]).

---

[1] Massad, op. cit., p.163 .

[2] محمد: مرجع سابق، ص٧٦

[3] Salibi, op. cit., p.173 .

[4] محمد: مرجع سابق، ص١٠٨

هذا، وكان يشارك هذا التيار القومي في معارضته للنفوذ الغربي عامة، والبريطاني خاصة، التياران الأممي والإسلامي. وتمثل الأول بالحزب الشيوعي، ذي التوجه العالمي. وتمثل الآخر بحزبين أكبرهما جماعة الإخوان المسلمين، وهو حزب تأسس في مصر، ثم مد نشاطه إلى الأقطار العربية الأخرى ومنها الأردن؛ وأما الحزب الآخر فهو حزب التحرير؛ والحزبان كلاهما يناديان بدولة إسلامية عامة.

وإجمالاً، كانت الخارطة السياسية للأحزاب المناوئة للبريطانيين في الأردن على هذا الصورة:

أ-حزب البعث: بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٢، تقدم عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس (وهما نائبان أردنيان) وبهجت أبو غربية وأمين شقير وفرح إسحاق ومنيف الرزاز وسليمان حديدي بطلب الترخيص لهم بتشكيل حزب سياسي يسمى حزب البعث العربي. لكن مجلس الوزراء قرر عدم السماح بتأليف الحزب.

جدد البعثيون الأردنيون تقديم طلب الترخيص في ٢٣ حزيران ١٩٥٣، وفي ٢٠ آذار ١٩٥٤، وفشلوا في المرتين. عندئذٍ، بادروا بتقديم دعوى إلى محكمة العدل العليا الأردنية، فقررت المحكمة بتاريخ ٢٨-٨-١٩٥٥ فسخ قرار مجلس الوزراء. وعلى هذا النحو عُد الحزب قائماً، ومارس نشاطاته حتى ٢٥ نيسان ١٩٥٧ عندما حلت الأحزاب الأردنية بقرار من مجلس الوزراء.

ب- الحزب الشيوعي: لم يتقدم الشيوعيون بطلب للحصول على ترخيص رسمي. لكنهم كانوا يؤيدون حزب الجبهة الوطنية. بتاريخ ٩ أيار ١٩٥٤، تقدم جماعة من السياسيين منهم: قدري طوقان ويحيى حمود وعبد القادر الصالح يطلبون الترخيص لهم بتشكيل حزب سياسي باسم الجبهة الوطنية. لكن الحكومة رفضت الطلب.

ج-الحزب الوطني الاشتراكي: تأسس هذا الحزب بتاريخ ٧ تموز ١٩٥٤، وكان يضم ثلاثة عشر نائباً. وتولى رئاسته سليمان النابلسي وأمانته العامة هزاع المجالي الذي استقال من الحزب في تشرين الأول ١٩٥٤. ونص دستور الحزب على تحرير الوطن العربي من النفوذ الأجنبي. وكان من أهدافه الدعوة إلى اتحاد يقوم بين العراق والأردن تمهيداً لاتحاد كبير يضم جميع الدول العربية.

د-حزب التحرير: بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٢، تقدم الشيخ تقي الدين النبهاني بطلب ترخيص له بتأسيس حزب باسم حزب التحرير. لكن الحكومة رفضت الطلب بسبب اشتمال نظام الحزب على الدعوة إلى الوصول إلى الحكم بوساطة الدين وفي هذا مخالفة للدستور([1]).

هـ-الإخوان المسلمون والقوميون العرب: لم يتقدم الحزبان بطلب للحصول على ترخيص رسمي.

مهما يكن أمر اختلاف هذه الأحزاب في مشاريعها الفكرية وأهدافها السياسية، فإنها قد اجتمعت على معارضة النفوذ البريطاني في الأردن، وعلى السعي للتخلص منه. ومما يظهر ذلك بصورة جلية المهرجان الشعبي الذي أقيم في عمان بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٥٦ لإحياء ذكرى مرور عام على إسقاط محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد؛ فقد دعا إليه كل من الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث وحركة الإخوان المسلمين وحزب الجبهة الوطنية وحركة القوميين العرب! ([2])

وعلى هذا النحو، أصبح النفوذ البريطاني في الأردن في أوائل خمسينيات القرن العشرين يواجه معارضة سياسية قوية لم يعهدها من قبل. واغتنمت هذه المعارضة مناخ الحرية الذي أتيح بعد قانون تنظيم الأحزاب لعام ١٩٥٣، فرفعت شعار إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية، وشنت صحفها حملات عنيفة على الوجود البريطاني في الأردن([3]). وأصبح تغيير القيادة البريطانية للجيش العربي وإلغاء المعاهدة مع بريطانية مطلبين شعبيين يدقان باب الوزارة في كل يوم مراراً، وذلك بحسب هزاع المجالي وزير الداخلية([4]).

واتخذت هذه المعارضة من مجلس النواب منبراً لها. فهاجم عدد من النواب التحالف الأردني البريطاني وسياسة بريطانية ومحاباتها "لإسرائيل" واستعمالها المعونة المالية للضغط على الأردن. وطلب المجلس من الحكومة فرض رقابة شديدة على ميزانية الجيش. وطلب عدد من النواب فصل الشرطة والدرك عن الجيش لإضعاف سلطة كلوب ونفوذه. بل إن مجلس النواب قرر في نيسان ١٩٥٤، وبسعي من المعارضة، إرسال برقية شكر إلى مندوب الإتحاد السوفييتي في هيئة الأمم المتحدة لوقوفه موقفاً مؤيداً للقضية العربية الفلسطينية([5]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٩٨-٦٠٣
[2] الشلبي: مرجع سابق، ص٣٢٦
[3] المرجع نفسه، ص٣٢٣
[4] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٣٧
[5] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٥٩٥

٤-المعارضة داخل الجيش:

بعد الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في حرب فلسطين، أصيبت معنويات الضباط العرب بضربة كبيرة، ولاسيما في الجيش العربي الأردني. ومع أن الضباط البريطانيين الذين قادوا الجيش منذ تأسيسه، قد عملوا على إنهاك الضباط الأردنيين بالتدريب المفرط من أجل حرمانهم من الوقت للانضمام إلى التجمعات السياسية أو تأسيسها، فإن مستوى اليأس الذي حل بكثير من الضباط الأردنيين الذين نالوا تدريبهم منذ عهد قريب جعلهم يبحثون عن مخرج سياسي([1]).

وظهرت أولى العلامات على تحطيم القيود الاستعمارية في صفوف الضباط الذين تدربوا في معسكرات الجيش البريطاني في فلسطين في أوائل أربعينيات القرن العشرين، ومنها معسكر الصرفند. فقد أخذ الضباط ينشرون مجلة أسبوعية في صيف عام ١٩٤٨ وأطلقوا عليها اسم "القنبلة" تعبيراً منهم عن مقاومتهم للأحوال السائدة([2]). وبحسب شاهر أبو شحوت، وهو من مؤسسي المجلة، كان لجميع ضباط المدفعية نصيب في تحرير هذه الأسبوعية، التي كانت تَصدر مرقونة باليد. كانت المجلة توزع في القطعات العسكرية الأخرى، وتلقاها الجنود بحماس. لكن لم يلبث محررو القنبلة أن تلقوا تحذيراً شفوياً من كلوب، وكان في ذلك أمر بالكف عن هذا "السلوك الصبياني". وامتثل الضباط، فأوقفوا نشر المجلة وأتلفوا كل الأعداد التي أصدروها([3]).

وفي تلك الأثناء، كان عبد الله التل، الحاكم العسكري للقسم العربي من القدس، يتردد على ضباط المدفعية ويخطب فيهم بشأن أهمية النضال الفلسطيني والدوافع لتحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك كان يتحادث معهم في آراء القيادة السياسية للبلاد، بوصفه قد اشترك في مباحثات الهدنة مع الإسرائيليين كأحد مفاوضي الملك ووسطائه. بيد أن التل لم يجند أحداً لأي تنظيم([4]). وللتل أهمية خاصة، و ذلك بسبب كونه من أوائل الضباط الذين تبنوا القومية العربية بوصفها معارضتها للنزعة الاستعمارية البريطانية، وذلك بخلاف القومية العربية عند عبد الله ودولته باعتبار صداقتها لبريطانية.

وفي أثناء قيام التل بمهامه في القدس، عقد تحالفات مع الوطنيين الفلسطينيين المعارضين لسيطرة عبد الله ومع المؤيدين للمفتي، وهو العدو الأكبر للملك الهاشمي. أضف إلى ذلك أن التل صادق البعثيين الفلسطينيين وسواهم من القوميين العرب، كما حاول أيضاً التحالف

---

[1] Massad, op. cit., p.65 .

[2] أبو شحوت: مصدر سابق، ص٣٤

[3] المصدر نفسه، ص٣٥-٣٦

[4] المصدر نفسه، ص٣٦-٣٧

مع القوميين العرب في شرقي الأردن، ومنهم جماعة الشباب الأحرار. وسعى لكسب تأييد الأمير طلال. أضف إلى ذلك أن التل بدأ في الاتصال على نحو فردي بضباط الجيش الأردني لتجنيدهم في عمل انقلاب على الحكومة، وليس على النظام([1]). وكذلك عمل على الاتصال بحسني الزعيم، قائد الانقلاب في سورية([2]). كما ناقش مع الأمير طلال في التدبير لانقلاب يخلص البلاد من كلوب وبقية الضباط البريطانيين(وتحدثت عن ذلك فيما تقدم)، لكن مساعيه تلك أخفقت، فاضطر إلى الخروج إلى المنفى في مصر.

بعد خروج التل، أنشأ كلوب وحدة عسكرية جديدة للاستطلاع مهمتها التجسس على الضباط الأردنيين. ولم تلبث تلك الوحدة أن تمددت إلى جميع الأقسام العسكرية وارتبطت مباشرة بقسم المخابرات العسكرية. ويذكر علي أبو نوار أنه قد أنشئ مكتب استخباراتي ثاني هو دائرة المباحث، وتولاه ضباط أردنيون موالون لكلوب([3]).

كان ظهور التل تعبيراً عن تسرب السياسة إلى داخل المؤسسة العسكرية([4]). ونشأ ذلك عن التحاق المزيد من الحضريين الأردنيين بالجيش، وهؤلاء أقل استسلاماً للنفوذ الإيديولوجي لكلوب وبفضل منبتهم كأبناء مدن أردنية ذات نشاط سياسي فعال. وقد تضافر ذلك مع تصاعد المشاعر الوطنية المناوئة للاستعمار والتي تأججت في البلاد منذ ثورة عام ١٩٣٦ في فلسطين، واستمرت في أثناء نكبة عام ١٩٤٨، فنشأ عن ذلك في الجيش موقف جديد لا يستطيع كلوب احتواءه. وفي الواقع، لقد التحق الكثير من المتطوعين الأردنيين بالثورة الفلسطينية. ولتلافي ذلك، لجأت الحكومة الأردنية إلى فتح باب الجيش العربي للتطويع. ثم قام الأمير عبد الله بمنع أهالي شرقي الأردن من السفر إلى فلسطين منعاً باتاً([5]).

وبعد نكبة فلسطين، وانتشار أفكار القومية العربية في المجتمعات العربية، ولاسيما الدعوة إلى الوحدة العربية التي كان ينادي بها حزب البعث، انجذب عدد من الضباط الأردنيين إلى إيديولوجية البعث القومية وقرروا الانضمام إليه عام ١٩٥٠. وكان شاهر أبو شحوت ومحمد المعايطة في طليعة أولئك الضباط، وعمل الاثنان على تنسيب غيرهم من الضباط([6]). لكن القيادة المدنية للحزب عارضت ذلك معارضة شديدة خشية أن يؤدي انتساب العسكريين إلى حرف الحزب عن مبادئه وأهدافه. وعندئذٍ، عمل أبو شحوت والمعايطة على إنشاء زمرة

---

[1] التل: مصدر سابق، ص٥٨٧

[2] المصدر نفسه، ص٥٨٩

[3] أبو نوار: مصدر سابق، ص١١٤

[4] Massad, op. cit., p.169 .

[5] خلة: مرجع سابق، ص٣٠٠-٣٠٥

[6] أبو شحوت: مصدر سابق، ص٤٩-٥٠

عسكرية مستقلة عن الحزب، وأطلقا عليها اسم التنظيم السري للضباط الأردنيين، وكان شعار التنظيم هو" تحرير الجيش الأردني من نفوذ الضباط البريطانيين، وتأسيس وحدة عسكرية مع سورية". ولم يلبث كثير من الضباط أن انتسبوا إلى التنظيم. وعُين أبو شحوت والمعايطة ودافي جماعنة كقيادة جماعية للزمرة التي تحول اسمها إلى التنظيم السري للضباط الوطنيين في الجيش الأردني، وعين أبو شحوت، في وقت لاحق من نفس السنة، رئيساً له([1]). وفي عام ١٩٥٠، كان أكثر أعضاء التنظيم هم من ضباط المدفعية. وبحلول عام ١٩٥١، اتسعت العضوية وشملت ضباطاً من الهندسة والمدرعات والآليات والمشاة([2]).

وبعد ثورة تموز ١٩٥٢ التي قام بها الضباط الأحرار في مصر، غيّر الضباط الأردنيون اسم تنظيمهم وجعلوه حركة الضباط الأردنيين الأحرار، وشرعوا في إنشاء لجنة تأسيسية فيها ممثلون منتخبون من كل أفرع الجيش. وأصدرت اللجنة قوانين داخلية للحركة التي ظلت قيادتها بيد أبو شحوت. ثم قرر الضباط الاتصال ببعض الضباط ذوي الرتب العالية من أجل دعوتهم ليكونوا مستشارين للحركة وأعضاء شرف فيها. وكان من هؤلاء حابس المجالي وعلي الحياري وراضي الهنداوي ومحمود الروسان وعلي أبو نوار، وهؤلاء جميعاً سوف يكون لهم شأن مهم في السنوات القليلة القادمة([3]).

وبعد موت الملك عبد الله ووقوع الإشكالات فيما يخص خلافته، كان للضباط الأحرار أثر في أثناء ذلك الحديث عنه في الفصل السابق.

وعند انتهاء ولاية طلال القصيرة الأجل، كان الضباط الأردنيون الوطنيون المناوئون للاستعمار قد أصبحوا قوة يحسب لها حساب. ومع أنهم كانوا على التزام بالملكية، فإنهم كانوا على نفس القدر من الالتزام بوضع حد للوجود الاستعماري في بلادهم. وبعد خلع طلال، قرر الضباط أن ينتظروا حتى يتم أمر خلافته فينظروا في الخطوة التالية.

من جهة أخرى، كان مصير كل ضابط يحمل أفكاراً سياسية مناوئة للسيطرة العسكرية البريطانية على البلاد ويكشف أمره – على غرار ما حدث لعبد الله التل – النفي على يد كلوب إلى إحدى سفارات الأردن. وكان أبرز من سيلقى هذا المصير هو على أبو نوار الذي كان أحد الضباط الأربعة الذين عادوا من بريطانية أواخر عام ١٩٥٠ بعد أن تخرجوا من إحدى الأكاديميات العسكرية البريطانية، حيث درسوا فيها سنة واحدة. أما الثلاثة الآخرون فهم محمود

---

[1] المصدر نفسه، ص٥٠-٥١

[2] المصدر نفسه، ص٥٥

[3] المصدر نفسه، ص٦٠-٦٤

الروسان وعلي الحياري وصادق الشرع([1]). لقد نفي أبو نوار إلى باريس في عهد طلال، بسبب الارتياب فيه بالتآمر على البريطانيين([2]). فقد اتهم كلوب أبو نوار بالاتصال مع حكومة أجنبية (هي سورية)، وهو أمر نفاه أبو نوار، وبالتآمر على الوجود البريطاني في البلاد، وهو أمر لم ينفه. أضف إلى ذلك أن كلوب اتهمه بالتحضير لانقلاب ثم قرر طرده من الجيش. وتدخل عدد من الوزراء لمصلحة أبو نوار لكن دون جدوى([3]).

عندما بلغ الحسين السن القانونية التي تؤهله لتولي مسؤوليات الملك، استدعي من لندن، حيث كان يدرس في أكاديمية ساندهرست العسكرية. وفي طريق عودته إلى الأردن، عرج على باريس، وهناك التقى أبو نوار، وسمع منه عن أفكاره الوطنية المعادية للبريطانيين. ويقول أبو نوار أن الملك الشاب أصغى إليه باهتمام. وبعد ذلك بشهور قلائل، وفي آب ١٩٥٣، وجه الملك حسين دعوة إلى أبو نوار للقدوم إلى لندن من أجل حضور حفلة على شرف الملك، وكان بصحبة الملك عدد من الضباط الأردنيين([4]).

عندما وصل أبو نوار إلى لندن، التقى أبو شحوت، وكان يومئذٍ في مدرسة عسكرية. وبادر أبو شحوت إلى تنسيب صديقه أبو نوار فحدثه عن الضباط الأحرار وهدفهم في "تعريب" الجيش الأردني، فما كان من أبو نوار إلا أن أطلع حسين على وجود الزمرة، وذلك من أجل كسب تأييد الملك. واهتم الملك الشاب بالأمر كثيراً وطلب لقاء بعض الضباط ومنهم أبو شحوت؛ ولقد التقاه بعدئذٍ في الحفلة([5]).

وفي الحفلة، أدان أبو نوار الوجود البريطاني في الأردن، فصفق له الضباط الأردنيون وأيدوه، كما أعجب الملك بكلامه وسعى للبحث معه في إستراتيجية لما ينبغي فعله، وتقرر أن يأمر الملك بعودة أبو نوار إلى منصبه في الجيش الأردني.

وعلى ضوء هذا، وما تقدمه من عناصر مناوئة للبريطانيين، فهل سيفلحون في التمسك بمكانتهم الفريدة في الأردن؟

خامساً)- الأردن والأحلاف الغربية حتى حلف بغداد عام ١٩٥٥ :

توالت الأحداث وأصبحت بريطانية مضطرة إلى عمل ترتيبات جديدة في "الشرق الأوسط". ومهما تكن صورة هذه الترتيبات، فإنها يجب أن تأخذ في الحسبان قوة الولايات المتحدة الأمريكية الصاعدة. ولقد تحدثت في الفصل التاسع على التنازلات التي قدمتها بريطانية

---

[1] أبو نوار: مصدر سابق، ص١١٥

[2] Massad, op. cit., p.172 .

[3] أبو نوار: مصدر سابق، ص١٤١

[4] المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٦

[5] أبو شحوت: مصدر سابق، ص٦٩-٧٠

في سياستها بشأن القضية العربية استرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية وابتغاء تعاونها. وفي هذا الفصل نزيد الأمر إيضاحاً وتفصيلاً.

بعد تراجع القوة البريطانية وصعود القوة السوفيتية، تقدمت الولايات المتحدة للاضطلاع بالمصالح الغربية في شرقي المتوسط. وبتاريخ ١٢ آذار ١٩٤٧، وجه الرئيس ترومان رسالة إلى الكونغرس نص فيها على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدعم الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الإخضاع من قبل الأقليات المسلحة أو الضغط الخارجي([1]). وعلى هذا النحو، وضعت مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية بشأن احتواء الشيوعية في أرجاء العالم.

في هذا السياق، ظهر ما يسمى "الحزام الجنوبي" المكون من اليونان وتركية وإيران والباكستان، والمراد منه احتواء الاتحاد السوفييتي من جهة حدوده الجنوبية. لكن التمدد السوفييتي الدؤوب نحو "الشرق الأوسط" والبلقان كشف للأمريكان، ومعهم البريطانيين، عن الحاجة إلى انضمام العرب إلى نظام جماعي للأمن([2]). وعلى هذا النحو ظهر مشروع القيادة العليا للدفاع عن "الشرق الأوسط" الذي اقترحته بريطانية وفرنسة وتركية في ١٣ تشرين الأول ١٩٥١، وقدمته كمنظومة دفاعية إقليمية عن المنطقة([3]).

ووجهت الدعوة إلى الدول العربية في هذه المنظومة على أن تضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وطرق مواصلاتها تحت تصرف القائد العام للمنطقة([4]).

وكانت مصر أول دولة عربية تدعى إلى الحلف الجديد. فبالنظر إلى وجود قناة السويس ومقر الجامعة العربية فيها، فإن قبولها للعرض سوف يكون له أثر إيجابي على مواقف الدول العربية الأخرى.

ثم وجهت الدعوات إلى الأقطار الأخرى؛ وقام الوزراء المفوضون لكل من بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية وتركية والقائم بالأعمال الفرنسي في عمان بلقاء توفيق أبو الهدى، رئيس الوزراء الأردني، وقدموا له اقتراحاً بالانضمام إلى منظومتهم الدفاعية، وطلبوا بيان رأي الحكومة في ذلك([5]).

وقبل أن تتخذ الأردن موقفاً رسمياً من الدعوة، قام أبو الهدى بزيارة كل من سورية والسعودية ولبنان للاطلاع على رأي قادتها في موضوع الانضمام إلى الحلف الغربي. وعند

---

[1] ibid., p.62.

[2] وهبان أحمد: العلاقات الأمريكية -الأوروبية بين التحالف والمصلحة، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥، ص٦٩

[3] إيدن: مصدر سابق، ص٣٢٥

[4] الشلبي: مرجع سابق، ص١٩٤

[5] صحيفة الأردن: العدد ٢٠٨٧ تاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥١

عودته إلى عمان، صرح قائلاً أن المحادثات أسفرت عن وجوب الروية والحذر ودراسة الموضوع دراسة وافية من قبل الدول العربية، سيما وأن الدول الأربع عندما قدمت هذا المشروع إلى الدول العربية لم تطلب الرد الفوري. وأضاف أنه من الأفضل أن تتخذ الدول العربية قراراً جماعياً في هذا الموضوع الخطير([1]).

تلقى الرأي العام العربي مشروع القيادة العليا المقترح بالمعارضة، وشهدت المدن العربية مظاهرات منددة به وداعية إلى رفضه. ففي الأردن، قامت المظاهرات في إربد وعمان وطولكرم وجنين وأريحا، ووزع بيان يعبر عن الرفض([2]).

ومن جهة أخرى، كان المطلب الأساسي لمصر – وهي أكبر الأقطار العربية – هو جلاء القوات البريطانية عن أراضيها؛ وهاجمت الجماهير الغاضبة السفارتين البريطانية والأمريكية قبل تقديم العرض الغربي بأسابيع. وبسبب ذلك رفضت مصر الدعوة إلى الحلف الغربي الجديد وحذت حذوها الدول العربية الأخرى([3]).

على إثر فشل بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية في تسويق مشروع القيادة العليا للدفاع عن "الشرق الأوسط"، جدد ساسة البلدين اتصالاتهما التنسيقية. فزار تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، الرئيس ترومان في واشنطن في ٨ كانون الثاني ١٩٥٢ للتباحث في أمر الوضع في "الشرق الأوسط". وأكد الجانبان في ختام الاجتماع على العمل من أجل إحلال السلام العالمي([4]). كذلك صدر على إثر الاجتماع بيان مشترك بإنشاء منظمة الدفاع عن "الشرق الأوسط"، وبالعزم على عرض ذلك على الدول العربية لأخذ موافقتها عليه([5]).

وشُرع في الترويج للمشروع، فقام جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، بجولة واسعة على دول "الشرق الأوسط" في أيار ١٩٥٣، منبهاً من الخطر الشيوعي، ومغرياً بتقديم مساعدات عسكرية مباشرة على غرار المساعدات المقدمة إلى اليونان وتركية ودول حلف شمالي الأطلسي([6]).

---

[1] الشلبي: مرجع سابق، ص١٩٧

[2] صحيفة الدفاع، العدد ٢٧٧٨ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥١

[3] سيل: مرجع سابق، ص١٥٢

[4] كوبلاند مايلز: لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، بيروت، إنترناشنال سنتر، ١٩٧٠، ص١٥٦

[5] منصور ممدوح: الصراع الأمريكي – السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥، ص١٢٠

[6] المرجع نفسه، ص١٢٠

بالفعل، كانت الولايات المتحدة قد وقعت مع الأردن اتفاقيتين اقتصاديتين، الأولى بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٥١ والأخرى بتاريخ ١٢ شباط ١٩٥٢؛ وجاءت الاتفاقيتان في إطار مشروع النقطة الرابعة المذكور سابقاً. انظر: الشلبي: مرجع سابق، ص ١٥٧ زار دالاس في جولته كلاً من مصر والأردن وسورية ولبنان والعراق والسعودية والهند وباكستان وتركية واليونان وليبية.

بيد أن الدول العربية لم تظهر حماساً للدخول في هذا المشروع الغربي الجديد من مشاريع احتواء الاتحاد السوفيتي. وكان للموقف العربي سببان: تعاظم الشعور القومي العربي والقضية الفلسطينية. فكانت الروح القومية تنأى عن كل ميثاق دفاعي ترعاه قوة كبرى. والدول العربية لم تشعر بأن المنظومة الدفاعية الجماعية التي ترعاها أمريكا في "الشرق الأوسط" هي ذات شأن كبير لأمنها القومي. أضف إلى ذلك أن الشغل الشاغل للعرب كان هو القضية الفلسطينية وليس التهديد السوفيتي. فخوف العرب من الصهيونية أشد من خوفهم من الشيوعية. ولقد كان يشغل بالهم احتمال أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تساند الدولة الإسرائيلية في عدوانها التوسعي([1]).

وعلى هذا النحو، كان الإخفاق هو الثمرة التي جنتها بريطانية وحلفاؤها من هاتين المحاولتين لجر الأردن، ومعه الأقطار العربية، إلى منظومة عسكرية تقوم في وجه الاتحاد السوفيتي. لكن بريطانية لم تقنع بهذه النتيجة، بل سوف تعيد الكرة وبقوة، وسوف يترتب على ذلك آثار مهمة على نفوذها في الأردن على ما سنراه في الفصل الأخير من هذا البحث.

---

[1] Perman, op. cit., p.63-64

الفصل الثامن: الأردن وحكم الملك حسين والحركة الوطنية منذ حلف بغـداد عـام ١٩٥٥ حتى نهاية "الاتحاد العربي" عام ١٩٥٨:

أولاً)- الأردن وحلف بغداد عام ١٩٥٥

١-إنشاء حلف بغداد

٢-المقاومة الوطنية وفشل محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد

ثانياً)- تعريب الجيش العربي عام ١٩٥٦

ثالثاً)-المقاومة الوطنية الأردنية وفك ارتباط الأردن ببريطانية (١٩٥٦-١٩٥٧)

١-المساعي العربية لفك ارتباط الأردن ببريطانية عام ١٩٥٦

٢-أزمة السويس عام ١٩٥٦

٣-نجاح القوى الوطنية الأردنية في الانتخابات العامة عام ١٩٥٦

٤-المفاوضات الأردنية-البريطانية عام ١٩٥٧ لإنهاء معاهدة عام ١٩٤٨ وفك الارتباط الأردني البريطاني

رابعاً)- الداخل الأردني وصدام الملك مع الحكومة والضباط الأحرار نيسان ١٩٥٧

خامساً)- "الاتحاد العربي" بداية ونهاية - عام ١٩٥٨

الفصل الثامن: الأردن وحكم الملك حسين والحركة الوطنية منذ حلف بغداد عام ١٩٥٥ حتى نهاية "الاتحاد العربي" عام ١٩٥٨:

أولاً)- الأردن وحلف بغداد عام ١٩٥٥:

كان الحماس لمشروعي القيادة العليا ومنظمة الدفاع عن "الشرق الأوسط" حماساً أمريكياً، لما في ذلك من تمويه لظهور القوات الأمريكية في "الشرق الأوسط"([1]). لكن أقصى أماني بريطانية هو الاحتفاظ بنفوذها في المنطقة ولو جزئياً، وكان عليها لضمان ذلك التحالف مع منافسها الأمريكي نفسه، كما كانت على استعداد دائم لاغتنام كل فرصة تمكنها من أخذ المبادرة. وفي هذا السياق جاء حلف بغداد. فبعد الإخفاق في ضم الدول العربية إلى نظام دفاعي شرقي-أوسطي يقوده الغرب، اتجهت بريطانية في سياستها نحو العمل على إقامة حلف دفاعي برعاية الجامعة العربية يقوم مكان المعاهدة الثنائية المعقودة مع كل دولة عربية على حدة، فإذا فشل هذا المسعى الجماعي، اكتفت بريطانية بتنسيق عملها مع الدول التي تقبل بذلك.

وجاءت هذه السياسة الجديدة في إثر اللطمة الكبيرة التي تعرض لها النفوذ البريطاني في "الشرق الأوسط". ففي ٢٧ تموز ١٩٥٤، وُقِعت اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة السويس. وأصبح العراق هو مركز الثقل البريطاني في الإقليم، فتمحورت الخطط البريطانية حوله. وتحرك نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، يدعو إلى دخول العراق معاهدة السيتو (وتضم تركية والباكستان) لحمايته من الخطر السوفيتي([2]).

وفي تلك الأثناء، شكل توفيق أبو الهدى حكومة جديدة في عمان على إثر الانتخابات العامة التي عقدت في تشرين الأول ١٩٥٤. وتحت تأثير المعارضة الشعبية القوية، أشار أبو الهدى في بيان حكومته إلى عزم الحكومة على تعديل المعاهدة مع بريطانية تعديلاً من شأنه أن يقلب المعونة البريطانية إلى أجور ثابتة مقابل استثمار المطارات، ومن شأنه تقرير زيادة هذه المعونة، وعلى أن تدفع لخزينة الدولة مباشرةً([3]).

وسافر أبو الهدى إلى لندن، مصطحباً معه وزير الدفاع، لمباحثة الحكومة البريطانية في الاقتراحات الأردنية. وسافر الملك حسين ليراقب المحادثات ويوجهها. لكن المحادثات لم تسفر إلا عن بلاغ مشترك جاء فيه أن الجانبين تبادلا وجهات النظر في المسائل التي تحتاج إلى تعديل

---

[1] منصور: مرجع سابق، ص١٢٣

[2] Dann, Uriel. King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan 1955-1967, Oxford University Press, New York, 1989., p.21 .

[3] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٥١-١٥٢

وأن المباحثات النهائية أرجئت إلى ما بعد التطورات المرتقبة في "الشرق الأوسط"، وبصورة خاصة في العراق([1]).

١-إنشاء حلف بغداد:

علم الوفد الأردني أنه قد عقدت بين نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، وبين البريطانيين محادثات بشأن "الشرق الأوسط"، وانتهت إلى طرح خطتين، تُختار إحداهما: فإما أن تعمل الجامعة العربية على عقد حلف دفاعي مع الغرب، وإما أن يقوم العراق بمفرده بعملٍ ما في هذا السبيل([2]).

كان موقف مصر بهذا الصدد واضحاً، ويقوم على المثابرة على عدم الدخول في أحلاف مع الغرب. فلمصر حليف واحد تعمل معه هو ميثاق الأمن الجماعي العربي، وسياستها الدفاعية قائمة على التحالف العربي الذي يجب أن تتجسد فيه العروبة، وليس على أحلاف الغرب([3]).

وبينما كان العراق يعقد مفاوضات مع بريطانية وتركية لميثاق دفاعي مشترك، شنت مصر حملة دبلوماسية وإعلامية عليه. واجتمع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٥. وكان هدف مصر من الدعوة إلى ذلك الاجتماع هو ثني العراق عن عزمه على توقيع ميثاق الدفاع المشترك مع تركية([4]). لكن الاجتماع العربي لم يسفر عن موقف موحد. ومضى العراق في مفاوضاته مع تركية، ووقع الجانبان "ميثاق التعاون المشترك" في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٥٥.

شدد الميثاق على التعاون بين البلدين "لغرض صيانة سلامتهما والدفاع عن كيانهما"(المادة الأولى). ونص في المادة الخامسة على أن "يكون هذا الميثاق مفتوحاً للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة، والمعترف بها اعترافاً من كلا الطرفين". وعلى هذا النحو بقي باب الميثاق مفتوحاً أمام الدول العربية، ولكنه أغلق في وجه إسرائيل([5]).

وبعد خمسة أسابيع، انضمت بريطانية إلى الميثاق العراقي-التركي. وعقد اتفاق خاص بين الجانبين البريطاني العراقي ألغيت بموجبه اتفاقية عام ١٩٣٠.

---

[1] المصدر نفسه، ص١٥٢

[2] المصدر نفسه، ص١٥١-١٥٢

[3] سيل: مرجع سابق، ص٢٦٢

[4] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٥٤

[5] أنظر: نص ميثاق بغداد على موقع جامعة ييل الأميركية:
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/baghdad.asp

وعلى هذا النحو، حققت بريطانية نجاحاً ملموساً في تعزيز دورها في "الشرق الأوسط"، غير مبالية بوحدة الصف العربي ولا بالقضايا العربية. وعبرت عن ذلك على نحو فظ عندما صرح إيدن، رئيس الوزراء، أمام مجلس العموم البريطاني بعد تصديق المجلس على انضمام بريطانية إلى الميثاق العراقي–التركي: "إنني أرى... أنه متى تُدرس هذه الاتفاقية يتبين أنها – من وجهة نظر إسرائيل، وعلى ما أعتقده بنفسي – تطور مرغوب فيه حقاً... فللمرة الأولى توجه دولة عربية أنظارها إلى اتجاه آخر لا إلى إسرائيل وحسب"([1]).

ومن جهة أخرى، لم يستتشر الأردن في قيام حلف بغداد؛ فهاشميو العراق لم يروا في أبناء عمهم في الأردن أكفياء، ولم يسمع الملك حسين بنبأ قيام الحلف إلا من وسائل الإعلام([2]).

ومهما يكن الأمر، فقد شكل سعيد المفتي حكومة جديدة في عمان. وبتاريخ ٣٠ أيار ١٩٥٥، زار الحسين لندن للبحث في زيادة المعونة البريطانية وتسليح الجيش العربي([3]).

وبشأن حلف بغداد، أبلغ البريطانيون الملك الأردني تطلعهم إلى سماع أنباء انضمامه إلى الحلف، فأجابهم بأن سياسة الأردن قائمة على الحياد بين الدول العربية المتنافسة. وعلى هذا النحو، أعطى حسين انطباعاً بأنه غير متحمس لدخول حلف بغداد في ذلك الوقت([4]).

وفي تلك الأثناء، كانت مصر تعمل على تقوية قدراتها الدفاعية في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة. وفي ذلك السياق، أعلن عبد الناصر في ٢٧ أيلول ١٩٥٥ عن عقد صفقة الأسلحة التشيكية([5]). وعلى هذا النحو، أصبح ناصر بطلاً قومياً، وأخذ العملاق العربي يحطم أغلاله ويستعد للمعركة الفاصلة مع عدوه الحقيقي([6]). وبعث مجلس النواب الأردني برقية تحية وتأييد إلى الرئيس المصري في ٤ تشرين الأول ١٩٥٥([7]).

ثم بادرت الدول العربية المناوئة لحلف بغداد إلى العمل على مقاومته. فوقِّع ميثاق للدفاع المشترك بين مصر وسورية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥، وبين مصر والسعودية في ٢٧ من الشهر نفسه([8]).

---

[1] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 30.3.1955. Vol. 539.

[2] King Hussein I, op. cit., p.102-106 .

[3] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٦١

[4] الشلبي: مرجع سابق، ص٢٠٩

[5] سيل: مرجع سابق، ص٣٣١

[6] الشلبي: مرجع سابق، ص٢١٠

Salibi, op. cit., p.185 .

[7] الجريدة الرسمية: العدد ٣٧٣ تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥

[8] المحافظة: العلاقات الأردنية-البريطانية، مرجع سابق، ص٢٢٧

وعلى هذا النحو، علِق الملك حسين بين العراق ومصر. لكنه وجد أن أكثر ما يبعث لديه الأمان هو عدم الضلوع في المنافسة الدائرة؛ فقد كان يحبذ أن يشتمل الحلف على الدول العربية كلها([1]).

٢-المقاومة الوطنية وفشل محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد :

لم تترك بريطانية والعراق الأردن وشأنه، ولاسيما بعد موقف التحدي الذي وقفته مصر ومن معها. فقد نشب "صراع خفي حيناً وعلني أحياناً أخرى بين الطرفين: بريطانية وحلفائها من جهة ودول الحلف العربي مصر وسورية والسعودية من جهة"([2]). وسعى إيدن ونوري السعيد إلى ضم الأردن إلى الحلف. وتولى جلال بايار، الرئيس التركي أمر المهمة، فابتدأ في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥ زيارة رسمية لعمان. وفي المباحثات الرسمية بشأن انضمام الأردن إلى الحلف، شرح بايار ما سيجنيه الأردن من الفوائد حال انضمامه، فأبدى حسين رغبته في الانضمام إلى الميثاق التركي-العراقي([3]). وهذا يظهر حقيقة التوجه السياسي للملك حسين.

في وقت لاحق من ذلك الشهر، عُقد اجتماع الدول الموقعة على ميثاق بغداد في العاصمة العراقية، وفتح وزير الخارجية البريطانية الباب لانضمام الدول العربية إلى الحلف، واقترح البدء بالأردن. وقرر إيدن قبيل الدخول في مفاوضات الانضمام أن يهدي إلى الأردن بعض الطائرات الحربية، لكن بشرط أن هذه الهدية لن تحدث اضطراباً في التوازن بين "إسرائيل" والدول العربية([4]).

بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، بادرت الحكومة الأردنية فقدمت إلى السفير البريطاني في عمان مذكرة تحتوي على مطالب الأردن وشروطه ألا وهي :

١-المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي من حيث يمكن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

٢-تأييد الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان على الأردن أياً كان مصدره.

٣-اعتبار القوى الآتية حداً أدنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره:

أ-فرقة مشاة

---

[1] King Hussein I, op. cit., p.102 .

[2] الشلبي: مرجع سابق، ص٢٢١

[3] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٦٥-١٦٦

[4] إيدن: مصدر سابق، ج٢،ص١٢٢-١٢٣

ب–فرقة مصفحة

ج–مدفعية ثقيلة

د–لواء مظليين

هـ–مجموعة كوماندوس

و–قوة جوية من قاذفات ومقاتلات

ز–قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة([1]).

بعد تسلم الحكومة البريطانية للمذكرة الأردنية، اختارت الجنرال جيرالد تمبلر Gerald Templer، رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية، حتى يرأس الوفد البريطاني الذي سيفاوض الجانب الأردني. ووصل تمبلر وصحبه إلى عمان في أوائل كانون الأول ١٩٥٥ ([2]).

دامت المفاوضات الأردنية–البريطانية أربعة أيام من غير تقدم. وفي ١١ كانون الأول، قدم تمبلر إلى الحكومة الأردنية الرد البريطاني على مذكرتها، وكان أبرز ما جاء فيه:

١–تتعهد حكومة جلالتها بتجهيز الوحدات التالية من الجيش العربي:

أ–زيادة عدد قوات الجيش العربي بنسبة ٦٥% عما هو عليه الآن.

ب–أسلحة متنوعة ثقيلة ومتوسطة قيمتها ستة ملايين ونصف مليون دينار أردني.

٢–معاضدة الأردن في حالة كشف مستعجل لطلبات الأردن العسكرية لحلف بغداد.

٣–الدخول حالاً في مفاوضات لإبدال المعاهدة–البريطانية لعام ١٩٤٨ باتفاقية خاصة تحت المادة الأولى من الحلف.

لم يقترب هذا العرض البريطاني من تحقيق المطالب الأردنية، من جهة تأييد الحقوق والمطالب العربية في فلسطين، فكان ذلك مدعاة لظهور معارضة داخل الحكومة الأردنية لدخول الأردن في الحلف، انسجاماً مع المعارضة الواسعة في صفوف الشعب الأردني. وفي ١٢ كانون الأول، عقد مجلس الوزراء الأردني اجتماعاً لدراسة المقترحات البريطانية وإعداد رد عليها، فقدم أربعة من الوزراء – وهم فلسطينيون – استقالتهم من الحكومة معللين موقفهم ذلك بأن حلف بغداد سيضر بالقضية الفلسطينية([3]).

---

[1] المجالي هزاع: هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر، د.ن، د.ت، ص٤ من جهة أخرى، يقول حسين في سيرته الذاتية أنه بعث برسالة شخصية إلى عبد الناصر يعلمه فيها برغبته في انضمام الأردن إلى ميثاق بغداد ويشرح أسباب ذلك، ويذكر أن عبد الناصر عبّر عن مباركته لما عزم الأردن عليه. أنظر:
King Hussein I, op. cit., p.109-110 .

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦١٤

[3] المجالي: هذا بيان للناس، مصدر سابق، ص١١

وبادر الجنرال تمبلر فبعث إلى رئيس الوزراء الأردني في نفس اليوم رسالة جاء فيها: "إنني مفوض بالنيابة عن حكومة جلالة ملكة بريطانية بأن أعلمكم موقف حكومتي من انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر، ولا بشكل من الأشكال، على وضع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي لقضية فلسطين([1])". بيد أن ذلك لم يثنِ الوزراء الأربعة عن استقالتهم، فقدموها في ١٣ كانون الأول. وفي نفس اليوم، قدم سعيد المفتي استقالة حكومته إلى الملك([2]).

في ١٤ كانون أول ١٩٥٥، كلف الملك حسين هزاع المجالي بتشكيل حكومة جديدة. وفي اليوم التالي، قدم المجالي أسماء وزارته إلى الملك – ولم يكن منهم فلسطينيون – وأعلن بصراحة أنه قبِل تأليف الحكومة ليوقع على حلف بغداد([3]).

ومع أن المجالي طلب من تمبلر مغادرة البلاد لتهدئة الخواطر، فإن السياسة التي أعلنتها الحكومة الجديدة أثارت غضب الشارع الأردني. فطوال عشرات السنين اختزن الأردنيون النقمة على البريطانيين بسبب تحكمهم بالبلاد ورعايتهم للمشروع الصهيوني الذي جر الويلات على الأمة العربية وخصوصاً فلسطين وشرقي الأردن. وبينما كان هذا الشعب يتطلع إلى استكمال استقلاله وسيادته بالتخلص من النفوذ الأجنبي، كانت حكومته تسعى إلى جره إلى حلف لا مصلحة للأردن فيه – حلف مع بريطانية التي لم تستجب للحد الأدنى من المطالب الأردنية. ولقيت نقمة الشعب محفزات كثيرة شرحنا دوافعها آنفاً. وقامت المظاهرات وشملت جميع مدن الأردن، واتسمت مظاهرات عمان ونابلس والقدس بالعنف([4])، كذلك تعرضت المصالح الغربية للهجوم، وعندئذٍ بادر الملك فأنزل الجيش إلى الشوارع([5]).

وفي ١٩ كانون الأول، قدم ثلاثة من الوزراء، أحدهم وزير الداخلية، استقالتهم إلى رئيس الوزراء، فما كان منه إلا أن قدم استقالته إلى الملك. وأعقب ذلك نحو ثلاثة أسابيع من الفوضى السياسية والدستورية، استمرت خلالها المظاهرات والاضطرابات في أرجاء البلاد احتجاجاً على مساعي جر الأردن إلى حلف بغداد([6]).

بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٥٦، شكل سمير الرفاعي حكومة جديدة. وبإزاء تفاقم الاضطرابات الداخلية والمعارضة الشديدة، وعجز الجيش الأردني عن السيطرة على الموقف،

---

[1] المصدر نفسه، ص١٢

[2] المصدر نفسه، ص١٢

[3] كلوب: جندي مع العرب، مصدر سابق، ص٢٥١

[4] زيادين يعقوب، سيرة ذاتية: أربعون سنةً في الحركة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت١٩٨١، ط٢، ص٦٨

[5] King Hussein I, op. cit., p.112 .
يرى أبو نوار أن الأردن بمثقفيه وذوي الغايات القومية من أحزابه وتكتلاته على اختلاف اتجاهاتها، كان يرى أن حلف بغداد قيد جديد أراده المستعمر لشل اتجاه التحرر والتحرير. أنظر: أبو نوار: مصدر سابق، ص ١٦١

[6] مراد: مرجع سابق، ص٧٢

طلب الرفاعي من القائم بالأعمال البريطاني في عمان إرسال كتيبتين من الجنود البريطانيين إلى الأردن لتعزيز قوات الجيش الأردني. كما طلب حسين من الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة العراقية لإرسال تعزيزات من الجيش العراقي إلى الأردن([1]). وبتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٦، قررت بريطانية إرسال فوجين من كتيبة المظليين وفوج من فرقة المشاة الخفيفة إلى الأردن بطريق الجو مروراً بقبرص، وأصدرت تعليمات إلى جناح سلاح الجو الملكي المرابط في الحبانية بالاستعداد للتوجه إلى عمان([2]).

على الصعيد الداخلي، أعلنت حكومة الرفاعي حالة الطوارئ وفرض منع التجول في البلاد. واعتُقل عدد كبير من المثقفين وقادة الأحزاب السياسية([3]). واضطر سمير الرفاعي إلى أن يعلن في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٦ قائلاً: "ليس في سياستنا أن ندخل أو أن نرتبط بأية أحلاف جديدة... والمملكة مرتبطة بمواثيق دفاعية ومعاهدات صداقة ومودة مع بعض الدول العربية المستقلة، وتأتلف مع جميع تلك الدول الشقيقة في تعاون عربي مشترك ضمن نظام جامعة الدول العربية وميثاق الضمان الجماعي([4])". وكان أن وجّه حسين رسالة إلى شعبه في ١٥ كانون الثاني تعهد فيها بمواصلة العمل الجاد لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وشكر الحكومة والجيش لنجاحهما في بسط الهدوء والطمأنينة على البلاد([5]).

أدركت الحكومة البريطانية صعوبة ضم الأردن إلى حلف بغداد، وأبلغها سفيرها في عمان برغبة الملك حسين تأجيل أمر دخول الأردن إلى الحلف إلى وقت لاحق يكون ملائماً([6]).

على هذا النحو، كانت أزمة ميثاق بغداد أمراً بالغ السوء للنظام في الأردن([7]). فقد حشدت أكثر سكان المدن وحملتهم على المعارضة، في وقت لا يشكو من قلة الأحزاب المعارضة. كذلك كشفت تلك الأحداث عن قلة حزم بريطانية، الراعية التقليدية للهاشميين، ولفتت

---

[1] الشلبي: مرجع سابق، ص ٢١٨

[2] إيدن: مصدر سابق، ص١٢٧

[3] المجالي: مذكراتي، مصدر سابق، ص١٧٥

[4] ملحق الجريدة الرسمية، تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٦

[5] المحافظة: العلاقات الأردنية–البريطانية، مرجع سابق، ص ٢٤٢

[6] إيدن: مصدر سابق، ص١٢٦

[7] يقول أوريل دان أن "البقيا كتبت لحسين بسبب أن خصمه الأكبر، وهو جمال عبد الناصر، لم يجعل من القضاء عليه هدفه الأوحد". أنظر:

Dann, op. cit., p.169 .

الأنظار إلى تعاظم أوجه القصور في نفوذها في المنطقة. وسوف يكون ذلك مقدمة لضربات تصيب ذلك النفوذ داخل الأردن.

ثانياً)- تعريب الجيش العربي عام ١٩٥٦:

انطوت أحداث كانون الأول ١٩٥٥ – كانون الثاني ١٩٥٦ على رسالة مفادها أن عمان تحتاج إلى تغيير كبير في سياستها. فالمعارضة الداخلية لم يعد من الممكن الاستهانة بها؛ ولم تبق الحركة القومية العربية عنصراً تطمع القوى الكبرى في تسخيره لمصالحها. أضف إلى ذلك أنه في التنافس الذي وقع بين القوى الكبرى في "الشرق الأوسط"، تعرض البريطانيون لخسارة فادحة. وأصبح على الأردن أن ينظر إلى هذا الأمر بجدية.

فللبلاد علاقة خاصة مع بريطانية بموجب المعاهدة؛ الجيش أمره وتمويله بيد البريطانيين، وكلوب ما يزال قائده. فإذا أراد البيت الهاشمي البقاء فعليه أن يغير موضعه بين القوى الفاعلة. فالاستمرار في الاعتماد على بريطانية دون غيرها، وفي هذه الظروف المتقلبة، هو بمنزلة "الاتكاء على قصبة مكسورة"([1]). لكن التحول نحو الولايات المتحدة الأمريكية هو نوع من المغامرة؛ فلم يتضح بعد أن لهذه القوة العظمى سياسة محددة في "الشرق الأوسط" يكون للأردن موضع موثوق فيها. وإذا كان الوثوق بالأمريكان ينطوي على مغامرة، فإن الميل إلى السوفييت هو نوع من المحال؛ فالانعطاف الكلي الذي يقتضيه ذلك هو أمر فوق طاقة النظام في الأردن. وعلى هذا النحو، كان البديل الوحيد هو "الانتظار والترقب"([2]).

ومع ذلك، كان الأردن يحتاج إلى فك ارتباطه ببريطانية. ومن أجل ذلك وجب عليه أولاً أن يضع حداً لهذا الأمر الشاذ، ألا وهو تولي الضباط البريطانيين أمر الجيش.

كان كلوب في أعين الأردنيين رمزاً للهيمنة البريطانية. وكان لدى الملك حسين من الشعور بالامتعاض من كلوب وزملائه البريطانيين بقدر ما كان لدى الضباط الوطنيين الذين تحدثت عن مواقفهم المعارضة في الفصل السابق. وفي اجتماع للحكومة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٥٥، وبحضور كلوب، طرح الملك الخطوط العامة لمطلبه في إصلاح الجيش وترقية الضباط العرب خريجي المدارس العسكرية البريطانية. كما دعا إلى إنشاء قوة جوية([3]).

ويتحدث الملك حسين في سيرته الذاتية عن رغبته في إفساح المجال للشعب الأردني حتى يدير شؤونه، ومنها شؤون جيشه، وهو هدف يخالف خطط كلوب. ويؤكد حسين أنه مع ما

---

[1] Salibi, op. cit., p.188 .
[2] ibid., p.186 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٢٨-٦٢٩

يحمله كلوب من حب وولاء للأردن، فإنه "لم يستطع التخلي عن ولائه لبريطانية". ويستفيض حسين بالحديث عن الهيمنة البريطانية الواسعة على شؤون الأردن العسكرية، ويتوقف عند تجميد الضباط العرب في الرتب الدنيا وتوليتهم المناصب غير المهمة. ويستذكر بمرارة طلبه المتكرر إلى البريطانيين بإفساح المجال للضباط الأردنيين حتى يصلوا إلى الرتب العليا وتدريبهم للقيام بمهامها، وكذلك التجاهل المتكرر الذي أبداه البريطانيون([1]).

وبعد شهور من المعارضة، وافق البريطانيون على تقديم خطة لتعريب الجيش. وقضت الخطة بتسليم جميع قيادات الجيش لضباط أردنيين عام ١٩٦٥ ، ثم عدلت الخطة فيما بعد بحيث ينتهي التسليم عام ١٩٦١([2]).

بيد أن أبرز انتقادات الملك لكلوب كانت في مسألة الدفاع الوطني. فلقد عبر الملك عن الحاجة إلى عدم الاكتفاء بإستراتيجية دفاعية، وطالب بوضع إستراتيجية هجومية. وأراد بذلك تمكين الأردن من الرد على الهجمات المتكررة التي يشنها الإسرائيليون وراء الحدود، فيرتكبون المجازر بأبناء القرى والبلدات الحدودية الأردنية. لكن كلوب كان ينصح بالتحلي بالصبر، بل ونادى بوضع خطة للانسحاب من الضفة الغربية في وجه أي هجوم إسرائيلي، مع ما في ذلك من تمكين للإسرائيليين من احتلالها([3]). وإذ أدرك حسين أن كلوب يأخذ الأوامر من وايتهول، تقرر لديه "أن نفس وجود كلوب في بلادنا – وإن لم يكن الخطأ يقع على عاتقه – هو بلا ريب عامل مهم في المشكلة. فنحن في أيدي الأجانب". وبسبب ذلك يخلص الملك إلى القول: "كنت قد عقدت العزم على إنشاء قوات مسلحة قوية ومتوازنة جيداً، فيها قوة جوية. وما دام هذا الأمر ليس ممكناً على يد كلوب، فإن احترامنا لأنفسنا يقضي بأن نحارب معاركنا وحدنا"([4]) .

وبعد أن تكررت خيبة أمل الملك في كلوب، رفع الأمر إلى وزارة الخارجية البريطانية ابتداءً من عام ١٩٥٥، وأبلغ مسؤوليها بخلافه معه، ومع ذلك لم يتغير شيء. ثم برزت قضيتان: الأولى هي عزم غلوب على فصل مجموعة من الضباط، وأخرى هي فصل الشرطة عن قيادة الجيش (أي عن سيطرة كلوب) – وكانت المؤسستان تحت نفس الإدارة. وحاول الملك أن يفصل ما بين القضيتين في اجتماع عقده مع رئيس الوزراء قبل فصل كلوب بيومين، لكن رئيس الوزراء حذر من التداعيات الخطيرة للموضوع. وكان تقديم كلوب لقائمة بالضباط المراد فصلهم في اليوم الأخير من شباط بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. وهاهو الملك يصف

---

[1] King Hussein I, op. cit., p.131-132 .

[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٣٠

[3] King Hussein I, op. cit., p.135-136 .

[4] ibid., p.138 .

سلطة كلوب بصراحة: "كان كلوب يتصرف من موقع القوة على نحو كان قادتنا السياسيون يرجعون إليه وإلى السفارة البريطانية قبل اتخاذ أبسط القرارات". وفي ذلك اليوم، رفع رئيس الوزراء إلى الملك أن فصل الشرطة عن الجيش غير ممكن في ذلك الوقت. وثارت ثائرة الملك: "تلك الليلة، قررت أن على كلوب باشا الرحيل فوراً."([1])

صباح الأول من آذار ١٩٥٦، قاد الملك حسين ابن الحادية والعشرين، بزيه العسكري ومع مرافقة مسلحة، سيارته إلى مكتب رئيس الوزراء. وكتب حسين أمر الفصل على ورقة قدمها إلى رئيس الوزراء قائلاً: "هذه رغبتي، فبادر فوراً إلى تنفيذها." وأخبر وزراء حكومته: "أعتقد أن ما أقوم به هو لخير البلاد" ([2]).

التقى رئيس الوزراء مع كلوب في الثانية بعد الظهر، ومنحه ساعتين لمغادرة البلاد. وثارت ثائرة كلوب، ورد قائلاً: "كلا، سيدي!... لن أقدر. لقد عشت طوال ستة وعشرين عاماً في هذه البلاد، وكل ما أملك هو في الأردن، وما رأيكم في زوجتي وأولادي؟"([3]) واتفق الجانبان على أن يغادر كلوب وأسرته في السابعة من صباح اليوم التالي.

لم يذق الملك حسين طعم الراحة طوال الليل، بسبب تردد السفير البريطاني على منزله من غير ميعاد يحذره – ومن ثَم يهدده – ليحمله على الرجوع عن قراره. وبحسب أبو نوار، حاول كلوب – وقد فرضت عليه الإقامة في منزله طوال الليل – أن يخرج في الخامسة من صباح اليوم التالي من أجل الاتصال بالسفير البريطاني والموالين له من ضباط الجيش، لكنه مُنع من ذلك على يد ضابط وطني كان كلوب قد جنده بنفسه([4]). وفي تلك الأثناء، ظل الملك على موقفه. وها هو يشير قائلاً: "مع أنه [أي كلوب] قد فُصل، فإنه فُصل مصحوباً بكامل التشريفات." فلقد حملته إلى المطار سيارة الملك، وهناك ودعه وزير الدفاع ورئيس الديوان، وسلماه هدية من الملك هي صورة للملك في إطار من الفضة وقد كتب الملك عليها: "مع العرفان بالخدمات الجلى والعمل الدؤوب ومع أطيب التمنيات لسعادة الجنرال كلوب باشا. ١-٣-١٩٥٦ حسين بن طلال"([5]).

هذا، وقد عدّ الملك أن الطرد أمر ذو أهمية قصوى في إنقاذ الأردن من الفناء: "لا يخطر ببال أحد أنني طردت صديقاً قديماً وموضعاً للثقة في نوبة عاطفية... كان الأمر بمنزلة

---

[1] ibid., p.139-141 .
[2] ibid., p.142 .
[3] كلوب: جندي مع العرب، مصدر سابق، ص٢٥٨
[4] أبو نوار: مصدر سابق، ص١٠٥
[5] King Hussein I, op. cit., p.143-145 .

العملية الجراحية ينبغي القيام بها بقسوة. ولقد علمت أنني على حق؛ والواقع، إنني أقول لو أن كلوب بقي في الجيش سنة أخرى، لكان في ذلك نهاية الأردن"([1]). وعلى هذا النحو، فإن البريطانيين، ومنهم كلوب، قد كانوا عند عبد الله وسيلة لإنشاء شرقي الأردن، فإذا هم عند حسين الأسباب الكبرى التي تهدد استمرار وجود البلاد([2]).

وفي الثالث من آذار ١٩٥٦، أصدرت الحكومة الأردنية بياناً شرحت فيه أسباب طرد كلوب، فكان منها شعور الضباط الأردنيين بعدم الرضا، والخلاف في أمر الإستراتيجية العسكرية، والمعلومات غير الصحيحة التي نقلها للملك، و"دور كلوب في هزيمة عام ١٩٤٨"([3]). واشتمل الأمر بطرد كلوب على طرد ضابطين بريطانيين وثلاثة أردنيين. واتصل حسين بالحكومة البريطانية مبلغاً: "بشأن الضباط البريطانيين العاملين بالجيش الأردني، تلطفوا بلحظ أن الأردن سوف تحترم التزاماتها نحوهم بموجب عقودهم وبموجب المعاهدة البريطانية–الأردنية"([4]).

إن قرار الملك بطرد كلوب من عمله لم ينطو على إشارة إلى تغيرات في العلاقات البريطانية–الأردنية، ولقد أكد للبريطانيين أن طرد كلوب "لا أثر له في إعجابي ببلاده"([5]). كما كتب رسالة مطولة إلى أنتوني إيدن، رئيس الوزراء البريطاني، يبين فيها أن الخلاف مع كلوب ذا طبيعة شخصية، وأنه لم يترك أثراً في العلاقات القائمة مع بريطانية([6]).

من جهة أخرى، أصبح طرد كلوب عيداً وطنياً يحيى كل عام بخطب يلقيها الملك والمسؤولون في الحكومة والجيش. كما أنه قد كتبت الأغاني للعسكريين تمجد الملك الوطني الذي "أعاد الطمأنينة إلى القلوب بعد طرد كلوب" ([7]).

وأخيراً، حانت الفرصة لتعريب الجيش العربي الأردني، لطالما كان ذلك هدف الوطنيين في المجتمع وكذلك في الجيش نفسه. قبيل فصل كلوب، كان الجيش في شغل دائم ببرامج التدريب وإعادة التنظيم على إثر أحداث حلف بغداد. وبسبب ذلك، لم تسنح لكثير من الضباط الأحرار، أعضاء اللجنة التأسيسية، فرص للاجتماع. ويذكر أبو شحوت أنه تبلغ في إحدى زياراته للزرقاء من أحد الضباط الأحرار أن عدداً من زملائهم قد اجتمعوا منذ عهد قريب مع

---

[1] ibid., p.138 .
[2] Massad, op. cit., p.185 .
[3] السريحين فاروق نواف: تاريخ الجيش العربي الأردني ١٩٢١-١٩٦٧، عمان،د.ن، د.ت، ص٣٣٣
[4] King Hussein I, op. cit., p.146 .
[5] Massad, op. cit., p.185.
[6] ibid., p.148-149 .
[7] اللقياني هشام، إسماعيل: تعريب قيادة الجيش العربي، عمان، الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣، ص٩٢-٩٥

الملك ومع علي أبو نوار، وأن هذا أخبرهم بأن "العملية" التي سوف يعرب بها الجيش على وشك البدء. ويروي أبو نوار أن الملك قد سأله في آخر أسبوع من شباط عما إذا كان "الضباط الأحرار" مستعدون لتولي أمر الجيش، وقد تلقى الملك جواباً بالإيجاب([1]). وفي آخر يوم من شباط، اجتمع الملك بأبو نوار وراجعا خطة تعريب الجيش([2]). وفي نفس اليوم، أُبلغ أبو شحوت(وكان في مشفى عسكري بالضفة الغربية يعالج من نزلة برد) بالطرد الوشيك، وبالتعيينات الجديدة في الجيش وهي تشمله([3]). تولى اللواء راضي عناب (وكان قد تقلب في مناصب في الشرطة فقط) قيادة الجيش من كلوب([4]). وفي ٢٤ أيار، أحيل عناب على التقاعد، وعين المقدم علي أبو نوار مكانه بعد ترقيته إلى رتبة أمير لواء([5]). واشتمل تعريب الجيش على إجراءات منها حملات تطهير واسعة، ومحاكمات عسكرية، وفرار، ونقل، وترقيات، وتعيينات جديدة([6]). وأحيل أكثر الضباط البريطانيين، وعددهم أربعة وستون على التقاعد أو فصلوا، ولم تترك في أيدي من بقي منهم مهام قيادية. ومع ذلك، بقي للبريطانيين، بموجب المعاهدة البريطانية–الأردنية، حامية عسكرية في العقبة، وكتيبة سيارات مصفحة متمركزة في معان، وعدد من المستودعات العسكرية، وقاعدتان لسلاح الجو الملكي في عمان والمفرق([7]).

رأى الوطنيون في قيادة الجيش الجديدة فيه أداة للوحدة الوطنية، وما إن تولوا مناصبهم حتى باشروا العمل على ذلك. فدُمِج الحرس الوطني في الجيش، من أجل صهر أبناء الضفتين وكذلك الحضر والبدو في بوتقة واحدة، وبذلك بلغ إجمالي عدد الجيش ٥٥٠٠٠([8]). وكذلك فصلت الشرطة عن الجيش في تموز ١٩٥٦، وهذا هدف منشود منذ فترة طويلة. وعين قائداً للشرطة بهجت طبارة (لبناني تدرب على أيدي العثمانيين). وأعاد علي أبو نوار تنظيم وحدات الجيش بأسرها في صيف عام ١٩٥٦. وأبطلت الامتيازات الانتخابية التي كان يحظى بها الجنود، وكان لها أثر كبير في التلاعب الذي شهدته الانتخابات في عامي ١٩٥٢ و١٩٥٤([9]). وبسبب ذلك، لن يشارك الجنود في انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦ التي سوف تحمل إلى البرلمان طيفاً واسعاً من المعارضة الوطنية الأردنية.

---

[1] أبو نوار: مصدر سابق، ص١٦٥
[2] المصدر نفسه، ص١٧١
[3] أبو شحوت: مصدر سابق، ص٩١-٩٢
[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٣٠
[5] المرجع نفسه، ص٦٣٤
[6] أبو شحوت: مصدر سابق، ص٩٤
[7] Massad, op. cit., p.186 .
[8] ibid., p.187 .
[9] أبو شحوت: مصدر سابق، ص٩٨

لكن حملة التعريب لم تمض من غير معارضة، وكان للأيدي الخارجية أثر في ذلك. فقد أشيع عن مؤامرة قام بها بعض الضباط للإطاحة بالملك وضباطه الأحرار، يقف وراءها نوري السعيد([1]).

ثالثاً)- المقاومة الوطنية الأردنية وفك ارتباط الأردن ببريطانية (١٩٥٦-١٩٥٧) :

نبه طرد كلوب بريطانية إلى أن تلقي نظرة لا تسرها إلى علاقاتها مع الأردن، فتستنتج أن معاهدة التحالف الموقعة عام ١٩٤٨ هي أيضاً أمر قد عفا عليه الزمان([2]). لذلك فقد كان في الدوائر السياسية في لندن "خشية دائمة... من أن يقوم الملك حسين - وبشكل مفاجئ أيضاً - بإنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، كما فعل حين طرد كلوب"([3]).

لكن الأمر نفسه كان، من جهة حسين، مبعثاً للثقة؛ فمع أن التخلص من قيادة البريطانيين للجيش الأردني قد عكس النزعة الوطنية للملك، فإنه قد كان أيضاً مناورة سياسية الغاية منها إسكات المعارضة حال بقاء النفوذ البريطاني التقليدي في البلاد. إن طرد كلوب قد حيد خصوم السياسة الحكومية في البلاد. من جهة أخرى، كان كلوب، بوصفه رمزاً للهيمنة البريطانية، بمثابة عامل استفزاز للشعور القومي العربي الملتهب، ولذلك كان طرده حركة سياسية من الملك حسين أراد بها تخفيف وطأة هذا الشعور على هاشميي عمان. وعدا ذلك، لم يظهر على العلاقات بين لندن وعمان تدهور يذكر. وأعلنت كل من وزارة الخارجية ووزارة الحربية البريطانيتين عن استمرار المعونة الاقتصادية وإعارة الضباط البريطانيين إلى الجيش الأردني([4]).

ومع ذلك، فقد شهدت الساحة السياسية، على شتى الصعد المحلية والخارجية، تطورات دفعت الحكومة الأردنية إلى الطلب من الحكومة البريطانية التفاوض من أجل إنهاء المعاهدة. وفيما يلي أبرز هذه التطورات.

١-المساعي العربية لفك ارتباط الأردن ببريطانية عام ١٩٥٦:

منذ أن سعت بريطانية لضم الأردن إلى حلف بغداد في كانون الأول ١٩٥٥، تقدمت الدول العربية المناوئة للحلف وهي مصر وسورية والسعودية بعرض معونة مالية تقدمها إلى

---

[1] المصدر نفسه، ص٩٥-٩٦

[2] Robins, op. cit., p.94 .

[3] الشلبي: مرجع سابق، ص٨٥

[4] Massad, op. cit., p.189 .

الأردن لمساعدتها على التخلي عن الضباط البريطانيين وإنهاء المعاهدة والانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بين الدول الثلاث([1]).

وبعد طرد كلوب، تقدمت الدول العربية المذكورة في ٦ آذار ١٩٥٦ بعرض جديد تدفع بموجبه معونة مالية مقدارها ستة وثلاثون مليون دولار – عوضاً عن المعونة المالية البريطانية وقدرها ثلاثة وثلاثون مليون دولار ولمدة عشر سنوات، بشرط أن يعمل الأردن على إنهاء المعاهدة مع بريطانية([2]).

ورحب الحسين بالمعونة العربية، لكنه تحفظ على موضوع المعاهدة البريطانية([3]). وبلّغ السفير البريطاني في عمان: "إننا لا نريد أن نترك ضحية للسعوديين أوالمصريين أو الروس... وإنما نريد أن نبقى مع أصدقائنا القدامى."([4])

ومضى الحسين يمشي بثقة بفضل شعبيته الجديدة وتوافقه مع السياسة الإقليمية([5]). وحل مجلس النواب في ٢٦ حزيران ١٩٥٦.

٢-أزمة السويس عام ١٩٥٦:

لم يمض شهر على حل البرلمان الأردني حتى ظهرت بوادر أزمة إقليمية ودولية كبرى تنذر بقلب موازين القوى السياسية في الأردن مع ما في ذلك من أثر بالغ على العلاقات الأردنية-البريطانية. ففي ٢٦ تموز ١٩٥٦، أعلن الرئيس المصري تأميم شركة قناة السويس. لقد كان ذلك بمنزلة الضربة القوية للمصالح الإستراتيجية البريطانية في "الشرق الأوسط"، لأهمية القناة في نقل النفط والتجارة. وكان البريطانيون يراقبون منذ بضع سنوات التحدي الذي تمارسه مصر لسيادتهم في آسيا العربية([6]). وأحسوا بتعاظم التهديد المصري بعد أن بلور عبد الناصر سياسته العربية في أوائل عام ١٩٥٤ مبادراً إلى الهجوم الذي بلغ ذروته في إفشال محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد. وعلى هذا النحو أصبح عبد الناصر، في نظر لندن، ممثلاً لخطر حقيقي على المصالح البريطانية، فأخذت تضع الخطط للقضاء عليه.

وفي تلك الأثناء، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تلافي أضرار صفقة الأسلحة المصرية-التشيكية، والتي أطاحت بجناح الحزام الجنوبي المقام في وجه التمدد السوفييتي. وسعت إلى تفعيل صفقات السلاح القديمة مع مصر، وعملت على مد نفوذها إلى

---

[1] طلال، الحسين بن: مجموعة وثائق رسمية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧، عمان، د.ن، ١٩٥٧، ص١٢٤-١٢٨

[2] المصدر نفسه، ص١٢٣

[3] المصدر نفسه، ص١٢٩

[4] إيدن: مصدر سابق، ص١٣٥

[5] Robins, op. cit., p.94 .

[6] سيل: مرجع سابق، ص٣٢٥

مصر، ورغبت، مع بريطانية، في تمويل السد العالي من أجل إبعاد السوفييت عن إفريقيـــة([1]). لكن تلك المحاولات باءت بالفشل؛ لقد كانت العروض الأمريكية مقيدة بالشروط، أمـــا المعونـــة السوفيتيية للعرب فكانت من غير شروط سوى الوقوف على الحياد([2]).

ومهما يكن الأمر، فقد اتفقت المصلحة البريطانية في العدوان على مصر مع المصلحتين الفرنسية والإسرائيلية([3]). فقد رأت فرنسة في ذلك سبيلاً للقضاء على الحركة الوطنية في شمال إفريقية. أما "إسرائيل"، فرأت في مصر عدوه الأول منذ عام ١٩٥٤، عندما نـــادت بالتـــضامن العربي الشامل، باعتباره المنقذ الأول للحقوق العربية في فلسطين([4]).

وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦، شنت بريطانية وفرنسة و"إسرائيل" عدوانها على مصر، واحتلت القوات الإسرائيلية سيناء، وسيطرت القوات البريطانية والفرنـــسية علـــى مـــدن قنـــاة السويس. وجابه المصريون العدوان بالمقاومة. وبادر الإتحاد السوفييتي في ٣ تـــشرين الثـــاني بالتهديد بالتدخل لوقف العدوان. أما الولايات المتحدة الأمريكية فحذرت القوى المعتدية بأنها لن تتدخل لحمايتها إذا تدخل السوفييت([5]). ورضخ المعتدون لهذه الضغوط، وأوقفوا عدوانهم في ٧ تشرين الثاني بعد أن فشلوا في تحقيق أهدافهم وخرج عبد الناصر بنصر سياســـي، وأصـــبحت مصر قوة كبرى في الوطن العربي([6]).

---

[1] Perman, op. cit., p.73-74 .

[2] ibid., p.78 .

[3] Salibi, op. cit., p.191 .

[4] سيل: مرجع سابق، ص٣٢٣-٣٢٤

قبل العدوان الثلاثي، وفي الشهور الأولى من سنة ١٩٥٦، كثف الإسرائيليون اعتداءاتهم على الدول العربيـــة، ومنها الأردن، فأذهب ذلك البقية الباقية من ثقة الأردنيين بالتحالف مع بريطانية بخصوص العـــدو الـــصهيوني. وفي هذا الشأن أكد السفير البريطاني في عمان "أن المعاهدة لم تحقق للأردن الحماية ضد الغارات الإســـرائيلية على طول الحدود، بل إنها وقفت حجر عثرة في سبيل خططه لعمليات هجومية ضد إسرائيل". أنظر: جونستون تشارلز: الأردن على الحافة، ترجمة، فهمي شما، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٦، ط٢، ص ٣٧ ومع تـــصاعد أزمة السويس، توجهت الحكومة الأردنية إلى الدول العربية طلبت دعمها، وانضم الأردن إلى اتفاقيـــة الـــدفاع المشترك المصرية السورية في ٢٤ تشرين أول ١٩٥٦. انظر: الشرع صادق: حروبنا مع إســـرائيل ١٩٤٧-١٩٧٣، عمان، دار الشروق، ١٩٩٧، ص ٣٥٣-٣٥٤

[5] Perman, op. cit., p.76-77 .

[6] Salibi, op. cit., p.191 .

٣-نجاح القوى الوطنية الأردنية في الانتخابات العامة عام ١٩٥٦:

أججت أزمة السويس وحربها غضب العرب على بريطانية، وحركت المعارضة الرسمية والشعبية الأردنية في وجهها([1]). فقامت المظاهرات في المدن الأردنية، واضطر البريطانيون إلى ترحيل رعاياهم في ٢ أيلول ١٩٥٦.

وبينما كانت أزمة السويس توشك على الانفجار بالعدوان الثلاثي، عقدت الانتخابات العامة الأردنية في ٢١ تشرين الأول. وهيمنت المواقف من مصر ومن بريطانية وشريكتاها على الحملة الانتخابية، وتنافس المرشحون في التعبير عن تأييد مصر والتنديد ببريطانية([2]). وبالفعل، فازت أحزاب المعارضة بأغلبية المقاعد في مجلس النواب، وشكل سليمان النابلسي، رئيس الحزب الوطني الاشتراكي المعارض، الحكومة الجديدة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦([3]).

وبادرت الحكومة إلى البحث في مستقبل المعاهدة الأردنية-البريطانية، والمعونة البريطانية، وسبل تأمين الميزانية. وفي القمة التي عقدها القادة العرب في بيروت يومي ١٣ و١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، حاول النابلسي - وكان مرافقاً للملك حسين - إقناع الملك سعود والقوتلي بالموافقة على منح الأردن معونة مالية تتيح له التخلص من المعونة المالية البريطانية، وقبل الزعيمان بشرط إلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية، فما كان من حسين إلا أن أعلن عن عزمه على إنهاء تحالفه مع بريطانية تمهيداً للحصول على المعونة العربية([4]).

ولم يلبث مجلس النواب أن اتخذ في جلسة ٢٠ تشرين الثاني قراراً بالإجماع تضمن الاقتراحات التالية: إلغاء المعاهدة الأردنية-البريطانية لعام ١٩٤٨، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية، وقيام اتحاد فدرالي بين الأردن وسورية ومصر([5]).

وفي ٢٧ تشرين الثاني، أعلن النابلسي عن نية الحكومة إنهاء معاهدة التحالف مع بريطانية وقبول المعونة العربية، وعن عزمها على اتخاذ ما يلزم من أجل تحقيق ذلك([6]).

وبعد التشاور بين الدول العربية، عقدت قمة ثلاثية في القاهرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ ضمت مصر وسورية والأردن، وقعت في خلالها "اتفاقية التضامن العربي"، ونصت المادة الثانية فيها على أن حكومات مصر والسعودية وسورية تشترك في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، نتيجةً لسياسة التعاون والتضامن في المحافظة

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٤٨

[2] Robins, op. cit., p.95 .

[3] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٣٧

[4] الشلبي: مرجع سابق، ص٦٩

[5] ملحق الجريدة الرسمية تاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٦

[6] المصدر نفسه، تاريخ ٩ كانون الأول ١٩٥٦

على الكيان العربي واستقلاله، بمبلغ إجمالي قدره اثنا عشر مليون ونصف المليون دينار سنوياً. ونص الملحق على أن تحل المعونة العربية محل المعونة السنوية التي تقدمها الحكومة البريطانية لحكومة الأردن([1]).

٤ – المفاوضات الأردنية–البريطانية عام ١٩٥٧ لإنهاء معاهدة عام ١٩٤٨ وفك الارتباط الأردني البريطاني:

بعد أن صادق مجلس النواب على اتفاقية التضامن العربي في ٢٢ كانون الثاني، أعلن النابلسي أمام المجلس في نفس اليوم عن رغبة الحكومة الأردنية في فتح باب المفاوضات مع بريطانية لإنهاء المعاهدة، وجلاء القوات البريطانية، وإخلاء قواعدها في الأردن([2]).

وفي نفس اليوم، سارع السفير البريطاني في عمان إلى تقديم مذكرة للحكومة الأردنية، طالبها فيها بالدخول في مفاوضات لإنهاء المعاهدة. ووافق النابلسي على ذلك، على أن تبدأ في أسرع وقت ممكن([3]).

واتُفق على البدء بالمفاوضات بتاريخ ٤ شباط ١٩٥٧. ووصل الوفد البريطاني المفاوض إلى عمان في ٣ شباط حاملاً تعليمات من وزير الخارجية بالحرص على إنهاء المعاهدة بصورة لا تترك آثاراً من الكراهية أو المرارة، وعلى ترك الباب مفتوحاً لاستمرار النفوذ البريطاني في الأردن في المستقبل([4]).

في اليوم المحدد، اجتمع الوفدان في عمان، ومثل الجانب الأردني كل من النابلسي، رئيس الوزراء، والوزراء صلاح طوقان وسمعان داؤد وعبد الله الريماوي، ومثل الجانب البريطاني تشارلز جونستون، السفير البريطاني في عمان، ومندوبين عن الخزينة وقسم الخدمات([5]).

وانصبت محادثات الاجتماع الأول على البحث في رغبة الوفد الأردني في إصدار تصريح مشترك يتضمن تحديداً لموعد إنهاء المعاهدة. ولم يمانع الجانب البريطاني في ذلك، وبرر السفير هذا الموقف برغبة الحكومة الأردنية في كسب تأييد الشعب الأردني، أضف إلى ذلك خشية الحكومة من النوايا المبيتة للملك([6]). وفي الاجتماع الثالث، في ٦ شباط ١٩٥٧،

---

[1] صحيفة الدفاع العدد ٦٣٦٥ تاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٥٧
[2] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٥٢-٦٥٣
[3] جونستون: مصدر سابق، ص٥٦
[4] المصدر نفسه، ص٥٧
[5] الشلبي: مرجع سابق، ص٧٦
[6] جونستون: مصدر سابق، ص ٥٩
كان الخلاف بدأ يظهر بين الملك والحكومة بسبب موقف الأردن من مبدأ آيزنهاور، وسنبين ذلك أدناه.

أسفرت المباحثات عن إصدار التصريح المشار إليه، كما شُكلت لجان متخصصة كلفت بدراسة ما يتعلق بإنهاء المعاهدة من مشكلات مالية وعسكرية وكذلك انسحاب القوات البريطانية من الأردن. وحدد ٩ شباط موعداً لابتداء عمل هذه اللجان، على أن تفرغ من ذلك في الأول من آذار، إن أمكن ذلك([1]).

في ١٣ شباط ١٩٥٧، اختتمت المرحلة الأولى من المفاوضات بإصدار تصريح مشترك تضمن النقاط الأساسية للاتفاقية التي ستنتهي بموجبها المعاهدة، وحدد الأول من نيسان ١٩٥٧ كآخر أجل لإنجاز تلك الاتفاقية([2]).

من جهة أخرى، كانت مسألة العتاد والأجهزة البريطانية هي كبرى الأمور التي تشغل بال المفاوضين البريطانيين؛ فقد كانوا يخشون أن لا يمكن الوصول إلى تسوية تباع بموجبها تلك الوسائل القتالية – ويقدر البريطانيون ثمنها بعشرة ملايين جنيه – إلى الأردن أو تنقل منه، علماً بأن السفير البريطاني قدر أن ما يمكن نقله هو خمس الكمية الموجودة وليس أكثر من ذلك([3]).

اختتمت المفاوضات في ١٣ آذار١٩٥٧، ووقع الجانبان على اتفاقية إنهاء المعاهدة الأردنية–البريطانية لعام ١٩٤٨، ولم تختلف كثيراً من مضامين التصريح المشترك الذي صدر في ١٣ شباط([4]).

نصت المذكرة التي وجهها وزير الخارجية الأردني إلى السفير البريطاني في عمان في ١٣ آذار على تفاصيل الاتفاقية، وكان أبرز ما فيها:

١–إنهاء معاهدة التحالف الأردنية–البريطانية الموقعة في ١٥ آذار ١٩٤٨

٢–البدء بجلاء القوات البريطانية الموجودة على الأراضي الأردني لأغراض المعاهدة المذكورة، على أن يتم الجلاء في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ هذه الاتفاقية.

٣–تقدم الحكومة الأردنية للحكومة البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية.

٤–تقدم الحكومة الأردنية جميع التسهيلات لنقل الممتلكات البريطانية الموجودة في الأردن أو التصرف بها، باستثناء الأشياء التي اتفق على أن تحتفظ بها الحكومة الأردنية أو تتسلمها([5]).

---

[1] الشلبي: مرجع سابق، ص٧٩

[2] المرجع نفسه، ص٧٩

[3] جونستون: مصدر سابق، ص٦١

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٥٤

[5] ملحق الجريدة الرسمية، العدد ١٣٢٢ تاريخ ١٤آذار١٩٥٧

أرفق بالاتفاقية ملحق فصلت فيه التسوية للمسائل المالية والاقتصادية المترتبة على إنهاء المعاهدة. فلقد اتفق على أن تدفع الحكومة الأردنية للحكومة البريطانية مبلغ أربعة ملايين وربع المليون من الجنيهات ثمناً للمعدات والمنشآت البريطانية التي ستحتفظ بها([1]).

صادق مجلس الأمة على اتفاقية إنهاء المعاهدة في ١٣ آذار. وبدأ البريطانيون بإخلاء مطار المفرق، وسلم المطار والقاعدة فيه للجيش الأردني في احتفال كبير أقيم في ٣١ أيار ١٩٥٧. وفي ٧ تموز، جلت القوات البريطانية عن العقبة([2]).

استقبل الشعب الأردني نبأ إنهاء المعاهدة بفرح كبير. وأقيمت الاحتفالات في أرجاء البلاد. وأقيم في عمان عرض عسكري تحدث فيه الملك حسين فقال: "لقد اجتزنا الخطوة الأولى التي ستقود شعبنا إلى الوحدة والحرية." وكذلك ألقى رئيس الوزراء كلمة في المناسبة جاء فيها: "هذه أسعد لحظات حياتي، فباستطاعة الأردن الآن أن يلحق بالقافلة العربية نحو المجد والوحدة العربية"([3]).

أما الحكومة البريطانية، فعبرت عن ارتياحها لإنهاء المعاهدة بدعوى أنها أزاحت عن عاتقها عبئاً كبيراً. وفي هذا، صرح سلويد–لويد Selwyn-lloyd، وزير الخارجية البريطاني، أمام مجلس العموم في ١٤ آذار١٩٥٧: "هذه الاتفاقية... لم تعد في السنوات الأخيرة ذات قيمة إستراتيجية لنا، بل حملتنا التزامات واسعة وباهظة، ومن أجل ذلك فنحن مسرورون لإنهائها عن رضى من الطرفين"([4]).

وكذلك يؤيد هذا الرأي مجموعة واسعة من الباحثين منهم منيب الماضي وسليمان موسى([5])، وأوريل دان([6])، لكن سهيلا الشلبي تذهب إلى رأي مناقض لذلك، وتلحظ تمسكاً من الحكومة البريطانية بالمعاهدة وحرصاً "على العلاقات التعاهدية مع الأردن، باعتبار هذه العلاقات آخر معقل من معاقل نفوذها في 'الشرق الأوسط'"([7]). وتشير الباحثة إلى خشية بريطانية من أن قطع معونتها عن الأردن قد يدفعها نحو روسية، وربما يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القائم ليقوم مكانه نظام موالٍ لعبد الناصر يعمل على الاحتكاك مع "إسرائيل" على نحو يؤدي إلى تهديد استقرار المنطقة والأمن الإسرائيلي([8]).

---

[1] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٥٤

[2] المرجع نفسه، ص٦٦٠

[3] صحيفة الدفاع: العدد ٦٤٠٨تاريخ ١٤آذار١٩٥٧

[4] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 14.3.1957. Vol. 599.

[5] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٤١

[6] Dann, op. cit., p.43 .

[7] الشلبي: مرجع سابق، ص٨٣

[8] المرجع نفسه، ص٨٥-٨٦

ومهما يكن الأمر، لم يكن إعلان إنهاء المعاهدة قطيعة بين المتعاهدين. فالأردن لم يخرج عن نطاق النفوذ الغربي، وبريطانية ركن منه؛ وكذلك بريطانية لن تكف عن التدخل في تفاصيل الشؤون الأردنية، ولن تتوان عن تقديم المساعدة للأردن، كما سنراه في المساندة العسكرية عام ١٩٥٨([1]).

رابعاً)- الداخل الأردني وصدام الملك مع الحكومة والضباط الأحرار نيسان ١٩٥٧:

بعد طرد كلوب، وصعود التيار القومي العربي الأردني المعادي للاستعمار في البلاد، اشتد قلق رجال الملك على وضعهم. فمع أن القومية العربية عند الملك منسجمة مع القومية عند الضباط الوطنيين من جهة الرغبة في عزل كلوب عن الجيش، فإن قوميته لم تكن معادية للغرب، دعك عن أن تكون جمهورية على غرار الناصرية. وكان تعاظم شعبية التيار القومي الناصري والبعثي في الأقطار العربية المجاورة، وكذلك التأييد الشعبي الذي حظيه في الأردن، هو، بنظر رجال الملك، علامة على نهاية سلطانهم، وربما نهاية الملكية([2]). وكان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ قد ضيق على الملك وحاشيته المجال للدعوى أن البريطانيين هم أصدقاء العرب. لكن الموقف لن يلبث أن يتغير على نحو سريع وكبير ومفاجئ. فعدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للغزو الثلاثي قد عدّ مناورة مرحب بها؛ فأتاح هذا الأمر المجال لإدانة القوى الاستعمارية الأوروبية مع البقاء على صداقة الغرب ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

وبينما كانت الحكومة الأردنية تتطلع إلى إنهاء المعاهدة في كانون الثاني ١٩٥٧، أعلن الأمريكان صيغتهم الجديدة للحرب الباردة في ٥ كانون الثاني ودعيت الصيغة مبدأ آيزنهاور([3]). كانت الاستجابة في الأردن متنوعة. فبينما دعا الوطنيون إلى اتخاذ موقف الحياد، رحب الملك

---

[1] المرجع نفسه، ص٨٦

[2] Massad, op. cit., p. 190-191.

[3] نص مبدأ آيزنهاور كما أجازه الكونغرس الأمريكي في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧ على ما يلي: "إن القوات المسلحة للولايات المتحدة [سوف] تضمن وتصون، متى اضطرت الحاجة، الوحدةَ الإقليمية والاستقلالَ السياسي للدول التي تطلب المساعدة في وجه العدوان المسلح العلني من طرف أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية." أنظر:

Perman, op. cit., p.79-80 .

كان هذا المبدأ "نتيجةً مباشرة" لأزمة السويس، وخطوةً تهدف إلى الحد من اتساع نفوذ عبد الناصر في المنطقة بعد إذلال القوتين الاستعماريتين فرنسة وبريطانية. أنظر:

Robins, op. cit., p.97.

بالمبدأ وبالمعونة الأمريكية على أن تكون غير مشروطة([1]) فكان ذلك بمثابة الانتقال من حضن إلى حضن آخر.

واحتجت الحكومة على الموقف الإيجابي للملك من المبادرة الأمريكية. وفي تلك الأثناء، كان الملك مستاءً مما رآه ميولاً شيوعية في أوساط الحكومة، فوجه إليها رسالته المعروفة يدين فيها الشيوعية ويحذر رئيس الوزراء الوطني من هذا "النوع الجديد من الإمبريالية"([2]). كانت تلك الرسالة، وقد أتت عشية التفاوض مع البريطانيين بشأن المعاهدة وإعلان مبدأ آيزنهاور، علامة على اتساع شقة الخلاف بين الملك وبين كل من الوزراء والوطنيين في الجيش والمجتمع([3]).

ومن جهة أخرى، وفي أثناء الاستعداد لانتخابات تشرين الأول ١٩٥٦، كان خواص الملك قد أشاروا عليه تعليق الدستور لإلغاء الانتخابات بسبب القلق الذي أصابهم من تأميم عبد الناصر لقناة السويس والأزمة التي نشبت هناك. وظل التوتر السائد، أخذت تتفشى الشائعات عن انقلاب يدبر للإطاحة بكل من حكومة سليمان النابلسي الوطنية والبرلمان المنتخب بإرادة الشعب والضباط الأحرار. وأفيد عن ضلوع كبار شخصيات النظام في ذلك، وخصوصاً الشريف ناصر بن جميل خال الملك حسين الذي قدم من العراق منذ سنوات قليلة. وأشيع عن قيام الشريف وعدد من الضباط بتوزيع المال والسلاح على العشائر وعلى الإخوان المسلمين([4]).

ومن جهة الملك، أخذت التقارير ترفع إليه – على ما رواه في سيرته – عن تردد ضباط الجيش على بيروت ودمشق، ينفقون الأموال الطائلة في النوادي الليلية، ويرافقون المصريين والروس. ونقل إليه بهجت التلهوني، رئيس الديوان، أن عدداً من الضباط الوطنيين قد أدخلوا إلى البلاد نحو ٣٠٠,٠٠٠ دولار من "أسيادهم الأجانب" من أجل رشوة الأردنيين تمهيداً لعمل انقلاب([5]).

وعلى هذا النحو، اكتمل الافتراق بين الملك والوطنيين. وشرع الملك يدبر الخطط لاستبدالهم. واستعجل الوطنيون المجابهة، وعملوا على إقصاء أركان الحكم من الهاشميين الموثوقين. وتقدم الضباط الأحرار، فطلبوا الأمر باعتقال المتآمرين على التيار الوطني في

---

[1] Salibi, op. cit., p.192 .

لم يكن موقف الحسين انتهازياً صرفاً؛ لقد أعجب بالتوازن الذي أبداه آيزنهاور أثناء أزمة السويس وبرغبته الحازمة في أمر "إسرائيل" بالانسحاب من سيناء. أنظر: Robins, op. cit., p.97-98.

[2] King Hussein I, op. cit., p.159-160 .
[3] ibid., p.153 .
[4] Massad, op. cit., p.192 .
[5] King Hussein I, op. cit., p.155-157 .

البلاد، وأبرزهم بهجت طبارة والشريف ناصر وسمير الرفاعي. وحمل أبو نوار قائمة بالأسماء إلى رئيس الوزراء، فأصدرت الحكومة بتاريخ ٧ نيسان ١٩٥٧ قراراً بإحالتهم على التقاعد في جملة اثنين وعشرين مسؤولاً([1]). واستجاب الملك لمطالب الحكومة استجابة جزئية، فأقال طبارة. وعلى هذا النحو، مرت العاصفة، أو هكذا ظن الضباط الأحرار.

لكن ما إن قام الضباط الأحرار بمناورة عسكرية روتينية لإظهار قوتهم في الثامن والتاسع من نيسان ١٩٥٧، حتى اتخذ رجال النظام القدامى من ذلك ذريعة لتحذير الملك من الانقلاب الوشيك وقوعه([2]). وتردد الملك الشاب بين حلفائه الوطنين الجدد وبين أسرته وحلفاء النظام وأصدقائه القدامى. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انطلاق مبدأ آيزنهاور بكامل قوته، قد أصبحت أيضاً نافذة الصبر من الحكم الوطني في الأردن. وعلى ضوء ذلك كله، اختار الملك مستشاريه القدامى على الوطنيين.

بتاريخ ١٠ نيسان، أقال الملك وزارة النابلسي الوطنية. ثم عمل على فصل مجموعة من كبار الضباط، وعلى رأسهم علي أبو نوار رئيس الأركان، بعد معركة قصيرة نشبت في معسكر الزرقاء في ١٤ نيسان بين الجنود الموالين لأبو نوار وبين الموالين للنظام يساندهم أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين([3]).

وبتاريخ ١٥ نيسان، كُلف د.حسين فخري الخالدي بتشكيل حكومة جديدة، فنجح في مهمته([4]).

وبتاريخ ٢٢ نيسان، شكلت محكمة عسكرية، واتهم الضباط الأحرار بالتآمر. وحكم على ١٥ منهم بالسجن لمدة ١٥ سنة. وعلى إثر ذلك، عقد أبو نوار مؤتمراً صحفياً في دمشق أنكر فيه التهم وأعلن أن "المؤامرة المزعومة هي من تخطيط السفارة الأمريكية في عمان والمتعاونين مع الاستعمار ومن تدبيرهم من أجل الوصول إلى أهدافهم"([5]). وفي آب ١٩٥٧، وزع منشور باسم الضباط الأحرار اتهم فيه "مؤيدي حلف بغداد ورجال القصر" بالتآمر، وشدد على أنه " لم تكن المؤامرة على العرش"([6]).

---

[1] Massad, op. cit., p.193 .

كانت هذه الحركة بمنزلة السعي لسلب الملك ما بيده من سلطة "الفيتو" العليا في ميدان السياسة الداخلية. أنظر: Robins, op. cit., p.99 .

[2] أبو نوار: مصدر سابق، ص٣١٧-٣١٩

[3] أبو شحوت: مصدر سابق، ص١١٨

على إثر ذلك خرج أبو نوار إلى دمشق وأقام فيها.

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٧٢

[5] مراد، مرجع سابق، ص٩٦

[6] المرجع نفسه، ص٩٦

بهذه المحاكمات طويت صفحة من تاريخ الحركة الوطنية المناوئة للاستعمار في الأردن([1]). وبعمليات التطهير التي شملت وحدات الجيش، عاد الوضع إلى حالته السابقة التي كانت في ظل كلوب باشا.

في ٢٣نيسان، تحدث دالس، وزير الخارجية الأمريكي، عن "الثقة الكبيرة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالملك حسين وبموقفه"، وعرَضَ تقديم المساعدة " بالقدر الذي يعتقد [حسين] فيه أنه ذو جدوى"([2]).

ثارت المظاهرات الشعبية الحاشدة احتجاجاً على الإجراءات التي اتخذها القصر، فاستقال الخالدي في ٢٤ نيسان. عندئذٍ عين الملك إبراهيم هاشم (وهو أحد أمناء عبد الله القدامى) رئيساً للحكومة الجديدة، وأُعلن الحكم العسكري في تلك الليلة([3]). وفُرض حظر التجول في عمان وغيرها من المدن، واعتُقل السياسيون، وحُل البرلمان، وحُظرت الأحزاب، وحُلت الاتحادات والجمعيات([4]). كما أُعيد وضع قوى الأمن تحت إمرة الجيش، على نحو ما كان في عهد كلوب.

كان الملك قد أبلغ الأميركان ليلة ٢٤ نيسان بما عزم عليه من فرض الحكم العسكري، وطلب مساعدتهم حال وقوع تدخل خارجي. وفي الحال، أعلن البيت الأبيض عن تأييده بالالتزام العلني "باستقلال الأردن ووحدتها" بسبب أهميتها الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية([5]). وفي أيار، أمدت الولايات المتحدة الأردن بأسلحة ومعدات عسكرية قيمتها ١٠ ملايين دولار، وأتبع ذلك في حزيران بتوقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتقني مع الأردن([6]). على هذا النحو كانت خاتمة تاريخ الصعود القومي العربي في الأردن، ودام خمس سنوات. فبعد انقلاب القصر، عاد النظام إلى صورة شبيهة جداً من صورته أيام الملك عبد الله وكلوب باشا. ونفس الرجال الذين عاونوا عبد الله وكلوب على إدارة البلاد قد رجعوا إلى السلطة ليعاونوا حفيد عبد الله على البقاء على نفس الطريق([7]).

ومن جهة أخرى، تلقى الملك حسين في أثناء صراعه مع الحكومة الوطنية التأييد من جهة غير متوقعة. فالسعودية التي دخلت حديثاً في مبدأ آيزنهاور، قد أسرعت إلى مد الحسين بالمال في ساعة الشدة. وقام الملك بزيارة الرياض لشكر الملك سعود على بادرته، ورد سعود

---

[1] أبو شحوت: مصدر سابق، ص١٢٠-١٢٦

[2] Massad, op. cit., p.197 .

[3] الجريدة الرسمية: العدد ١٣٢٧ تاريخ ٢٧نيسان ١٩٥٧

[4] الماضي وموسى: مرجع سابق، ص٦٨٢

[5] Massad, op. cit., p.197 .

[6] مراد: مرجع سابق، ص٩٧

[7] Massad, op. cit., p.197 .

الزيارة في حزيران ١٩٥٧. وبعيد ذلك، قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر، وأغلقت الأردن سفارتها في القاهرة، ثم قام حسين بزيارة العراق بعد ذلك بأسبوعين([1]).

على هذا النحو حدد الأردن موقعه في كلٍّ من "العالم النامي من جهة ثنائية قطبية آخذة بالانتشار ابتداءً من المسرح الأصلي لتوترات الحرب الباردة"، وفي "المنظومة الإقليمية التي من الظاهر أن عبد الناصر هو اللاعب المهيمن عليها"([2]). وعبر حسين نفسه عن هذا الموقع وهو يتحدث في سيرته التي نشرها في عام ١٩٦٠ عن موقف مملكته المناوئ للشيوعية فيذكرها في جملة الدول الصغيرة الكثيرة التي "تشكل خط الجبهة للحرية"[أي للغرب] ([3]).

بيد أنه قد بقي خارج نطاق هذه الجبهة منطقة أساسية هي "محور قوة مصر في آسية العربية"([4])، ألا وهي سورية. ومن أجل ذلك كان الصراع للسيطرة عليها ذا أهمية بالغة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية ومن معهما في المنطقة. وفي هذا السياق جاءت الوحدة السورية المصرية لعام ١٩٥٨، وكذلك الاتحاد العراقي–الأردني لنفس العام، على ما سيرد أدناه.

خامساً)– "الاتحاد العربي" بداية ونهاية – عام ١٩٥٨:

بدأت أولى الخطوات الوحدوية بين سورية ومصر باتفاقية الدفاع المشترك التي عقدت في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥. وبعد التأييد العارم الذي أبدته سورية لمصر في مقاومتها للعدوان الثلاثي في خريف عام ١٩٥٦، رأى المسؤولون في لندن وبغداد أن سورية هي "القاعدة" التي يمكن لعبد الناصر أن يهاجم منها مراكز قوة الدولتين في آسية العربية، وأصبح تآمرهما على النظام في دمشق للإطاحة به هو ردهما على ذلك([5]). ومع أن المؤامرة الانقلابية التي دبرها العراقيون في سورية في تشرين الثاني ١٩٥٦ قد باءت بالفشل، فإن سورية قد أصبحت في ١٩٥٧ "بؤرة للنزاع بين الدول الكبرى، وفي ذات الوقت مركز نضال مصر من أجل الزعامة المحلية"([6]).

في ١٠ كانون الثاني ١٩٥٧، أعلنت سورية معارضتها لنظرية الفراغ التي طرحها الأمريكان لترويج مبدأ آيزنهاور([7]). وفي ١٦ آب، وقعت معاهدة اقتصادية وتقنية واسعة مع

---

[1] Salibi, op. cit, p.192 .
[2] Robins, op. cit., p.97.
[3] King Hussein I, op. cit., p.184.
[4] سيل: مرجع سابق، ص٣٢٧
[5] المرجع نفسه، ص٣٤٤
[6] المرجع نفسه، ص٣٧٢
[7] توري جوردن هـ: السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥-١٩٥٨،ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، ١٩٦٩، ط٢، ص٣٥٤

الاتحاد السوفييتي، فردت الصحف الغربية تهول من خطر التغلغل الشيوعي هناك. وبلغت أزمة صيف ١٩٥٧ ذروتها بطرد دمشق ثلاثة دبلوماسيين أمريكان لضلوعهم في التآمر لقلب النظام، وما أعقب ذلك من زيارة هندرسون، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، إلى أنقرة واجتماعه فيها بالملكين الهاشميين، وكذلك المناورات التركية على حدود سورية وما استثارته من تهديد سوفييتي لتركية([1]).

أتت الحملة الأمريكية على سورية بثمار غير التي ترغبها واشنطن؛ فقد دفعت السوريين باتجاه القاهرة، ووطدت التقارب السوري–المصري. وفي مطلع أيلول ١٩٥٧، شكلت لجنة لتمهيد الطريق إلى الاندماج الاقتصادي بين البلدين.

وبعد الاتصالات التمهيدية، وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٥٨، وصل إلى القاهرة وفد رسمي سوري على رأسه شكري القوتلي، وفي اليوم التالي وقع الجانبان على اتفاقية الوحدة بينهما([2]).

أثار إعلان الجمهورية العربية المتحدة مخاوف الملك حسين، بسبب الأثر الكبير لعبد الناصر في الشارع الأردني. وكذلك رأت بريطانية في بسط عبد الناصر نفوذه على سورية خطراً على مصالحها أكبر من خطر علاقاته بالاتحاد السوفييتي. من أجل ذلك سعت لمواجهة الموقف الجديد فشجعت على إقامة اتحاد بين النظامين الهاشميين في عمان وبغداد، باعتباره "أداة" للرد على التهديد ولربط الأردن بحلف بغداد([3]).

فمنذ طرد كلوب في الأول من آذار ١٩٥٦، عزم البريطانيون على تشجيع التواصل بين الأردن والعراق([4]). وبعد أن أعلنت دمشق والقاهرة في الأول من شباط ١٩٥٨ عن قرب قيام الوحدة بينهما، وفي خلال انعقاد المجلس الوزاري لحلف بغداد في أنقرة ٢٧ كانون ثاني ١٩٥٨، أوصت بريطانية بفكرة إقامة إتحاد بين الهاشميين، وذلك عندما قدم سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني، اقتراحاً بإقامة اتحاد بين الأردن والعراق والسعودية، وتشجيع المعارضة السورية، وبث الدعاية للرد على الوحدة السورية المصرية المرتقبة. كما عملت بريطانية على الحصول على عدم معارضة "إسرائيل" للاتحاد المأمول([5]).

ومن جهة أخرى، لم يزل الأردن يعاني من المشكلات المالية منذ تأسيس الإمارة، وبعد أن تخلفت الدول الموقعة على اتفاقية التضامن العربي عن دفع التزاماتها المالية للأردن (باستثناء السعودية التي دفعت القسط السنوي الأول من حصتها)، شعرت الحكومة الأردنية

---

[1] المرجع نفسه، ص٣٨٢-٣٨٧
[2] خوري: مرجع سابق، ص٣٥٣
[3] الشلبي: مرجع سابق، ص١٣٣
[4] إيدن: مصدر سابق، ص١٣٣
[5] الشلبي: مرجع سابق، ص١٣٣-١٣٤

بحاجة ماسة إلى شبكة الأمان الاقتصادية التي يمثلها العراق. كان هذا الجانب الاقتصادي من جوانب العلاقات بين بغداد وعمان، هو "الجانب المنفّر" للعراقيين في المحاولات الاتحادية السابقة. لكن في هذه المرة اضطرت الحكومة العراقية إلى غض النظر عن مخاوفها من هذا الجانب، رداً على التهديد الذي نشأ عن قيام الجمهورية العربية المتحدة([1]).

على هذا النحو، دعا عبد الوهاب مرجان، رئيس وزراء العراق، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٨، إلى إقامة اتحاد فدرالي قوي بين الدول العربية، ورحبت الحكومة الأردنية بالدعوة. وفي ٢٩ كانون الثاني، أوفد الملك حسين سمير الرفاعي إلى الرياض يحمل رسالة إلى الملك سعود يدعوه فيها إلى إقامة إتحاد بين الدول الثلاث، لكن الجانب السعودي رفض العرض لانضمام العراق في حلف بغداد. وبعد يومين، أوفد حسين وزير بلاطه إلى بغداد حاملاً رسالة إلى الحكومة العراقية داعياً فيها إلى إقامة الاتحاد بين البلدين، ومتخلياً عن شرط انسحاب العراق من حلف بغداد وموافقاً على رئاسة الملك فيصل الثاني للاتحاد([2]). وبتاريخ ١١ شباط ١٩٥٨، وصل الملك فيصل إلى عمان على رأس وفد عراقي كبير. وعقد الجانبان الأردني والعراقي مباحثات توصلا على إثرها إلى عقد اتفاق "الاتحاد العربي" بين مملكتي الأردن والعراق، ووقع على ميثاق الاتحاد يوم ١٤شباط ١٩٥٨([3]).

أعلنت الأحزاب الأردنية المعارضة، والتي حلت في نيسان ١٩٥٧، عن رفضها للاتحاد، ووصفته بأنه "وسيلة استعمارية جديدة لحلف بغداد"، مستدلةً على ذلك بأن قيامه قد جاء كرد فعل على الوحدة السورية–المصرية وأن ولادته جاءت على يد لندن وواشنطن([4]).

وفي الأوساط الشعبية، لم يحظ الاتحاد بقبول واسع عند أبناء الضفة الغربية؛ فقد كانوا يرون في النظام العراقي نظاماً موالياً لبريطانية متحالفاً معها([5])، وكانوا يتطلعون إلى الوحدة السورية–المصرية باعتبارها الأمل الوحيد لتحرير أراضيهم([6]).

أما بريطانية، فرحبت بقيام "الاتحاد العربي"، وأعلن وزير خارجيتها في مجلس العموم البريطاني: "أستطيع أن أعطف – وأعتقد أنه قد كان عطف مستمر من جانب الحكومات

---

[1] المرجع نفسه، ص١٣٠
[2] المرجع نفسه، ص١٢٨-١٣١
[3] الجريدة العدد ١٣٧١ تاريخ ١٩شباط ١٩٥٨
[4] الشلبي: مرجع سابق، ص١٣٢
[5] جونستون: مصدر سابق، ص١١٤-١١٥
[6] Gubster, Peter. Jordan Crossroads of Middle Eastern Events, Westview Press, London, 1996., p.96 .

البريطانية المتعاقبة – على رغبة "العالم العربي"([1]) في وحدة واسعة... وإن الاتحاد العربي الذي أعلن أخيراً بين المملكتين الهاشميتين في العراق والأردن يبدو أنه اجتماع طبيعي الغاية منه أن يأتي لشعبي البلدين المعنيين بمستقبل أكثر ازدهاراً واستقراراً." ([2]) وعبر السفير البريطاني في عمان عن تطلعه إلى أن الاتحاد قد يؤدي إلى تحقيق آمال جديدة في "الشرق الأوسط" لم تحدث منذ سنوات، وأبدى سروره قائلاً: "من الرائع أن نجد، بعد أن ساءت الأمور بالنسبة لنا في الشرق الأوسط، مركزاً تبدأ الأمور فيه تتحسن."([3])

وقدمت بريطانية، بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٥ مليون دولار إلى ميزانية الاتحاد. وأصبح مطار المفرق قاعدة طيران للاتحاد، بمشورة ومساعدة بريطانية. وعلى هذا النحو، عاد النفوذ البريطاني المباشر إلى الأردن.

بقيت النقمة على النظام الهاشمي في بغداد لمسايرته ركب بريطانية تتأجج في صدور العراقيين منذ القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. وعندما انتقلت زعامة العالم الغربي إلى الولايات المتحدة بعد الحرب، عملت واشنطن على بسط سلطانها على "الشرق الأوسط" – بالتنسيق مع بريطانية راعية حلف بغداد وتحت غطاء مبدأ آيزنهاور. في ذلك السياق، ضغط الأمريكان، وخصوصاً بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، على حكومة بغداد من أجل السماح للقوات الأمريكية بالانتشار في أراضيها وفقاً لعناصر مبدأ آيزنهاور، وذلك حال محاولة المصريين والسوريين (ذوي التوجه الشيوعي بحسب التصنيف الأمريكي) الاستيلاء على الحكم في بغداد. فكان ذلك من الأسباب الكبرى لانقلاب عام ١٩٥٨ في العراق([4]).

ففي الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، قام ضباط في الجيش العراقي يقودهم عبد الكريم قاسم بانقلاب عنيف استأصل الأسرة المالكة في بغداد (ومعها إبراهيم هاشم رئيس الوزراء الأردني الزائر، وهو من أعلن الحكم العسكري في بلاده قبل سنة من ذلك التاريخ)، وأعلن قيام الجمهورية.

وعلى هذا النحو، فإن "الاتحاد العربي" الذي أقيم لتوطيد النفوذ الغربي في "الشرق الأوسط" قد انهار بسبب فظاظة هذا النفوذ وما استثارته من "غضب القومية العربية"([5]).

---

[1] أضع هذا المصطلح ضمن أقواس صغيرة دلالة على تحفظي عليه، وأنا مضطر لاستخدامه من جهة لأنه معتمد في كثير من الوثائق والمراجع وبخاصة المعنية ببحثي هذا، والتي ينبغي مضامينها واستخدام مصطلحاتها دون أي تغيير، وذلك وفق قواعد التوثيق

[2] Hansard: Parliamentary Debates, House of Commons, 20.2.1958. Vol. 582.

[3] جونستون: مصدر سابق، ص١٠٩

[4] Perman, op. cit., p.79 .

[5] ibid., p.78 .

وأحس الملك حسين بالخطر يتهدده وبالعزلة تحيط به مرةً أخرى. وأدركت الحكومة البريطانية ضعف موقف نظام الحكم في عمان، وخشيت على سمعتها ومصالحها في الوطن العربي، ومن وصول المد الثوري العربي إلى الأردن. و على هذا النحو، فإنه عندما تقدمت الحكومة الأردنية بطلب المساعدة العسكرية من لندن، وصدر قرار بذلك عن مجلس الأمة في ١٦ تموز ١٩٥٨ ([1])، نزل لواء مظلي بريطاني (قوامه أربعة آلاف فرد) في الأردن بسرعة. كما تحرك الأمريكان باتجاه لبنان تحركاً استباقياً([2]).

وبسبب طوق العزلة، انكشف الأردن من جهة مواصلاته الإستراتيجية، واحتاج إلى الإمدادات الأمريكية، وظل أربعة أشهر مفتقراً إلى النفط الذي ينقله الأمريكان جواً من السعودية، وبعدئذٍ من لبنان مروراً بأجواء فلسطين المحتلة([3]).

ومهما يكن الأمر، ومع أن البريطانيين قد سحبوا جنودهم من الأردن في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٨، فإن تقييمهم لما حققوه من تدخلهم الأخير في الأردن جاء من زاوية ولاء النظام فيه. ومما جاء في أحد التقارير البريطانية: "الأردن كان يمكن أن يكون ناصرياً أو قاسمياً أو شيئاً من كليهما، ولكننا نجحنا في الحفاظ عليه وعلى نظام يكون مناصراً للغرب وفي الوقت نفسه مقبولاً في بلده، وقد أثبتنا من خلال التطورات الأخيرة في الوطن العربي، أننا كنا على صواب بإصرارنا على استعادة أصدقائنا."([4])

وعلى هذا النحو، وكما أن عبد الله لم يملك سنة ١٩٢٠ ما ينشئ به دولة من غير مساعدة بريطانية، فإنه حفيده حسين لم يرث ما يستغني به عن هذه المساعدة سنة ١٩٥٨.

---

[1] نسيبة حازم زكي: تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مابين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧، عمان، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠، ص٥٠

[2] Robins, op. cit., p.104 .

[3] ibid., p.104 .

[4] الشلبي: مرجع سابق، ص١١٦

الخاتمة:

من خلال العرض السابق للنفوذ البريطاني في الأردن بين عامي ١٩٢١ و١٩٥٨ توصل البحث إلى مجموعة من النتائج يتبين منها أن الهيمنة الشاملة هي السمة العامة لعلاقة لندن بعمان. ففي عام ١٩٢١ أنشئت إمارة شرقي الأردن بالتسوية التي عقدت بين الأمير عبد الله بن الحسين وبين تشرتشل في إطار الحل الشريفي الذي وضعته لندن وفيه تولي بعض أبناء شريف مكة على بعض المناطق العربية الخاضعة لها وتحت إشرافها.

على إثر ذلك، قمعت بريطانية المقاومة التي أبداها الاستقلاليون في حكومة الإمارة وقواها الأمنية، وبسطت نفوذها في شتى مفاصل الإمارة. ومجاراةً لشكليات صك الانتداب، أبرمت الحكومة البريطانية مع حكومة شرقي الأردن اتفاقية عام ١٩٢٨. ومع أن الاتفاقية وثقت السيطرة البريطانية على البلاد، فإنها لقيت معارضة من الشعب الأردني.

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية، شاركت قوات الإمارة الأردنية – وبقيادة ضباطها البريطانيين – القوات البريطانية في القضاء على ثورة الكيلاني في العراق وفي غزو سورية لطرد حكومة فيشي، وذلك في عام ١٩٤١.

في غمرة الحرب، وخشيةً من تعاظم تيار الحركة القومية العربية، وجدت لندن أن من مصلحتها التأثير في حركة ذلك التيار من خلال علاقاتها بالمسؤولين العرب، ومنهم الهاشميين. وفي ذلك الإطار جاءت التدخلات البريطانية من أجل الحيلولة دون قيام وحدة سياسية عربية فعالة.

بعد الحرب، أُعلن استقلال الأردن من خلال المعاهدة الأردنية–البريطانية عام ١٩٤٦ التي لم تغير كثيراً من قوة النفوذ البريطاني في المملكة. وفي تلك الأثناء تسارعت تطورات القضية الفلسطينية، وبذلت بريطانية المساعي للتسوية بتقسيم البلاد بين الفلسطينيين والصهاينة.

بعد فشل مساعي التسوية، نشبت حرب عام ١٩٤٨، فكان لبريطانية بالغ الأثر في إضعاف الجهد العربي. ومالأ عبد الله لندن، بل ضم الضفة الغربية إلى مملكته بعد أن استولى الصهاينة على معظم فلسطين، ولكنه ما لبث أن اغتيل في القدس عام ١٩٥١.

شهدت الخلافة على العرش الأردني مشكلات كبيرة بسبب ما أثير عن مرض الأمير طلال، وكان لبريطانية اليد الطولى في ذلك وفي خلع طلال عام ١٩٥٢ بعد تنصيبه.

كانت المملكة التي ورثها حسين عام ١٩٥٣ قد شهدت تغيرات في نفسها وفي محيطها. وكان لتعاظم المعارضة السياسية والمعارضة داخل الجيش أثر بالغ في مقاومة النفوذ البريطاني في الأردن. وبلغ ذلك أوجَهُ في الحيلولة دون ضم الأردن إلى حلف بغداد عامي (١٩٥٥–

١٩٥٦)، وفي عزل كلوب في آذار ١٩٥٦، وتوج بإنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية في ١٣ آذار ١٩٥٧ مع مجيء حكومة وطنية معارضة لكل تأثير أو تدخل بريطاني في السياسة الأردنية.

لكن التمدد الأمريكي نحو "الشرق الأوسط"، الذي أصبح ساحة من ساحات الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، فجر العلاقة بين الملك والحكومة في نيسان ١٩٥٧. وفي ذلك الإطار أقيم "الاتحاد العربي" بين العراق والأردن في شباط ١٩٥٨ رداً على الوحدة السورية-المصرية. لكن وطأة التدخل الغربي أدت إلى الإطاحة بالأسرة الهاشمية في بغداد في ثورة تموز ١٩٥٨، فبادرت بريطانية إلى إرسال قواتها إلى الأردن من جديد دعماً للنظام هناك.

لقد تحققت أهداف البحث من خلال الإجابة على الإشكاليات والأسئلة التي طرحها، وجاء ذلك كما يلي:

- فبالنسبة للأمير عبد الله، اختلفت الآراء حوله، فكانت هناك آراء تصوره سياسياً بارعاً استطاع أن يخلق دولة لها كيان مستقل، وكانت آراء أخرى تصوره بخلاف ذلك. لكن الحكم على قضية كهذه يستوجب النظر إليها من منظار زمانها، وخلال كل مرحلة من مراحلها. فالأمير عبد الله منذ بدايات الحرب العالمية الأولى وحتى اندلاع الثورة العربية الكبرى، لم يعر اهتماماً للبريطانيين ووعودهم، بل كان يبحث لنفسه عن مجد، وكان يراه في الجزيرة العربية، ولكن عند فشله اتجه شمالاً ليفرض نفسه على البريطانيين، الذين كانوا يبحثون عمن يضبط الأوضاع في شرقي الأردن. وعند قيام شرقي الأردن كإمارة، استوعب الأمير الهاشمي الاستقلاليين الذين التجأوا إليه من سورية، وسلمهم مناصب وزارية في بلاده، في موقف يحسب له. غير أنه سرعان ما رضخ للضغط البريطاني وتخلص منهم ليزداد فيما بعد اعتماده على بريطانية بسبب قلة موارده وكبر طموحه، وقد دفعه ذلك لاتخاذ مواقف أبعدته عن محيطه العربي، وتجلى ذلك في مشاورات الوحدة العربية وفي الحرب العربية – الصهيونية مروراً بقرار تقسيم فلسطين وانتهاءً بضم الضفة الغربية. إن هذه المواقف قد رفعت من شأن عبد الله في أعين الكثير من أبناء شعبه، بيد أنه كان لها آثار سلبية وخصوصاً على القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى مما يجعل السمة السلبية هي السمة الأبرز له.

- أما بالنسبة للتناقض في دعم بريطانية لحركة القومية العربية، والحركة الصهيونية، فكانت مصلحتها هي أساس كل مواقفها من ذلك. فابتداءً من مراسلات حسين – مكماهون، كان هدفها ضم العرب إلى صفها أثناء الحرب العالمية الأولى. وممن بعدها ظهرت نواياها مكشوفة، من خلال اتفاقية سايكس – بيكو ووعد بلفور ثم صدامها مع الاستقلاليين في شرقي الأردن في

عشرينيات القرن العشرين، ودعمها السافر للصهاينة في فلسطين أثناء الثلاثينيات. أما تأييدها لاستقلال بعض الدول العربية أثناء الحرب العالمية الثانية، فكان لمنع ارتماء العرب في أحضان المحور. وجاء تأييدها لمشاورات الوحدة العربية في نفس السياق. وانكشف موقفها بشكل واضح أثناء حرب فلسطين وما بعدها.

– حققت بريطانية أهدافها من إنشاء الإمارة الأردنية: فموهت على نقضها وعودها للعرب في أثناء الحرب العالمية الأولى، واستتب لها الوضع في البلاد بأقل تكلفة. وكان استتبابُ الوضع في تلك المنطقة الواقعة على تخوم فلسطين، وكذلك ضبطُ الحدود بين المنطقتين، كان ذلك عاملاً بارزاً من العوامل التي يسرت للسلطات البريطانية أمر التفرغ لرعاية المشروع الصهيوني في فلسطين.

– واجهت هيمنة بريطانية وتبعية هاشميي عمان لسياستها معارضةً ومقاومةً من قبل الشعب الأردني ظلت تتطور بدأب. وحدث هذا التطور في سياق من المد القومي العربي الذي بلغ أوجه في الخمسينيات من القرن العشرين. ومع أن الملك حسين قد جارى ذلك في بداية عهده، فإن عزمه على الانضمام إلى حلف بغداد، ومن بعد ذلك تأييده لمبدأ آيزنهاور، قد كان بمثابة الرجوع إلى السياسة التي التزمها جده وهي التبعية للغرب ممثلاً ببريطانية ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية.

ختاماً، جاء النفوذ البريطاني في الأردن في إطار سياسة فرض التبعية على البلاد العربية على نحو ألحق بالأماني القومية أضراراً بالغة. ولئن اختار بعض القادة العرب القبول بهذه السياسة والسير في ركابها، فإن الشعب العربي قد استشعر منذ مرحلة باكرة التناقض الظاهر بين المرامي الاستعمارية لهذه السياسة وبين مطامحه التحررية الوحدوية، وفي هذا السياق كانت مواقف المعارضة في الأردن. وإذا كان هذا يؤكد شيئاً فإنه يؤكد أن المقاومة للهيمنة الخارجية هو خيار الشعب العربي وأن الرهان على قوى الهيمنة هذه هو رهان على غير مصلحة الأمة.

قائمة بالمصادر والمراجع

- العربية

أولا: الوثائق الرسمية:

-الجريدة الرسمية لإمارة شرق الأردن من عام ١٩٢٩-١٩٤٦.

-الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية وملحقاتها من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٥٧.

ثانياً: منشورات ذات صبغة وثائقية

-الحسين عبد الله بن، الآثار الكاملة، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢، ط١

-طلال الحسين بن، مجموعة وثائق رسمية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٧، عمان، د.ن، ١٩٥٧

-الكتاب الأبيض الأردني، الوثائق القومية في الوحدة السورية، عمان، المطبعة الوطنية، ١٩٤٧

-اللجنة التنفيذية لمؤتمر الأحزاب الأردنية، الكتاب الأسود لمعاهدة الذل البريطانية -الأردنية، مجموع ما كتبته الصحف العربية والأردنية وأحرار الأردن، مكتب الدعاية والنشر، عمان، د.ن، ١٩٤٨

-المجالي هزاع، هذا بيان للناس، قصة محادثات تمبلر، د.ن، د.ت

-مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية من عام ١٩١٨ على عام ١٩٤٦، عمان، مطبعة الاستقلال العربي، ١٩٤٦

ثالثاً: المذكرات:

١- المذكرات بالعربية

- أبو شحوت شاهر، قصة الضباط الأردنيين الأحرار ١٩٥٢-١٩٥٧، عمان، كتاب الأردن الجديد، ١٩٩٢

- أبو نوار علي، حين تلاشت العرب، مذكرات في السياسة العربية ١٩٤٨-١٩٦٤، لندن، دار الساقي، ١٩٩٠

-التل عبد الله، كارثة فلسطين، دار الهدى، ١٩٩٠، ط٢

- الحسين عبد الله بن، مذكراتي، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع ومكتبة برهومة، ١٩٨٩، ط١

-الزركلي خير الدين، عامان في عمان، القاهرة، المطبعة العربية، ١٩٢٥

-زيادين يعقوب، سيرة ذاتية: أربعون سنةً في الحركة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨١، ط٢

- الشرع صالح، مذكرات جندي، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٥، ط١
-عبد الله طلال بن، مذكرات الملك طلال، شاهد على خيانة الأسرة الهاشمية، إعداد ممدوح رضا، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٩١، ط٢
-قدري أحمد، مذكراتي عن الثورة العربية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، ١٩٩٣، ط٢
-المجالي هزاع، مذكراتي، د.م، د.ن، د.ت، ط١

٢- المذكرات المعربة

-إيدن أنتوني، النص الكامل لمذكرات السير أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانية السابق، جزءان، ترجمة، خيري حماد، بيروت، دار مكتبة الحياة للطباعة، د.ت
-تشرتشل ونستن، مذكرت تشرتشل، بغداد، مكتبة المنار
- جونستون تشارلز، الأردن على الحافة، ترجمة، فهمي شما، عمان، وزارة الثقافة، ١٩٩٦،ط٢
-كركبرايد أليك سيث، خشخشة الأشواك، مذكرات المعتمد البريطاني بشرق الأردن، ترجمة، أحمد عويدي العبادي، المفرق، دار الرافدين، ١٩٨٧
- كلوب جون، جندي مع العرب، ترجمة، نخبة من الجامعيين، دار النشر للجامعيين، ١٩٦٣،ط٢
-مائير غولدا، الحقد، ترجمة، منير بهجت حيدر وسمية أبو الهيجا، دار المسيرة للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ط١

<u>رابعاً: الدوريات العربية</u>

صحيفة الأردن الصادرة في عمان، الأعوام المستخدمة هي ١٩٤٩ و١٩٥١ و١٩٥٢
صحيفة الدفاع الصادرة في عمان، الأعوام المستخدمة هي ١٩٥١ و١٩٥٧
صحيفة القبلة الصادرة في مكة المكرمة، الأعوام المستخدمة هي ١٩٢٠

<u>خامساً: الكتب</u>

١-الكتب العربية

- بحري يونس، أسرار ٢ مايس والحرب العراقية الإنكليزية، دار البيان، ١٩٦٨
- بهلوان سمر، القضية الفلسطينية، دمشق، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٥، ط٣
- خلة كامل محمود، التطور السياسي لشرق الأردن مارس ١٩٢١- مارس ١٩٤٨، طرابلس- ليبيا، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،١٩٨٣، ط١
-دروزة محمد عزة، الوحدة العربية، بيروت، المكتب التجاري للنشر، ١٩٥٧

- رزق يونان لبيب، موقف بريطانيا من الوحدة العربية ١٩١٩-١٩٤٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩
- الزعبي أمجد أحمد سليمان، هربرت صموئيل، المندوب السامي البريطاني على فلسطين وشرقي الأردن، عمان، د.ن، ٢٠٠٢
- زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، القاهرة،دار المعارف، ١٩٥٥
- السريحين فاروق نواف، تاريخ الجيش العربي الأردني ١٩٢١-١٩٦٧، عمان،د.ن، د.ت
-سعيد أمين الثورة العربية الكبرى، (ثلاثة مجلدات) القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ١٩٣٥
- الشرع صادق، حروبنا مع إسرائيل ١٩٤٧-١٩٧٣، عمان، دار الشروق، ١٩٩٧
- الصباغ صلاح الدين، فرسان العروبة في العراق، دمشق، د. ن، ١٩٥٦
- الصباغ عبد اللطيف محمد، بريطانية ومشكلات الحدود بين السعودية وشرقي الأردن، القاهرة، ١٩٩٩، ط١
- صلاح محمد أحمد، الإدارة في إمارة شرقي الأردن، إربد، دار الملاحي، ١٤٠٦هـ، ط١
- طربين أحمد، تاريخ المشرق العربي المعاصر، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٩٣-١٩٩٤، ط٤
- عبيد سلامة، الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥-١٩٢٧ على ضوء وثائق لم تنشر، بيروت، دار الغد، ١٩٧١
- عبيدات محمود، أحمد مريود ١٨٨٦-١٩٢٦، لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧
-العلي راغب والصطوف عبد الكافي والصياح طليعة، تاريخ أوروبة المعاصر، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٩٦
- غنايم زهير وجورج طريف (جمع وإعداد وتحرير)، أخبار وثائق أردنية في صحيفة فلسطين ١٩٢٣-١٩٣١، الجزء الأول، عمان، د.ن، د.ت
- فرح محمد أحمد، الإدارة في إمارة شرقي الأردن، إربد، دار الملاحي، ١٤٠٦هـ، ط١
- قاسمية خيرية، عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٤
-قلعجي قدري، الثورة العربية الكبرى ١٩١٦-١٩٢٥، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤، ط ٢
- اللقياني هشام، إسماعيل، تعريب قيادة الجيش العربي، عمان، الوكالة العربية للتوزيع، ١٩٩٣

- الماضي منيب وموسى سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين١٩٠٠-١٩٥٩، عمان، د.ن، ١٩٥٩، ط١
- محادين موفق، العلاقات الأردنية - الفلسطينية من الإلحاق إلى الكونفدرالية، دمشق، دار الصداقة للطباعة والنشر، ١٩٩٠
- المحافظة علي، أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨، ط١
_ـــــــــــ العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (١٩٢١-١٩٥٧)، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٧٣
-ـــــــــــ تاريخ الأردن المعاصر،عهد الإمارة، عمان، مطبعة القوات المسلحة الأردنية، ١٩٧٣، ط١
- المحافظة محمد أحمد سليمان، العلاقات الأردنية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٣، ط١
-محمد نجاح، الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، دمشق، دار البعث، ١٩٨٧، ط١
- مراد عباس، الدور السياسي للجيش الأردني١٩٢١-١٩٧٣، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية،١٩٧٣
- منصور ممدوح، الصراع الأمريكي – السوفياتي في الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٥
- موسى سليمان، تأسيس الأمارة الأردنية١٩٢١-١٩٢٥، عمان، المطبعة الأردنية، ١٩٧١
- ـــــــــــ صفحات من تاريخ الأردن الحديث، أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٢، عمان، د.ن، ١٩٩٢
- ـــــــــــ أيام لا تنسى، الأردن في حرب ١٩٤٨، عمان، د.ن، د.ت، ط١
- ـــــــــــ إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، عمان، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠، ط١
-نسيبة حازم زكي، تاريخ الأردن السياسي المعاصر، مابين عامي ١٩٥٢-١٩٦٧، عمان، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ١٩٩٠
- النشاشيبي ناصر الدين، ماذا جرى في الشرق الأوسط؟ بيروت، المكتب التجاري، ١٩٦١
- ـــــــــــــــــ من قتل الملك عبد الله؟ الكويت، دار الكويت للصحافة،١٩٨٠

– وهبان أحمد، العلاقات الأمريكية –الأوروبية بين التحالف والمصلحة، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٩٥

– يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣ –١٩٨٧، دراسة توثيقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨

٢– الكتب المعربة

– أنطونيوس جورج، يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٦٤

– بيك فردريك ج، تاريخ شرق الأردن وقبائلها، تعريب، بهاء الدين طوقان، عمان، الأهلية، ١٩٨٦

–توري جوردن هـ، السياسة السورية والعسكريون ١٩٤٥–١٩٥٨، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير ١٩٦٩، ط٢

– سيل باتريك، الصراع على سورية، دراسة للسياسية العربية بعد الحرب ١٩٤٥–١٩٥٨، ترجمة، سمير عبده ومحمود فلاحة، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٦

– كلوب جون، قصة الجيش العربي، ترجمة،أحمد عويدي العبادي، عمان، الدار العربية، ١٩٨٦

– كوبلاند مايلز، لعبة الأمم، اللاأخلاقية في سياسة القوة الأمريكية، بيروت، إنترناشنال سنتر، ١٩٧٠

– موريس بيني، آخر الباشاوات، غلوب باشا وفلسطين واليهود، ترجمة، فؤاد سروجي، عمان، الأهلية، ٢٠٠٣

– ولسن ماري، عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية، ترجمة، فضل الجراح، بيروت، شركة قدمس، ٢٠٠٠

–وورهاوس ك.م، السياسية الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة، حسين القباني، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.ت

سابعاً: الرسائل العلمية

الشلبي سهيلا سليمان، العلاقات الأردنية–البريطانية (١٩٥١–١٩٦٧)، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢

المصادر والمراجع

- بالإنكليزية

ثامناً: الوثائق الرسمية

-وثائق معنية بالموضوع في وزارتي الخارجية والمستعمرات البريطانيتين:

-FO 371 (Political)

واستخدمت منها الوثائق التي تغطي السنوات من ١٩٢٣-١٩٤٧

-FO 816 (Transjordan consular series)

واستخدمت منها الوثائق التي تغطي سنة ١٩٤٨

-CO 732 (Middle East)

و استخدمت منها الوثائق التي تغطي سنة ١٩٣٢

-CO 733 (Palestine)

و استخدمت منها الوثائق التي تغطي سنة ١٩٢٢

-CO 831 (Transjordan)

و استخدمت منها الوثائق التي تغطي السنوات من ١٩٢٩-١٩٤٠

تاسعاً: المذكرات

- King Hussein I. Uneasy Lies the Head. Bernard Geis Associates, USA 1962

-Kirkbride, Sir Alec. From the Wings: Amman Memoirs, 1947-1951. Frank Cass, London, 1976

عاشراً: الدوريات

Middle Eastern Studies, London, 1995-1997-1998

History Today, London, 2004

The Economist (US), new york, 2003

Armed Forces and Society, 1977

حادي عشر: الأبحاث

- Amadouny, V.M. "The formation of the Transjordan-Syria boundary, 1915-32. " Middle Eastern Studies. 31.n3 (July 1995): 533(17). British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

- Day, Peter. "The madness of King Talal: Peter Day delves into documents recently released from the National Archives to review the short and sad career of Talal, father of King Hussein of Jordan. " History Today. 54.12 (Dec 2004): 2(2). British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

- "For king and country; Britain and the Hashemites. " The Economist (US). 368.8333 (July 19, 2003): 69US.
British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

- Heller, Mark. "Politics and the Military in Iraq and Jordan, 1920-1958: The British Influence." Armed Forces and Society. Vol. 4 No. 1 (Nov. 1977): 75-99
- Karsh, Efriam, and Inari Karsh. "Myth in the desert, or not the Great Arab Revolt. " Middle Eastern Studies. 33.n2 (April 1997): 267(46).
British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 15 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.
- Teitelbaum, Joshua. "Sharif Husayn ibn Ali and the Hashemite vision of the post-Ottoman order: from chieftaincy to suzerainty. " Middle Eastern Studies. 34.n1 (Jan 1998): 103(20).
British Council Journals Database. Gale. British Council - Syria. 16 Sept. 2007 <http://find.galegroup.com/ips/start.do?prodId=IPS>.

ثاني عشر: الكتب

- Abu Nowar, Ma'an. The History of the Hashemite Kingdom of Jordan. Vol. II. 1997
- Dann, Uriel. King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan 1955-1967, Oxford University Press, New York, 1989.
- Fitzsimons, A. Empire by treaty: Britain and Middle East in the twentieth century. Ernest Benn. London. 1965
- Gubster, Peter. Jordan Crossroads of Middle Eastern Events, Westview Press, London, 1996.
- Massad, Joseph A. Colonial effects: the making of national identity in Jordan. Columbia University Press. 2001
- Méouch, Nadine and Peter Sluglett (ed.) The British and French Mandates in Comparative Perspective. Brill, Leiden, The Netherlands 2004
- Paris, Timothy J. Britain, The Hashemites and the Arab Rule, 1920-1925: the Sherefian Solution. Frank Cass, London 2003
- Robins, Philip. A History of Jordan. Cambridge University Press, Cambridge, 2004
- Rogan, Eugene L. and Shlaim, Avi (ed.), The War for Palestine: Rewriting the History of 1948. Cambridge University Press, 2001
- Salibi, S. Kamal. The Modern History of Jordan. I. B. Tauris, London & New York, 1993.
- Shlaim, Avi. The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine. Oxford University Press, Oxford, 1990
- Shlaim, Avi. Collusion Across the Jordan. Columbia University Press, New York, 1988

ثالث عشر: الرسائل العلمية

- Behar, Joseph The British Labour Movement and Israel: 1948-1951. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University, 1991
- Dietrich, Roger P. Factionalism and The Traditional Palestinian Arab Leadership's Resistence to British and Jordanian Political Policy (1920-1967): A Reconsideration. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University, 1991
- Lepkin, Fred Lennis. The British Labour Party and Zionism: 1917 – 1947. Unpublished MA thesis, Simon Fraser University1986
- Mitchell, Nicholas Ensley. Towards Nakba: The Failure Of The British Mandate Of Palestine, 1922-1939. Unpublished MA thesis, Louisiana State University, 2007

- Perman, Moses H. Conflict in the Middle East: an Analysis. Unpublished MA thesis, Texas Technological College, 1968
- Wichhart, Stefanie Katharine. Intervention: Britain, Egypt, and Iraq During World War II. Unpublished Ph. D thesis, The University of Texas at Austin, 2007
- Wiliams, Matthew W. The British Experience in Iraq from 1914-1926: What Wisdom Can the United States Draw from Its Experience? Unpublished MA thesis, US Army Command and General Staff College, Leavenworth, Kansas, 2004

رابع عشر: الموسوعات

- موسوعة ويكيبيديا (على الإنترنت)

http://en.wikipedia.org/

خامس عشر: مواقع الإنترنت

- جامعة الدول العربية: بروتوكول الإسكندرية وميثاق الجامعة العربية:

http://www.arableagueonline.org/las/picture_gallery/covenant2009.pdf

- الأمم المتحدة: المعاهدتان بين شرقي الأردن وبريطانية:

Treaty of Alliance (with Annex and Exchange of Notes).
Signed at London, on 22 March 1946
13-10-2008
untreaty.un.org/unts/1_60000/1/4/00000195.pdf –

Treaty of Alliance (with annex and exchanges of letters).
Signed at Amman, on 15 March 1948
14-10-2008
untreaty.un.org/unts/1_60000/2/28/00003389.pdf –

- الأمم المتحدة: إقرار مشروع تقسيم فلسطين بحسب لجنة الأمم المتحدة ١٩٤٧(القرار ١٨١):

http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/a06f2943c226015c85256c40005d359c/7f0af2bd897689b785256c330061d253?OpenDocument

- خارطة تقسيم فلسطين بحسب لجنة بيل:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Harb48/map12.jpg_cvt.htm

-خارطة توزيع الانتدابات

http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/FreeDocs/GeneralDoc6/AGeneralDocs54_3-1.htm_cvt.htm

- موقع جريدة الأخبار اللبنانية

http://www.al-akhbar.com/ar/node/62815

- جامعة ييل الأميركية: ميثاق بغداد
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/baghdad.asp

- جامعة ييل الأميركية: الكتاب الابيض البريطاني لعام ١٩٣٩
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/brwh1939.asp

- جامعة ييل الأميركية: صك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٢
http://avalon.law.yale.edu/20th_century/palmanda.asp

- مداولات مجلس العموم البريطاني من الموقع الالكتروني للمجلس:
http://www.hansard-archive.parliament.uk/Official Report, House of Commons 1919 to 1981

- مداولات مجلس اللوردات البريطاني من الموقع الالكتروني للمجلس:
http://www.hansard-archive.parliament.uk/Official Report, House of Lords 1909 to 2004

الملاحق

١-صك الانتداب على فلسطين

أ-عن كتاب:

المحافظة علي، تاريخ الأردن المعاصر،عهد الإمارة، عمان، مطبعة القوات المسلحة الأردنيـــة، ١٩٧٣، ط١

ب-عن الموقع الالكتروني لجامعة ييل الأميركية

http://avalon.law.yale.edu/20th_century/palmanda.asp

٢-اتفاقية ١٩٢٨ بين إمارة شرقي الأردن وبريطانية

٣-القانون الأساسي لعام ١٩٢٨

عن صحيفة الشرق العربي

٤-نموذج من الوثائق البريطانية (رسالة اللورد موين إلى إيدن وزير الخارجيـــة البريطانيـــة بخصوص بروتوكول الاسكندرية)

Moyne to Eden, 19 Oct. 1944, FO 371/39991

٥-معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٦

عن الموقع الالكتروني للأمم المتحدة

Treaty of Alliance (with Annex and Exchange of Notes).
Signed at London, on 22 March 1946
untreaty.un.org/unts/1_60000/1/4/00000195.pdf –

٦-معاهدة التحالف الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٨

عن الموقع الالكتروني للأمم المتحدة

Treaty of Alliance (with annex and exchanges of letters).
Signed at Amman, on 15 March 1948
untreaty.un.org/unts/1_60000/2/28/00003389.pdf –

٧- الصور والخرائط:

-الأمير عبد الله عام ١٩٢١

-الحاضرون لمؤتمر القاهرة ١٩٢١

-خارطة توزيع الانتدابات

- خارطة شرقي الأردن (بعد ضم الضفة الغربية)

- خارطة تقسيم فلسطين (بحسب لجنة بيل ١٩٣٧)

- خارطة تقسيم فلسطين (بحسب لجنة الأمم المتحدة ١٩٤٧)